الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر-بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المـــــوضـــــوع

تحليل كفاءة البنوك العمومية و البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2008_2020) دراسة مقارنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:
عمران فوزية

إشراف الأستاذ:
أ. د/ بن ضيف محمد عدنان

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر-بسكرة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المـــــوضـــــوع

تحليل كفاءة البنوك العمومية و البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2008_2020) دراسة مقارنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:
عمران فوزية

إشراف الأستاذ:
أ. د/ بن ضيف محمد عدنان

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

قال الله تعالى:

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ
ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ ﴾

[سُورَةُ الأَنْعَامِ:١٦٢]

صدق الله العظيم

اهداء

إلى صاحب الفكر المستنير إلى السند والصديق...**والدي الحبيب**

إلى من حصنتني دائما بدعائها...**والدتي الكريمة**

أطال الله في عمرهما

إلى من يسيرو معي دروب الحياة أسرتي الصغيرة...**زوجي وأولادي**

الى من ساندوا معي خطاي المتعثرة...**إخوتي وأخواتي**

إلى كل من امن بجهودي بإخلاص **أصدقاء أقارب** ...

أهديكم عملي المتواضع وأدعوا الله أن يزيد في عمركم ويرزقكم كل الخيرات

فوزية

شكر وعرفان

بداية الشكر لله والفضل له جل علاه ولا ينبغي أن يكون من قبله لسواه فالحمد لله حمدا كثيرا وبعد

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(من صنع لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه)

رواه أبو داود النسائي بسند صحيح

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان **للأستاذ الدكتور بن الضيف محمد عدنان** وأخصه بعظيم الامتنان لتفضله بقبول الإشراف على الأطروحة وحرصه الدائم على تقديمها في أحسن شكل

جزاكم الله كل خير

أعضاء لجنة المناقشة الكرام أتوجه لهم بجزيل الشكر والتقدير لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع وتمكيننا من الاستفادة من توجيهاتهم المضافة للعمل العلمي

وأخيرا أتوجه بالشكر العرفان لكل من كان لي عونا أو ناصحا أو موجها لي في الأطروحة من أساتذة، مديري بنوك، مكونين من الكلية

جعله الله في ميزان حسناتكم جميعا

فوزية

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	I
الآية القرآنية	II
الإهداء	III
شكر و عرفان	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	XI
قائمة الاشكال	XII
قائمة الرسوم البيانية	XIII
قائمة المختصرات	XIV
ملخص	XV
المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: دراسة نظرية للكفاءة البنكية	
تمهيد	02
المبحث الأول: أساسيات حول الكفاءة	15-03
المطلب الأول: المفهوم العام للكفاءة	09-03
الفرع الأول: تطور مفهوم الكفاءة	03
الفرع الثاني: تعريف الكفاءة	08
الفرع الثالث: أهمية الكفاءة	09
المطلب الثاني: أنواع الكفاءة	12-10
الفرع الأول: الكفاءة الإنتاجية و كفاءة "X"	10
الفرع الثاني: الكفاءة الهيكلية	10
الفرع الثالث: كفاءة الأسواق المالية	11
الفرع الرابع: الكفاءة البنكية	12
المطلب الثالث: علاقة الكفاءة بالمصطلحات الأخرى	15-12
الفرع الأول: علاقة الكفاءة بالأداء والفعالية	12
الفرع الثاني: علاقة الكفاءة بالإنتاجية	13
الفرع الثالث: علاقة الكفاءة بالمردودية	14
المبحث الثاني: أساسيات حول الكفاءة البنكية	23-16
المطلب الأول: مفهوم الكفاءة البنكية	18-16
الفرع الأول: تعريف الكفاءة البنكية	16

الفرع الثاني: أهداف قياس الكفاءة البنكية	**17**
المطلب الثاني: أنواع الكفاءة البنكية	**20-18**
الفرع الأول: الكفاءة الإنتاجية	**18**
الفرع الثاني: كفاءة النطاق والكفاءة التشغيلية	**18**
الفرع الثالث: كفاءة الحجم	**19**
المطلب الثالث: المقارنة المرجعية والكفاءة البنكية	**23-20**
الفرع الأول: تعريف المقارنة المرجعية	**20**
الفرع الثاني: أهداف المقارنة المرجعية	**21**
الفرع الثالث: علاقة المقارنة المرجعية بالكفاءة البنكية	**21**
المبحث الثالث: دراسة العوامل المؤثرة في الكفاءة البنكية	**31-23**
المطلب الأول: عوامل متعلقة بالبيئة الداخلية للبنك	**25-23**
الفرع الأول: إدارة البنك	**23**
الفرع الثاني: عمر وعدد فروع وعدد موظفي البنك	**23**
الفرع الثالث: ربحية البنك	**24**
الفرع الرابع: المخاطرة	**24**
المطلب الثاني: عوامل متعلقة بالبيئة الخارجية للبنك	**27-25**
الفرع الأول: البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	**25**
الفرع الثاني: الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي	**25**
الفرع الثالث: درجة المنافسة	**26**
الفرع الرابع: دراسة نتائج تأثير كل العوامل المتعلقة بالبنك	**26**
المطلب الثالث: صعوبات قياس الكفاءة البنكية	**30-28**
الفرع الأول: صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات	**28**
الفرع الثاني: صعوبة تحديد الحد الأدنى للمدخلات والمخرجات	**28**
الفرع الثالث: صعوبات أخرى لقياس الكفاءة البنكية	**28**
خلاصة الفصل	**30**
الفصل الثاني: طرق و أدوات قياس الكفاءة للبنوك التجارية	
المبحث الأول: تقييم الأداء المالي والتحليل المالي	**50-33**
المطلب الأول: أساسيات حول تقييم الأداء وتقييم الأداء المالي	**37-33**
الفرع الأول: أساسيات حول تقييم الأداء	**33**
الفرع الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي	**36**
المطلب الثاني: دور التحليل المالي في قياس الكفاءة البنكية	**41-38**
الفرع الأول: ماهية التحليل المالي	**38**

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي	**40**
المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية	**50-42**
الفرع الأول: قائمة المركز المالي (ميزانية البنك التجاري)	**43**
الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج.	**45**
الفرع الثالث: قائمة خارج الميزانية.	**49**
المبحث الثاني: الطرق الكمية وغير الكمية لقياس الكفاءة البنكية	**71-51**
المطلب الأول: مؤشرات قياس الأداء المالي (طرق غير كمية)	**59-51**
الفرع الأول: السيولة البنكية	**51**
الفرع الثاني: الربحية	**54**
الفرع الثالث: نسب كفاية رأس المال	**56**
الفرع الرابع: نسب التوظيف	**58**
المطلب الثاني: الطرق الكمية	**68-61**
الفرع الأول: مفهوم تحليل مغلف البيانات	**61**
الفرع الثاني: نماذج استخدام تحليل مغلف البيانات	**62**
الفرع الثالث: خصائص استخدام تحليل مغلف البيانات	**65**
المطلب الثالث: طرق أخرى لقياس الكفاءة البنكية	**71-68**
الفرع الأول: طريقة التكلفة العشوائية	**68**
الفرع الثاني: طريقة الحد السميك والتوزيع الحر	**69**
خلاصة الفصل	**71**
الفصل الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي الجزائري	
المبحث الأول: الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر	**102-74**
المطلب الأول: الاستثمار	**80-74**
الفرع الأول: تعريف و أهمية الاستثمار	**74**
الفرع الثاني: أنواع الاستثمار	**75**
الفرع الثالث: أهداف الاستثمار	**80**
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	**86-81**
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي و الاستثمار الأجنبي المباشر	**81**
الفرع الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	**82**
الفرع الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالكفاءة البنكية	**85**
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**93-87**
الفرع الأول: أشكال مرتبطة بالملكية	**87**
الفرع الثاني: أشكال غير مرتبطة بالملكية	**88**

الفرع الثالث: أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر	**90**
المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	**102-94**
الفرع الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة والمستثمر الأجنبي	**94**
الفرع الثاني: مزايا كل شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**96**
الفرع الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة والمستثمر الأجنبي	**98**
الفرع الرابع: عيوب بعض من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**100**
المبحث الثاني: المناخ الاستثماري	**112-103**
المطلب الأول: تعريف و أهمية المناخ الاستثماري	**105-103**
الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري	**103**
الفرع الثاني: أهمية المناخ الاستثماري	**104**
المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري	**109-105**
الفرع الأول: مكونات اقتصادية	**105**
الفرع الثاني: مكونات غير اقتصادية	**107**
المطلب الثالث: ظروف و شروط جذب المناخ الاستثماري الجيد	**112-109**
الفرع الأول: ظروف المناخ الجيد	**109**
الفرع الثاني: شروط جذب المناخ الاستثماري	**110**
المبحث الثالث: واقع المناخ الاستثماري في القطاع البنكي في الجزائر	**129-113**
المطلب الأول: الإصلاحات البنكية للعمل البنكي من 1962-2021	**120-113**
الفرع الأول: الإصلاحات البنكية للعمل البنكي من 1962-1988	**113**
الفرع الثاني: قانون النقد والقرض لسنة 1990 وتعديلاته	**115**
المطلب الثاني: الشروط الشكلية والموضوعية لاستغلال العمل البنكي في الجزائر	**125-120**
الفرع الأول: الشروط الشكلية لاستغلال العمل البنكي في الجزائر	**120**
الفرع الثاني: الشروط الموضوعية لاستغلال العمل البنكي في الجزائر	**122**
الفرع الثالث: قيود واردة على تصفية الاستثمار	**124**
المطلب الثالث: الضمانات المقدمة للمستثمر الأجنبي لاستغلال العمل البنكي في الجزائر	**129-125**
الفرع الأول: الضمانات المالية	**125**
الفرع الثاني: الضمانات القضائية	**126**
خلاصة الفصل	**129**
الفصل التطبيقي: تحليل كفاءة البنوك العمومية مع كفاءة البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر من خلال تحليل السيولة والربحية وباستخدام تحليل مغلف البيانات	
تمهيد:	**138**
المبحث الأول: تقديم عام للبنوك التجارية المستخدمة في الدراسة	**157-139**

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية محل الدراسة	**149-139**
الفرع الأول: تعريف الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	**139**
الفرع الثاني: العوامل الواجب اتخاذها في اختيار الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية وأهدافه	**140**
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية والبنوك محل الدراسة	**142**
المطلب الثاني : التعريف العام للبنوك محل الدراسة	**152-150**
الفرع الأول: البنك الوطني الجزائري	**150**
الفرع الثاني: القرض الشعبي الجزائري	**150**
الفرع الثالث: بنك الخليج الجزائري	**151**
الفرع الرابع: الشركة العامة الجزائري	**152**
الفرع الخامس: بنك البركة	**152**
المطلب الثاني: تحليل القروض البنكية وإجمالي الودائع للبنوك محل الدراسة	**157-153**
الفرع الأول: تحليل تطور القروض البنكية خلال الفترة (2008-2020)	**153**
الفرع الثاني: تحليل تطور إجمالي الودائع البنكية خلال الفترة (2008-2020)	**155**
المبحث الثاني: قياس وتحليل كفاءة البنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية	**171-158**
المطلب الأول: قياس وتحليل سيولة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2009-2020)	**164-158**
الفرع الأول: نسبة الرصيد النقدي	**158**
الفرع الثاني: نسبة السيولة القانونية	**160**
الفرع الثالث: نسبة التوظيف (السيولة العامة)	**162**
المطلب الثاني: قياس وتحليل ربحية البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2009-2020)	**170-164**
الفرع الأول: معدل العائد على الملكية	**164**
الفرع الثاني: معدل العائد على الأصول	**165**
الفرع الثالث: نسبة الرفع المالي	**167**
الفرع الرابع: هامش الربح	**168**
المطلب الثالث: تقييم كفاءة البنوك محل الدراسة	**171-170**
المبحث الثالث: تحليل كفاءة البنوك محل الدراسة باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA	**181-172**
المطلب الأول: قياس كفاءة البنوك محل الدراسة باستخدام تحليل مغلف البيانات	**177-172**
المطلب الثاني: المطلب الثاني تحليل كفاءة البنوك الخمسة محل الدراسة بالاعتماد على نتائج برنامج تحليل مغلف البيانات	**180-177**
خلاصة الفصل	**181**
الخاتمة	**186-183**
قائمة المراجع	**200-188**
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	دراسة تأثير كل العوامل المتعلقة بالبنك	26
02	عناصر أصول ميزانية البنك التجاري	43
03	عناصر الخصوم لميزانية البنك التجاري	44
04	عناصر قائمة الدخل	45
05	عناصر قائمة خارج الميزانية للبنك التجاري	49
06	طرق قياس الأداء المالي في البنوك باستخدام النسب المالية	59
07	تطور اجمالي القروض البنكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020)	153
08	تطور اجمالي الودائع البنكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020)	155
08	نسبة الرصيد النقدي للبنوك محل الدراسة	158
09	نسبة السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة	160
10	نسبة السيولة العامة	162
11	معدل العائد على الملكية للبنوك محل الدراسة	164
12	معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة	165
13	نسبة الرفع المالي للبنوك محل الدراسة	167
14	نسبة هامش الربح للبنوك محل الدراسة	168
15	نتائج مقارنة البنوك محل الدراسة باستخدام النسب المالية	170
16	تطور مؤشر الكفاءة البنكية وفق نموذج BCC بالتوجه الإدخالي	172
17	ترتيب البنوك الأكثر كفاءة خلال سنوات الدراسة	177

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	علاقة الأداء بالكفاءة والفعالية	13
02	علاقة الإنتاجية بالكفاءة	14
03	علاقة الكفاءة بالمردودية	15
04	المراحل المشتركة بين الكفاءة البنكية والمقارنة المرجعية	22
05	مراحل تقييم الأداء	35
06	شكل توضيحي لخطوات التحليل المالي	39
07	رسم توضيحي لمضمون السيولة البنكية	52
08	أنواع الاستثمار	79
09	علاقة الكفاءة البنكية بالاستثمار الأجنبي المباشر	86
10	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	93
11	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي	93
12	مكونات المناخ الاستثماري	109
13	الهيكل البنكي للبنوك التجارية	143
14	الهيكل البنكي للبنك الوطني الجزائري	144
15	الهيكل البنكي لبنك القرض الشعبي الجزائري	145
16	الهيكل البنكي لبنك الخليج الجزائري	146
17	الهيكل البنكي لبنك البركة الجزائري	147
18	الهيكل البنكي للشركة العامة الجزائري	148

قائمة الرسوم البيانية

رقم الرسم البياني	عنوان االرسم البياني	الصفحة
الرسم البياني رقم 01	تطور اجمالي القروض البنكية للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة	153
02	تطور اجمالي الودائع البنكية للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة	155
03	تمثيل نسبة الرصيد النقدي للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة	158
04	تمثيل نسبة السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة	160
05	تمثيل نسبة السيولة العامة للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة	162
06	نسبة العائد على الملكية للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة	164
07	نسبة العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة	166
08	نسبة الرفع المالي للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة	167
09	نسبة هامش الربح للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة	168

قائمة المختصرات

الرمز	عنوان
BNA	البنك الوطني الجزائري
CPA	القرض الشعبي الجزائري
AGP	بنك الخليج الجزائري
BARAKA	بنك البركة الجزائري
SGA	الشركة العامة الجزائرية
DEA	تحليل مغلف البيانات
CRS	نموذج ثبات العائد على الإنتاج
VRS	نموذج تغير عوائد الحجم
CCR	Cooper Charnes Rhodes أسماء مستخرجي نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات
BCC	Cooper Charnes Banker أسماء مستخرجي نماذج أسلوب تحليل مغلف البيانات
ABC	الشركة البنكية العربية بالجزائر
PLc	البنك العربي الجزائر
ALC	الشركة العربية للإيجار
CNMA	الصندوق الوطني للتعاونيات الفلاحية
SPA	الشركة الوطنية للإيجار
SPA	إيجار ليزينغ الجزائر
SPA	الجزائر إيجار
DMFE	مديرية التحركات المالية مع الخارج
DRICE	مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية
DOD	مديرية العمليات المستندية
DER	مديرية تأطير الشيكات
DMC	مديرية التسويق والاتصال
DIPM	مديرية وسائل الدفع والنقد

DDEP	**مديرية تطوير الدراسات والمشاريع**
DTA	**مديرية التكنولوجيات والهندسة**
DPS	**مديرية الإنتاج والخدمات**
DFJC	**مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض**
DSERC	**مديرية الدراسات القانونية والمنازعات**
DRG	**مديرية تحصيل الضمانات**
DGE	**مديرية المؤسسات الكبرى**
DPME	**مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
DCPS	**مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة**
DC	**مديرية المحاسبة**
DOMP	**مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات**
DCG	**مديرية مراقبة التسيير**
DMF	**مديرية السوق المالي**
DPRS	**مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية**
DMG	**مديرية الوسائل العامة**
DPP	**مديرية المحافظة على التراث**
DF	**مديرية التكوين**
CGOS	**مركز تسيير الخدمات الاجتماعية**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الكفاءة البنكية لمجموعة من البنوك العمومية والخاصة العاملة في الجزائر، وقد شغل تحقيق هدف الكفاءة البنكية العديد من ممارسي مهنة العمل البنكي ، حيث يعبر هذا الهدف على مدى قدرة البنوك التجارية حسن التحكم في النشاط والقدرة على الاستغلال الأمثل لموارد البنك وتوجيهها نحو تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة ويتأثر الهدف المذكور بالعديد من العوامل التي من الممكن أن تساهم في احداث كفاءة مثلى أو دنيا كمكان البنك مثلا ، و بهدف إعطاء صورة سليمة للبحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليل ودراسة الحالة.

يتعلق مصطلح الكفاءة بعدة مصطلحات تأخذ شكل التكامل أو الجزء من الكل، وهذا لأن موضوع الكفاءة لا يتجسد في البنوك التجارية فقط وإنما يوجد في عدة مؤسسات خارج العمل البنكي ، كما لا يمكنه تجسيده ميدانيا إلا من خلال تجسيده نظريا وذلك بتفعيل أساسيات الكفاءة البنكية التي تتم من خلال القياس الدوري والذي يمكن تطبيقه بعدة وسائل ، وقد اهتمت الدراسة وتطبيق وسيلة غير كمية من خلال الاعتماد على مؤشري من مؤشرات قياس الأداء المالي وهما مؤشرات السيولة والربحية للبنوك التجارية، ووسيلة كمية تعتمد على الأسلوب اللامعلمي لقياس الكفاءة البنكية تتمثل في تحليل مغلف البيانات وهو أسلوب يعتمد خصيصا لقياس ومقارنة كفاءة عدة بنوك بمدخلات ومخرجات محددة ودقيقة وهذا ما الزمنا على اختياره كأداة للقياس والتحليل لعينة البنوك المختارة في الجزائر وهم البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج، بنك البركة، الشركة العامة الجزائرية للفترة 2008-2020، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بمبدأ تحقيق الكفاءة المثلى فإن أغلب البنوك المحققة لذلك هي البنوك الأجنبية لأغلب السنوات وهذا من خلال أداة تحليل مغلف البيانات، أما من خلال مؤشري السيولة والربحية والتوازن بينهما فيوجد تضارب بين جنسيتي البنوك فقد وجد أن البنوك العمومية تسعى للحفاظ على سيولتها دون مراعاة الربحية أما البنوك الأخرى فتسعى لتحقق ربحية مع تحقيق نسب معتبرة من السيولة في بعض أنواعها.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة، الكفاءة البنكية، تحليل مغلف البيانات، البنوك التجارية، الربحية

Abstract:

This study aims to analyze the banking efficiency of a group of public and private banks operating in Algeria. Achieving the goal of banking efficiency has occupied many practitioners of the banking profession, as this goal expresses the extent of the ability of commercial banks to control the activity well and the ability to optimally exploit the bank's resources and direct them towards achieving the greatest profit at the lowest cost. The aforementioned goal is affected by many factors that may contribute to creating optimal or minimum efficiency, such as the location of the bank, for example. In order to provide a sound picture of the research, the descriptive and analytical approach and case study were relied upon.

The term efficiency is related to several terms that take the form of integration or part of the whole. This is because the subject of efficiency is not only embodied in commercial banks, but rather exists in several institutions outside banking work. It can only be embodied in the field through its theoretical embodiment by activating the basics of banking efficiency, which is done through periodic measurement, which can be applied in several ways. The study focused on applying a non-quantitative method by relying on two indicators of measuring financial performance, namely liquidity and profitability indicators for commercial banks, and a quantitative method based on the non-parametric method for measuring banking efficiency, represented by data envelope analysis, which is a method specifically adopted to measure and compare the efficiency of several banks with specific and precise inputs and outputs. This is what we were obliged to choose as a tool for measuring and analyzing the sample of selected banks in Algeria, namely the National Bank of Algeria, the Algerian Popular Credit, Gulf Bank, Al Baraka Bank, and the Algerian Public Company for the period 2008-2020. The study concluded that, based on the principle of achieving optimal efficiency, most of the banks that achieved this were foreign banks for most years, and this was through the data envelope analysis tool, while through the liquidity indicators

Keywords: Efficiency, Banking Efficiency, Data Envelopment Analysis, Commercial Banks, Profitability.

مقدمة

مقدمة

تمهيد:

استهل العمل البنكي بدايته من توافر فائض غير مستغل من عنصر المال لدى مجموعة من فئات المجتمع ولأن هذا الفائض كان متوفر بصفة مستمرة وغير مرحلية في المجتمع الاقتصادي العام كان من اللازم توجيهه نحو تخصيص محدد ولحاجات محددة ضمن فئات أخرى من المجتمع حيث تتميز هذه الأخيرة بقدرتها على استقطاب هذا الفائض وتوجيهه نحو الاستغلال والاستثمار تحت مسمى القروض ، وقد كان أفضل من يقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفائض وأصحاب الحاجة إلى المال هو البنك التجاري وهو المسؤول عن تدبير وسائل التمويل اللازمة وتسيير العمل البنكي من جهة و من جهة أخرى كتاجر يقوم بمجموعة من العمليات البنكية بعنصر المال وهذا ضمن توفيره بنسب محددة (السيولة) حيث يتلقى مقابل ذلك عائد مادي كربحية محددة لقاء هذه العمليات وقد كان من ضمن أهدافه الأولية تحقيق أقصى سيولة بجانب تحقيق أقصى ربح من اقراضها إلا أنه مع استمرار العمل البنكي في تقدمه أصبح من الضروري تحقيق التوازن بين السيولة والربحية بهدف تحقيق أحد أهم أهداف البنك التجاري وهو الأمان البنكي حيث يستلزم تحقيق هذا الأخير في البنك التجاري توفر عنصر الكفاءة .

يختلف مستوى الكفاءة من بنك لآخر ذلك من حيث أن التمييز في هذا العنصر يتطلب استغلال أمثل للموارد المالية للبنك بأقل تكلفة لأقصى ربح ممكن وهو ما يسمى بالكفاءة البنكية والاختلاف في مستوى هذه الأخيرة قد لا يعود لاختلال أحد متطلباتها فقط (تحقق العائد العالي ضمن التكلفة الضئيلة في المعاملات البنكية)، وإنما قد يساهم عامل مكان ممارسة العمل البنكي في مستوى الكفاءة البنكية وهذا ما يدعوا إلى الدراسة في اختلاف المستوى من بنك لآخر مهما كانت جنسيته ، ولأن الجزائر محل استقطاب لجنسيات مختلفة من البنوك تساهم كعامل مكاني مشترك في مستوى كفاءة البنوك الأجنبية والبنوك الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة ، ولتحليل اختلاف المستوى يستلزم ذلك التمكن من تحليل مستوى الكفاءة بين عينة البنوك المختارة للدراسة وذلك ضمن تحليل كفاءة التوازن بين السيولة والربحية باستخدام أدوات التحليل المالي المعتمدة على القوائم المالية للبنوك إلى جانب تحليل كفاءة البنوك الفعلية للعينة المختارة في الدراسة وذلك باختيار برنامج قياس الكفاءة البنكية المتمثل في أسلوب تحليل مغلف البيانات .من خلال نتائج هذه الخطوات الخاصة بالقياس والتحليل يتم التوصل إلى تحديد مستوى كفاءة بنكية خاص بمجموعة من البنوك العمومية ومجموعة من البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2008-2020.

– طرح الإشكالية

يتحمل فضاء العمل البنكي الجزائري أكثر من جنسية مختلفة تعمل في التراب الوطني ضمن نشاط البنوك التجارية حيث تضيف هذه الجنسيات من البنوك مستويات أخرى وكفاءات أخرى يمكنها أن تختلف مع مستويات البنوك العمومية كما يمكنها أن تكافئ المستوى الوطني، إن هذا الاشكال الواقع بين اختلاف أو تكافئ مستوى الكفاءة البنكية للبنوك العمومية والبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر يلزم البحث والتحليل تبعيات الاختلاف أو التكافؤ ، وقد اهتمت الاطروحة بتحليل مستوى الكفاءة البنكية للبنوك العمومية والجنسيات المختلفة من البنوك ضمن تحليل الاختلاف أو التكافؤ في تحقيق التوازن بين مستوى السيولة والربحية وكذلك من جهة المستوى الرياضي للكفاءة لمجموعة البنوك المختارة للدراسة .

من خلال هذا الطرح تتوضح إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى كفاءة البنوك العمومية مقارنة بكفاءة البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2008-2020؟

وانطلاقا من الإشكالية العامة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل الكفاءة البنكية ؟ وماهي علاقتها بالمقارنة المرجعية؟ وماهي مختلف العوامل المؤثرة على الكفاءة البنكية؟

2- ماهي معايير تحديد الكفاءة للبنوك التجارية ضمن مؤشرات قياس الأداء المالي؟ وهل يكفي تحقيق التوازن بين السيولة والربحية للحكم على كفاءة البنوك؟

3- كيف يتم تحليل كفاءة البنوك التجارية باستخدام الطرق الكمية لقياس الكفاءة البنكية؟

4- هل يؤثر عامل المكان مثل الجزائر ضمن القوانين البنكية الجزائرية الموضوعة لتسيير العمل البنكي على مستوى كفاءة البنوك التجارية؟

- فرضيات الدراسة:

1- يتشعب موضوع الكفاءة البنكية وموضوع تحليل الكفاءة البنكية بحد ذاته متشعب وذلك ضمن اختلاف وتنوع طرق القياس والتحليل وتنوع العوامل المؤثرة عليها.

2- هناك عدة مؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية نجد منها مؤشرات السيولة والربحية وتحديد مستوى الكفاءة من خلال هذه المؤشرات يمكن أن يوضح صورة دقيقة ضمن تحليل أدق للكفاءة البنكية.

3- من العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى الكفاءة للبنوك التجارية هو عامل المكان حيث تختلف كل دولة في محيطها البنكي وقوانينها البنكية المختلفة كما تتميز كل دولة بدرجات متفاوتة لمستوى الوعي البنكي للجمهور المستقبل للعمليات البنكية.

- أهداف الدراسة

في الواقع لا يوجد هدف واحد رئيسي للدراسة وإنما هناك عدة أهداف تسلسلية مرتبطة بعضها البعض يمكن توضيحها في النقاط التالية:

هدف استكشافي: يعبر عن استكشاف ما إن كان هناك اختلاف حقيقي بين كفاءة البنوك محل الدراسة وتحليله أن وجد واستكشاف مواطن الاختلال المسبب للتفاوت في درجات الكفاءة.

هدف وصفي: التعرف على المستويات الموجودة لكفاءة البنوك العاملة في الفضاء البنكي الجزائري.

هدف اختبار لصحة الفروض: وهذا من منطلق تقديم مجموعة من الفروض من المرجح اختبار مدى سلامتها في الدراسة.

- أهمية الدراسة

1- التحقق من مستويات الكفاءة البنكية للبنوك العمومية المختارة ومعرفة مستوى مسارها في المجال البنكي خلال فترة زمنية ويبلغ هذه الأمر أهمية في تمكين البنوك الوطنية لتطوير مستوى العمل البنكي لديها .

2- اكتشاف درجة ملائمة المناخ الاستثماري في المجال البنكي للبنوك الأجنبية وهذا ما سيجعل القوانين البنكية أكثر مرونة اتجاه المستثمر البنكي الأجنبي.

3- تنوع أساليب القياس في الدارسة تزيد من تأكد النتائج المتوصل اليها والمتعلقة بكفاءة البنوك العمومية والأجنبية

كما تكتسب الدراسة أهميتها من خلال الجوانب التي تخدمها والمتمثلة في:

الجانب الاقتصادي: تقديم نماذج مرجعية خاصة بالبنوك الكفء موجهة لتحسين مستويات الكفاءة لدى البنوك غير المحققة للمستوى المثالي.

الجانب البنكي: تتناول الدراسة تحليل الكفاءة البنكية لخمس بنوك وهم: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج الجزائري، بنك البركة الجزائري، الشركة العامة الجزائرية

السياق الزماني: فترة الدراسة تتمثل في المجال التالي (2008-2020)

السياق المكاني: تناولت الدراسة دراسة حالة الجزائر

- **منهجية الدراسة:**

تم الاعتماد على عدة مناهج في الدراسة وهي كالتالي:

1- المنهج التاريخي: تم استخدام المنهج في عدة مواضع من الدراسة ويبرز ذلك في تتبع مختلف مراحل الإصلاح البنكي الجزائري الذي مس العمل البنكي منذ الاستقلال إلى غاية سنة2021.

2- المنهج الوصفي: وتم استخدام المنهج من خلال التعرف على كل معلومة تتعلق بوصف الكفاءة البنكية من مفاهيم، أساليب قياس ...

3- المنهج التحليلي: تحليل درجات التفاوت في كفاءة البنوك المستخدمة في الدراسة.

4- منهج دراسة الحالة: تم استخدام هذه المنهج نظرا لأنه تم أخذ عامل مكان عمل البنوك الدراسة بعين الاعتبار وهو الجزائر كحالة لدراسة كفاءة هذه البنوك. تم استخدام هذا المنهج من أجل اسقاط الجوانب النظرية على الواقع التطبيقي للبنوك خلال الفترة 2008-2020

- الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية:

- فريد بن ختو، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005-2011)، سنة 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر،

- تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى قدرة البنوك العمومية على الاستفادة من انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي وتحقيق درجة من التنافسية بينها وبين البنوك الخاصة في مجال المردودية و الكفاءة، وذلك باستخدام مؤشري المردودية و الكفاءة لتقييم أداء البنوك، واختيار الأدوات القياسية المناسبة لتحديد محددات المردودية الاقتصادية و المردودية المالية، وتحديد درجة الاختلاف في المردودية بين البنوك وبين المجموعات البنكية؛ واستخدام الأداة الكمية (أسلوب تحليل مغلف البيانات)

لقياس كفاءة البنوك الوطنية العمومية و الأجنبية الخاصة خلال نفس فَترة ومعطيات دراسة مؤشر المردودية، وتحديد الاختلاف في درجات الكفاءة بين البنوك وبين المجموعات البنكية، و أخيرا محاولة الربط بين نتائج قياس المردودية ونتائج قياس الكفاءة وتتمثل أهم نتيجة في هذه الدراسة في أنه لا يوجد ارتباط بين درجات الكفاءة بأنواعها الثلاث، الفنية والفنية الصافية و الحجمية، و حجم البنك أما فتم استخدام منهج دراسة حالة لمجموعة من البنوك الوطنية و الأجنبية و العربية الناشطة في الجزائر خلال الفَترة (2005-2011) وذلك بتطبيق أدوات الاقتصاد القياسي المتمثلة في تحليل نماذج البانل (النماذج الطولية)و اختبار أيها انسب لتقدير محددات المردودية البنكية المالية و الاقتصادية وتحديد اثر كل بنك؛ واستخدام الأدوات الكمية للتحليل المتمثلة أساسا في الإحصاء المعلمي من خلال تطبيق نموذج تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة البنوك، وتحديد البنوك(أو المجموعات البنكية)الكفؤة وغَير الكفؤة

الفرق بين هذه الدراسة ودراستنا

تشترك دراستنا مع هذه الدراسة في قياس المردودية والكفاءة للبنوك العاملة في الجزائر إلا أن زاوية تناول الدراسة مختلفة فقد تم في دراستنا اضافة عنصر السيولة البنكية بمختلف مؤشراتها للحكم على كفاءة البنوك العاملة في الجزائر كما تم القياس للنسب المالية بطريقة غير كمية .

- **الدراسة الثانية:**

أحلام بوعبدلي، أحمد عمان ، قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات " "DEAدراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGBللفترة 2010-2015 جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 11 ،ديسمبر 2016

تهدف هذه الدراسة إلى أن قياس كفاءة البنك يساعد المسؤولين والمسيرين في اختيار مختلف الاستراتيجيات وتحديد الأولويات ،كما انه يتيح قياس درجة كفاءة البنك في إدارة مخاطر السيولة القدرة معرفة الانحرافات ما بين ما تم تحقيقه وما هو مقدر، ومن خلال التحليل التعرف على أسباب هذه الانحرافات، وعليه تحديد أهم الإجراءات والقرارات التي تساهم مباشرة تجنب المشاكل والأزمات التي قد تحدث، و يسمح قياس كفاءة البنك بتجنب الوقوع في مخاطر تعارض الأهداف خاصة بين البنك و فروعه، وذلك بخلق شبكة اتصال وتنسيق واسعة ودائمة من ناحية ، مع خلق نظام تعويضات و حوافز موافق و يساهم في رفع إنتاجية و فعالية الموظفين من ناحية أخرى. وتتمثل أهم نتيجة للدراسة في تمتع بنك الخليج الجزائري بدرجة كفاءة فنية وحجمية كبيرة في إدارته لموارده، ومدى تحوطه من مخاطر السيولة رغم بعض المشاكل التي عانى منها سنة 2013.

أوجه التشابه والاختلاف مع دراستنا:

تشترك دراستنا مع هذه الدراسة في تداخل فترة الدراسة مع فترة دراستنا وتناول الدراسة لأحد بنوك عينة دراستنا (بنك الخليج) كما تشترك في استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس وتحليل الكفاءة البنكية

الدراسة الثالثة:

- سيد أحمد، أحمد حسن، قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات، 2019، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، تهدف هذه الدراسة لقياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية بشقيها التقني والحجمي وذلك لتحديد المصارف الكفؤة التي استطاعت استخدام القدر المتوفر من المدخلات لتحقيق مخرجات أكبر وتحديد المصارف غير الكفؤة التي لم تستطع تحقيق مخرجات أكبر بما هو متوفر لها من مدخلات، هذا بالإضافة الى تحديد أوجه التحسينات

المطلوبة التي يجب على المصارف غير الكفؤة تطبيقها من اجل الوصول الى درجة الكفاءة النسبية التامة .وقد خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج التي تمثلت أهمها في ان معظم المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية لا تتمتع بالكفاءة التقنية أي انها لا تحسن التوليف بين عناصر المدخلات لتحقيق مستوى معين من المخرجات، كما اشارت النتائج ان المصارف التي استطاعت تحقيق درجة الكفاءة النسبية التامة خلال العام 2017 تمثلت في كل من بنك (البنك المصري لتنمية الصاد ارت، البنك الكويت الوطني، بنك قطر الوطني)، وبالتالي فهي تشكل الحدود الكفؤة لعينة الدراسة.وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لقياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية بالاعتماد على أسلوب تحليل مغلف البيانات وباستخدام البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية السنوية الصادرة عن تلك البنوك خلال الفترة 2014-2017 الخاصة ببنود المدخلات والمخرجات المتوفرة في نموذج الدراسة .

أوجه التشابه والاختلاف

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في استخدام نفس الأسلوب المتبع لقياس الكفاءة البنكية وهو أسلوب تحليل مغلف البيانات ، بينما تختلف معنا في اختيار نوع الكفاءة المقاسة (الكفاءة النسبية) والتي تهتم بالحكم على كفاءة البنوك من خلال الكفاءة التقنية والكفاءة الحجمية بينما في قياس الكفاءة النسبية فيكون اختيار معايير الحكم في أسلوب تحليل مغلف البيانات حسب أهداف الباحث من الدراسة .

- **الدراسة الرابعة:**

شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، 2014،دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الكفاءة التشغيلية وطرق قياسها في البنوك إبراز العوامل المحددة للكفاءة التشغيلية للبنوك الإسلامية إضافة إلى تقدير دالة التكاليف لمجموعة من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لمعرفة كفاءة البنوك الإسلامية مقارنة بمثيلاتها التقليدية تحليل وفورات الحجم إن وجدت لمعرفة الحجم الأمثل للإنتاج للبنوك الإسلامية تقدير مرونة الإحلال وكذا المرونة السعرية للمدخلات في البنوك الإسلامية ودلالتها وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك نقاط تشابه ونقاط اختلاف بين البنك التقليدي والإسلامي فنقاط التشابه تكمن في أن كل منهما يعتبر وسيطا ماليا يعمل في مجال الصيرفة لتحقيق أهداف معينة أما نقاط الاختلاف فتكمن في عنصر الفائدة فالبنوك التقليدية تعتمد عليها كليا باعتبارها أساس نشاط البنك أما البنوك الإسلامية فتمنع التعامل بها أخذا وعطاءا لاعتبارها ربا محرمة شرعا أو بعبارة أخرى العلاقة بين البنوك التقليدية والمتعاملين معها علاقة دائن ومدين بينما العلاقة بين المتعاملين في البنوك الاسلامية علاقة مضاربة أو متاجرة أو مشاركة كذلك خلصت هذه الدراسة في توضيح الكفاءة من خلال العلاقة بين وسائل الإنتاج المستخدمة والنتائج المحققة حيث يمكن أن نقول أن المؤسسة كفؤة إذا تم تحقيق النتائج مع استعمال عقلاني ورشيد للوسائل المتاحة و أن الحل الكفؤ هو الذي يستعمل أقل الوسائل أو بعبارة أخرى أقل تكلفة ومن السهل أن يكون المسير فعال (تحقيق الأهداف) ولكن غير كفؤ من خلال استعمال المفرط لوسائل الإنتاج مقارنة بالمعايير المقدرة، وبالتالي تضم الكفاءة جانبين: جانب الفعالية وجانب استعمال الوسائل المتاحة وبالتالي يمكن القول إن الكفاءة تظهر كهدف شامل مقارنة مع الفعالية. أما فيما يخص الكفاءة البنكية فيمكن القول بأنها تقاس من خلال حجم العمليات التي قام بها البنك وكذلك مستوى الخدمات والمنتجات البنكية المقدمة بالإضافة إلى الكفاءة في إدارة المخاطر في هذا البنك.وأخيرا يعتبر موضوع الكفاءة البنكية ومحدداتها موضوع بالغ الأهمية لما تؤديه المؤسسة البنكية من دور رئيسي في تمويل الاقتصاد من خلال دور

الوساطة الذي تؤديه بين وحدات الفائض المالي ووحدات العجز المالي، لذلك تعتبر عمليات تقييم كفاءة الأداء لهذه المؤسسات أمرا ضروريا يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين على حد سواء. وفيما يخص المنهج المستخدم للدراسة فيمكن توضيحه كما يلي:

تتكون هذه الدراسة من جزءين: جزء نظري والأخر تطبيقي، لذلك تطلب الأمر الاستفادة من المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي: تم استخدامه في وصف وتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة، وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري من الدراسة

2- المنهج المقارن: تم استخدامه في دراسة الاختلافات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في كلا الجانبين من الدراسة النظري والتطبيقي.

3- منهج المسح بالعينة: تم استخدامه من خلال اجراء دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مجموعة من الدول وذلك لتقييم الكفاءة التشغيلية بالاعتماد على النماذج القياسية والنسب المالية .

أوجه التشابه والاختلاف:

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في استخدام النسب المالية في قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك التقليدية والإسلامية كما تشترك في المناهج المستخدمة في دراستنا (المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن) وتختلف معنا في أسلوب القياس المستخدم في قياس الكفاءة للبنوك التقليدية (النماذج القياسية) كما أن المقارنة في هذه الدراسة كانت بين البنوك التقليدية والإسلامية أما في دراستنا فكانت بين البنوك التقليدية (العمومية) والبنوك الأجنبية .

- **الدراسة الخامسة**

فيصل شياد، تحليل الكفاءة والإنتاجية مع تطبيقات على القطاع المصرفي مدخل لطريقة تحليل مغلف البيانات DEA،2015 ، دار الكتاب الجامعي ، لبنان الإمارات.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الكفاءة والإنتاجية تحليلا وقياسا باستعمال نموذج أسلوب تحليل مغلف البيانات DEAوتكمن أهميته في إمكانية استعمال تطبيقاته في عدة مجالات كقياس كفاءة القطاع البنكي وتحليل إنتاجية القطاع العام...الخ.ونبرز فيما يلي بعض نتائج هذه الدراسة:

1- نماذج تحليل مغلف البيانات تستخدم بشكل واسع في قياس كفاءة المؤسسات الربحية وغير الربحية، ويعتبر نموذج DEA نموذج غير معلمي يستخدم البرمجة الخطية

2- تتمثل الكفاءة التقنية في استخدام أقل ما يمكن من المدخلات للحصول على مستوى محدد من المخرجات أو استخدام المتاح من المدخلات لإنتاج أعلى مستوى من المخرجات.

3- يتميز أسلوب تحليل مغلف البيانات بأنه لا يحتاج إلى تحديد أوزان سابقة للمدخلات والمخرجات ولا يحتاج لوضع الفرضيات، كما يمكن أن يستخدم مدخلات ومخرجات مختلفة في وحدات قياسها

أوجه التشابه والاختلاف:

تمثل وجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا في تطبيق نفس الأسلوب لقياس وتحليل الكفاءة البنكية وهو أسلوب تحليل مغلف البيانات أما الاختلاف فيكمن في تناول هذه الدراسة إلى جانب اخر وهو تحليل الإنتاجية في القطاع البنكي.

– هيكل الدراسة

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: دراسة نظرية للكفاءة البنكية

سيتم التطرق في هذه الفصل إلى المفهوم العام للكفاءة من خلال توضيح تطور وتعريف الكفاءة وإبراز أهميتها، كما سيتم التطرق إلى الأنواع المختلفة لها وعلاقة مصطلح الكفاءة بمختلف المصلحات الأخرى التي من الممكن أن تختلط مع هذه المصطلح كما سيتم ابراز في الفصل كل ما يجب معرفته عن الكفاءة البنكية والذي من شأنه تغطية هذه الموضوع وتوضيحه من خلال ابراز أساسياته من مفهوم وأنواع ومختلف العوامل التي من الممكن أن يكون لها تأثير على الكفاءة البنكية ويقصد هنا بالعوامل الخاصة بالبيئة الداخلية والخارجية للبنك التجاري وأخيرا سيتم التطرق إلى صعوبات قياس الكفاءة البنكية كعنصر ممهد لمحتويات الفصل التالي.

الفصل الثاني: طرق و أدوات قياس الكفاءة للبنوك التجارية

سيتم تقديم في هذا الفصل دراسة نظرية لتقييم الأداء بشكل عام من خلال تقديم مختلف التعاريف الخاصة به وإبراز أهمية ومراحل هذا الموضوع، وبشكل خاص سيتم التطرق لأساسيات الأداء المالي من خلال توضيح مفهومه وخطواته كما سيتم التطرق إلى التحليل المالي كوسيلة لقياس الكفاءة البنكية من خلال ابراز مبادئ التحليل المالي ومختلف أساليبه كما سيتم التطرق إلى عنصر اعداد القوائم المالية الخاصة بالبنوك التجارية وهذا نظرا لأن هذه القوائم تمثل المادة الأولية في قياس الكفاءة البنكية بأساليب التحليل المالي كما سيتم التطرق إلى مؤشرات قياس الأداء المالي والتي تتمثل في أربعة نسب تم توضيحها وهي نسب السيولة، نسب الربحية، نسبة التوظيف ونسب كفاية رأسمال كما سيتم التطرق في هذا الفصل إلى طرق أخرى مستخدمة في قياس وتحليل الكفاءة البنكية وهي طريقة تحليل مغلف البيانات وذلك من خلال ابراز مفهوم ونماذج استخدام هذا الأسلوب وكذلك سيتم توضيح خصائص استخدام الأسلوب المتمثلة في مختلف إيجابياته وسلبياته و مجمل القواعد الخاصة به للتمكن من تطبيقه بشكل سليم كما سيتم تقديم في هذا الفصل طرق أخرى لقياس الكفاءة البنكية متمثلة في الأساليب المعلمية لقياسها وهي طريقة التكلفة العشوائية وطريقة التوزيع الحر.

الفصل الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي الجزائري

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى توضيح الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تقديم أساسيات المصطلحي من خلال توضيح الأهمية والأهداف ومختلف الأشكال وتقديم مزايا وعيوب هذه الأشكال، كما سيتم التطرق إلى المناخ الاستثماري كعنصر تمهيدي لواقع المناخ الاستثماري في الجزائر وسيتم التطرق في هذا العنصر إلى تعريف وأهمية المناخ الاستثماري وتقديم مكوناته عرض مختلف الظروف والشروط لجذب المناخ الاستثماري الجيد ، وأخيرا سيتم التطرق إلى واقع المناخ الاستثماري في القطاع البنكي في الجزائر ، من خلال عرض لمجمل الإصلاحات البنكية التي شهدها النظام البنكي منذ الاستقلال إلى غاية 2021، كما سيتم توضيح الشروط الشكلية والموضوعية لاستغلال العمل البنكي في الجزائر ومختلف الضمانات المقدمة نظير الاستغلال

الفصل الرابع: تحليل كفاءة البنوك العمومية والبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر باستخدام مؤشري السيولة والربحية وطرقة تحليل مغلف البيانات

سيتم تقديم نظرة عامة مجموعة البنوك التجارية المستخدمة في الدراسة من خلال توضيح الهيكل التنظيمي الخاص بهذه البنوك كما سيتم تقديم التعريف العام لها وكذلك تحليل القروض البنكية واجمالي القروض البنكية لهذه البنوك وهذا باعتبار أن هذه العناصر تشكل أساس مدخلات ومخرجات برنامج تحليل مغلف البيانات والأساس في تكوين عنصر السيولة والربحية للبنوك محل الدراسة، تم كذلك قياس وتحليل كفاءة هذه البنوك من خلال مؤشري السيولة والربحية وتقديم تقييم للكفاءة البنكية بناءا على نتائج القياس و أخيرا تم قياس و تحليل كفاءة البنوك محل الدراسة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات .

الخاتمة

سيتم تقديم في هذا العنصر خلاصة عامة للبحث ونتائج الدراسة إضافة إلى نتائج اختبار للفرضيات ومجموعة من الاقتراحات المقترح العمل بها لتعزيز الكفاءة البنكية لكل البنوك العاملة في الجزائر وأخيرا افاق البحث.

الفصل الأول

دراسة نظرية

للكفاءة البنكية

الفصل الأول: دراسة نظرية للكفاءة البنكية

تمهيد:

يساهم الجهاز البنكي في تطوير وتقدم الاقتصاد الوطني ذلك لأنه عنصر مؤثر في اقتصاد البلاد ويكون هذا التأثير بالإيجاب أو السلب اتجاه الاقتصاد الوطني بتنوع مؤسسات الجهاز البنكي وتعزيز تأثيرها خاصة البنوك التجارية المحلية أو الأجنبية فكلاهما قد يحققان نفس مستوى التأثير كون أن الجنسيتين يعملان في بيئة اقتصادية موحدة ونظرا لأهمية البنوك المكتسبة من أهمية تأثيرها في الاقتصاد الوطني يلزم هذا تحقيق مستوى كفاءة مثالي ولتحقيق هذه المستوى لابد من دراسة الكفاءة البنكية كهدف تسعى من خلاله البنوك إلى تحقيق التطور البنكي والاقتصادي وكمعيار مستخدم لقياس مستوى وموقع البنوك الوطنية مقارنة بمستوى البنوك الأجنبية

من خلال المبحث الأول المتمثل في أساسيات الكفاءة سيتم توضيح مفهوم هذه الأخيرة ممن خلال سرد التطور المتعلق بها وتقديم مجموعة من التعاريف والاستنتاجات التي من شأنها أن تساعد على فهم الكفاءة عامة أو الكفاءة في الاقتصاد كما سيتم ابراز أهمية العنصر المدروس ومجموعة الأنواع المتعلقة به، كمحاولة لتغطية العنصر تمت إضافة وتوضيح العلاقة بين الكفاءة وباقي المصطلحات الأخرى.

كما سيتم ابراز أساسيات حول الكفاءة البنكية من خلال المبحث الثاني الذي يتضمن مفهوم الكفاءة البنكية إضافة إلى مجمل أنواعها (الكفاءة الإنتاجية، كفاءة النطاق، كفاءة الحجم والكفاءة التشغيلية)، ونظرا لاحتواء الجزء التطبيقي من المذكرة على الكفاءة المرجعية للبنوك التجارية كان لابد من فهم كيفية استخراج العلاقة بين المقارنة المرجعية والكفاءة البنكية.

وأخيرا تم وضع دراسة نظرية للعوامل المؤثرة في الكفاءة البنكية من خلال التفصيل بين العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للبنك والعوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للبنك وكذلك وضع أهم الصعوبات التي يمكن أن نجدها عند قياس الكفاءة البنكية.

يصنف كل هذا كمحاولة لفهم موضوع الكفاءة البنكية والالمام بمختلف جوانبها النظرية من حيث المفهوم والأهداف والأنواع... وكمحاولة كذلك لإبراز أهمية الكفاءة البنكية باعتبارها المتغير الرئيسي في الدراسة .

الفصل الأول: دراسة نظرية للكفاءة البنكية

المبحث الأول: أساسيات حول الكفاءة

اشترك مصطلح الكفاءة بصفة علمية في عدة ميادين اجتماعية واقتصادية وإنسانية حيث نرى إمكانية دراسة الكفاءة في عدة تخصصات بعدة طرق ومن عدة زوايا إلا أن كل دراسة للكفاءة عامة تختلف باختلاف المجال المطروحة فيه هذه الدراسة، وبالرغم من هذا الاختلاف فقد نجد الأساس المشترك للكفاءة في أي مجال تقديم أقصى إنتاج ممكن (إنتاج اقتصادي، تعليمي،...)بأقل تكلفة ممكنة.

وسنحاول فيما يلي تقديم المفهوم العام للكفاءة من خلال توضيح تطور هذا المفهوم في مختلف المدارس كما سنتطرق إلى تقديم عدة تعاريف لمصطلح الكفاءة من الناحية الأدبية من عدة معاجم، ومن الناحية الاقتصادية إضافة إلى توضيح أهمية الكفاءة في الاقتصاد وأنواعها وعلاقة هذا لمصطلح بالمصطلحات الأخرى التي يمكن أن تتشابك بين مضمون المصطلحات الأخرى.

المطلب الأول: المفهوم العام للكفاءة.

يرتبط المفهوم العام للكفاءة بعدة عناصر أساسية متشعبة من الواجب التطرق لها لتغطية المفهوم العام للكفاءة فقبل التطرق إلى تعريف المصطلح وأهميته لزم التطرق إلى تطور هذه الفكرة في مختلف المدارس الاقتصادية وذلك بقصد التوصل إلى توضيح أساس هذا المصطلح.

الفرع الأول: تطور مفهوم الكفاءة

تطور مفهوم الكفاءة بحسب المدارس الاقتصادية كما يلي:

أولا: المدرسة الكلاسيكية

يتبلور الفكر الإداري للمدرسة الكلاسيكية في ثلاث مدارس وهي: الإدارة العلمية، مدرسة الإدارة، المدرسة البيروقراطية، حيث ركز رواد هذه المدرسة على ابراز الكفاءة بالدرجة الأولى دون أن يتطرقوا لموضوع الفعالية وذلك لاعتقادهم أنه بتحقق الكفاءة تتحقق الفعالية (جعدي، 2014، صفحة 11)

1-الكفاءة في الإدارة العلمية:

ظهرت حركة الإدارة العلمية في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يمكن تسميتها بحركة المهندسين الصناعيين، حيث تتضمن قائمة المهندسين الذين يرجع إليهم الفضل في إنشاء وإبراز الإدارة العلمية كل من فريدريك تايلور(1856 - 1915) و فرانك جلبريث 1924 – 1868 (Frank Gilbereth) (وهارنجتون. Harrington Emerson (1873 – 1931)إيمرسون (زينب، 2013، صفحة 104)

أما من حيث الفترة التي ولدت فيها مدرسة الإدارة العلمية فقد اتسمت بانخفاض الإنتاجية عن مستواها وتبديد الموارد وإهدارها في المجال الصناعي، وكان هدفها الأساسي رفع الكفاءة الإنتاجية إلى أعلى مستوى (تحقيق أقصى إنتاج بأقل تكلفة ممكنة .) أصبح هدف الإدارة العلمية البحث عن وسائل الأداء التي يمكن أن تحقق الحد الأقصى من الكفاءة الإنتاجية. توصل تايلور إلى أن تحقيق الكفاءة الإنتاجية يمكن من خلال:

-إمكانية زيادة إنتاجية العمال بتصميم أعمالهم بطريقة علمية باستخدام دراسة الوقت والحركة، كما استهدف تايلور زيادة الإنتاج بواسطة اكتشاف أسرع أساليب الإنتاج وأكثرها كفاءة وأقلها إجهادا في نفس الوقت. كما ساهم

هنري جانت (gantt Henry) في نشر مفهوم الكفاءة بواسطة خرائط غانت التي وفرت للإدارة والعاملين إمكانية مقارنة مستوى الأداء الفعلي بالأداء المطلوب .أما هارنجتون ايمرسون (Emerson harrington) فقد ساهمت اهتماماته بالكفاءة والتنبيه إلى الأخطار في مواجهة النظام الصناعي الأمريكي، نتيجة لانخفاض الكفاءة بسبب سوء التنظيم، حيث جاء بالمبادئ الاثنا عشر للكفاءة سنة 1909م. المبدأ الأساسي لتحقيق الكفاءة في مدرسة الإدارة العلمية هو مبدأ التعاون الذي يمكن من الاستجابة لحاجات الإدارة والعمال، مع ذلك تعرضت الإدارة العلمية لانتقادات من بينها أنها تمثل نوعا من استعباد العمال (رقبة، 2014، الصفحات 32-33)

2- الكفاءة في حركة الإدارة العملية (العملية الإدارية).

تعتبر أفكار المهندس الفرنسي هنري فايول Fayol Henry القاعدة الأساسية لحركة الإدارة، ويعتبر لوثر جوليك Luther Gulich أهم مفكري حركة الإدارة في اهتمامه بالكفاءة، حيث تهدف كتاباته إلى اقتراح الوسائل التي تجعل الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة، وينظر جوليك إلى الكفاءة على أنها القيمة الأساسية والتي على أساسها يمكن أن تبنى الإدارة العلمية، ويعترف أنه قد يتعارض أحيانا مبدأ تحقيق الكفاءة مع مبادئ أخرى للمجتمع تحد من تحقيقه، ويدعو في مثل هذه الحالة إلى أن يعطى الاهتمام بتحقيق الكفاءة أولا (زينب، 2013، صفحة 104)

يرى هنري فايول(Fayol Henry)أن تحقيق الكفاءة لا يتم إلا بوجود مبادئ عامة وضعها انطلاقا من تجاربه الشخصية من بينها نذكر:

تقسيم العمل، السلطة والمسؤولية، المساواة، الترتيب، وحدة الأمر والتوجيه، التعاون...

أما جيمس موني (Jimes Moni)فيعتبر المبادئ العامة لفايول قانونا أساسيا، وأنها عبارة عن خطوط عريضة يستدل بها وتطبيقها يؤدي إلى نجاح ورفع كفاءة المنظمة. كما يدعو لوثر جوليك (Gulick luther) للاهتمام بتحقيق الكفاءة أولا لأنها القيمة الأساسية التي على أساسها يمكن أن تبنى الإدارة العلمية حسب نظره ويعترف أنه قد يتعارض أحيانا مبدأ الكفاءة مع مبادئ أخرى للمجتمع تحد من تحقيقه (العلاق، 2008، صفحة 64)

3- حركة البيروقراطية:

يعتبر عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Weber Max صاحب الفضل في إنتاج مفهوم البيروقراطية والذي يعني حسب فيبر توافر خصائص معينة في تصميم التنظيم، ومن ثم فإن الهدف من هذه النظرية وهو وصف الجهاز الإداري للتنظيمات، وكيف يؤثر هذا الجهاز على الأداء والسلوك التنظيمي، لأن البيروقراطية تمثل الأسلوب الأمثل والأكثر كفاءة بالنسبة للتنظيمات المعقدة والكبيرة. ويرى فيبر أن الأسلوب البيروقراطي يتميز عن سواه في كونه يؤدي إلى الإقلال من الاحتكاك وتخفيض التكاليف المادية والبشرية لأقصى حد ممكن (زينب، 2013، صفحة 105)

ويرى أيضا أنّ هناك خصائص يجب أن تتوفر في التنظيم البيروقراطي تمكنه من تحقيق الكفاءة تتمثل فيمل يلي: (رقبة، 2014، صفحة 34)

- تحديد مجالات التخصص الوظيفي ووضع قواعد تحكمها وتنظمها.

-توزع الأعمال التي تضبط عملية تسيير التنظيم البيروقراطي على أعضاء التنظيم وتعتبر واجبات رسمية.

-توزع السلطة اللازمة لإعطاء الأوامر لتنفيذ الواجبات المحددة بوضع قواعد واضحة وبشكل رسمي وثابت.

-يتم تنفيذ الأعمال والواجبات حسب طرق وأساليب محددة.

-يقسم التنظيم البيروقراطي على الشكل الهرمي.

-يتوجب على الموظف إعطاء العمل الرسمي المقام الأول على الأعمال الخاصة.

ثانيا: المدرسة الإنسانية

جاءت مدرسة العلاقات الإنسانية سنة 1930، بغرض التركيز على أهمية العنصر البشري ودراسة سلوكه، وهذا كنتيجة للأفكار التي أتت من المدرسة الكلاسيكية. قبل ظهور هذه المدرسة أصدر عالم النفس الصناعي هوجو منستر برج Munsterberg–Hugo سنة 1913 كتابا" حول " علم النفس والكفاءة الصناعية"، حيث يرى أن الاختيارات النفسية تساعد على وصنع العامل المناسب في المكان المناسب. من أهم الذين ساهموا بدراساتهم في هذه المدرسة **إلتون مايو** Mayo Elton، أستاذ البحث الصناعي في كلية هارفارد الأمريكية (جعدي، 2014، صفحة 17)

1- الكفاءة في فكر جورج إلتون مايو Mayo Elton Gorge

لقد كان الهدف من الدراسات التي قام بها إلتون مايو هو محاولة اكتشاف العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية من جهة، ومجموعة من المتغيرات المادية من جهة أخرى، واكتشاف أن العوامل النفسية والاجتماعية هو المؤثر الرئيس على الكفاءة الإنتاجية وليس هيكل التنظيم الرسمي وعملياته، وخلص إلتون مايو وزملائه إلى مجموعة من النتائج تتعلق بالكفاءة: (زينب، 2013، صفحة 106).

- أنّ كفاءة العامل لا تتحد تبعا لطاقته الفيسيولوجية، وإنما لطاقته الاجتماعية.
- أن المكافآت والحوافز غير الاقتصادية تلعب دورا رئيسا في تحفيز العمال ودفعهم نحو الكفاءة
- أن التخصيص الدقيق ليس هو بالضرورة أهم أشكال التنظيم كفاءة وأعلاها من حيث الإنتاجية
- أنّ العمال لا يجابهون الإدارة وسياستها كأفراد، وإنما باعتبارهم أعضاء في جماعات.

2- الكفاءة في فكر شاستر برنارد (Barnard Chester)

ميز شاستر برنارد (Barnard Chester) بين الفعالية والكفاءة، فالفعالية ترتبط بالنجاح في إيجاد التعاون بين أفراد المؤسسة، مما يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لأهدافها، أما الكفاءة فهي تمثل درجة إشباع المؤسسة لدوافع أفرادها وتلبيتها لاحتياجاتهم المادية والمعنوية، فإذا استطاعت المؤسسة تحقيق أهدافها فهي إذا مؤسسة فعالة، وحيث أن للأفراد دوافعهم الذاتية، فإن مستوى مساهمتهم في الجهود الاجتماعية اللازمة لتحقيق الأهداف تتأثر بإشباع أو عدم إشباع هذه الدوافع الذاتية لكل منهم، فإذا لم تشبع دوافعهم فإن النظام يصبح من وجهة نظرهم غير كفؤ (مفتاح، أثر هيكلة السق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، 2018، صفحة 107)

ثالثا: المدرسة السلوكية.

لقد أدت مدرسة العلوم السلوكية دورا هاما في تطوير مفهوم الكفاءة، حيث يرى بعض الباحثين السلوكيين أن مستوى كفاءة المنظمة يعرف من خلال تكاليف السعادة والصحة داخل المنظمة، ويعتبر ليكرت أن الاهتمام بالعمال هو رأس المال الحقيقي، كما يجب وضع مقياس لرأس المال البشري عند قياس مستوى أداء المنظمة .

يعرف السلوكيين الكفاءة من خلال التعريف الذي صاغه شيستر برنارد (Barnrad – Chester)على: " درجة إشباع المنظمة لدافع أفرادها وتلبيتها لحاجاتهم المادية والمعنوية " وانطلاقا من هذا التعريف يعتبر برنارد أول مفكري الإدارة الذين ميزوا بين الكفاءة والفعالية (ترتبط بالنجاح في إيجاد التعاون بين أفراد المنظمة مما يؤدي إلى تحقيق المنظمة لأهدافها. (العتبي، 2002، صفحة 33)

رابعا: المدرسة الرياضية

تقدم المدرسة الرياضية أداة قوية لحل المشكلات التي تعيق تحقيق الكفاءة، فتستخدم نماذج رياضية للوصول إلى أفضل حل، برزت منه المدرسة بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية 1990م حيث رأى هنري فورد الثاني أنه بالإمكان حل مشكلات التسيير باستخدام الرياضيات و الإحصاء.

ولتحقيق الكفاءة في التسيير نتبع الخطوات التالية:

- تحديد المشكلة وتحليلها.
- جمع البيانات والعناصر المؤثرة فيها.
- التعبير عن المشكلة برموزها وبيانات كمية.

وبفضل المدرسة الرياضية، تحتم على الميسرين تحديد أهدافهم ومشكلاتهم بشكل دقيق وأصبح بالإمكان التعبير عن المشاكل التسييرية كميا في شكل معادلات وعلاقات رياضية (جعدي، 2014، صفحة 21)

خامسا: مدرسة النظم

ولدت مدرسة النظم سنة 1965م، معيرة اهتماما خاصا بدراسة الصورة الكلية والشمولية للمنظمة بدلا من التركيز على أجزاء منها. (برنوطي، 2009، صفحة 162) وقد كان لظهورها الأثر الكبير في دفع مفهوم الكفاءة في الإدارة قدما للأمام، فهذه المدرسة تنظر بصفة عامة إلى المنظمات على أنها نظما اجتماعية ونفسية ومادية مفتوحة، وليست نظم مغلقة كما ساد في أوساط الفكر الكلاسيكي. وعليه أصبح تحقيق الكفاءة في الإدارة، وفقا للفكر التنظيمي مرتبط بانتهاج تحيل النظم، والنظر إلى المنظمة وأعمالها ككل مترابط بتفاعل بين أجزائه، وبين البيئة الخارجية كما أن هذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية معا، إضافة إلى ذلك نادت بعدم وجود طريقة واحدة مثلى لتحقيق النتائج والوصول إلى الأهداف، بل توجد طرق مختلفة (رقبة، 2014، صفحة 36)

سادسا: مدرسة صنع القرارات

تنسب هذه المدرسة إلى **هربرت سيمون (Simon Herbert)** الذي يرى أن المقياس الأساسي للقرارات الإدارية يجب أن يكون مقياس الكفاءة لا مقياس الفعالية، ويبرر ذلك أن استخدام الكفاءة كمعيار يقود إلى تحديد اختيار البدائل التي تؤدي إلى نتائج أكبر للعوامل المستخدمة، كما أنه يساعد أيضا على تسهيل مهمة متخذي القرارات في اختيار البديل الذي يؤدي إلى نتيجة أكبر وتكلفة أقل. وفي الحالة التي يواجه فيها متخذي القرارات بديلين بنفس التكلفة، فيتم اختيار البديل الذي يضفي إلى جزء أكبر من أهداف المؤسسة، أما في حالة وجود بديلين يؤديان إلى تحقيق نفس الأهداف، فإنه يتم اختيار البديل الأقل تكلفة، إذا الكفاءة في نظره هي إنجاز أكبر قدر مكن من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق الأهداف بتكاليف أقل (مفتاح، أثر هيكلة السق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، 2018، صفحة 170).

من خلال تطور مفهوم الكفاءة البنكية يمكننا وضع بعض الاستنتاجات حول رؤية كل مدرسة لمفهوم الكفاءة تتمثل في:

- **المدرسة الكلاسيكية**

1- الإدارة العلمية:

اهتمت هذه الإدارة بنوع معين من الكفاءة وهو الكفاءة الإنتاجية

- مفهوم الكفاءة يتبلور حول تحقيق اقصى إنتاج ممكن بأقل ربح
- دراسة الكفاءة ترتبط بشكل مباشر بدراسة إمكانية العمال من حيث الوقت والحركة
- قياس الكفاءة بحسب الإدارة العلمية يكون بمقارنة بين الأداء الفعلي والمستوى المطلوب
- وضع نظام أساسي للهياكل الصناعية من شأنها التنسيق بين حاجات الإدارة والعمال

2 – الإدارة العملية.

- تحقيق كفاءة عالية للمنظمة مرتبط بجوانب اجتماعية ومبادئ داخلية خاصة بشخصية القائمين على تحقيق أهداف المنظمة ورفع كفاءتها مثل:
- تقسيم العمل؛
- السلطة والمسؤولية؛
- المساواة والترتيب؛
- وحدة الأمر والتوجيه والتعاون بين أعضاء المنظمة.

3- البيروقراطية

يقترن مفهوم الكفاءة بشكل مباشر بمفهوم البيروقراطية وهو توفر مجموعة من الخصائص والمبادئ المقترحة من رواد هذا الفكر في منظمة معينة كتقسيمها في شكل هرمي مثلا.

- **المدرسة الإنسانية:**

1-اهتمت المدرسة الإنسانية بدراسة الكفاءة في المؤسسات الصناعية وربطها بالجوانب النفسية لعمال المؤثرين في درجة الكفاءة للمنظمة

2- اهتمت خاصة بالكفاءة الإنتاجية

3-تم التمييز بين مفهوم الكفاءة ومفهوم الفعالية في المنظمة بهدف تحقيق التدقيق في مهمة كل عامل في تحقيق أهداف المنظمة (الكفاءة أو الفعالية)

- **: المدرسة السلوكية**

اهتمت هذه المدرسة بسلوك العامل في تحقيق الكفاءة واعتبرته عنصر مهم يتوجب تحقيقه وذلك من خلال الاهتمام بالجوانب المادية المعنوية للعامل الذي يعتبر أساس تحقيق مضمون الكفاءة.

- **المدرسة الرياضية:**

تم ادخال في المرحلة من التطور لمفهوم الكفاءة عنصر الرياضيات والإحصاء وذلك بهدف نزع معيقات تحقيق الكفاءة من خلال تحويل المشاكل التسييرية إلى معادلات رياضية يسهل حلها.

- **مدرسة النظم**

ولقد تم النظر إلى الكفاءة في هذه المدرسة على أنها عنصر من عناصر الاقتصاد الكلي تتكون من عناصر جزئية مرتبطة ببعضها البعض وتتطلب التنسيق بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لتحقيق الكفاءة الفعالية معا

- **مدرسة صنع القرارات:**

اعتماد المفهوم الأساسي للكفاءة وهو اختيار أفضل وأنجع طريقة للتوصل لأقصى إنتاج ممكن بأقل تكلفة.

إن تطور مفهوم الكفاءة غير مرتبط بمضمونها بمعنى لم يتم الانتقال من مفهوم كلاسيكي بسيط إلى مفهوم حديث عبر مختلف المدارس وإنما اعتمد على تطور زمن ظهور المدارس التي اهتمت بدراسة الكفاءة في مختلف المجالات والميادين.

الفرع الثاني: تعريف الكفاءة.

التعريف الأول : هي مهارة مكتسبة من بيئة العمل يعبر عنها بعلاقة تربط بين كمية الموارد المستغلة والنتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات مع تقليل المدخلات، أي أنها قدرة المؤسسة الاقتصادية على تخصيص مختلف مواردها وتوجيهها بما يحقق أقصى أرباح ممكنة وبأقل الخسائر (عمان، 2016، صفحة 3).

التعريف الثاني : هي عملية مفاضلة بين مدخلات (أموال، وقت، خبرة..)ومخرجات(الإنتاج) المؤسسة الاقتصادية حيث أن زيادة المخرجات (الإنتاج) بشكل أكبر بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات تعني تحقيق كفاءة أعلى نسبياً، وعندما يصل الإنتاج (المخرجات) إلى أقصى مستوى ممكن بالنسبة للوحدة الواحدة من المدخلات عندها تصل الكفاءة إلى حدها الأعظمي _الكفاءة الأمثل(الأفضل)_ وفي هذه الحالة لا يمكن زيادة مستوى الكفاءة إلا بإدخال تكنولوجيا جديدة أو إجراء تعديلات في العملية الإنتاجية (الحميد، 2017، صفحة 32).

التعريف الثالث: هي عملية تحسينية تقوم بها المؤسسة لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة بشروط محددة تتمثل في: (الوابل، 2019، صفحة 25).

- قابلية التطوير والتغيير حسب الحاجة الحالية والرؤية المستقبلية للمؤسسة؛

- تحقيق الأهداف بأقل قدر ممكن من الموارد البشرية والمادية والمالية؛
- الحد من هدر الطاقة الإنتاجية مع عدم التأثير على جودة الإنتاجية.

التعريف الرابع: هو مقدرة القائمين على إدارة المشروعات والاستفادة من إمكانياتها ، والتوفيق بين عناصر الانتاج التي في حوزتها بقصد تخفيض التكلفة بما لا ينقص من الجودة، فالكفاءة لا تتولد من مجرد توافر الموارد كما وكيفا ولكن تنبع من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وعليه فهي مقياس للإنتاج المعتمد من قدر معين من مستلزمات الإنتاج، حيث تزيد الكفاءة إذا زاد الانتاج دون زيادة مستلزمات الإنتاج، أو إذا كان قدر أقل من مستلزمات الإنتاج ينتج نفس الكمية وتحقق الزيادة في الكفاءة بزيادة انتاجية عوامل الإنتاج العمل ورأس المال والتكنولوجيا. (محمد ع.، 2021، صفحة 264)

ومما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

- وضع خطة مبدئية توضع فيها جل الأهداف المرجو تحقيقها للمؤسسة هو أولى خطوات تحقيق العمل بكفاءة على أن تكون هذه الخطة مرنة اتجاه أي تغيير سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للمؤسسة؛
- تتفاضل كفاءة أي مؤسسة اقتصادية بين هدفين إما تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن أو رفع الأرباح أكبر قدر ممكن؛
- يعبر عن الكفاءة رياضيا بتحقيق النسبة التالية:

المخرجات / المدخلات فإن كان بسط هذه النسبة أكبر من المقام تكون الكفاءة عالية للمؤسسة والعكس صحيح لذا لتحقيق هذه الأخير تقليل المدخلات مع وضع هدف تعظيم المخرجات.

كما يمكن صياغة التعريف التالي:

تعريف الكفاءة في الاقتصاد بأنها عملية تخصيص كل مورد اقتصادي في مكان استخدامه المناسب، هذا بجانب تطوير طرق التخصيص وطرق الاستخدام لهذه الموارد وذلك بهدف تحقيق الأهداف المرجوة بأقل التكاليف

الفرع الثالث: أهمية الكفاءة:

تهدف المجتمعات الاقتصادية لتخصيص مواردها بطريقة مثلى، بغرض تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية انطلاقا من مزج عناصر الإنتاج والحصول على أكبر منتوج، حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم نقطة للكفاءة في النظرية الاقتصادية والتسيير، كما أعطى الاقتصاديون للكفاءة أهمية عظمى، ويتضح ذلك من خلال وصف الاقتصادي **جيفونز Jevons** لمشكلة الكفاءة بأنها المشكلة الأساسية في الاقتصاد، وتكمن أهمية الكفاءة في مبدأ الانتفاع من الموارد المادية والبشرية بأقل تكلفة ممكنة (جعدي، 2014، صفحة 16). كما تؤدي الكفاءة العالية إلى النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي حيث يقاس التطور الاقتصادي بمدى تحقيق إنتاج أكبر باستخدام عوامل أقل، أي أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على حجم عناصر الإنتاج إنما يعتمد على كفاءة وإنتاجيه عنصري العمل وأرس المال التي تتحدد بدورها بمستوى التقنية المتوفرة في الاقتصاد. ولذلك فإن الإنتاجية بوجه عام حساسة لهذا الموضوع؛ لأنها تستطيع أن تبين خط تطور الاستخدام الأقل من أجل الإنتاج الأكثر. كما أن إنتاجية قطاع ما أو صناعة معينة تبين إمكانية الوفر الذي يمكن تحقيقه في المدخلات من أجل الحصول على كمية أكبر من المخرجات. (طارق، 2019، صفحة 22).

تعتبر الكفاءة بشكل عام معيار تحكيمي لضمان السير المثالي للمؤسسة الاقتصادية عامة والبنوك خاصة، ذلك لأنها تساهم في كشف مواطن الضعف لدى المؤسسة وبهذا تساعد هذه الأخيرة في إيجاد الحلول الناجعة لسد هذه الثغرات كما تظهر أهمية

الكفاءة حينما تقاس كفاءة عدة مؤسسات اقتصادية ومقارنتها ببعضها البعض، فهذا بدوره يعمل على مساعدة المؤسسة ذات الكفاءة الأقل في مواكبة كفاءة باقي المؤسسات بالتالي مواكبة التطور الاقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة

تتنوع الكفاءة باختلاف القطاع المدروسة فيه وطريقة القياس وهدف الدراسة وسيتم التطرق فيما يلي إلى الأنواع المختلفة للكفاءة.

الفرع الأول : الكفاءة الإنتاجية و كفاءة (X)

أولا :الكفاءة الانتاجية

تتضمن العملية الإنتاجية جانبين:

الجانب الأول تقني يتمثل في عملية التوليف بين عناصر المدخلات لإنتاج كمية من المخرجات، ويعبر عن هذا الجانب بمقياس الكفاءة التقنية التي تعرف بأنها: " إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أي تحقيق أقصى إنتاج ممكن من عوامل الإنتاج المتاحة ".

أما الجانب الثاني فهو تكاليفي يتعلق بأسعار المدخلات، ويعبر عنه بمقياس الكفاءة السعرية أو كفاءة التكلفة التي تعرف بأنها: " إنتاج كمية معينة من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج **."**وعليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أي حاصل ضرب مؤشر الكفاءة التقنية ومؤشر الكفاءة السعرية **.** (ختو، 2014، صفحة 19)

ومنه تمثل الكفاءة الإنتاجية في دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات في منظمة معينة فاذا كانت هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق أعظم نسبة للمخرجات ضمن كمية المدخلات الممكنة فتمثل الدراسة هنا للكفاءة الإنتاجية من الجانب التقني، أما إذا كانت الدراسة تهدف إلى تحقيق كمية من المخرجات ضمن أقل التكاليف الممكنة للمدخلات فتمثل الدراسة الكفاءة الإنتاجية من الجانب التخصيصي، ويتمثل الفرق الجوهري بين الجانبين الفني (التقني) و التخصيصي في هدف المنظمة من الدراسة إما تعظيم المخرجات (جانب تقني) أو تقليل المدخلات (جانب تخصيصي). **(Bray, 2014)**

ثانيا: كفاءة (X)

هي مقياس إضافي لمدى تخصيص الموارد على مستوى كل وحدة من وحدات المؤسسة، وعليه فمستوى كفاءة المؤسسة يعود بالدرجة الأولى إلى مستوى الحوافز المقدم، وكفاءة العنصر البشري والنظام الإداري لكل وحدة، وتقاس بالفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد المتاحة والاستخدام الفعلي لها. (عمان أ.، 2019، صفحة 24)

وتسمى أيضا بالكفاءة التشغيلية وتعبر عن نسبة بين التكلفة المتوقع إنفاقها والتكلفة الفعلية التي تم إنفاقها لإنتاج مزيج من المخرجات.

الفرع الثاني الكفاءة الهيكلية

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية عن الكفاءة التقنية لصناعة ما أو قطاع ما، وقد قدمه الأمريكي ***Farrell*** سنة 1957وطوره كلا من ***Forsund*** و ***Hjalmarsson*** في دراستيهما سنتي 1974و1978. ويهدف هذا النوع من الكفاءة

إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسن أدائها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.وتقاس الكفاءة الهيكلية لصناعة ما حسب *Farrell* بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة؛ ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة. وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات.

بينما يرى *Forsund* و *Hjalmarsson* أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفء من الناحية الاقتصادية، وذلك اعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة. وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكلية للصناعة (ختو، 2014، صفحة 19) هما:

- الكفاءة الهيكلية التقنية.

-الكفاءة الهيكلية للحجم.

حيث تقيس الأولى مستوى الادخار في المدخلات، وتقيس الثانية مستوى الزيادة في الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة أو للصناعة. نستخلص مما سبق التطرق إليه حول الكفاءة الهيكلية بتخصص هذا النوع بدراسة قطاع معين وهو قطاع الصناعة ويهتم بشكل أساسي بدراسة الجانب التقني للكفاءة الهيكلية أي تطبيق القياس دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب السعري للمدخلات في قياس الكفاءة وهو بهذا يتجنب القياس بالكفاءة الاقتصادية ويهتم أكثر بالكفاءة التقنية.

الفرع الثالث :كفاءة الأسواق المالية

إن أول من صاغ هذه النظرية هو المفكر الإنجليزي **أيجان فامان** سنة 1965 وجاء تعريفه لها كما يلي: " يكون السوق المالي كفؤا إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين وفي أي لحظة من الزمن منعكسة في سعره وفي اللحظة ذاتها ".وبالموازاة مع هذا التعريف قدم فامان نموذجا رياضيا ملخصا فيه هذه النظرية ويعرف بنموذج اللعبة العادلة، ويعطى بالمعادلة الاتية:

$$z_{i,t+1} = r_{i,t+1} - e(\tilde{R}_{i,t+1}/Q_t)$$

مع العلم أن:

$z_{i,t+1}$: هو العائد غير العادي للأصل المالي i في الفترة t+1

$r_{i,t+1}$: هو العائد الحقيقي للأصل t في الفترة t+1

$e(\tilde{R}_{i,t+1})$: هو العائد المتوقع للفترة t+1

Q_t: مجموع المعلومات المتاحة في الفترة t

انطلاقا من هذا النموذج، فإن العوائد غير العادية تساوي الفرق بين العوائد الحقيقية في الفترة t+1 والعوائد المتوقعة للفترة نفسها، وهذا بالاعتماد على مجموع المعلومات، وتكون الفكرة عادلة إذا كانت العوائد غير العادية تساوي صفر، بمعنى أن المعلومات المتاحة سمحت بالتنبؤ الصائب للأسعار (السعر المتوقع يساوي السعر الفعلي)، ومنه لا مجال لأي مستثمر أن يحقق أرباحا غير عادية انطلاقا من تحليله لهذه المعلومات، مما يعني أن السوق كفء عند هذا المستوى. (رقبة، 2014، صفحة 84)

الفرع الرابع :الكفاءة البنكية

لا يختلف مفهوم الكفاءة في البنوك عنه في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ويبقى الأساس هو الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ويظهر الاختلاف في طرق قياس الكفاءة التي تعتبر جد معقدة، ويعود ذلك لطبيعة نشاط البنوك، وكذا صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات، والبنوك ذات الكفاءة العالية هي التي تستطيع مجابهة جميع القيود والتغيرات في الأسعار، واشتداد المنافسة في السوق البنكية، أي قياس الكفاءة من حيث التكاليف الكلية (تقنية وتخصيصية) والأرباح بمعنى تحقيق كفاءة تشغيلية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة، وكذا تخفيض التكاليف بتحقيق وفورات للحجم والنطاق في عملية تقديم المنتجات البنكية. (عمان أ.، 2019، صفحة 25)

وسيتم التطرق إلى أكثر التفاصيل فيما يخص هذه النوع من الكفاءة في باقي الفصول التي ستتخصص في الدراسة النظرية والتطبيقية لقياس الكفاءة البنكية.

المطلب الثالث: علاقة الكفاءة بالمصطلحات الأخرى

بهدف توضيح وتقديم مضمون دقيق ومحدد للكفاءة تم الفصل بين هذا المصطلح ومجموع المصطلحات الأخرى التي يمكن أن تختلط أو تشترك في المفهوم.

الفرع الأول علاقة الكفاءة بالأداء والفعالية

أولا: الأداء

فكرة الأداء ليست سهلة المفهوم والعديد من الاتجاهات والأفكار عالجت هذه الموضوع والدراسات الأولى التي عالجت الأداء لخصته في البعد المالي فقط بمعنى أداء مؤسسة يؤول وفقا إلى التحليل البسيط لمردودها المالي. لكن منذ عدة سنوات أخذ الأداء أبعاد أخرى تضم الجوانب المالية وغير المالية (شياد، 2015، صفحة 19) وفي العموم يعبر عن الأداء بأنه حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال الموارد المؤسسة، ونقصد بذلك عامل الكفاءة، والنتائج المحقق من ذلك الاستخدام، ونعني بذلك الفعالية (الداوي، 2010، صفحة 20)و قياس الأداء كعملية لتقييم مدى تحقيق الأهداف المسطرة يمكن أن يكون قياس مالي يتم التعبير عنه بوحدات نقدية كالأرباح. وقياس غير مالي يتم التعبير عنه بوحدات غير نقدية كنسبة إرضاء العملاء (جعدي، 2014، صفحة 32)

ثانيا: الفعالية

يشير مفهوم الفعالية إلى قدرة المؤسسة على ضبط وتحقيق أهدافها وغاياتها للعمل بشكل صحيح (حسن، 2019، صفحة 9)إن الفعالية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف من خلال زيادة حجم المبيعات، وتحقيق رضا العملاء والعاملين داخل المؤسسة، وتنمية الموارد البشرية، ونمو الربحية، ورغم تعدد مفاهيم الفعالية إلا أنه يجب الإشارة إلى أنها تختلف عن مفهوم الكفاءة. فالفعالية تعتبر محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة، بما يحتويه من أنشطة فنية وإدارية ووظيفية، ومدى تأثره بالمحيط. كما أنها ترتبط بمدى تحقق المؤسسة لأهدافها، فالمؤسسة أو المنظمة التي تستطيع تحقيق أهدافها في الوقت المحدد وبأقل كلفة يمكن وصفها أو الحكم عليها بأنها مؤسسة فعالة .أما بالنسبة لمصطلح مفهوم الكفاءة فيقتصر فقط على استخدام الموارد الإنتاجية البشرية والفنية والرأسمالية والأولية المتاحة للمؤسسة. كما أن مفهوم الكفاءة مرتبط بعنصر التكلفة والعلاقة بين مدخلات ومخرجات العملية التصنيعية

أو الإنتاجية. (برحومة، 2008، صفحة 3) يمكن اعتبار تحليل فعالية التكلفة بأنه الوسيلة أو الطريقة لتقرير إمكانية تحقيق هدف معين بأفضل الطرق وباستخدام مجموعة محدودة من الإمكانيات ." فإذا أرادت مؤسسة ما تحقيق زيادة في حجم مخرجاتها مثلا، ولديها مجموعة من الطرق لتحقيق ذلك، فما هي الطريقة الأقل تكلفة؟ أو هل الطريقة المستعملة لتحقيق الهدف هي الأقل تكلفة؟ إن تحقيق الهدف المنشود قد يكون فعالا من حيث التكلفة ولكن في الواقع قد يؤدي إلى مستوى غير كفء أو أقل كفاءة من حيث تخصيص الموارد مصطلحي الكفاءة والفعالية ليسا بالضرورة بديلين لشيء واحد، وأن الكفاءة لا يمكن تحديدها أو تقريرها إلا إذا تم التحديد الدقيق لأهداف النظام والقيود التي تخضع لها هذه الأهداف (الجموعي، 2006، صفحة 20)

يمثل الأداء نتيجة أساسية تساعد المؤسسة على قياس تقدمها وتطورها لذلك يتوجب القيام بالقياس بصفة دورية ويكون هذا من خلال استخدام معيارين أساسين وهما الكفاءة والفعالية وقد يشترك العنصرين في كونهما مؤشرين أساسين للحكم على أداء المؤسسة من محاولة في تحقيق أهدافها إلا أنهما يختلفان في كيفية تحقيق ذلك حيث تعمل طرق قياس الكفاءة على تحقيق هذه الأهداف من خلال اختيار الوسيلة المثلى لاستخدام موارد المؤسسة واستغلالها أكفء استغلال أما الفعالية فهي قدرة المؤسسة على تطبيق الطريقة الصحيحة في استخدام موارد هذه المؤسسة، يطبق هذا الاستخدام بطريقة فعالة من خلال استخدام واستغلال الموارد المالية والبشرية واتباع السياسات التسييرية المرنة والمناسبة لخصوصية كل مؤسسة. ويمكن توضيح العلاقة بين المصطلحات الثلاثة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): علاقة الأداء بالكفاءة والفعالية

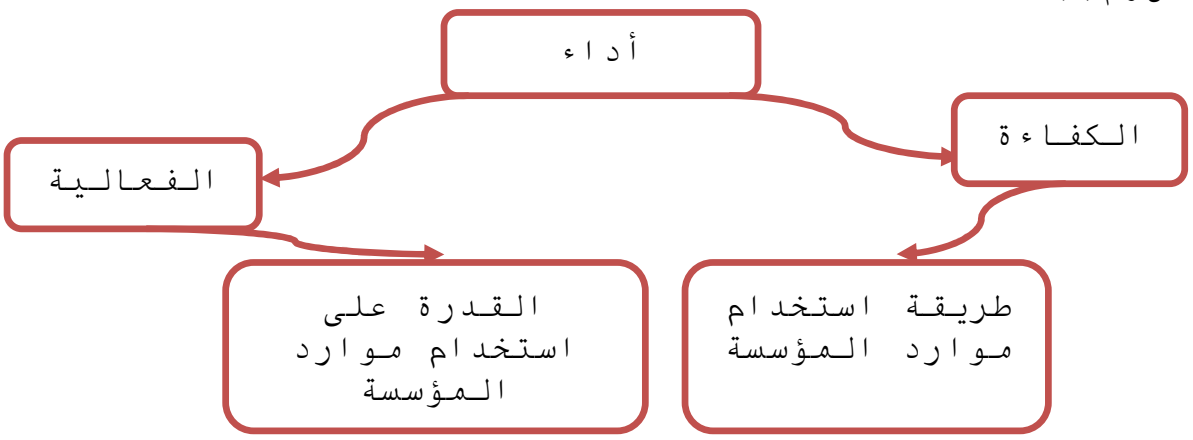

المصدر: من إعداد الطالبة مستخلص من مضمون المصطلحات محل الدراسة

الفرع الثاني: علاقة الكفاءة بالإنتاجية

تعرف الإنتاجية على أنها القدرة على تحويل المدخلات إلى المخرجات وتعرف بأنها النسبة بين المدخلات والمخرجات في العملية الإنتاجية، كما تختلف الإنتاجية باختلاف التكنولوجيا والمحيط الاقتصادي للمؤسسة في حين أن الكفاءة تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج المطلوبة بأقل التكاليف مما يعني هذا بأن الإنتاجية تعبر عن القدرة على الإنتاج أما الكفاءة فتعبر عن مدى تطابق الإنتاج الفعلي مع الإنتاج المخطط وما يجب إنتاجه (محمد، 2021) الإنتاجية هي العلاقة بين المنتجات (المخرجات) من جهة وبين عناصر الإنتاج (المدخلات) التي ساهمت في إنتاجها من جهة، أي تمثل النسبة بين المخرجات وبين المدخلات خلال مدة زمنية معينة، و الإنتاجية لا تعني الكفاءة، فهي تمثل أي علاقة بين المخرجات وبين المدخلات وليس أفضل علاقة بينهما، بينما

تعبر الكفاءة عن أفضل نسبة بين المدخلات والمخرجات (الحموي، 2018، صفحة 23) إن نظم قياس الإنتاجية تحلل الأداء بناء على مدخلات ومخرجات فعلية في فترتين زمنيتين مختلفتين، وإذا ما استخدمت مؤسسة ما مقاييس الإنتاجية سنويا يمكن للمدير التنفيذي تمييز أسباب زيادة الإنتاجية المتأتية من استخدام أمثل للموارد أو كفاءة أكبر أو فيما إذا كان السبب استخدام عمالة منتجة أكثر من قبل أو استثمار رأسمالي جديد أو تخفيض تكاليف ومن هنا يعتبر قياس الإنتاجية أسلوبا للحكم على الكفاءة والفعالية. (شياد، 2015، صفحة 27)

يمثل الإنتاجية أحد العناصر المهمة لتحقيق كفاءة مثالية للمؤسسة حيث تمثل الإنتاجية قدرة المؤسسة على تحويل المدخلات إلى مخرجات وتكتسب المؤسسة هذه القدرة من مجموعة من العوامل مثل خبرة أعضاء المؤسسة، إمكانيات المؤسسة المادية، الكفاءة المهنية للعاملين، المحيط الاقتصادي الملائم لطبيعة عمل المؤسسة، وكل ما كان هناك توافر في هذه الإمكانيات زادت قدرة المؤسسة على تحويل مواردها إلى إنتاج بعالية وهذه ما يرفع من كفاءة المؤسسة.

ويمكن توضيح العلاقة بين المصطلحين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): علاقة الإنتاجية بالكفاءة

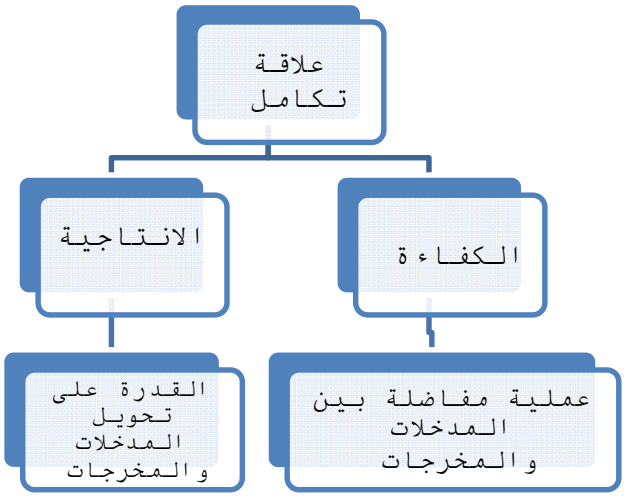

المصدر: من إعداد الطالبة مستخلص من مضمون المصطلحات محل الدراسة

الفرع الثالث: علاقة الكفاءة بالمردودية

تعرف المردودية على أنها كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانات المادية والبشرية والمالية، ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة وتعتبر المقياس النقدي للفعالية، ومن هذا التعريف فإن المردودية مرتبطة بالنتيجة المالية سواء الربح أو الخسارة، وبهذا يمكن أن يكون مؤشر المردودية سالباً أو موجباً، لكن الكفاءة لا يمكن أن تكون سالبة، وان حصل ذلك فمعناه أن المؤسسة لم تنتج شيئاً خلال السنة، وبهذا فالكفاءة ضعيفة الحساسية بالخسارة التي تحققها المؤسسة، بالمقارنة مع مؤشر المردودية (الحموي، 2018، صفحة 23)تعتبر المردودية أحد المؤشرات الأساسية لتقييم أداء المؤسسات وتتداخل مع العديد من المصطلحات منها ما يعطي نفس المعنى لمدلول الربحية أو العائد ومنها ما يتكامل معها لتقديم صورة شاملة عن أداء المؤسسة كالكفاءة والفعالية وغيرها من المؤشرات وتتشكل المردودية بتفاعل يحصل بين مجموعة من التغيرات الاقتصادية والمالية على شكل نسب مالية وهي بمثابة

المركبات المفسرة والمجددة لمعدل المردودية المحقق ويسمى ذلك بالتعبير الرياضي لها وبواسطة هذا الأخير يمكننا إعطاء التفسير المالي لمصدر المردودية المؤسسة ومن ثم إدراك المنطق لنموها (ختو، 2014، صفحة 18)

تمثل العلاقة بين الكفاءة والمردودية علاقة جزء من كل ويكون ذلك مبنيا على تحقيق النتيجة المالية للمؤسسة (ربح/خسارة) وبما أن دائما ما يكون الهدف الرئيسي لأي مؤسسة هو تحقيق الربح العالي وهذا ما يعبر عن مثالية للمؤسسة أي أن الكفاءة هنا مقترنة بالبعد المالي للمؤسسة.

ويمكن توضيح العلاقة بين المصطلحين بالشكل التالي:

الشكل رقم (3): علاقة الكفاءة بالمردودية

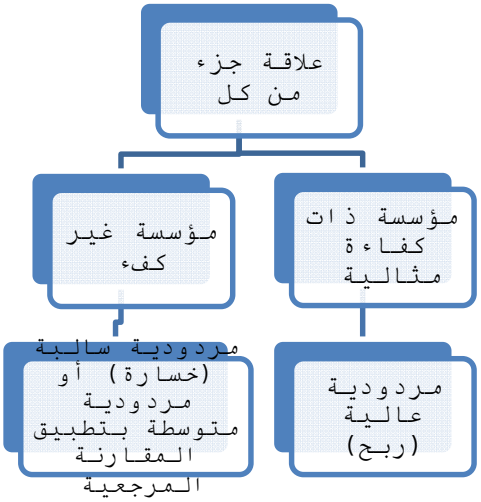

المصدر: من إعداد الطالبة مستخلص من مضمون المصطلحات محل الدراسة

المبحث الثاني: الكفاءة البنكية

تمثل الكفاءة البنكية أحد أنواع الكفاءة بصفة عامة حيث حينما تقترن الدراسة بطبيعة عمل البنوك تكتسب الكفاءة هنا صفة البنكية أنما هذا الوصف لا يمثل النوع الوحيد المناسب للبنك فقد نجد أنواع أخرى تلائم دراسة كفاءة البنك كالكفاءة الإنتاجية مثلا.

سنحاول فيما يلي تقديم توضيح مفهوم وأنواع الكفاءة البنكية بشكل مفصل كما سيتم التطرق إلى علاقة الكفاءة البنكية بمفهوم تسييري من شأنه أن يعزز الكفاءة البنكية وهو علاقة هذه الأخيرة بالمقارنة المرجعية.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة البنكية

يتكون مفهوم الكفاءة البنكية من جانبين يتمثل الجانب الأول من تقديم مجموعة من التعاريف للكفاءة البنكية أما الجانب الثاني فيمثل توضيح لأهداف الكفاءة البنكية والغاية من قياسها وسيتم توضيح كل هذا فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الكفاءة البنكية.

التعريف الأول: غالبًا ما تستخدم كفاءة البنك لوصف أدائه، وعادة ما تستخدم الكفاءة المقاسة للبنك لتفسير الاختلاف بين الكمية المرصودة لمتغير المدخلات والمخرجات فيما يتعلق بالكمية المثلى لمتغيرات المدخلات والمخرجات. (zakarneh, 2010).

التعريف الثاني: تعرف الكفاءة البنكية بأنها: اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية، وعليه فإن تلك البنوك ذات الكفاءة تتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغيرات الأسعار واشتداد المنافسة (خزناجي، 2018).

التعريف الثالث: كما يمكن تعريفها على أنها نتاج للكفاءة الاقتصادية والكفاءة التقنية، حيث يمكن لبنك أن يتحلى بالكفاءة التقنية في حين أنه يشكو من سوء كفاءتها اقتصاديا في ظل عدم الإلمام بالسوق وسوء فهم المخاطر. وفي المقابل يمكن لبنك كفؤ اقتصاديا أن يتعثر تقنيا لاعتماده على تقنية قديمة مما يشكل هدر لجزء من موارده (مولاه، 2011).

التعريف الرابع : الكفاءة هي استخدام موارد الاقتصاد لإشباع حاجات الناس بأكبر قدر من الفاعلية بالتالي تكون المؤسسة البنكية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر أي التحكم الناجح في طاقتها المادية والبشرية من جهة، وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى (عطار، 2013)

من خلال التعاريف التالية يمكن وضع الاستنتاجات التالية:

- ترتبط الكفاءة البنكية بعنصر المنافسة فكلما اشتدت المنافسة بين البنوك ارتفعت مستويات الكفاءة البنكية.
- نقول عن بنك ذو كفاءة مثلى إذا تحقق توازن مثالي بين المجموع المدخلات والمخرجات المستخدمة في الدراسة.
- ترتبط الكفاءة البنكية بمستوى البنك في تقديم المنتجات المالية والخدمات البنكية.

من خلال ما سبق التطرق إليه في تعريف الكفاءة وتعريف الكفاءة البنكية يتضح بأن هذه الأخيرة جزء من الكفاءة حيث يشتركان في أساس التطبيق وهو الاستغلال الأمثل للموارد بأقل تكلفة ممكنة (من مبدأ تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة)، إلا أن

الخصوصية البنكية تميز الكفاءة البنكية نظرا لتبعيتها للبنوك وهي مؤسسات ذات عمل وقانون وتسيير مختلف عن باقي المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: أهداف قياس الكفاءة البنكية.

يكمن قياس الكفاءة في الوصول إلى مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها في تقديم معلومات للمدراء والمسئولين تساعدهم على اختيار الاستراتيجيات العملية المناسبة في رسم الخطط المستقبلية، كما يخلق نوعا من الاتصال بين الموظفين والمدراء، وتمكين جميع المستويات الإدارية في البنك من الاطلاع على نتائج الأعمال، وتمكين المعنيين من مواجهة المخاطر والانحرافات التي تعترض العمليات البنكية والوقوف على أسبابها وبالتالي معالجتها أو التخفيف من آثارها وتفادي تكرارها في المستقبل. (الخزعلي، 2020)

- إبراز مدى قدرة البنك على تنفيذ أهدافه المخططة من خلال مقارنة النتائج المحققة مع النتائج المستهدفة، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها مما يعزز بقاءه واستمراريته في السوق؛
- المساعدة في الكشف عن التطور الذي حققه البنك من مدة إلى أخرى،وارجاعه بالبنوك المماثلة الأخرى؛
- تحديد المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم البحث في الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين هذا المركز مستقبلا؛
- المساعدة في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛
- إعطاء صورة شاملة لمختلف مستويات أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزه. (بلقاسم، 2020، صفحة 46).

قد يحقق قياس كفاءة بنك بصفة خاصة الأهداف المذكورة سابقا فيما يتعلق برسم استراتيجية للبنك مبنية على دراسة نقاط الضعف التي تعرقل تقدمه ومعالجتها، إلا أن اختيار مجموعة متنوعة(محلية، أجنبية، مختلطة) من البنوك التي تعمل في نفس المناخ الاستثماري يحقق هدف رئيسي للمنظومة البنكية وهو بناء كفاءة مرجعية ويتحقق هذا الهدف من خلال أخذ عينة متنوعة من البنوك التي تمارس نشاطها البنكي وقياس كفاءتها ثم اختيار البنك الأعلى كفاءة ودراسة أساليبه في تسيير نشاطه البنكي إلى جانب دراسة المناخ المستقبل لهذا النشاط وهنا تسمى كفاءة هذا البنك بالكفاءة المرجعية أي المستوى الذي يجب على باقي البنوك التوصل إليه.

يشترط في اتخاذ بنك معين بمستوى كفاءته كمرجع ما يلي:

1- أن يكون مستوى الكفاءة المقاس يقترب من درجة المثالية: لأنه لا يجب تعيين بنك فقط لأنه الأعلى مستوى فقد يعود ذلك لضعف باقي البنوك وليس لكفاءته الخاصة.

2-تحديد فترة دراسة موحدة بين عينة البنوك.

3-أن يكون المناخ الاستثماري موحد.

4-أن تكون عينة البنوك المختارة من نفس الحجم.

المطلب الثاني: أنواع الكفاءة البنكية

يمكن توضيح أنواع الكفاءة البنكية فيما يلي:

الفرع الأول: الكفاءة الإنتاجية.

بما أن البنك مؤسسة إنتاجية لا بد أن تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، لإنتاج القروض والخدمات البنكية المتنوعة، وعليه فان الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية. وعليه يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية بأنها: العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد وتقسم الكفاءة الانتاجية إلى : (مفتاح، أثر هيكلة السق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، 2018، صفحة 107)

أولا : الكفاءة الفنية قدرة البنك على التعامل بشكل فعال في استخدام الحد الأدنى من مجموع المدخلات الممكنة في إنتاج مخرجات معينة (Stephan, 2006, p. 6)، تقيس قدرة البنك على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات، أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة، وبالتالي فإن الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج (سهام، 2018، صفحة 10).

ثانيا : الكفاءة التخصيصية

قدرة البنك على اختيار المزيج الأمثل من المدخلات (Stephan, 2006, p. 6)، تقيس قدرة البنك على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعارها، وتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية. (سهام، 2018، صفحة 11)

إذا حقق البنك الكفاءة الفنية والكفاءة التخصيصية فقد حقق الكفاءة من حيث التكلفة

الفرع الثاني: كفاءة النطاق والكفاءة التشغيلية

أولا: كفاءة النطاق

تحدث كفاءة النطاق عندما يعمل البنك في مجالات متنوعة الإيجارات، تشير اقتصاديات النطاق إلى كيفية اختيار المؤسسة لعدة خطوط إنتاج مرتبطة بالتكلفة وتتمتع الشركة التي تنتج منتجات متعددة باقتصاديات النطاق إذا كان إنتاج هذه المنتجات معًا أقل تكلفة من فصل الإنتاج إلى شركات متخصصة. تعد الدراسات السابقة حول كفاءة النطاق للمؤسسات المالية أكثر إشكالية من دراسات النطاق وتقاس درجة اقتصاديات النطاق بالنسبة المئوية للتغير في تكاليف الإنتاج إذا كانت الشركات المتخصصة، مقابل شركة واحدة تنتج منتجات البنك. إذا كان القياس إيجابي، النطاق الاقتصادي موجود، والبنك الذي ينتج منتجات متعددة أكثر كفاءة من العديد من البنوك المتخصصة. إذا كان القياس سلبي، فهناك حالات عدم استقرار في النطاق وتعمل البنوك المتخصصة بكفاءة أكبر (BENAICHOUCHE، 2008، الصفحات 27-28)، حيث تقوم وفرات النطاق على المقارنة بين تكاليف

الإنتاج لكل منتج على حدي وتكلفة إنتاج مجموعة منتجات، فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة منتجات أقل من مجموع تكلفة إنتاج كل منها على حدي، يقال أن للمؤسسة اقتصاديات النطاق (ابتسام، 2017، صفحة 20).

ثانيا: الكفاءة التشغيلية

هي الاستغلال الأمثل للمواد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية، وهنا لزم توفر جهاز رقابي فعال بالإضافة لإدارة تتسم بالتنظيم المحكم وتقسيم المهام المحددة وفق جداول وعلى كل مستويات البنك، فالإدارة الرشيدة تعمل على الربط الأمثل بين مدخلات البنك ومخرجاته وعليه فالكفاءة التشغيلية تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات المالية والبنكية في ضل بيئة تتميز باشتداد المنافسة، وهنا يظهر مصطلح الإدارة بالكفاءات والأهداف بغية الوصول وتحقيق الاستراتيجيات المسطرة لمجلس الإدارة كما وتتأثر كفاءة البنك بنظم الحوافز المطبق ومدى تطور التكنولوجيا المستعملة والمهارات الإدارية المتوفرة وسياسة الأجور...الخ، وبالتالي فإن ارتفاع درجات الكفاءة في البنك يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر، ففعالية العوامل البشرية والإدارية تساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية وتخفيف اللاكفاءة في التسيير. (عمان أ.، 2016، صفحة 4)

الفرع الثالث: كفاءة الحجم

تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة وذلك من خلال عدة عوامل: التوزيع الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة، توزيع التكاليف الثابتة أو تمديدها لمستويات مختلفة من الإنتاج أو عن طريق تمديد دورات الإنتاج وغيرها من العوامل وتعرف وفورات الحجم بأنها: تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في المشروع وتتحقق وفورات الحجم بالنسبة للبنك عندما تنخفض التكلفة المتوسطة مع زيادة حجم نشاط البنك. و تشير وفورات الحجم إلى الحالة التي يترتب فيها على زيادة حجم الطاقة الإنتاجية وانخفاض في تكلفة الوحدة ويكتسي قياس وفورات الحجم أهمية كبيرة للبنك، حيث يتم عن طريق تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاجية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التكاليف المتوسطة ومستوى الإنتاج، ويبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، وبذلك يستطيع البنك التوسع في إنتاجه كلما كانت تكاليفها متناقصة، في حين تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل. (فؤاد، 2013، صفحة 44) ومن الناحية النظرية تسمح وفرات الحجم للبنوك الكبيرة بتقديم خدمات وتقديم منتجات بمتوسط تكلفة أقل من البنوك الأقل حجما، فكلما تغير وارتفع الإنتاج تنتشر تكاليف المدخلات الثابتة على كمية أكبر من الإنتاج وينخفض متوسط التكاليف لكل وحدة (Judith، 2011، صفحة 48)

المطلب الثالث: المقارنة المرجعية والكفاءة البنكية.

يرتبط مفهوم المقارنة المرجعية بشكل متكامل مع الكفاءة البنكية ويتحقق هذا حينما تكون الدراسة بصدد اختيار عينة من البنوك أو الأخذ بسلسلة زمنية لبنك واحد بهدف قياس الكفاءة البنكية وسيتم توضيح هذه العلاقة بشكل مفصل في الفروع التالية.

الفرع الأول: تعريف المقارنة المرجعية.

التعريف الأول: المقارنة المرجعية هي العملية التي يتم بواسطتها مقارنة أداء المنظمة مع تلك المنظمات المنافسة الأخرى ذات الأداء المتميز، كما أنها أداة إدارية تستخدمها المنظمات لتقييم أدائها وكأسلوب لتحسين عملياتها وممارستها. (غزاي، 2013، صفحة 9)

التعريف الثاني: هي تقنية وأسلوب منظم للتعلم من الآخرين وجلب المعرفة منهم، من خلال الملاحظة لنماذج الأداء المتميز التي قد تتوفر داخل المنظمة أو المنظمات الأخرى التي اكتسبت خبرات في مجالات معينة للعمل والتي يمكن إجراء مقارنة معها بأسلوب شرعي (سمير، 2010، صفحة 10)

التعريف الثالث: عرفت المقارنة المرجعية على أنها أسلوب تحسين الأداء والممارسات من خلال أداء مؤسسة ما مقارنة بأداء وممارسات أكثر المؤسسات نجاحا والتي تعمل في نفس المجال (محمد ط.، 2021، صفحة 96)

التعريف الرابع : عملية مستمرة لقياس الأنشطة والمنتجات والخدمات في ضوء المستويات الأفضل للأداء والتي يمكن أن توجد داخل المنظمة أو خارجها وتدعم الميزة التنافسية للمنظمة بواسطة التحسين المستمر لمنتجاتها من خلال مقارنتها مع أداء أفضل المنظمات العاملة في الصناعة (أحمد، 2020، صفحة 128).

من خلال التعاريف يمكننا الاستنتاجات التالية:

- تساهم المقارنة المرجعية في تحسين أداء المؤسسة بالتالي تحسين كفاءتها.

- إن إمكانية تطبيق المقارنة المرجعية كمعيار للكفاءة وعنصر مدعم للقدرة التنافسية للمؤسسة قد لا تختصر على مقارنة مؤسسة بأخرى فقط فعند دراسة فترة زمنية لمؤسسة واحدة يمكن أن يكون هناك مقارنة مرجعية ذاتية لها أي مقارنة سنة بسنة أخرى خاصة بنفس المؤسسة ويكون هنا عنصر الأرباح وإنما عامل الزمن وظروف المترتبة الملائمة في تلك السنة.

من خلال التعريفات السابقة يمكننا استخلاص بأن المقارنة المرجعية تمثل أسلوب منظم لتسيير عمل المنظمات وتهدف بشكل أساسي إلى تحسن وتطوير عمل قدرات وكفاءة المنظمات ويكون ذلك من خلال مقارنة مجموعة تشترك في طبيعة العمل واستخراج أفضل مؤسسة كمرجع أساسي لباقي المؤسسات حيث يمكن أن مستوى هذه المؤسسة المرجعية عنصر محفز لنقد باقي المؤسسات محل المقارنة.

الفرع الثاني: أهداف المقارنة المرجعية.

- تعتبر المقارنة المرجعية أحد المداخل لوضع معايير الأداء الواقعية لاهتمامها بالقدرة على الحكم على مدى جودة القيام بالعمليات؛

- تحفيز الإبداع وتقدم الحوافز التي تمكن العمليات من الفهم الأفضل لكيفية قيامها بخدمة زبائنها؛

- تساعد على دعم فكرة المساهمة المباشرة العمليات في القدرات التنافسية للمنظمة؛
- تهتم بالبحث عن وإيجاد أفكار وتطبيقات جديدة والتي يمكن تبنيها من قبل المنظمة بالمقارنة المرجعية؛
- لا تعود إلى قدرة المنظمة من خلالها على وضع معايير الأداء للتكيف المنظمة معها وعلى سبيل المثال يمكن للبنك أن يقارن نفسه مع سوبر ماركت ليتعرف على كيفية معالجة مشكلة تذبذب الطلب مثلا (البياتي، 2019، صفحة 572).
- التحسن المستمر للعمليات الداخلية وذلك من خلال دراسة الكيفية التي ينفذ بها الآخرون أداءهم وتحديد نواحي القصور والأنشطة الداخلية والعمل على تلافيها ؛
- سعي المنظمة من أجل أن تصبح المنافس الأكبر من خلال إيجاد أفكار وتحسينات جديدة أفضل من تلك التي يمارسها المنافسون مساعدة الشركة في الاستفادة من خبرات المنظمات الأخرى ؛
- تحديد كيفية أداء الشركة بشكل يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها على تحقيق أهدافها باستخدام أفضل الطرق لذلك مساعدة المنظمة على أن تكون في الصدارة من خلال تمايز منتجاتها بتحديد تلك المجالات الأكثر ضرورية في تعزيز الميزة التنافسية للمنظمة وإجراء التحسينات الضرورية على منتجاتها ؛

استخدام المقارنة المرجعية في تجاوز الأخطاء وتقليلها داخل المنظمة (الحكيم، 2015، الصفحات 20-21).

الفرع الثالث: علاقة المقارنة المرجعية بالكفاءة البنكية.

يتطلب استخراج العلاقة بين الكفاءة البنكية والمقارنة المرجعية دراسة كل عنصر على حدى واستخراج النقاط المشتركة بين العنصرين ولكن قبل التطرق إلى هذا يجب التنويه إلى أن هناك عدة شروط يجب احترامها لضمان صحة تطبيق المقارنة المرجعية والكفاءة البنكية تتمثل في ما يلي:

- تطبيق المقارنة المرجعية بهدف دراسة الكفاءة البنكية يكون باختيار عينة من البنوك ولا تطبق على بنك واحد؛
- اشتراك عينة البنوك المختارة في طبيعة المعمل بحيث لا تكون المقارنة بين بنوك استثمارية وتجارية مثلا؛
- يتعين توحيد فترة الدراسة عند اختيار عينة الدراسة؛
- توحيد المناخ الاقتصادي فلا تكون المقارنة مثلا بين بنوك عاملة في الجزائر أخرى في دولة أخرى وذلك لاختلاف السياسات النقدية واختلاف الجهاز البنكي وقوانينه الاستثمارية المختلفة النسب بين الدول
- يمثل مصطلح الكفاءة البنكية المرجعية مصطلح مستنتج من عنصري الكفاءة البنكية والمقارنة المرجعية حيث يمكن تطبيقه على بنك واحد بمقارنة سنوات الدراسة واختيار أفضل سنة حقق فيها البنك كفاءة مثلى واعتمادها كمرجع لباقي السنوات ويكون الاعتماد هنا خاص بدراسة الظروف الاقتصادية والموارد المستخدمة في تلك السنة وكيفية تسييرها.

و يمكن توضيح العلاقة المشتركة بين الكفاءة البنكية والمقارنة المرجعية من خلال المراحل التالية:

الشكل رقم (4) يمثل المراحل المشتركة بين الكفاءة البنكية والمقارنة المرجعية

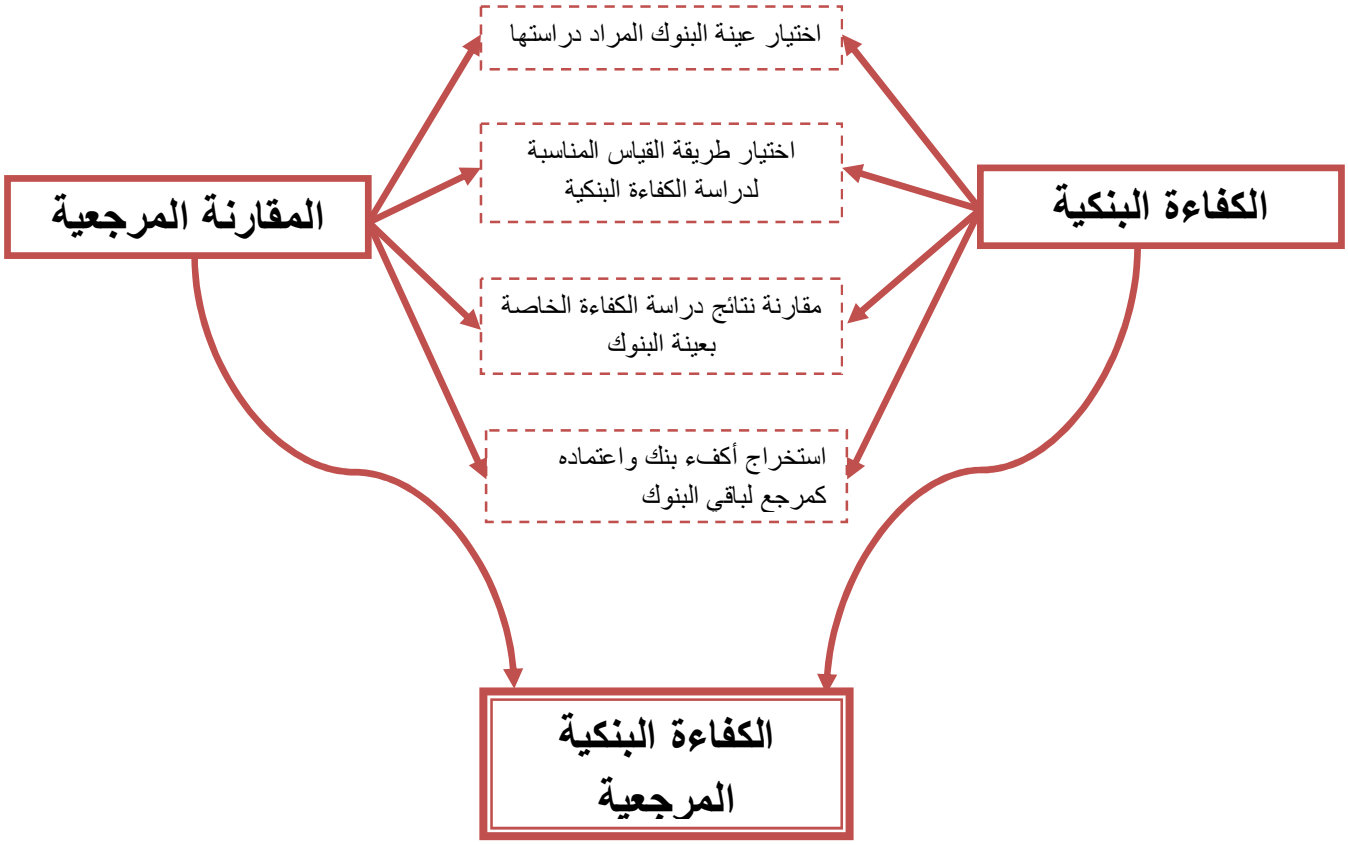

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مضمون الكفاءة البنكية والمقارنة المرجعية

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في الكفاءة البنكية

بالنظر إلى الكفاءة البنكية كنتيجة معيارية لأداء المؤسسة نجد أن تحقق نتيجة مرضية مطابقة لكفاءة مثلى لعمل البنك تتحكم فيها مجموعة من العوامل من شأنها أن تؤثر في تحقيق هذا المستوى من الكفاءة وتتمثل هذه العوامل في مجمل العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للبنك وأخرى تتعلق ببيئته الخارجية وسيتم التطرق لهذه العوامل فيما يلي إضافة التطرق مجمل الصعوبات التي تعيق قياس الكفاءة البنكية وتحد من مثاليتها.

المطلب الأول: عوامل متعلقة بالبيئة الداخلية للبنك

هناك مجموعة من العوامل الخاصة بداخلية البنك تتمثل فيما يلي:

- إدارة البنك
- عمر البنك
- عدد فروع البنك
- عدد موظفي البنك
- ربحية البنك
- المخاطرة

الفرع الأول: ادارة البنك.

تعتمد بعض البنوك سياسة توظيف خاطئة تستند للاعتبارات الشخصية وهذا يؤدي إلى تدني مستوى كفاءة الجهاز البنكي، إضافة إلى الآثار المترتبة عن هذا والمتمثلة في خفض الروح المعنوية للموظفين نظرا للمحاباة والقفز على سلم الدرجات والرواتب، ويجب على الإدارة العليا للبنك أن تعطي أهمية لتحليل ومتابعة الأهداف الاستراتيجية لنجاح وتطور البنك من خلال دراسة سلوك العاملين واهتمامهم بالعمل وإلاّ سيؤدي ذلك إلى ضعف كفاءة البنك وأداءه، ويجب على مجالس إدارة البنوك التجارية وضع إجراءات وقواعد إدارية في التعيين والتأكد من كفاءة من يتم تعيينهم في المؤسسات البنكية خاصة في المراكز القيادية (عمان أ.، 2016) (جعدي، 2014، صفحة 38)

ويمكن أن تتأثر كفاءة البنك بمدى قدرته على اتخاذ القرارات التي تمكنه من تعظيم ربحيته من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة و الأمان لأن عدم التحكم في هذه المؤشرات والموازنة بينها سيؤثر مباشرة على كفاءتها، يجب على البنك إدارة هيكله المالي بشقيه)إدارة الموارد–إدارة الاستخدامات(بكفاءة عالية لأن ذلك يعكس مدى نجاحه في تحقيق أهدافه، فتحقيق التوازن في الهيكل المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد مجزية مع الأخذ بعين الاعتبار تخفيض تكاليف الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات سيؤدي هذا إلى زيادة ربحية البنك وتعظيم ثروته وهو معيار أساسي يعكس مدى كفاءة البنك (يسعد، 2023، صفحة 84).

الفرع الثاني: عمر وعدد موظفي وعدد فروع البنك.

يؤثر عمر البنك بشكل كبير على كفاءته ويتضح ذلك من خلال البنوك التي لها أعمار طويلة وحسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من البنوك التي لديها الخبرة البنكية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة البنكية، فالبنوك تمتلك أصولها ومصاريف

تأسيسها في السنوات الأولى من نشأتها مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في المستقبل وكذلك اطمئنان الأفراد للبنوك التي أعمارها طويلة لعلمهم وثقتهم بأنها قادرة على الاستمرار (رحماني، 2019، صفحة 95).

إن الحديث عن عدد العمال لا يعبر دائما عن زيادة الطاقة الإنتاجية بل يعبر عن زيادة التكاليف المتعلقة به، وبالتالي فإن الزيادة المدروسة في عدد الموظفين والتي يتطلبها عدد الفروع وحجم . العمليات ستغطي التكاليف وتساهم . في رفع كفاءة وأداء البنك، وأما إذا كانت عملية التوظيف مبالغ فيها ولا تتم وفقاً للمتطلبات والاحتياجات الحقيقية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تحمل لنفقات إضافية تقمص من كفاءته وأرباحه (مرهج، 2014، صفحة 337)

إن الانتشار الجغرافي للبنك، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة المتعاملين معه، في إيصال الخدمات البنكية لهذه التجمعات السكانية، خاصة إذا كانت تفصل بين مسافات طويلة فسوف تجعل من البنوك ذات الانتشار الواسع للتعامل مع الجمهور للاستفادة من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، وزيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم العمليات، مما سيؤدي إلى زيادة ربحية البنك كأحد أهم مؤشرات كفاءته (يسعد، 2023، صفحة 64)

الفرع الثالث: ربحية البنك.

تعد الربحية مؤشرا للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البلد وثروته، وهي أحد المصادر لتوليد رأس المال وبما أن طبيعة البنوك تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في كافة المجالات فهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه ولا يمكن لأي نظام بنكي أن يعارض سعي البنوك التجارية في جني الأرباح المعقولة، لذلك يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة البنك الواحد في توزيع موارده، أي كلما زادت سيولة البنك تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس في الاستثمارات طويلة الأجل يقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنوك من خلال زيادة إيراداتها وذلك بتوسيع حجم معاملاتها وزيادة نشاطها وتطوير خدماتها وتحفيز عملائها إلا أن تحقيق معدلات ربحية عالية ألا يكون على حساب المخاطرة التي يترتب عنها إمكانية الوقوع في أزمات السيولة، ويرجع التفاوت في معدلات الربح الصافي إلى أمرين: الأول اختلاف درجة المخاطرة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث أن زيادة المخاطرة يؤدي إلى زيادةّ الربح وهو بدوره يؤثر على السيولة البنكية والعكس صحيح، والثاني اختلاف درجة الكفاءة بين المسؤولين في النشاط نفسه حيث كلما كان المسؤول أكثر كفاءة في تنظيم بنكه و ادارته كان معدل الربح أكبر والعكس صحيح (يسعد، 2023، صفحة 64).

الفرع الرابع: المخاطرة.

تتعرض البنوك وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومتشعبة، لدرجة أن السمعة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها، لأن البنك بشكل عام . يمارس نشاط المتاجرة بالمال من خلال قبول الودائع ومنح الائتمان، فهو بهذا المفهوم . يعتبر وسيطا في أولئك الذين لديهم أموالا فائضة وأولئك من ذوي الحاجة، حيث يقصد بأن يكون التوقع بالعائد المستقبلي خطأ مما يعني أن المخاطر تتمثل في احتمال ظهور حدث غير مرغوب فيه. وزيادة الضغوط التنافسية التي تشجع البنك على المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة سوقية، بالإضافة إلى التغيرات الكلية التي شهدتها الأسواق البنكية في السنوات الأخيرة نتيجة للتحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح

الأسواق المحلية وبالتالي اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى إمكانية تعرضها لأزمات، وبالتالي يتضح أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين درجة المخاطرة والكفاءة البنكية،. (نجار، 2020، صفحة 48)

المطلب الثاني: عوامل متعلقة بالبيئة الخارجية للبنك.

وهي عوامل متعلقة بالبيئة الخارجية للبنك ويمكن أن تؤثر سلبا على كفاءة البنك إذا لم يستطع التأقلم معها، فالبنوك الكبيرة والكفؤة هي تلك التي لها القدرة على التأقلم في بيئتها الخارجية من أجل إحداثّ التغير التفوق على منافسيها من البنوك التي يمكن أن تتأثر بالتقلبات الخارجية المختلفة سواء المتعلقة بدخول منافسين إلى السوق، مستوى الثقافة والوعي البنكي للمتعاملين وكذلك التشريعات القانونية والظروف الاقتصادية التي يصعب التحكم فيها والتأقلم معها خاصة إذا كانت مؤشراتها سلبية ومفاجأة خاصة إذا لم يتم أخذ الاحتياطات اللازمة وفي مقدمتها: التضخم، النشاط الاقتصادي، التقلبات في الصادرات، مستوى الدخل القومي والفردي وقدرة البنك على مواكبة التطور التكنولوجي (يسعد، 2023، صفحة 66)

الفرع الأول: البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد، وكذا مناخ الأعمال والاستثمار المتواجد فيه،و العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها أفراد المجتمع، وكذا مستوى الوعي والثقافة التي تؤثر على قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة البنكية والخدمات التي تقدمها البنوك. وتتمثل في الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك، وكذا مختلف القوانين والتشريعات المنظمة للعمل البنكي في ذلك البلد (بلقاسم م.، 2019)

أولا مستوى النشاط الاقتصادي: إن ارتفاع أسعار السلع في فترة الرواج الاقتصادي نتيجة الطلب المتزايد على السلع يؤدي إلى زيادة الودائع والعكس صحيح في حالة الكساد .

ثانيا–الاستقرار الاقتصادي والتشريعي: إن فساد الأنظمة السياسية والاقتصادية أدى إلى حدوث العديد من الأزمات البنكية، فكلما كان استقرار سياسي أثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي وعلى كفاءة القطاع البنكي

.ثالثا–التضخم: يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والعام أسعار السلع والخدمات والذي ينتج عنه انخفاض في القوة الشرائية للعوائد الموزعة على المساهمين ويؤثر سلبا على المدخرات المالية، وذلك بسبب الأثر الذي يتركه على تدني وتآكل القيمة بحيث في بعض الأحيان تفوق نسبته نسبة الفوائد المتفق عليها وخاصة المتعلقة بالسندات والقروض

.رابعا–التقلبات في أسعار الصادرات: يؤدي انخفاض أسعار الصادرات إلى عدم قدرة المؤسسات المصدرة على تسديد ما عليها اتجاه البنوك مما يؤدي إلى تدهور نوعية محفظة القروض .

خامسا–الدخل القومي والفردي: يؤثر على حجم الادخار وبالتالي على حجم الودائع

.سادسا–عادات وتقاليد المجتمع متعلقة بمدى انتشار الوعي البنكي لدى الأفراد وتفضيلهم بوضع مدخراتهم كودائع في البنوك بدل البيوت

سابعا–مستوى التطور التكنولوجيّ يقصد بها الصراف الآلي والدفع الإلكتروني مدى توفر البلد على أجهزته (مفتاح، أثر هيكلة السق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، 2018، صفحة 129)

الفرع الثاني: الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي.

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي على الكفاءة البنكية، إذ يمكن لبعض الثقافات والديانات أن تفضل التعامل مع بعض البنوك على حساب بنوك أخرى، حيث تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الربوية مثال يؤثر على ربحية البنك وبالتالي على أداءه، مما يجعل هذه البنوك في وضع حرج جدا، وهنا من الأفضل أن تقوم البنوك بدراسة السوق قبل القيام بفتح فروع مع الأخذ بعين الاعتبار ثقافة العملاء واعتراضاتهم الدينية وأي الخدمات يفضلون، وعوض الاتجاه نحو الأسواق التي بها عملاء يرفضون جملة التعامل معها مما سيفقدها الكثير من أرباحها وكفاءتها، عليها أن تتجه نحو الأسواق التي بإمكانها أن تنافس فيها مما يفتح لها احتمال تحقيق أرباح إضافي (رحماني، 2019، صفحة 101)

الفرع الثالث: درجة المنافسة.

تؤثر المنافسة بشكل كبير على كفاءة البنوك، فالبنوك التي لها القدرة على المنافسة في السوق البنكي من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية ترضي عملائها ذلك سينعكس بالإيجاب على كفاءتها أما إذا لم تستطع مواجهة المنافسة التي تتعرض لها في السوق البنكي ستفقد الكثير من عملائها وهو ما ينعكس على أرباحها وبالتالي كفاءتها، وإذا استمر ذلك فهي مهددة بالإفلاس وترك مكانها لبنوك أخرى في السوق، فالمنافسة تؤثر على ربحية البنك وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك واضطرارها نتيجة لذلك لرفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد وبالتالي التأثير على صافي الأرباح ومعدلات الربحية وهو ما يعتبر مؤشر واضح لتأثر الكفاءة بعامل المنافسة (رحماني، 2019، صفحة 101). وتقاس درجة المنافسة بأكبر نسبة لحجم الودائع إلى المجموع الكلي للودائع لبنك أو اثنين أو ثالث، ويعد سعر الفائدة بين البنوك من العوامل المؤثرة، حيث كلما زادت حاجة البنك لأموال يزيد نسبة الفائدة المدفوعة للمودعين والعكس كلما زادت الاحتياطات الفائضة لدى البنوك انخفضت أسعار الفائدة، كما تؤثر المنافسة على هامش الربح حيث أن البنوك تحاول أن توجد دخلا إضافيا في شكل عمولات لرفع العائد على الموجودات من خلال البنود خارج الميزانية أو من خلال تقديم مختلف الخدمات. (يسعد، 2023، صفحة 67)

الفرع الرابع: دراسة نتائج تأثير كل العوامل المتعلقة بالبنك

بالاعتماد على كل ما سبق التطرق إليه في مجموع العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الكفاءة البنكية يمكن وضع الجدول التالي وهو يمثل طريقة لتكييف هذه العوامل بطريقة إيجابية تساهم في تعظيم الكفاءة البنكية.

الجدول رقم (1) يمثل دراسة تأثير كل العوامل المتعلقة بالبنك

العامل المؤثر	التأثير	نتيجة التأثير
إدارة البنك	- اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص وضع سياسة البنك - تجنب الاعتبارات الشخصية في توظيف كفاءات البنك	- توازن الهيكل المالي - تعظيم الربحية والسيولة الخاصة بالبنك - تعظيم كفاءة البنك
عمر البنك	بنك ذو عمر طويل	- سمع جيدة للبنك - كسب ثقة الجمهور

		- تعظيم كفاءة البنك
عدد موظفي البنك	تلاءم عدد موظفي البنك مع حجمه وعملياته	تعظيم كفاءة البنك وزيادة أرباحه
عدد فروع البنك	زيادة فروع البنك زيادة عدد المتعاملين مع البنك	تعظيم كفاءة البنك عن طريق زيادة عمليات البنك وزيادة ربحيته وقدرته التنافسية
المخاطرة	- مواجهة المخاطر ومحاولة التكيف مع كل أنواعها	- مرونة سياسات البنك ضد أي تغير - سمعة طيبة للبنك - ارتفاع المخاطرة يؤدي إلى ارتفاع الأرباح - تعظيم كفاءة البنك
ربحية البنك	استغلال سيولة البنك في زيادة الربحية	تعظيم كفاءة البنك وقدرته التنافسية
-البيئة الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية	توفر البيئة الملائمة لطبيعة البنوك -الرواج الاقتصادي - تقلص عدد الأزمات السياسية أو الاقتصادية - التطور التكنولوجي	- زيادة حجم ودائع البنك - زيادة ربحيته - تحسين نوعية محفظة القروض - تعظيم كفاءة البنك
الثقافة الاجتماعية والوعي البنكي	- التوجه الديني - الاحتكاك بثقافات تساند التعامل مع البنوك	زيادة تعاملات البنك تعزيز ثقة الجمهور تعزيز سمعة البنك وتعظيم ربحيته
درجة المنافسة	القدرة على تطبيق المقارنة المرجعية القدرة على مواجهة منافسة السوق القدرة على تقديم خدمات كفء للبنوك	- زيادة هامش الربح - زيادة حصة البنك التنافسية - تعزيز سمعته وزيادة إنتاجيته - تعظيم كفاءته

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مضمون العوامل المؤثرة سابقة الذكر

المطلب الثالث: صعوبة قياس الكفاءة.

تعتبر كل من وسائل القياس والمقاييس أدوات إدارية للتعرف على الكفاءة، ولكن لكل منها مستوى معين من النمو الصناعي تستطيع أن تعمل فيه، وتحقق للإدارة أدق النتائج وأكثرها فعالية، فبينما نجد وسائل القياس يسهل تطبيقها في المراحل الأولى من النمو الصناعي، نظرا لبساطتها وعدم اشتراطها لتوفر عدد كبير من المقومات الاقتصادية التي يصعب توفرها في الصناعات الناشئة، نجد المقاييس الأكثر تعقيدا من الوسائل وأكثر منها استقرارا وثباتا في مجال الصناعة، لأن المقاييس هي أداة للقياس اتفقت جميع الوحدات الإنتاجية على اعتبارها أعلى وأمثل ما يمكن أن تصل إليه الإدارة من تصوير الحقائق المتعلقة بالتكلفة. (مفتاح، أثر هيكلة السق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر، 2018، صفحة 83)

الفرع الأول: صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات.

هناك صعوبة في تحديد مدخلات ومخرجات البنوك حيث أنها قد تكون مدخلات وفي نفس الوقت مخرجات وتبرز مشكلة تحديد مدخلات ومخرجات البنوك من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه البنك بدقة، وعلى سبيل المثال الودائع والمدخرات مدخلات للعملية الإنتاجية في البنوك حيث أنها مصادر هامة لأموال المستخدمين لتمويل القروض، وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها مخرجات حسب دراسة أمريكية أوضحت أن ما يقارب من نصف نفقات التشغيل التي تتحملها البنوك التجارية الأمريكية مكرسة للحسابات الجارية وحسابات التوفير وهي بذلك تعد أحد أهم الخدمات التي تقدمها البنوك، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات (فؤاد، 2013، صفحة 39)، وبالرغم من أن طريقة الوساطة التي تعمل تحت فرضية مفادها أن عملية الإنتاج في مؤسسة مالية تتطلب الوساطة المالية، حيث تعمل البنوك على جمع رؤوس الأموال ثم استخدام هذه الأموال من خلال الوساطة في منح القروض، حيث تعد الودائع والعمل ورأس المال العيني والنقدي كمدخلات والقروض والخدمات الأخرى كمخرجات. وكذلك طريقة الإنتاج التي يعرف البنك حسب هذه المقاربة بأنه مؤسسة تنتج خدمات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، حيث تتمثل الأولى في الموارد من الودائع وتتمثل الثانية في الاستخدامات من قروض وأوراق تجارية، ومن جهة نظر التكاليف كل الخدمات تعتبر مخرجات، ووحدة القياس تأخذ عموما عدد الحسابات والقروض الاستثنائية، وتم استبعاد تكاليف الفوائد من هذه المقاربة (يسعد، 2023، صفحة 62) قد مهلت وسهلت هذه الطرق عملية التعامل مع المدخلات والمخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة، إلا أنها أوجدت أشكالا أخرى تتمثل في اختلاف النتائج المتوصل إليها باستخدام هذه الطرق، وبتالي وجود حساسية للكفاءة اتجاه طريقة تحديد مدخلات ومخرجات البنك، فعدد الصفقات أو عدد حسابات الودائع مثال، وفق طريقة الإنتاج يختلف تماما عنها بالدنانير وفق طريقة الوساطة، وسيكون لذلك تأثر على مؤشرات الكفاءة وبالتالي مؤشرات الربحية أو مؤشرات تقييم الأداء، (الجموعي، 2006، صفحة 70)

الفرع الثاني: صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات.

لا توجد قوانين موجودة لعمليات البنك كالفيزياء مثال، وليس بقدرة أحد غير الخبراء الاقتصاديين الاستدلال على أفضل أداء بنكي يمكن بلوغه، مما يجعل من الصعب على البنك تحديد حد أدنى لنسبة المدخلات إلى المخرجات مما يجعل الاقتصاديين يقومون باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات إلى المخرجات في البنوك الفعلية، حيث لا يمكن اعتبار البنك الكفء وفقا لأعلى قيمة مخرجات لكل وحدة من المدخلات وذلك لأنه يتم تحديد هذه النسبة جزئيا من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة، مثل مزيج المخرجات مع المدخلات وأسعار المخرجات، حيث أن البنك مع انخفاض نسبة المدخلات إلى المخرجات يمكنها الحصول على مستوى عمالة وبتكلفة أقل أو الذهاب إلى التخصص في أنواع من القروض غير المكلفة (فؤاد، 2013، صفحة 40)

الفرع الثالث: صعوبات أخرى لقياس الكفاءة البنكية.

يتطلب عمل البنوك التعامل بخصوصية اتجاه أي دراسة خاصة به وتعود هذه الخصوصية لطبيعة عمل البنوك المختلفة عن باقي المؤسسات لذلك حينما تكون الدراسة خاصة بقياس كفاءة البنك لا تظهر كل الصعوبات الخاصة بالقياس في بداية الدراسة وخاصة اذا كانت متعلقة بفترة زمنية طويلة وتكون الصعوبات هنا تتعلق بتحديد واختيار طريقة قياس كفاءة البنك، كذلك نجد من

الصعب القياس خلال فترة زمنية مع تسجيل قيم سالبة للمدخلات المختارة للدراسة ويظهر هذا العنصر من الصعوبات مع بعض أنواع طرق القياس للكفاءة البنكية (كتحليل مغلف البيانات مثلا)، وحينما ندقق في كل هذه الصعوبات والمحاولة إلى التعامل معها بشكل سليم وقياس الكفاءة بشكل صحيح نجد أن الحل يكمن في تحديد الجهة (الباحث، المؤسسة...) التي بصدد القياس والدراسة لمجمل الأهداف التي تسعى لتحقيقها من هذه القياس فإن كانت أهداف الجهة واضحة ومحددة بدقة يسهل تحديد أنواع مدخلات ومخرجات البنك وطريقة القياس وكذلك يتعين على الجهة الهادفة للقياس توحيد أهداف الدراسة وتحديدها بدقة فقد يساهم كل هذا بحل جزء من صعوبات قياس الكفاءة البنكية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق التطرق إليه في الدراسة النظرية للكفاءة بشكل عام والكفاءة البنكية بشكل خاص يتوضح بأنه من المهم دراسة تطور الكفاءة والتعرف على وجهات نظر أغلب رواد هذا المجال من البحث فذلك يساهم في معرفة كيفية الانتقال من مفهوم إلى آخر حول الموضوع والداعي إلى تحول كل مفهوم.

تمثل الكفاءة من الجانب الاقتصادي العام الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أقصى إنتاج ممكن أما من الجانب الاقتصادي العملي (الرياضي) فهي تعبر عن العلاقة بين مجموعة من المدخلات والمخرجات تقاس بإحدى الطرق المخصصة للكفاءة لكيفية الوصول لمستوى كفاءة مثالي أما الكفاءة البنكية فتتعلق بكل العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية للبنك ذلك لأن هذه العوامل يمكنها أن تشكل مصدر مدعم أو مخفض لكفاءته ونجد هذا في الوعي البنكي مثلا الذي يساهم بشكل أساسي في زيادة التعامل مع البنك بالتالي زيادة ربحية أو سيولة البنك، ويرتبط مفهوم الكفاءة بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات الأخرى التي من الممكن الخلط بينها وبين الكفاءة في الجوهر إلا أن هناك علاقة بين كل هذه المفاهيم فقد تكون علاقة تكامل كعلاقة الفعالية بالكفاءة أو علاقة جزء من كل كعلاقة الكفاءة بالأداء.

يهدف قياس الكفاءة بشكل رئيسي إلى محاولة تطوير مستوى عمل البنوك من جهة وإلى المساهمة في التطور الاقتصادي من جهة أخرى، إلا أن هذا القياس قد يشكل جملة من الصعوبات التي من الممكن أن تواجه مختلف الدراسات الموجهة للبحث في هذا الموضوع وتتمثل أحد هذه الصعوبات في تحديد نوع المدخلات الخاصة بالدراسة إضافة إلى تحديد الحد الأدنى من هذه المدخلات.

الفصل الثاني

طرق وأدوات قياس الكفاءة للبنوك التجارية

تمهيد:

تحتل عملية تقييم الأداء المالي وتحليل الوضعية المالية لأي مؤسسة أهمية كبيرة وبارزة وتبرز أهميتها من خلال تفاصيل هذه العملية التي تهتم بدراسة الجانب المادي للمؤسسة المدروسة فهي لا تكتفي فقط باكتشاف مواطن الضعف أو مقارنة النتائج المحصلة بالخطط الموضوعة فقط بل تهتم فيما أبعد من ذلك حيث تقوم بمساعدة إدارة المؤسسة في تصحيح الأخطاء وتحسين المستويات والكفاءات القائمة على إدارة المؤسسة سواء ما تعلق بالمستويات المالية أو الكفاءات المهنية. وبما أن قياس الكفاءة البنكية مرتبط بشكل مباشر بتقييم الأداء ونظرا الى استعانة الدراسة بالتحليل المالي لتحليل أولي لكفاءة البنوك محل الدراسة فيستدعي هذه التطرق إلى موضوع تقييم الأداء المالي ومحاولة توضيحه بشكل سليم

تقاس الكفاءة البنكية بعدة طرق ونجد من هذه الطرق أقدم وأول الطرق المستعملة في القياس وهي قياس الكفاءة البنكية باستخدام النسب المالية وهو أسلوب غير كمي في القياس وكذلك نجد أساليب كمية غير معلمية تتمثل في تحليل مغلف البيانات ، يعتمد هذا الأسلوب على البرمجة الخطية في القياس ويتكون من جانبين يتمثل الأول في الجانب الرياضي وهو عبارة عن تعبير لمجموعة الدوال التابعة لنماذج الأسلوب ، إن هذه النماذج هي غير مبنية من طرف الباحث وإنما نجدها في مبادئ الأسلوب ، أما الجانب الثاني فيعتمد على تطبيق النماذج الرياضية بصفة آلية من خلال تحميل البرنامج وتنفيذ النماذج حسب أهداف الدراسة .

ونجد كذلك أساليب كمية معلمية مثل طريقة التوزيع الحر ...، تتميز هذه الطرق بمجموعة من النماذج يتم بناءها من طرف الباحث لاستخدامها في القياس .

من خلال المبحث الأول المتمثل في تقييم الأداء المالي والتحليل المالي سيتم عرض أسياسيات حول تقيم الأداء وتقييم الأداء المالي كما سيتم التطرق إلى دور التحليل المالي في قياس الكفاءة البنكية وأخيرا سيتم الطرق إلى إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية وذلك من خلال عرض قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج و قائمة خارج الميزانية .

ومن خلال المبحث الثاني المتمثل في الطرق الكمية وغير الكمية لقياس الكفاءة البنكية سيتم تقديم عرض مؤشرات الأداء المالي المعبر عن الطرق غير الكمية والطرق الكمية المعبر عنها بتحليل مغلف البيانات.

الفصل الثاني: طرق وأدوات قياس الكفاءة للبنوك التجارية

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي والتحليل المالي

ينقسم مصطلح تقييم الأداء إلى جانبين حيث يتمثل الجانب الأول عملية التقييم وهي عملية تعني بشكل عام وبدون ربطها بأي مفهوم دراسة المستوى واكتشافه ومقارنة هذه المستوى ومعاينته إن كان مرضي وحقق كما يجب أم لا، أما حيث ربطه بأداء المؤسسة أو البنك فهنا تقييم الأداء يرتبط بمستوى المؤسسة واكتشاف مدى تحققها للنتائج كما يقصد بمصطلح التحليل دراسة الأسباب التي أدت إلى تحقق نتائج معينة في دراسة مقدمة ضمن فترة زمنية معينة ومؤسسة ذات طبيعة عمل محددة، أما التحليل المالي فهو يوجه إلى دراسة الوضع المالي ومحاولة اكتشاف لوضعية مؤسسة وتصحيح نتائجها أو تعديلها.

ويمكن توضيح هذا الموضوع أكثر من خلال العناصر التالية:

- أساسيات حول تقييم الأداء وأساسيات حول تقييم الأداء المالي
- دور التحليل المالي في قياس الكفاءة البنكية
- إعداد القوائم المالية

المطلب الأول: أساسيات حول تقييم الأداء وتقييم الأداء المالي

تتفرع أساسيات تقييم الأداء المالي إلى التعرف على ماهية تقييم الأداء والأداء المالي وتقديم المراحل وجمل الأهداف الخاصة به

الفرع الأول: أساسيات حول تقييم الأداء

تتمثل أساسيات تقييم الأداء في ما يلي:

أولا: تعريف تقييم الأداء

التعريف الأول: هو قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل (فهد ن.، 2011، صفحة 25)

التعريف الثاني: عملية محددة لمدى العلاقة بين الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية واستخدامها بالشكل الأمثل ويتم ذلك عبر مقارنة المخطط الاستراتيجي مع الأهداف المتحققة وخلال فترة زمنية محددة وتعتمد هذه العملية على مجموعة مقاييس ومعايير تساعد في تحقيق الأداء المثالي (حسن، 2024، صفحة 167)

التعريف الثالث: عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة بما تم تحقيقه في الماضي وما يتم تحقيقه في المستقبل (فوزي، 2015، صفحة 32)

يمكننا وضع الاستنتاجات التالية من خلال التعاريف التالية:

- يعتبر تقييم الأداء وسيلة للحكم على نشاط المؤسسة الاقتصادية وليس هدف تسعى اليه المؤسسة.
- يحتوي تقييم الأداء على مجموعة من الأدوات المساعدة في الحكم على نشاط المؤسسة .
- تتميز عملية تقييم الأداء بأسلوب المقارنة في المؤسسة بين الخطة والاستراتيجية .

يمكننا صياغة التعريف التالي لتقييم الأداء من خلال التعاريف السابقة

تقييم الأداء هو عملية تقييمية لأعمال وأنشطة المؤسسة تتم من خلال مقارنة النتائج المحققة بالنتائج المخطط لها أو المتوقعة ويتم ذلك خلل فترة زمنية معينة وباستخدام عدة أدوات ووسائل تحددها المؤسسة حيث تشمل هذه العملية دراسة النتائج المحققة بالإضافة إلى دراسة الأسباب والظروف التي ساهمت في تحقيق هذه النتائج (إيجاب/ سلب) إضافة إلى وضع خطة مستقبلية أو استراتيجية لتحقيق ناتج أفضل في المستقبل.

ثانيا: مراحل تقييم الأداء .

تتمثل مراحل تقييم الأداء المالي فيما يلي:

1-تأسيس معايير الإنجاز: المعايير هي مقاييس دقيقة ومحددة مقابلة لنتائج الإنجاز المطلوب في ضوء الأهداف التنظيمية، ومفردات التوصيف الوظيفي، وتصميم المعايير الخطوة الجوهرية الأولى لتنفيذ تقييم الأداء في مختلف المستويات الإدارية، وبالأخص في المستوى الوظيفي والمستوى التنفيذي للعاملين في خطوط الإنتاج، وقد تكون هذه المعايير كمية أو إحصائية أو غير كمية، وقد تتضمن عناصر متنوعة مثل الوقت، التكلفة، حجم الإنتاج

2- قياس الإنجاز الفعلي: وهي عملية تحديد النتائج المحققة في إنجاز الأنشطة الوظيفية والواجبات والمهمات التي تم تنفيذها من قبل أفراد العاملين باستخدام أدوات كمية ونوعية ولا تخلو أيضا من تقديرات المدراء التنفيذيين والمشرفين على انجاز الخطط والبرامج الإدارية المختلفة

3-مقارنة انجاز الفعلي بالمعايير: الهدف من هذه الخطوة هو الوصف الدقيق لانحراف والأخطاء التي حدثت في عملية الانجاز إذا كان هناك انحرافات غير مقبولة عن معايير الموضوعية للإنجاز، يتم توجيه نحو الخطوة التالية أما في حالة توافق النتائج مع معايير الموضوعية فان سلسلة الرقابة عند الإدارة تنتهي عند استرجاع المعلومات أي عند تلك خطوة.

4-تصحيح الأخطاء وتعديل الانحرافات: تتم في هذه المرحلة معرفة أسباب ومكان الخلل ومعالجته في أي مرحلة من مراحل دورة حياة النظام الإنتاجي، طبعا لا يكفي أن يتم تعديل الأخطاء ودفع المعلومات الخاصة بذلك إلى الإدارة، إذ لابد من ضمان عدم تكرار نفس المشاكل أو أخطاء مرة ثانية (رضوان، 2014، صفحة 32)

وبما أن عملية تقييم الأداء هي في الأساس عملية مقارنة بن الخطط والأهداف بالنتائج المتوصل لها فتواصل المؤسسة اكتشاف ذلك من خلال عمليتي التحقق من الأهداف المخطط لها ودراسة النتائج المتوصل إليها ثم بعد ذلك يمكنها اتخاذ قرار نهائي بشأن هذه النتائج حيث يمكنها المواصلة في مبدأ تسييرها والمواصلة في نظامها الداخلي كنوع من مكافأة النجاح أو القيام بتصحيح الاخطاء والانحراف المكتشفة في عملية التسيير كنوع من مكافأة الفشل .

ويمكن ختام هذه المراحل بالشكل التالي:

الشكل رقم (5) بمثل مراحل تقييم الأداء

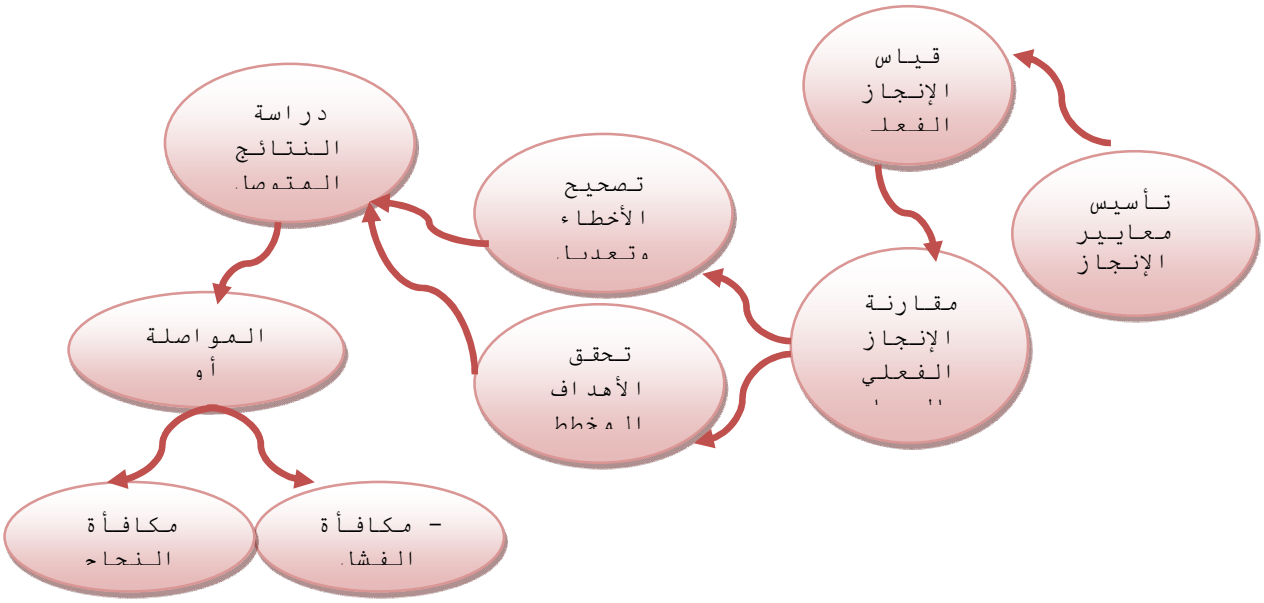

المصدر: من تصميم الطالبة بالاعتماد على مضمون العناصر السابقة

ثالثا: أهمية تقييم الأداء

- تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك بأهمية بارزة وكبيرة، وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة، يمكن إبرازها في الآتي: (صافية، 2023، صفحة 11)

1- الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالبنوك المماثلة الأخرى.

2-الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك.

3-توضيح مدى كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمؤسسة الاقتصادية توجيه العاملين في أداء أعمالهم.

4- توجيه إشراف الإدارة العليا.

5- توضيح سير العمليات الإنتاجية

- تبرز أهمية تقييم الأداء في تحديد النجاح من الفشل، حيث إن عدم المعرفة بوجود نتائج قد تحققت يؤدي إلى انه لن يكون هناك تقدير أو مكافأة لمن حقق الإنجاز، وعندما لا نستطيع مكافأة النجاح فإننا حتما نكافئ الفشل، كما أن تحديد النجاح يمكننا من التعلم والاستفادة منه وتحديد الفشل أو الخطأ يمكننا من معالجته وبالتالي عرض نتائج الأداء يساهم في بقاء وتطور المؤسسة (خوان، 2018، صفحة 167)

- يتطلب تحقق أهداف المؤسسة المرغوبة القيام بعملية تقييم الأداء بصفة دورية ذلك لأهمية هذه العملية في دراسة مواطن الضعف لدى المؤسسة والتي كانت من شأنها عرقلة تحقق الأهداف كذلك تكمن أهمية تقييم الأداء من متابعة ومعرفة مستوى الكفاءات العاملة والمساهمة في أنشطة المؤسسة حيث تمكن هذه العلمية من تطوير هذه الكفاءات بهدف تطوير مهاراتها في تحقيق الأهداف المرغوبة.

الفرع الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء المالي

يتضح أساس تقييم الأداء المالي من خلال توضيح مفهومه والأهداف الخاصة به

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

1- تعريف تقييم الأداء المالي

التعريف الأول: إن تقييم الأداء المالي عبارة عن عملية مراجعة ما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة (Streib، 2005، صفحة 46)

التعريف الثاني: وسيلة لقياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع(الأصول، المطلوبات، حقوق المساهمين/النشاط التشغيلي...إلخ)لوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بفشلها المالي المحتمل (صافية، 2023، صفحة 22)

التعريف الثالث: يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية واهتمام أكبر (أيوب، 2017، صفحة 12)

التعريف الرابع: يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية. (الغني، 2006،، صفحة 42)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي لتقييم الأداء المالي

هو عملية جزئية من عملية تقييم الأداء ويكمن الاختلاف بين العمليتين في هدف تقييم الأداء الموجه لدراسة المركز المالي للمؤسسة، البنك...من خلال مقارنة الخطط والأهداف بالنتائج المتوصل لها.

2- تعريف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

التعريف الأول: هي عملية شاملة تستخدم فيها جمع البيانات المحاسبية، والقوائم المالية لتعرف على الوضعية المالية للبنك، بالإضافة إلى تحديد الطرق لتسيير الحسن والفعال في الموارد المتاحة لدى البنك (اسية، 2016، صفحة 35)

التعريف الثاني: الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السيولة والودائع،...تخوغيرها) في التأثير على

ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك (موصو، 2019، صفحة 123)

التعريف الثالث: يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين. حيث تبين لنا عملية تقييم الأداء المالي مستوى أداء أو عمل هذه البنوك. ويتم التقييم عن طريق مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافه (أماني، 2017، صفحة 85)

التعريف الرابع: هو الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة (عاشوري، 2011، صفحة 61)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج ما يلي:

1- تختص عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بأدوات خاصة للتقييم مثل القوائم المالية.

2- تختص عملية معاينة الأداء المالي للبنوك بمؤشرات خاصة تختلف عن مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

3- لا تمثل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك خطوة اختيارية بل هي وظيفة ادارية من السلم الإداري.

يمكن صياغة التعريف التالي لتقيم الأداء المالي للبنوك التجارية كما يلي:

هو عملية اجرائية يتم في اختبار مدى كفاءة القرارات المالية ومختلف السياسات الموضوعة من قبل إدارة البنك والخاصة بمختلف الأنشطة والخدمات البنكية.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

ترتكز عملية تقييم الأداء المالي على مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي : (الباقي، 2018، صفحة 551)

1- توفير مقياس لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها؛

2- إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية، وبالتالي تستطيع المؤسسة مواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛

3- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة؛

4- يظهر تقييم الأداء المالي التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الفضل آو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي في المؤسسة؛

5- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة، وهذا بدوره يدفع المؤسسة لتحسين مستوى أدائها؛

6- تقييم الأداء المالي يؤدي إلى تحقيق الهداف المحددة؛

7- يكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة وتصدر اقتراح الحلول لذلك.

يتميز عمل البنك دون المؤسسات الأخرى بالخصوصية والحساسية ذلك لأنه دائما ما يتعامل بعنصر المال سواء كان مصدر هذه المال ذاتي أو ناتج عن تعاملات البنك المختلفة فعند قيامه بعملية تقييم الأداء المالي فهو بذلك لا يكون هدفه الأساسي معرفة

تقييم النتائج بالخطط الأولية بقدر ما يكون كذلك هدفه وضع إستراتيجية فعالة لا تعالج فقط مواطن الضعف وإنما كذلك تساهم في رفع كفاءة البنك وفعاليته.

إن تقييم الأداء المالي للبنك لا يساهم في تقدم المستوى وتقييمه فقط وإنما كذلك تطور المستوى الكلي للبنك مقارنة بباقي البنوك ومن ثم زيادة قدرته التنافسية.

المطلب الثاني: دور التحليل المالي في قياس الكفاءة البنكية.

يتطرق هذا العنصر إلى ماهية التحليل المالي وخطواته ومختلف أساليبه

الفرع الأول: ماهية التحليل المالي.

بقصد معرفة ركائز التحليل المالي يتوجب التطرق إلى تعريف هذه الأخير وتوضيحه من خلال خطواته ومجمل المعايير الخاصة به .

أولا: تعريف التحليل المالي

التعريف الأول: مجموعة من العمليات التي تعين على دراسة وفهم البيانات والمعلومات المالي المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات ت وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل (الصيرفي، 2014، صفحة 113)

التعريف الثاني: أداة تمكن مستخدميها سواء كانت مؤسسة اقتصادية أو بنك أو أي جهة تتعامل مع المؤسسة الاقتصادية من تحديد مستوى كفاءة المؤسسة وتقييم وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية (بوفليح، 2018، صفحة 10)

التعريف الثالث: كما ينظر للتحليل المالي على " أنه عنصر من عناصر التشخيص العام للمؤسسة، وأن تقييم وضع المؤسسة لا يقتصر على تدفقاتها المالية، وإنما على وضعيتها في قطاع الصناعة التي تنشط فيها، وطريقة تنظيمها وإنتاجها والعلاقات الإنسانية للعناصر الأساسية (Rivet, 2003, p. 11)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخراج التعريف الاصطلاحي للتحليلي المالي حيث يمثل هذا الأخير وسيلة مساعدة لاتخاذ القرار بشأن الوضعية المالية للمؤسسة، البنك، الجهة المدروسة... والحكم على أداءه وتصحيح الانحرافات إن وجدت.

ثانيا: خطوات التحليل المالي

هناك مجموعة من الخطوات للتحليل المالي تتمثل فيما يلي : (الصيرفي، 2014، صفحة 119)

1 – التصنيف: هو عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزيئاتها التي تتكون منها ووضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحت البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات.

2- المقارنة: عبارة عن مقارنة الأرقام الجزيئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية وتساعد هذه المقارنات على كشف العلاقات بين الأرقام والتصنيف والمقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية وقد تمت إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من مؤسسة واحدة في نفس الصناعة.

3- الاستنتاج: عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقات، وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات، مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل وبالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمؤسسة وقدر إمكانياتها ومقدرتها وكل هذه يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي للرقابة.

ويمكن ختام مجمل الخطوات في الشكل التالي:

الشكل رقم (6): شكل توضيحي لخطوات التحليل المالي

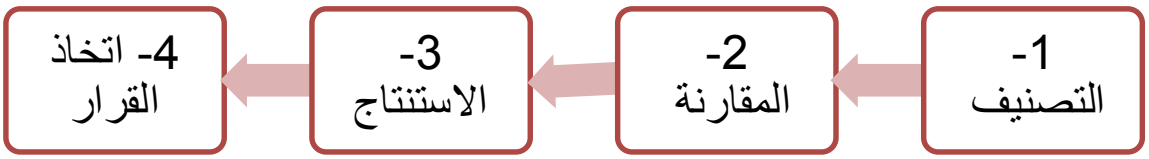

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد شرح الخطوات

ثالثا: معايير التحليل المالي

المعيار هو رقم معين يستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مدى ملائمة النسبة أو الرقم المستخدم في الدراسة ومن خصائص التحليل المالي المثالية: (الصيرفي، 2014، صفحة 117)

1-**الشمول:** وهو أن يمثل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية والتي تمثل معظم أنواع الصناعة

2-**الاستمرارية:** وهو أن تستمر فعالية المعيار لفترات مالية متتابعة

3-**الواقعية:** وهو أن يكون المعيار قابل للتطبيق

4-**الاستقرار:** وهو أن يكون المعيار ثابت نسبيا وغير متقلب ومتغير

5-**البساطة والوضوح:** وهو أن يكون المعيار مفهوما لمعظم الفئات

6- **سهولة التعامل وتركيبه:** وهو أن يكون المعيار مقروءا وقابلا للمقارنة

ومن بين معايير التحليل المالي نجد:

- **المعيار النمطي المطلق:** وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد. (الصيرفي، 2014، صفحة 117) بمعنى آخر يعني المعيار النمطي وجود خاصية مستأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها التقلبات الواقعية، وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية وذلك لضعف قبوله من قبل الماليين كمؤشر للمقارنة (الكنزي، 2015، صفحة 44)

بالرغم من تصنيف هذا المعيار كأول المعايير المستخدمة للتحليل المالي إلا أن العيوب الكبيرة التي يتصف بها هذا التصرف تضعف استخدامه وأهميته في التحليل المالي ونجد من ضمن هذه العيوب عدم احترام قوانينه لخصوصية كل مؤسسة وتوحيد المعيار لكل القطاعات.

- **المعيار التاريخي**: يمكن اعتبار الاتجاهات التي اتخذه البنك في الماضي أداة ذات قيمة هامة لتقييم أداءه الماضي والحالي، والتوقع العقلاني بشأن أدائها المستقبلي. وعليه فإن فكرة هذا المعيار تقوم على الاستعانة بأداء الشركة في الماضي واعتباره معيارا للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته (محمد، 2017، صفحة 277)

يعتبر عنصر الزمن عامل مهم في أي دراسة وخاصة إذا كانت خاصة بدراسة الوضعية المالية ويأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار عنصر الزمن ويعتبر كمرجع أساسي للحكم على وضعية المؤسسة المالية وذلك مقارنة الأداء المالي بين الماضي والحاضر والمستقبل.

- **معيار القطاع**: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات البنكية في القطاع الواحد، أي مقارنة المؤشرات المالية للبنك بالمؤشرات المالية لبقية البنوك الأخرى، بالتالي هي معايير خاصة بقطاع معين، لقياس القطاع الصناعي محل التحليل مع الصناعات الشبيهة لنفس الصناعة، ومعرفة وضع المؤسسة مع مثيلاتها المنافسة ومدى تقدم أو تراجع الصناعة أو المؤسسة، لكن يؤخذ على هذه المعايير أنها تعطي مقاييس موحدة في هذا القطاع أو الصناعة، ولا تأخذ بعين الاعتبار (خوان، 2018، صفحة 179)

- **المعيار المخطط أو المستهدف**

يستعمل هذا المعيار من قبل إدارة البنك لأنه غالبا لا يتوافر لمن هم خارجها. ويقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة ومقارنة ما كان متوقعا من الشركة تحقيقه طبقا للتقديرات المعدة مع ما حققته فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة من الزمن (محمد، 2017، صفحة 227)

بالتالي يقوم بهذا المعيار بصفة جانبية من قبل المؤسسة الهادفة لدراسة وضعيتها المالية ويقوم على اختيار فترة زمنية معينة ترغب المؤسسة فيها بتقييم أداءها المالي.

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية المنشورة الوسيلة التي تمكن أصحاب القرار من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن مستوى ونشاط البنك مصدر البيانات ويقوم التحليل المالي أيا كانت صورته على منهج المقارنة (الصيرفي، 2014، صفحة 124) لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو التالي:

أولا: أسلوب التحليل الأفقي:

التحليل الأفقي يسمى أيضا بتحليل الاتجاه وهو أسلوب لتقييم سلسلة من بيانات القوائم المالية خلال فترة زمنية معينة ويهدف هذه التحليل إلى تحديد الزيادة أو النقص في بنود القوائم المالية والذي يمكن التعبير عنه في شكل قيم أو نسب مئوية (البتانوني، 2023، صفحة 278) حيث يعتمد على المقارنة بين بند من البنود الواردة في القوائم المالية للبنك في تاريخين متتاليين أو أكثر، وعادة ما يظهر هذا التحليل التغيرات والفروقات المجردة في قيمة هذا البند من البنود مقيمة بوحدات النقود (خوان، 2018، صفحة 179)

ويتم التحليل الأفقي على خطوتين: (أسعد، 2013، صفحة 79)

الأولى: حساب التغير لكل بند من بنود الميزانية سواء بالزيادة أو بالنقصان على مدى فترتين –زمنيتين قد تكونان متعاقبتين أو غير متعاقبتين وفقا للمعادلة التالية:

التغير بين فترتين= قيمة البند خلال فترة التحليل الحالية– قيمة البند خلال فترة الأساس

الثانية: حساب الأهمية النسبية لهذا التغير ويقصد بها النسبة المئوية لهذا التغير، بقسمة مقدار الزيادة أو النقصان على قيمة البند في سنة الأساس وفقا للمعادلة التالية:

النسبة المئوية للتغير= التغير بين فترتين ÷ قيمة نفس البند خلال فترة الأساس

ولكن يجب الانتباه عند تطبيق هذه المعادلات، وذلك عندما تكون قيمة البند في فترة الأساس مثلا قيمة سالبة عندها يكون من غير الممكن حساب النسبة المئوية للمتغير.

إن أي تغير كبير في النسب من سنة أخرى يجب تقديمه لمعرفة ما إذا كان لهذا التغير علاقة أو مؤشر على وجود مشكلة فالتحليل المالي يتطلب معرفة أسباب المشكلة وطالما عرف سبب هذه المشكلة فيجب على الإدارة تطوير أو إتباع عدد من الإجراءات لإيجاد حل لهذه المشكلة (محمد ا.، 2013، صفحة 101)

ثانيا: أسلوب التحليل العمودي

يهتم هذا الأسلوب بمقارنة الجزيئات ببعضها البعض وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالكل، حيث تعتبر القائمة المالية الواحدة لسنة معينة هي الاساس في تحديد النسبة المئوية لعناصر القائمة المالية ذاتها ويمكن من خلالها التوصل إلى النتائج التي ترشد المحلل المالي وتساعده في تكوين رأيه الخاص، إذا ما قورنت المؤسسة بمؤسسة مماثلة تعمل بنفس النشاط وبنفس التاريخ، أو ما قورنت المؤسسة بنفسها في سنين أخرى، إن هذا الأسلوب ازدادت أهميته بعد أن أصبح وسيلة قياس خسارة المعلومات المترتبة على دمج مفردات التقارير المالية المنشورة. كذلك فإن أهمية هذا الأسلوب تزداد وتتضح عند وجود قوائم مالية لسنين متعددة وبالتالي فإن التحليل المالي – في هذه الحالة – وسيلة لتقييم الأهمية النسبية للعنصر أو المجموعة على مدار فترات محاسبية متتالية وبالتالي تقييم الاتجاه العام لهذه الأهمية النسبية فإذا ما قورنت قوائم مالية مقارنة لسنين متعددة فإن تحليلها وفق أسلوب التحليل الرأسي يعتبر كل قائمة مالية عن سنة معينة وحدة قائمة بذاتها إن تحليلها المالي هذا يوضح اتجاه النسبة المالية للعنصر لعدد معين من السنين بعبارة أخرى ما يحدث لهذه النسبية من تطور من عام إلى اخر ومن هذا المنطلق فإن سمة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي تقل بتحليل قوائم مالية لسنين متعددة بالإضافة إلى اللجوء إلى الأسلوب الاخر وهو التحليل الافقي جنبا إلى جنب مع التحليل الرأسي (بلدي، 2024، صفحة 43)

إن ضمن الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي هو ازدياد أهمية القوائم المالية المعدة على أساس شهري أو ربع سنوي أو نصف سنوي، وعلى هذا الأساس فإنه عند تحليل هذه القوائم المالية لا بد حينئذ من أن تكون المقارنة بين قيم العنصر في الأشهر المماثلة على مدار فترات المقارنة كمجموع قيمته في ربع السنة الحالية بقيمته المناظرة خلال الربع المناظر في الفترات المالية مجال المقارنة، وحسنا ما تفعله بعض إدارات الأسواق المالية من إلزام الشركات التي تعرض أسهمها للتداول في أسواقها بإعداد قوائم مالية ربع سنوية أو نصف سنوية، مما يجعل منه مجالا مهما للمستثمرين والمستثمرين المحتملين، فالمستثمر المحلل الذي تتاح أمامه القوائم المالية لمنشأة عن الربع الأول والثاني والثالث قادر على أن يكون قراره أكثر رشدا. ونخلص في القول أنه لتلافي القصور لكلا التحليلين فإنه

يمكن إدماج التحليل الرأسي مع التحليل الأفقي حتى يمكن التغلب على حجم التغيرات في البنود من ناحية، وعلى التغير في أهميتها النسبية من ناحية أخرى، ولسهولة قراءة نتائج التحليل يفضل استخدام الرسومات البيانية (خوان، 2018، صفحة 181)

ثالثا: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقيم أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات (مطر، 2006، صفحة 31)وتعبر النسبة عن علاقة رياضية بين قيمة وأخرى (بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية) ويعبر عن هذه العلاقة في شكل مصطلحات قد تأخذ شكل نسب مئوية أو معدل أو نسبة بسيطة (البتانوني، 2023، صفحة 285)وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين (مطر، 2006، صفحة 31)

وذلك في تاريخ معين وكذلك الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن.وتسهل هذه العلاقات التحليل المالي لاختصارها لكمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة يسهل استعمالها بما لها من مؤشرات ذات معنى. ولا شك في أن النسب المالية أدوات معبرة في التحليل المالي، وتتمتع بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها بوضوح البيانات المالية العادية، شريطة أن يتم تركيبها بالشكل الصحيح، وأن يتم تفسيرها كذلك بالشكل الصحيح وخلاف ذلك فإن هذه النسب لن تكون ذات مدلول معبر عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة. (محمد ج.، 2017، الصفحات 341-342)

المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية

تهدف القوائم إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة وقد تولت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي وضعت الإطار العام لمهنة المحاسبة ضمن مايلي:

- قياس موجودات الوحدة الاقتصادية
- بيان التزامات الوحدة الاقتصادية وحقوق أصحابها
- بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبات الوحدة وحقوق أصحابها خلال الفترة المحاسبية (محمد ج.، 2017، صفحة 286)

وتعرف القوائم المالية بأنها تقارير مالية تعد وفقا للمفاهيم والفروض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تحتوي على بيانات ومعلومات مستقاة من السجلات والدفاتر المحاسبية بالمؤسسة وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الخارجية والداخلية على مدى صلاح أو إخفاق إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها (شحاتة، 2007، صفحة 225)

الفرع الأول: قائمة المركز المالي: (ميزانية البنك التجاري)

تعد الميزانية أهم قائمة مالية حيث تصنف أولا ضمن الترتيب المعتمد للقوائم المالية لما لها من دور كبير في تبيان المركز المالي للمؤسسة، كما أنها تعتبر الوثيقة الأساسية المعتمدة في تحديد وضعية التوازن المالي أو وضعية الهيكل المالي للمؤسسة.وتعرف الميزانية

بأنها قائمة أو كشف بالموجودات (الأصول) التي تملها المؤسسة والمطلوبات (الخصوم)، التي تكون على المؤسسة في فترة زمنية معينة، وتمثل ماديا في شكل جدول يبين من جهة أوجه استعمال ممتلكات المؤسسة وحقوقها ومن جهة ثانية مصادر تمويل ممتلكات المؤسسة وحقوقها. (بوفليح، 2018، صفحة 23)

تتضمن الميزانية لأي بنك تجاري من جانبين، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (أو استخدامات أموال البنك)، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات أو(مصادر أموال البنك). وتظهر مكونات الموجودات (الأصول في الميزانية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك (الباقي ا.، 2016، صفحة 183)

الجدول رقم(2): عناصر أصول ميزانية البنك التجاري

الرقم	الأصول	المبالغ
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	
3	أصول مالية جاهزة للبيع	
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	
5	سلفيات وحقوق على الزبائن	
6	أصول مالية ممسوكة إلى غاية الاستحقاق	
7	الضرائب الجارية–أصول	
8	الضرائب المؤجلة –أصول	
9	أصول اخرى	
10	حسابات التسوية	
11	المساهمة في فروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	
12	العقارات الموظفة	
13	الأصول الثابتة المادية	
14	الاصول الثابتة غير المادية فارق الحيازة	
15	فارق الحيازة	
	مجموع الأصول	

المصدر: (بلدي، **2024**، صفحة **28**)

الجدول رقم (): **عناصر الخصوم لميزانية البنك التجاري**

الرقم	الخصوم	المبالغ
1	البنك المركزي	
2	ديون تجاه الهيئات المالية	
3	ديون تجاه الزبائن	
4	ديون ممثلة بورقة مالية	
5	الضرائب الجارية –خصوم	
6	الضرائب المؤجلة —خصوم	
7	خصوم اخرى	
8	حسابات التسوية	
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	
10	إعانات التجهيز–إعانات اخرى للاستثمارات	
11	أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة	
12	ديون تابعة	
13	راس المال	
14	علاوات مرتبطة برأس المال	
15	احتياطات	
16	فارق التقييم	
17	فارق إعادة التقييم	
18	ترحيل من جديد(+/–)	
19	نتيجة السنة المالية (+/–)	
	مجموع الخصوم	

المصدر: (بلدي، **2024**، صفحة **29**)

ومن خلال التحليل الاقتصادي لميزانية بنك تجاري يمكننا التعرف على مايلي: (الحميد، **2015**، صفحة **110**)

- الأهمية النسبية للأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك مثل نشاط الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية ونشاط الودائع...الخ، ويمكن التعرف على الأهمية النسبية لكل نشاط عن طريق نسبته إلى الإجمالي، فكل بند في الميزانية يعبر عن أحد الأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك .

- التعرف على نتائج التقييم الاقتصادي بمعنى الكشف عن الأداء الاقتصادي لهذا البنك حيث ما إذا كان يوازن بين السيولة والربحية من عدمه.

- التعرف على درجة أمان البنك ومدى ملاءمة رأس المال من عدمه – .الوقوف على نقاط القوة والضعف والتعرف على المركز التنافسي لبنك مقارنة بالبنوك الأخرى.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

هناك مسميات متعددة لهذه القائمة إذ أن تعبير قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرض عادة في شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال في فترة معينة، مبتدئ بالإيرادات مطروح منها المصاريف الأخرى، أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، وفي فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج، وفي الجزائر تسمى قائمة الدخل بجدول حسابات النتائج. تقدم قائمة الدخل تقريرا عن أداء البنك خلال فترة محددة من الزمن، وهي تلخص جميع الإيرادات المكتسبة والنفقات المتحملة خلال فترة محاسبية معينة، يتم إعدادها حتى يعرف البنك صافي أرباحه أو خسارته أي الفرق بين إيراداته ونفقاته، فتعكس قائمة الدخل الطبيعة المالية للبنك، فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد البنك مقابل ذلك فوائد التي تشكل مدفوعات البنك على شكل مصاريف رئيسية للبنك، كما يوجه معظم استخداماته نحو الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية، حيث تشكل الفوائد على القروض الممنوحة وعلى محفظة الاستثمارات الأخرى مجمل مصادر ربحيته أي إيراداته الأساسية، ولكي يحقق البنك أرباحا يجب أن تكون عوائده من المقبوضات تغطي نفقاته ومدفوعاته خلال نفس المدة. (أسعد، 2013، صفحة 87)

الجدول رقم (3): يمثل عناصر قائمة الدخل

الرقم	حسابات الدخل	المبلغ
1	+ فوائدو نواتج مماثلة	
2	–فوائد وأعباء مماثلة	
3	+عمولات(نواتج)	
4	–عمولات(نواتج)	
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة	
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	
7	+نواتج النشاطات الاخرى	
8	- أعباء النشاطات الاخرى	

9	الناتج البنكي الصافي	
10	- أعباء استغلال عامة	
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	
12	الناتج الاجمالي للاستغلال	
13	-مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	
14	+استرجاعات المؤونات وخسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	
15	ناتج الاستغلال	
1	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	
17	+العناصر غير العادية(نواتج)	
18	- العناصر غير العادية (أعباء)	
19	ناتج قبل الضريبة	
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	
21	الناتج الصافي للسنة المالية	

المصدر: (بلدي، 2024، صفحة 32)

تتكون قائمة الدخل من العناصر التالية: (القادر، 2021، الصفحات 20-21-22)

البند 1: فوائد ونواتج مماثلة يشتمل هذا البند على الفوائد والنواتج المماثلة، بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد. يدرج في هذا البند:

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المتاحة للبيع.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على المؤسسات المالية
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للقروض والحسابات الدائنة على الزبائن
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للأصول المالية المملوكة حتى تاريخ الاستحقاق
- النواتج على عملية الإيجار
- التمويل التي لها صبغة فائدة.

البند 2: فوائد وأعباء مماثلة يشتمل هذا البند على الفوائد والأعباء المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد. يدرج في هذا البند:-

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للديون تجاه الهيئات المالية.

- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها للديون تجاه الزبائن
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على الديون الممثلة بورقة مالية.
- الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على الديون التابعة.
- الأعباء على عمليات الإيجار
- التمويل التي لها صبغة فائدة.

البند 3: عمولات (نواتج) يحتوي هذا البند على نواتج الاستغلال البنكي المفوترة في شكل عمولات تطابق عائد الخدمات لما قدمة للغير، باستثناء الإيرادات المدرجة في البند 1 من حساب النتائج

البند 4: عمولات (أعباء) يشتمل هذا البند على عمولات الاستغلال البنكي في شكل عمولات يكون منشأها استعمال الخدمات المقدمة من قبل الغير، باستثناء المصاريف المدرجة في البند 2 من حساب النتائج

البند 5: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة يشتمل هذا البند: على الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة من أسهم وسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول لما الية المملوكة لغرض التعامل،

– الفوائد المترتبة والمستحق أجلها على السندات ذات العائد الثابت والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية لما ملوكة لغرض التعامل.

–فوائض ونواقص القيم للتنازلات المحققة عن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.

البند 6: أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع يشتمل هذا البند على:

- الحصص والعائدات الأخرى الناجمة عن الأسهم والسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع.

– فوائض ونواقص القيم على التنازلات المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والعائد المتغير لموا صنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع،

–خسائر القيمة على السندات ذات العائد لما يتغير.

. **البند 7**: نواتج النشاطات الأخرى يشتمل هذا البند على مجموع نواتج الاستغلال البنكي، باستثناء تلك المسجلة في البنود 1 3.، 6و 5، كما يتضمن الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة عن المشاركات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة

. **البند 8**: أعباء النشاطات الأخرى يشتمل هذا البند على مجموع أعباء الاستغلال البنكي، باستثناء تلك المسجلة في البنود 6.،5 ،4 2

البند 9: الناتج البنكي الصافي يساوي هذا البند الفرق بـ ين نواتج وأعباء الاستغلال المدرجة في البنود من 1 إلى.8

البند 10: أعباء استغلال عامة يشتمل هذا البند خصوصا على:

–الخدمات،

– أعباء المستخدمين،

– الضرائب، الرسوم والتسديدات المماثلة

–الأعباء الأخرى.

البند 11: مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية

يغطي هذا البند مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية لما وجهة للاستغلال بالنسبة للمؤسسة الخاضعة

. **البند 12**: الناتج الإجمالي للاستغلال يساوي هذا البند الفرق بـ ين الناتج البنكي الصافي والبندين و10. 11

البند 13: مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد يشتمل هذا البند خصوصا على:

– المخصصات على خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية، بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها،

–مخصصات المؤونات على الأموال الخاصة لمخاطر البنكية العامة،

–مخصصات المؤونات على المخاطر والأعباء رتبطة بخطر الجهة المقابلة،

–خسائر على المستحقات غير القابلة للاسترداد. تصنف مخصصات المؤونات الأخرى في البنود الملحقة بها (بنود الناتج البنكي الصافي، بنود أعباء الاستغلال العامة

البند 14: استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة يشتمل هذا البند خصوصا على:

– استرجاعات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية، بما فيها ا لحقوق المعاد هيكلتها.

– استرجاعات المؤونات على الأموال للمخاطر البنكية العامة.

- استرجاعات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة.

الإستردادات على الحقوق المهتلكة. تصنف استرجاعات المؤونات الأخرى في البنود الملحقة (بنود الناتج البنكي الصافي، بنود أعباء الاستغلال العامة

البند 15: ناتج الاستغلال يساوي هذا البند الفرق بـ ين الناتج الإجمالي للاستغلال والبندين 13و.14

البند 16: أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى يتضمن هذا البند الأرباح أو الخسائر الصافية على تنازلات الأصول المادية وغير المادية لما وجهة للاستغلال بالمؤسسة الخاضعة

. **البند 17**: العناصر غير العادية (نواتج)

يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية، العناصر غير العادية والتي لا صلة لها بنشاط لما مؤسسة الخاضعة.

البند 18: العناصر غير العادية (أعباء) يسجل هذا البند وفي الظروف الاستثنائية، العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة

. **البند 19**: ناتج قبل الضريبة يساوي هذا البند الفرق بين ناتج الاستغلال والبنود و16 و17. 18

البند 20: ضرائب على النتائج وما يماثلها يشمل هذا البند العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها أو المؤجلة على الأرباح

. **البند 21**: الناتج الصافي للسنة المالية يسجل هذا البند الربح أو الخسارة للسنة المالية.

الفرع الثالث: قائمة خارج الميزانية للبنك التجاري.

يقصد بالبنود خارج الميزانية بأنها تلك النشاطات التي تضمن التزامات احتمالية قد تحدث في وقت لاحق لكن لا يمكن تصنيفها كموجودات أو مطلوبات، كما تعرف على أنها تتضمن جميع الالتزامات والعقود التي تولد دخل للبنك لكنها لا تظهر ضمن ميزانية البنك (يوسف، 2019، صفحة 193)

الجدول رقم (4): يمثل عناصر قائمة خارج الميزانية للبنك التجاري

الرقم	الالتزامات	المبلغ
أ	الالتزامات الممنوحة	
1	التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية	
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن	
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	
4	التزامات الضمان بأمر الزبائن	
5	الالتزامات الممنوحة الأخرى	
ب	التزامات محصل عليها	
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	
8	التزامات أخرى محصل عليها	

المصدر: (بلدي، 2024، صفحة 30)

يشتمل نموذج قائمة خارج الميزانية للبنك التجاري من العناصر التالية: (القادر، 2021، الصفحات 19-20)

البند 1: التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية يشتمل هذا البند، خصوصا، على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية

. **البند 2**: التزامات التمويل لفائدة الزبائن يشتمل هذا البند، خصوصا، على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن

. **البند 3**: التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية يشتمل هذا البند، خصوصا، على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية

البند 4: التزامات ضمان بأمر الزبائن يشتمل هذا البند، خصوصا، على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية

البند 5: التزامات أخرى ممنوحة يشتمل هذا البند، خصوصا، على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل المؤسسة الخاضعة

. **البند 6**: التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية يشتمل هذا البند، خصوصا، على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية

البند 7: التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية يشتمل هذا البند على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية

البند 8: التزامات أخرى محصل عليها يشتمل هذا البند، خصوصا، على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف المؤسسة الخاضعة.

المبحث الثاني: الطرق الكمية وغير الكمية لقياس الكفاءة البنكية

تحدد الكفاءة بالكم في قياسها حينما تكون نتيجة استعمال طريقة القياس محددة رقميا للكفاءة وتسمى بالطريقة الكمية أما الطريقة غير الكمية فتحقق حين يتم استعمال نسب معبرة فقط عن مستوى الكفاءة البنكية ولا تنتج رقما محددا لها وفيما يلي سيتم التفصيل أكثر في هذه الطرق وكيفية استعمالها.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الأداء المالي(الطرق غير الكمية)

يمثل المؤشر أداة قياس مساعدة لاتخاذ القرار بشكل عام ولكن حين القيام بالتحليل المالي باستخدام النسب المالية فهناك مجموعة من المؤشرات المساعدة على القيام بهذه العملية وتتمثل هذه المجموعة في:

- نسب السيولة
- نسب الربحية
- نسب توظيف الأموال
- نسب كفاية رأس المال

الفرع الأول: نسب السيولة

يعتبر الأمان البنكي هدف استراتيجي لأي مؤسسة بنكية، حيث يواجه البنك عدة تحديات لتحقيق هذا الهدف لأنه يقع بين صعوبات توفير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب من العملاء من جهة، ومحاولة استثمار هذه السيولة في عملية منح القروض التي يترتب عنها تحقيق الأرباح للبنك من جهة أخرى، وبالتالي فالبنك ملزم أن يحقق التوازن بين السيولة والربحية أي يعمل على المحافظة لنسبة من الأموال المودعة الكافية لتغطية طلبات السحب من العملاء بشكل لا يخفض من استثمارات البنك.

أولا: تعريف السيولة البنكية

التعريف الأول: تعتبر السيولة من أهم ميزات البنك التجاري وهي عبارة عن كمية الأموال المحولة من الخصوم إلى أصول، حيث تمكن البنك من تعزيز قوته في بعث الثقة لدى العملاء الذين يقومون بوضع أموالهم لدى البنك بغية سحبها في وقت آخر، مما يعكس هذا قدرة البنك في مواجهة طلبات السحب (ZULKIFLI، 2013، صفحة 4)

التعريف الثاني: عملية مقابلة طلبات الائتمان من خلال أرصدة البنك النقدية السائلة التي يحتفظ بها في صندوقه أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون تحمله لأي خسارة (مريم، 2016، صفحة 2).

التعريف الثالث: تعني السيولة البنكية احتفاظ البنك لجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له اكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أي تأخير ومن غير أن ينجم عن ذلك أي ارتباك في أعماله (سلوى، 2018، صفحة 5).

التعريف الرابع: الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول البنكية المتعارف عليها، أو تكون البنوك في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة البنك على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية (رحمة، 2009، صفحة 16)

من خلال التعاريف يمكننا استنتاج ما يلي:

- يواجه البنك حالتين من السيولة البنكية، تتمثل الأولى في نقص السيولة بشكل لا يسمح بتغطية طلبات السحب ولا يكفي للاستثمار في منح القروض، وهنا تؤثر السيولة على كفاءة البنك بشكل سلبي، أما الحالة الثانية فهي توفر السيولة بشكل يسمح للبنك بممارسة نشاطاته البنكية، وهذا ما يرفع من أرباحه وثقته لدى العملاء وبالتالي نجد أن السيولة البنكية عامل غير مضمون بالنسبة للبنك، ولتحقيق ضمانه يتطلب ذلك العمل بكفاءة في توفرها والدراسة الجيدة لمختلف العوامل المؤثرة على السيولة البنكية.

- يستطيع البنك التجاري ممارسة عمله بداية من خلال تجميع السيولة البنكية وهي نتيجة تراكم لمجموعة من الأرصدة النقدية المكونة من الأموال الجاهزة الموجودة في خزائن البنك إضافة إلى الإيداعات الموجودة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى إضافة إلى بعض الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة، هذا التراكم من السيولة يعمل البنك على تحقيقه ليقوم باستغلاله في مجموعة من الوظائف تتعدد بين مواجهة طلبات السحب من طرف العملاء المودعين أموالهم لدى البنك، وبين الاستثمار في منح القروض للعملاء طالبي السيولة مما يعزز هذا ثقة كل المتعاملين في كفاءة البنك وحسن تسييره.

كما يمكننا توضيح السيولة البنكية من خلال الشكل التالي:

الشكل (7): رسم توضيحي لمضمون السيولة البنكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تعاريف السيولة البنكية السابقة الذكر

كما يمكننا وضع التعريف الاصطلاحي التالي للسيولة

سيولة البنك هي مجموعة من الأموال والأرصدة النقدية التي يستخدمها البنك إما في مواجهة طلبات السحب أو في استغلالها واستثمار في شكل قروض، وكلما ارتفعت السيولة كلما كانت مصدر للأمان البنكي للبنك.

ثانيا: قياس السيولة البنكية

تستعمل مجموعة من النسب لقياس السيولة البنكية تتمثل فيما يلي:

1-**نسبة الرصيد النقدي (نسبة السيولة القانونية)**: وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى، وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويحسب هذا المؤشر كما يلي: (شروق، 2020، الصفحات 8-9)

نسبة الرصيد النقدي =< الأرصد السائلة + النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق >÷ الودائع وما حكمها

يتكون بسط هذه المعادلة من: (دلال، محاضرات في الاقتصاد البنكي، 2017)**النقد لدى البنك المركزي**: وهي مجموع إيداعات البنك الموجودة لدى البنك المركزي **والنقد في الصندوق**: وتمثل مجموع الأموال السائلة و الجاهزة الموجودة لدى خزينة البنك. و**الأرصدة السائلة**: تتمثل في الأرصدة الأخرى الموجودة لدى البنك مثل العملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية.أما المقام فيمثل الودائع وما حكمها ويقصد بها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، إذ تبين المعادلة انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على تأدية التزاماته ذلك ينعكس سلباً المالية في مواعيدها، إلا أن على العائد البنكي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على البنك بعوائد مالية (الكروي، صفحة 7).

2- **نسبة الاحتياطي القانوني(نسبة السيولة الاحتياطية)**و تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة بذمة البنك في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية: (شروق، 2020)

نسبة الاحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي ÷ الودائع وما حكمها

ومن خلال هذه المعادلة يمكن التوصل إلى انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

3- نسبة السيولة القانونية: تمثل هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطات الأولية و الاحتياطات الثانوية على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف و حالات البنك حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، و تعتبر من أهم المؤشرات في مجال تقييم إدارة السيولة.، و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية =< الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية >÷ الودائع وما حكمها

يتكون بسط السيولة القانونية من الاحتياطات الأولية وهي عبارة عن الأصول النقدية التي يمتلكها البنك التجاري دون أن يكسب منها أي عائد ولم تشترك في الاستثمارات البنكية أي أنها موجودات أو أصول تامة السيولة (على شكل نقد) وهي أكثر بنود الموجودات سيولة في البنوك التجارية وتتألف هذه الأصول السائلة من (النقد في صندوق البنك، والأرصدة لدى البنوك الأخرى، والأرصدة المودعة لدى البنك المركزي، وأي أرصدة سائلة أخرى ممكن أن يحتفظ فيها البنك، ويتكون من الاحتياطات الثانوية كذلك وهي تعبر عن موجودات يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة وتتكون من الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة. (الموسمي، صفحة 11)

4-**نسبة التوظيف (نسبة السيولة العامة)**: و تعني قدرة البنك على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها و بدون خسارة في القيمة مع ملاءة تحصيل هذه القروض و منح القروض و سلفيات جديدة، و بالتالي يستلزم على البنك دراسة و تحليل موقف العملاء و استبعاد ما يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، و هذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، و مراقبة عمليات السحب و الإيداع و ذلك للتعرف على أسلوب استخدام القرض من نسبة السيولة العامة و هذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء.و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

نسبة السيولة العامة = السلفيات والقروض ÷ الودائع وما حكمها

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي انخفاض السيولة.

الفرع الثاني: نسب الربحية

بالنظر إلى مصطلح الربحية بالمعنى المطلق نجدها في مستهل أهداف أي مؤسسة اقتصادية استثمارية ويعتبر تحقيقها نتيجة ايجابية تنسب لهذه المؤسسة، إلا انه بالمعنى النسبي للبنك نجد تحقيقها لا يعبر عن نتيجة ايجابية وذلك لأنها قيمة بديهية محققة بصفة اعتيادية إلا أن كفاءة البنك مقترنة بحجم الربحية وليس بتحقيقها فقط، حيث كلما كانت ربحية البنك كبيرة عبر هذا عن قدرة البنك على الاستخدام الأمثل للموارد ويمكن تفسير ربحية البنوك أكثر من خلال تقديم مجموعة من التعريفات المساعدة على فهمها وكذلك من خلال معرفة كيفية قياسها.

أولا: تعريف الربحية:

التعريف الأول: تعرف الربحية بأنها: " قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة " (دبيك، 2015، صفحة 15)

التعريف الثاني: هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية (حزوري، 2018، صفحة 05).

التعريف الثالث: الربحية هي العامل املوجه لداء القطاع البنكي وهي عبارة عن العالقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح وتعد الربحية هدفا للبنوك ومقياسا للحكم على كفاءته سواء كان ذلك على مستوى البنك بشكل إجمالي أو على مستوى الأقسام بشكل جزئي (الرحمان ب.، 2022)

التعريف الرابع: هي مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أن هذ المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذ المؤشرات تركز على الرب الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور المحوري الذي تلعبه الأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنوك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة ورمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك التجاري. (الديار، 2023، صفحة 879)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج ما يلي :

يمكن اعتبار الربحية كمصدر للحكم على كفاءة البنوك وذلك حينما توظف هذه الوسائل بشكل كفء وبما يناسب طبيعة عمل البنوك بالتالي سيحقق ذا درجة ربحية عالية مما سيعود بالإيجاب على البنك، مما يستلزم وضع شروط لتحقيق هذه الدرجة لأن تحقيق ربحية وفقط للبنك لا يعتبر عملا يبرهن على كفاءة البنك لأنها عمل بديهي محقق واستمرارية ممارسة العمل البنكي في هذه المؤسسات دليل على ذلك فهي مؤسسات هدفها الأساسي تحقيق الربح إلا أن تحقيق درجة عالية للبنوك يبرهن على حسن توظيفها للموارد وذلك وفق توفر جانبين أساسين هما:

الجانب المادي: ويتعلق بتوفر السيولة باعتبارها مصدر تقديم القروض أي مصدر الربحية الأساسي وكذلك توفر الوسائل و

التجهيزات المناسبة للعمل البنكي.

الجانب الوظيفي (الخدماتي): ويتعلق ب:

– توفر كفاءات بشرية قادرة على الإبداع في هذا المجال سواء من خلال استحداث خدمات للبنك أو من خلال تحسين صورة البنك لدى العملاء والقدرة على ربط العلاقات التي من شأنها أن تزيد في فرصة التعامل مع بنك دون غيره.

–مواكبة البيئة المحيطة سواء كانت تقليدية أو معاصرة.

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي لربحية البنوك: هي نتيجة معينة (قابلة للقياس، محددة نقديا) تحققها البنوك بواسطة توظيف مجموعة من الوسائل المادية والبشرية

ثانيا: قياس الربحية

توجد مجموعة من النسب تستخدم في قياس ربحية البنوك تتمثل أهمها فيما يلي:

1– معدل العائد على الملكية (ROE): يمكن قياس هذا المؤشر كما يلي:

معدل العائد على الملكية ≥ صافي دخل ÷ حقوق الملكية ><× **100**

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة البنك في استغلال أموال البنك الممتلكة وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبمعنى آخر فان هذا المعدل يقيس ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك البنك، والمنطق في تفسير هذا المعدل انه كلما زادت قيمة هذا المعدل عبر عن كفاءة الإدارة في ضمان عائد مرضي للملاك، والعكس صحيح، وبمعني أن هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال البنك، وإدرار الأرباح (العتابي، صفحة 06). يمكن أن يكون ارتفاع هذه النسبة علامة على ارتفاع المخاطرة الناجمة من زيادة الرافعة المالية، في حين يشير انخفاضها إلى تمويل متحفظ بالقروض، وتبين هذه النسبة كفاءة إدارة البنك في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين، وتعرف أيضا باسم صافي الموجودات (الأصول) ناقص المطلوبات)الخصوم)، وعندما تستخدم المؤسسات البنكية صناديقها الاستثمارية لتحقيق الأرباح، يصبح معدل العائد على حقوق المساهمين جيدا إذا كان بين.15–20% (المولى، 2021، صفحة 6).

يتم حساب مؤشر العائد على الملكية بواسطة عنصرين أساسين في ميزانية البنك التجاري وهما:

- ✓ **صافي الدخل**: يسمى كذلك بصافي ربح البنك ويتم حسابه عن طريق المعادلة التالية:

صافي دخل البنك = صافي دخل الفوائد – مخصص خسائر االقروض – الأعباء – ضرائب

حيث يتمثل **صافي دخل الفوائد** في الفرق بين إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد حيث تعبر الإيرادات عن إجمالي الفوائد المكتسبة من أصول البنك والمتمثلة في القروض والودائع لدى المؤسسات الأخرى والاستثمار في المؤسسات المالية وكذا المبالغ المحصلة من التأجير التمويلي أما المصاريف تتمثل في الفوائد المدفوعة علة الخصوم التي تسدد عليها فائدة وتشمل الودائع الادخارية ولأجل فقط والديون.أما **مخصص خسائر القروض** فهي تلك الاحتياطات التي يخصصها البنك لمقابلة خسائر القروض. أما **الأعباء** فيتم حسابها بالفرق بين **المصاريف الأخرى بخلاف الفوائد**: وتتكون من أجور، مرتبات، الحوافز المقدمة للمستخدمين، إيجار المباني، الاهتلاكات الخاصة بالمباني والمعدات ومصاريف التشغيل مثل الكهرباء والانترنت..و **الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد**: تتمثل في الأتعاب والرسوم المحصلة على الودائع وأجور الإيداع على حفظ الودائع والأوراق المالية وغير ذلك من العمليات وفي معظم البنوك

تكون المصارف بخلاف الفوائد أكبر من الإيرادات بخلاف الفوائد والفرق بينهما يسمى **العبء** الذي كلما انخفض تحسنت ربحية البنك (دلال، محاضرات في الاقتصاد البنكي، 2017).

✓ **حقوق الملكية**: هي مجموع الموارد الذاتية للبنك المكونة من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات التقويمية (مثل مخصصات الاهتلاك والديون المشكوك في تحصيلها وانخفاض قيمة الأوراق المالية.

2- العائد على الأصول(ROA): يعبر عن نسبتي العائد على الأصول والرفع المالي كما يلي:

العادئد على الأصول =< صافي الدخل ÷ اجمالي الأصول >× **100**

الرفع المالي (***EM***) =< إجمالي الأصول ÷ اجمالي حقوق الملكية >× **100**

$$\mathbf{ROE = ROA \times EM}$$

يشير هذا المؤشر إلى قياس صافي الدخل لكل دينار من الأصول ويرتبط هذا المعدل بالمعدل العائد على الملكية من خلال مضاعف حق الملكية (الرفع المالي)، حيث يقوم مضاعف حق الملكية بالمقارنة بين الأصول وحقوق الملكية، ويعمل لصالح البنك حينما تكون نسبته ايجابية ولكن في نفس الوقت يعتبر مقياسا للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها عند العجز عن الوفاء بالالتزامات (دلال، محاضرات في الاقتصاد البنكي، 2017). ارتفاع قيمة هذه النسبة يدل على ارتفاع العائد المتحقق، والغرض منها بيان مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح الصافية من توظيف الموجودات في الاستثمارات والقروض، وتعبر هذه النسبة عن كيفية تحويل موجودات البنك إلى أرباح، وانخفاضها يشير إلى انخفاض استعمال كفاءة موجودات البنك أما ارتفاع هذه النسبة يشير إلى كفاءة موجودات البنك وتحسن الأداء المالي له. (زيدن، 2014)

3- هامش الربح يتم قياس هذا المؤشر بالمعادلة التالية:

هامش الربح =< صافي الدخل ÷ اجمالي الإيرادات >× **100**

يقيس هامش الربح صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات، ويعبر عن قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وكلما ارتفع هامش الربح دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصاريف. (دلال، 2017؛ دلال، محاضرات في الاقتصاد البنكي، 2017)

الفرع الثالث: نسب كفاية رأس المال

يعد كفاية رأس المال للبنوك من الأمور الضرورية والمهمة لضمان استمرار عمل البنوك في تقديم الخدمات البنكية للمتعاملين، وتعتبر البنوك التي يكون في ها رأس المال أكبر من غيرها بأن لديها قدرة أفضل على واجهة وتجاوز أي خسائر مستقبلية، بالإضافة إلى قدرتها على منح الائتمان البنكي للقطاعات المختلفة، كما وأنه في حال محافظة البنوك على مستوى جيد ل أرس المال، فإنه سيؤدي إلى تعزيز ثقة الجمهور بالبنك وجلب المستثمرين وأصحاب الفائض المالي وتشجيعهم على وضع أموالهم كودائع في البنوك. (الساعاتي، 2018، صفحة 44)

أولا-نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع: تشير هذه النسبة إلى مدى مقدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أمواله الخاصة، وتشير كذلك إلى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل. وكلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان (موصو، 2019، صفحة 8) وتحسب من خلال العلاقة:

حقوق الملكية/ مجموع الودائع

وعادة يتم تحديد نسبة معينة من رأس المال إلى الودائع بموجب القوانين ذات الصلة بعمل البنوك، وكلما زادت هذه النسبة كلما وفرت أمانا أكثر وثقة لدى المتعاملين لذلك يجب أن لا تقل هذه النسبة عن حد معين سواء تم تحديده بالقانون أو نتيجة الممارسة العملية للبنك، والتي تعتمد على طبيعة الودائع وحسب أشكالها، وحركة الإيداع فيها والسحب منها وسرعة هذه الحركة وانتظامها. (خوان، 2018، صفحة 126)

ثانيا نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: تقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الأصول (موصو، 2019، صفحة 8)وتحسب من خلال العلاقة التالية:

حقوق الملكية / إجمالي الأصول

كما تعكس هذه النسبة قدرة البنك على تمويل إجمالي الأصول عن طريق رأس المال وارتفاعها يحقق ما يصبو إليه البنك المركزي من حماية أموال المودعين لكن في المقابل يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض نسبة العائد إلى حق الملكية وهذا ضد رغبة المساهمين (رمضاني، 2019، صفحة 86) هناك معدل عالمي يمكن الاعتماد عليه والمقارنة به وهذا المعدل يجب ألا يقل عن 6 % فإذا كان أكبر فإن أداء البنك جيد ويعتبر أداء البنك من حيث الأمان جيد ومقبول. (الحميد، 2015، صفحة 127)

ثالثا نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمارات

تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على إدارة مخاطر الاستثمار بأنواعها، فانخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات البنك اتجاه الغير (فوزي، 2015، صفحة 36) وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

حقوق الملكية / إجمالي الاستثمارات

يقصد بالاستثمارات كافة أوجه الاستخدام لأموال البنك والتي تشمل أذونات الخزينة إضافة الأوراق المالية إضافة إلى الأوراق التجارية المخصومة إضافة إلى القروض والسلفيات. فانخفاض قيمة هذه النسبة لأي سبب يؤثر على حقوق الملكية والتزامات البنك تجاه الغير، لذلك يمكن من خلال هذه النسبة التعرف على مدى كفاية حقوق الملكية لمقابلة الخسائر المتوقعة الناتجة عن الاستثمار دون المساس بالودائع. (القادر، 2021، صفحة 36)

رابعا نسبة الأصول الخطرة:

تقيس هذه النسبة إمكانية البنك في مواجهة الأصول الخطرة والتي تشمل القروض والاستثمارات المالية وتغطيتها من أموال المالكين وكلما زادت هذه النسبة زاد مصدر أمان للمودعين والعكس صحيح (بلدي، 2024، صفحة 86) وتحسب بالعلاقة التالية:

حق الملكية / الأصول الخطرة

حيث تبين مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار الناشئة عن احتمال عدم الوفاء، ويقصد بالأموال الخطرة القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصومة. فهي تبين قيمة الانخفاض الناشئ عن عدم الوفاء في الاستثمارات عامة التي يمكن مقابلتها عن طريق حقوق الملكية بدون المساس بالتزامات البنك للغير (القادر، 2021، صفحة 36).

خامسا نسبة رأس المال الحر إلى الأصول الخطرة

يعرف رأس المال الحر بأنه مجموع الأموال النقدية والشبه النقدية المتاحة ويحسب بطرح الأصول الثابتة من حقوق الملكية. (الدوري، 2008، صفحة 86) تبين هذه العلاقة ما يمكن أن يقابله رأس المال الحر من مخاطر عدم الوفاء بصفة عامة بدون التعرض لالتزامات البنك قبل الغير والناشئة عن الودائع. (القادر، 2021، صفحة 37)وتحسب كما يلي:

رأس المال الحر/ الأصول الخطرة

وكانت علاقة رأس المال الحر إلى الأصول الخطرة تقدر ب **10%** ويفهم من هذه العلاقة أن رأس المال الحر يستطيع أن يقابل خسائر نسبتها 10 %من قيمة الأصول الخطرة، بينما يكفي حق الملكية لمقابلة نقص نسبته **10%** من قيمة الأصول (خوان، 2018، صفحة 204)

سادسا نسبة حقوق الملكية إلى القروض

تفيد هذه النسبة في مدى مواجهة مخاطر القروض المعدومة وإمكانية تمويلها من رأس المال فالقيمة المتوصل إليها عند حساب هذه النسبة تعني أن النسبة من القروض تم تمويلها من رأس المال والباقي من أموال الغير، فلو زادت النسبة عن هذا المقدار فإنها ستمتد لأموال المودعين وتعرض هذه الأموال للضياع (حنفي، 2007، صفحة 86)وتحسب كما يلي:

حقوق الملكية / القروض

سابعا هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمارية

تقيس هذه النسبة مقدار ما يمكن أن تتحمله أموال البنك من مخاطر الإقراض والاستثمارات، ويدل ارتفاع هذه النسبة على هامش أمان أكبر (جبر، 2008، صفحة 320) وتحسب كما يلي:

حق الملكية/ الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية

ثامنا نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية

تظهر هذه النسبة مدى قدرة البنك على مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، فهي تعبر عن هامش أمان في مقابلة مخاطر الاستثمار (الحميد، البنوك الشاملة ، 2000، صفحة 239) وتحسب كما يلي:

حقوق الملكية / الاستثمار في الأوراق المالية

الفرع الرابع: نسب توظيف الأموال

أولا معدل توظيف الودائع

تقيس هذه النسبة مدى توظيف الودائع في البنك التجاري وهي توضح حجم الأموال التي استخدمها ووظفها البنك من إجمالي الودائع، وزيادة هذه النسبة يعني زيادة قدرة البنك على توظيف الأموال. (نعيمة، 2022، صفحة 256) وتقاس كما يلي:

معدل توظيف الودائع = (اجمالي الاستثمارات/ الودائع)*100

ثانيا إجمالي الإيرادات إلى إجمالي القروض.

تبين هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة (فهد ن.، 2011، صفحة 32) وتقاس كما يلي:

مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي القروض = (إجمالي الإيرادات / إجمالي القروض) القروض)*100

ثالثا اجمالي الايرادات إلى اجمالي الموجودات.

توضح هذه النسبة كفاءة البنك في تشغيل الموارد المالية والمادية الأخرى في أداء الخدمات البنكية كافة، كلما زادت كان ذلك دليل على الاستغلال السليم لتلك الموجودات. (فهد ن.، 2011، صفحة 32) وتقاس كما يلي:

مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = (إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات(*100

رابعا نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع:

لا تستخدم هذه النسبة في الدول النامية بسبب انخفاض العائد المتولد منها مقارنة مع القروض وغياب الوعي البنكي للتعامل بالأوراق المالية وزيادة المخاطر المتعلقة بها أو غياب الأسواق المالية (حبيب، 2022، صفحة 13)وتقاس هذه النسبة كما يلي:

الاوراق المالية / الودائع.

خامسا معدل توظيف الموارد التقليدية:

الموارد التقليدية هي الودائع وحقوق الملكية، وهما لحد الآن المصدران الرئيسيان للأموال لمعظم البنوك، ويقيس هذا المعدل علاقة الاستثمارات المالية بمصادر التمويل، أي مدى قدرة وكفاءة البنك في توظيف موارده المالية (حبيب، 2022، صفحة 13) حيث يتم حساب هذا المعدل كالآتي:

معدل توظيف الموارد التقليدية = (القروض +الأوراق المالية) /(الودائع + حق لملكية)

سادسا معدل توظيف الموارد المتاحة:

اتسعت دائرة الأموال المتاحة نظرا لتبني البنوك التجارية فكرة تنمية ودائعها وبالتالي فتحت لنفسها آفاق لتنمية مواردها كاعتمادها كذلك على الاقتراض كمورد مالي ومصدر للتمويل وتوضح هذه العلاقة مدى ما يوظفه البنك أو يستخدمه من أموال في القيام بنشاطه المالي في شكل أذون خزانة وأوراق مالية واستثمارات وأوراق تجارية مخصومة وقروض وسلفيات، وتعد هذه العلاقة خير مؤشر لبيان سياسة البنو ك من زاوية موقفها الراهن وتطورها الماضي وآفاقها المحتملة، (خوان، 2018، صفحة 200)وتحسب العلاقة بين الاستثمارات إلى إجمالي الموارد على النحو التالي:

معدل توظيف الموارد المتاحة = (القروض + الأوراق المالية)/ (ودائع العملاء + المستحق للبنوك +القروض طويلة الأجل + السندات +حقوق المساهمين

ويمكن تلخيص قياس الآداء المالي في البنوك التجارية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) طرق قياس الأداء المالي في البنوك باستخدام النسب المالية

I- إعداد القوائم المالية	II- مؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك	
- قائمة المركز المالي - جدول حسابات النتائج - جدول خارج الميزانية	- نسب السيولة ✓ نسبة الرصيد النقدي ✓ سبة الاحتياطي القانوني ✓ نسبة السيولة القانونية ✓ نسبة التوظيف (نسبة السيولة العامة) - نسب الربحية ✓ معدل العائد على الملكية ✓ العائد على الأصول ✓ معدل الرفع المالي ✓ هامش الربح - نسب كفاية رأسمال ✓ نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع ✓ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ✓ نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمارات ✓ نسبة الأصول الخطرة ✓ نسبة رأس المال الحر إلى الأصول الخطرة ✓ نسبة حقوق الملكية إلى القروض ✓ هامش الأمان في مقابلة مخاطر التسهيلات الائتمانية والاستثمارية ✓ نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية	- نسب التوظيف معدل توظيف الودائع اجمالي الايرادات إلى اجمالي القروض اجمالي الايرادات إلى اجمالي الموجودات نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى اجمالي الودائع معدل توظيف الموارد التقليدية معدل توظيف الموارد المتاحة

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق التطرق اليه في العنصر

المطلب الثاني: الطرق الكمية لقياس الكفاءة البنكية

لا تتجلى معرفة كيفية القياس للكفاءة البنكية من خلال أسلوب تحليل مغلف البيانات عن طريق مرحلة التطبيق فقط وإنما تستلزم أولا التطرق إلى وصف هذا الأسلوب و من خلال التعرف على ماهيته ومجمل تفاصيله مما يساهم هذا في فهم الأسلوب المدروس من جهة والتمهيد لمرحلة التطبيق من جهة أخرى وكمرحلة أخرى سيتم التطرق إلى العناصر التالية :

- : مفهوم تحليل نغلف البيانات
- نماذج تحليل نغلف البيانات
- خصائص استخدام تحليل نغلف البيانات

الفرع الأول: مفهوم تحليل نغلف البيانات

بهدف فهم وتوضيح أسلوب مغلف البيانات يتم فيما يلي التطرق إلى تعريف هذا الأسلوب ومعرفة أصول استخدامه

أولا: تعريف تحليل نغلف البيانات

لقد تعددت التعريفات التي تناولت تحليل مغلف البيانات إلا أنه وبالرغم من تعدد هذه التعريفات إلا أنها اتفقت جميعها– حسب الباحثين في هذا المجال– على أنن :

التعريف الأول: يعتبر طريقة الامعلمية تعتمد على أساليب البرمجة الخطية وأن الهدف الرئيسي لاستخدام هذا الأسلوب هو قياس كفاءة وحدات القرار المتنوعة والقدرة على الاستخدام، وتحديد حدود الإنتاج بشكل فعال. (الحرازين، 2020، صفحة 10)

التعريف الثاني: هناك من يطلق مصطلح التحليل التطويقي للبيانات وهو التعريف المستعمل لمصطلح (DEA) وهناك من يستخدم مصطلح تحليل مغلف البيانات أو قد يستخدم مصطلح تحليل تطويق البيانات وإن مصدر الاختلاف هو اختلاف الكتاب حول ترجمة كلمةAnalysis Envelopment()إلا أنا الاختلاف لا يصل إلى بناء الموضوع فجميع من كتب عن الموضوع باللغة العربية أو الأجنبية قد عرف بالتعريف نفسه. إن مقياس (DEA)يعتبر الطريقة المناسبة لعمل وقياس وتحليل الكفاءة عندما يكون هناك مدخلات ومخرجات متعددة وتم قياسها بوحدات مختلفة و يمثل هذا المقياس أداة قوية للمؤسسات الخدمية والإنتاجية وتم استخدام في جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة (صايل، 2017، صفحة 34)

التعريف الثالث: يعرف على أنه أسلوب غير معلمي يستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لمجموعة من الوحدات ذات الطبيعة المتجانسة، والتي يطلق عليها وحدات اتخاذ القرار، مثل البنوك، والجامعات، والمستشفيات (ألمين، 2021، صفحة 6) ويعرف أيضا بانه أسلوب كمي في القياس المقارن بالأفضل وتقويم الأداء وقياس الكفاءة النسبية لعدد من وحدات اتخاذ القرار(decion making units (المتماثلة في الأهداف ونشاط العمل يعتمد على وجود بيانات كمية دقيقة لمدخلات (inputs) ومخرجات (outputs) كل وحدة قرار (DMU) (الرحماني، 2022، صفحة 9)

التعريف الرابع: كما يعرف بأنه طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات المتجانسة (وحدات اتخاذ قرار) من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة المدخلات ومجموعة المخرجات (Bray, 2014, p. 5)وهذا بناءا على الأداء الفعلي لها ويتم ذلك عن طريق قسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل منشأة أو وحدة اتخاذ قرار، ثم مقارنة هذه النسب بالطريقة الكسرية، فإذا حصلت وحدة على أفضل نسبة كفاءة فإنها تصبح حدود كفؤة، وتقاس درجة عدم

كفاءة الوحدات الأخرى نسبة إلى الحدود الكفؤة باستعمال الطرق الرياضية، ويكون مؤشر الكفاءة للمنشأة محصور بين(1)الذي يمثل الكفاءة الكاملة، وبين (0)الذي يمثل عدم الكفاءة الكاملة (الحرازين، 2020، صفحة 10)

من خلال ما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

إن قياس كفاءة البنوك التجارية تتم من خلال طريقتين أحدهما غير كمية تم التطرق لها سابقا (طريقة النسب المالية) وطريقة كمية تنقسم إلى أسلوب معلمي يتم من خلال طريقة التكلفة العشوائية وطريقة التوزيع الحر وطريقة الحد السميك أما الأسلوب غير المعلمي فيتمثل في تحليل مغلف البيانات حيث يمكن توضيح هذه الأخير من خلال توضيح طريقة العمل به ، يعتمد هذه الأسلوب بشكل مباشر على القياس المقارن وينطبق هذا الأسلوب على مجموعة من البنوك لقياس الكفاءة حيث نجد أنه يتم من خلال استخدام إحدى النماذج الخاصة في هذه الأسلوب والتي لا يقوم ببنائها الباحث وإنما يتم الاستعانة بإحدى النماذج الأصلية الموضوعة لتحليل مغلف البيانات وذلك بتحديد الباحث للعرض والهدف من قياس الكفاءة ثم تحديد النموذج المناسب وبعد اختيار عينة البنوك والنموذج المناسب يمكن الاستعانة بتحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة البنكية .

ثانيا: أصول استخدام طريقة تحليل مغلف البيانات

تعود أصول استخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة أو التحليل التطويقي للبيانات إلى منتصف الستينات الذي استخدم في المؤسسات التعليمية حيث بدا اهتمام الاقتصاديين بكفاءة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انزعاجهم من ارتفاع كلفته وتدني جودته. فظهرت حين ذاك دراسات تم بدوال الإنتاج لبحث كفاءة المؤسسات التعليمية، وفي السبعينات تفرد باحث اقتصاديات التعليم ليفنLevin بقياس الكفاءة من خلال بناء نموذج نظري طبقه على الطلاب كوحدات من خلال استخدام البرمجة الخطية لبناء المنحنى الحدودي (أي تحديد الطلاب الذين يحصلون على نتائج اختبارات معينة بمدخلات منخفضة،) وبالرغم من نجاعة نموذج ليفنLevin، إلا أن طريقته النظرية تتطلب استخدام أسعار للمدخلات وهذا قد يعد أمرا صعبا إذا أردنا قياس الكفاءة تطبيقيا، وفي عام1978 قام Edwardo Rhodes بإعداد أطروحة دكتوراه تحت إشراف البروفسورCooper، تعالج موضوع تقييم البرامج التربوية للطلبة الزنوج والأسبان المتعثرين دراسيا، حيث تطلب التحليل مقارنة أداء مجموعة من المدارس المتناظرة، وظهرت صعوبة المقارنة في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس، حيث تشتمل على عدة مدخلات وعدة مخرجات دون توفر معلومات عن أسعارها، وللتغلب على هذه الصعوبة قاما بالتعاون مع charnees للوصول إلى حل يمكنهم من قياس الكفاءة النسبية عند غياب معلومات حول أسعار المدخلات (ساسي، 2015، صفحة 96)

الفرع الثاني: نماذج تحليل مغلف البيانات

يتميز أسلوب تحليل مغلف البيانات بمجموعة من النماذج يمكن توضيحها في الفروع التالية :

أولا: النموذج الأساسي لتحليل مغلف البيانات

ان نموذج تحليل مغلف البيانات كأحد اهم الطرق الالمعلمية لقياس الكفاءة الالبنكية قد ظهر على يد كل من العلماء Rhodes & Cooper, Charnesالذين قاموا بصياغته عام 1978 والذي يفترض ثبات العائد الى الحجم وقد نسب الى العلماء الذين قاموا بتطويره فاطلق عليه نموذج CCR)،)وبما ان هذا النموذج قام على افتراض ثبات العائد الى الحجم اصبح يسمى)scale return contestant (CRS، وهو ما يعرف بمصطلح النموذج البسيط او النموذج الأصلي من نماذج تحليل مغلف البيانات، وقد تم تطوير هذا النموذج من قبل بانكر وشارنيز وكوبر Banker Cooper, Charnes, في العام 1985

حيث تم افتراض تغير العائد الى الحجمVRS) ،)فاصبح يسمى أيضا بنموذجBCC) ،)وقد ظهرت أنواع أخرى لنماذج قياس الكفاءة مثل النماذج التجميعية ونماذج التباطؤ، إلا ان اشهر النماذج استخداما هي نماذج)CRSو)CCR))او ما تعرف بنماذج عوائد الحجم الثابتة والمتغيرة. ومن هنا فان مفهوم العائد الى الحجم يشير الى العالقة بين المدخلات والمخرجات وذلك عندما يحدث تغيرا في واحد او أكثر منهما، وهذا المفهوم يشير الى الزيادة او النقصان بالكفاءة على أساس حجم هذه التغيرات، وهو ما يعرف اقتصاديا بالمرونة، وبالتالي فان احتمالات تحقيق الكفاءة ان يكون زيادة المدخلات متناسبة طرديا وبنفس نسبة زيادة المدخلات وهو ما يعرف بثبات العائد الى الحجم، او ان هذه الزيادة تكون بمقدار اكبر من زيادة المدخلات وهو ما يعرف بزيادة العائد الى الحجم، او ان تؤدي زيادة المدخلات الى زيادة بنسبة اقل في المخرجات وهو ما يعرف بتناقص العائد الى الحجم، ومن المهم الإشارة هنا الى ان نموذج ثبات العائد الى الحجم يناسب المؤسسات التي تعمل في حجمها المثالي في ظل بيئة منافسة كاملة وبدون قيود على العمالة او التمويل او غيرها، اما نموذج عوائد الحجم المتغيرة فانه يتجنب الصعوبات التي تواجه كفاءة الحجم التي من الممكن ان تؤدي الى حدوث التباينات (الحرازين، 2020، صفحة 11)

ثانيا: نموذج ثبات العائد على الإنتاج crs

ان مغلف البيانات الذي يوفره نموذج ال CCR هو مغلف يعتمد على أساس أن التغير في ثابتاً في كمية المخرجات التي كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة الغير الكفء يؤثر تأثيراً تقدمها وقت تحركها الى الحزام الأمامي للكفاءة وهذه الخاصية تعرف بخاصية ثبات العائد على الإنتاجCRS(scale return contestant)وتعتبر هذه الخاصية ملائمة فقط عندما تكون جميع الوحدات محل المقارنة تعمل في مستوى أحجامها المثلى، لكن في الواقع قد توجد الكثير من العوائق تمنع الوحدات من تحقيق هذه الأحجام كالمنافسة غير التامة وقيود التمويل)الحرازين(2020, p. 14 ,حيث قام كلاً منCooper Rhodes and ، Charnesبصياغة نموذج عوائد الحجم الثابتة) CRS) في عام 1978، الذي يعتبر النموذج الأساسي الذي بنيت عليه النماذج اللاحقة، ويأخذ منحنى حد الكفاءة في نموذج عوائد الحجم الثابتة شكل خطي- كما هو موضح في الشكل (١-٢ -(حيث يمر بنقطة الأصل ويمس الوحدات ذات الكفاءة التامة. وله القدرة على قياس نسبة الكفاءة التقنية لوحدة اتخاذ القرار المراد تقييمها. ويلائم هذا النموذج الحالة التي تكون فيها كافة الوحدات محل المقارنة في مستوى أحجامها المثلى (تعمل في ظل طاقتها القصوى (علي، 2023، صفحة 104)

ويتم تحسين الكفاءة للوحدات غير الكفء في النموذج من خلال: مؤشر التأثير على متجه المدخلات أو مؤشر التأثير على متجه المخرجات

أ. نموذج عوائد الحجم الثابتة في ظل مؤشر التأثير على متجه المدخلات: يتم تحديد الكمية اللازم تدنيتها من المدخلات لكي تصبح وحدة اتخاذ قرار كفء وتبقى المخرجات ثابتة

.ب. النموذج عوائد الحجم الثابتة في ظل مؤشر التأثير على متجه المخرجات: يتم تحديد كمية الزيادة الضرورية من المخرجات في حين تبقى المدخلات ثابتة .ولا يوجد اتفاق في الآراء أي التأثيرين أفضل، لهذا يعتمد متخذ القرار على طبيعة العينة في اختيار الطريقة المناسبة لتحليل.

بفرض أن هناك n من وحدات اتخاذ القرار التي سيتم تقييمها، كل وحدة تستخدم كميات متفاوتة من المدخلات والمقدرة بـ m مدخل، لإنتاج مجموعة من المخرجات عددهاs ، وتستخدم وحدة اتخاذ القرار رقم j الكمية X_{ij} من المدخل رقمi وتنتج

الكمية y_{rj} من المخرج. كما يفترض أن حجم المدخلات والمخرجات موجبة($X_{ij}\geq 0$), ($y_{rj}\geq 0$) وعلى الأقل كل وحدة اتخاذ قرار تملك مدخل واحد موجب ومخرج واحد، موجب

لتكن الوحدة رقم o هي الوحدة المراد قياس كفاءتها من بين عدد n من الوحدات المتوفرة.، أوزان المدخلات أما وتمثل المخرجات التي يتم إيجاد قيمها المثلى باستخدام تقنية البرمجة الخطية .ويكون النموذج الرياضي لعوائد الحجم الثابتة) CRS) في شكل برمجة كسرية على النحو التالي:

$$Max\ \theta_o(u, v) = \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{ro}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{io}} \qquad \dots (1)$$

$$s.t:$$

$$\frac{\sum_{r=1}^{s} u_r y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m} v_i x_{ij}} \leq 1 \qquad j = 1.2.3 \dots n \qquad \dots (2)$$

$$u_r \geq 0. v_m \geq 0 \qquad for\ all\ r\ and\ m$$

وللتعرف على مستوى كفاءة أي وحدة اتخاذ قرار يجب حل النموذج الرياضي لها، وحل النموذج بشكله الكسري يترتب عليه عدد لا نهائي من الحلول، لذلك يتم تحويل النموذج Aبشكلهُ الكسري إلى نموذج برمجة خطية مكافئ له ليترتب عليه عدد محدود من الحلول المثلى (علي، 2023، صفحة 105،106)

ثالثا: نموذج تغير عوائد الحجم VRS - Scale to Returns Variable)

وضع هذا النموذج من قبل Cooper-Chames-Banker) سنة 1984)، (ويطلق عليه نموذج BCC نسبة لهم، فأمام العوامل التي لا تجعل الوحدات تعمل في مستوى أحجامها المثلى قد يعطي نموذجCCRنسب غير دقيقة عن الكفاءة التقنية للوحدات(، (لذا يتم اللجوء إلى نموذجBCC ، حيث أن هذا النموذج قادر على الفصل بين الكفاءة التقنية والكفاءة الحجمية للوحدة، كما يعطي تقديرا للكفاءة التقنية بموجب حجم العمليات المعمول ا في الوحدة مع إمكانية وجود عائد متزايد أو متناقص أو ثابت، (وتعرف الكفاءة وفق هذا النموذج بالكفاءة التقنية الصافية، (و تحسب الكفاءة الحجمية المستخرجة وفق نموذج BCCمن خلال العلاقة

كفاءة الحجم = درجة الكفاءة التقنية لثبات عوائد الحجم/درجة الكفاءة التقنية لتغير عوائد الحجم أي: كفاءة الحجم = درجة الكفاءة التقنية الإجمالية/درجة الكفاءة التقنية الصافية (صيفي، 2023، صفحة 298)

إن هذا النموذج صاغه كل من بانكر وكوبر وشارنيز)1984(Cooper & Charnes,Banker ، ويعتبر تطويراً لنموذج CCR ويسمى هذا النموذج بنموذج التغير في غلة الحجم VRS وهو يميز بين نوعين من الكفاءة هما الكفاءة الفنية وكفاءة الحجم، ويتميز على نموذج CCR بأنه ا للكفاءة بموجب حجم العمليات المعمول بها في وحدة اتخاذ القرار، ويتطرق هذاً يعطي تقدير النموذج الى اقتصاديات الحجم التي هي من المبادئ الاقتصادية، حيث يحدد نسبة إمكانية وجود عائد غلة متزايداً او متناقصاً او ثابتاً الى الزيادة في مدخلات وحدة اتخاذ القرار، كما يحدد حجم الإنتاج الأمثل الذي تكون عنده كفاءة الحجم تساوي

الواحد، وعليه يكون نموذج البرمجة الخطية لهذا النموذج يشابه نموذج CCR باستثناء إضافة متغير منفصل يسمى ε يمثل صفة عوائد الحجم المتغيرة للمؤسسة وهناك ايضا توجهان هما التوجه الإدخالي والتوجه الإخراجي.) (الحرازين، 2020، صفحة 13)

يختلف نموذج) VRS) عن النموذج الاساسي) CRS) بأنه يأخذ بنظر الاعتبار تأثير الحجم عند قياس الكفاءة حيث يستند على فرضيةVRS) ،)ويختلف البرمجة الخطية لنموذج) CRS) عن نموذج) VRS)بإضافة قيد جديد لهذا الأخير وهو أن يكون مجموع أوزان البرنامج الثنائي (النموذج المقابل (تساوي واحد لأنه يقوم بجعل الوحدات القياسية بالنسبة للوحدات غير كفء مماثلة لها بالحجم فلا أكبر ولا أصغر منها. (علي، 2023، صفحة 110،111)

الفرع لثالث: خصائص استخدام تحليل مغلف البيانات

هناك بعض الخصائص لعملية استخدام تحليل مغلف البيانات من ضمنها شروط استخدام هذا الأسلوب ومجمل الإيجابيات والسلبيات الخاصة به .

أولا: شروط استخدام تحليل مغلف البيانات

قبل التطرق إلى الشروط الأساسية لتحليل مغلف البيانات هناك بعض الشروط الواجب تنفيذها أو القيام بها لتنفيذ البرنامج بشكل سليم وخاصة عند قياس الكفاءة البنكية :

- الدقة في تحصيل أرقام المدخلات والمخرجات لأن ذلك سيؤثر على نشاط البرنامج في قياس الكفاءة البنكية وبالتالي سيؤثر على اتخاذ القرار والحكم والمقارنة من قبل الباحث .
- تطبيق البرنامج بكفاءة يتطلب الحصول على قوائم البنوك التفصيلية
- اختيار المدخلات والمخرجات الخاصة بالقياس يكون حسب أهداف الباحث فمثلا في دراستنا هذه تم اختيار مخلات ومخرجات الموضوع من طرف الباحثة وهو التوازن بين السيولة (الودائع) والربحية (القروض)

كما يتطلب التطبيق الجيد لمنهجية تحليل مغلف البيانات توافر مجموعة من الشروط المتمثلة في التالي: (الخزعلي، 2020، صفحة 13)

- ان تكون المدخلات والمخرجات متغيرات إيجابية وليست سالبة؛
- ان تكون العالقة بين المدخلات والمخرجات عالقة طردية؛
- ان يكون عدد وحدات صنع القرار)عينة الدراسة(ال يقل عن ضعف او ثالثة اضعاف مجموع المدخلات والمخرجات؛ تجانس نسبي لوحدات صنع القرار، بمعنى ان تكون الوحدات موضع التقييم متماثلة من حيث المدخلات والمخرجات وتتشابه في غاياتها الأساسية وطبيعة نشاطها؛

لا يحتاج هذا النموذج الى تحديد اوزان سابقة للمدخلات والمخرجات، وانما يترك ذلك للنموذج الذي يقوم بتحديدها تلقائيا، كما انه لا يشترط تحديدا لأسعار تلك المدخلات والمخرجات

كما أن هناك قاعدتان اضافيتان يجب مراعتهما في الشروط وهما : (جعدي، 2014، صفحة 118)

القاعدة 01: يجب أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب عدد المدخلات في عدد المخرجات وإلا فالنموذج لا يمكنه التمييز بين الوحدات الكفؤة والوحدات غير الكفؤة .

-القاعدة 02: أن يكون حجم العينة أكبر من حاصل ضرب المدخلات مع المخرجات في العدد 3.

ثانيا: استخدام برنامج تحليل مغلف البيانات في البنوك

استخدام DEA في مجال البنوك: إن البنوك التجارية من الصعب قياس المخرجات الخاصة بها والتغيرات التقنية أو نمو الإنتاج حيث أن الأسعار توضح ضمنيا من خلال أسعار الفائدة في السوق على رصيد الودائع، ويوجد عدة مناهج لقياس المخرجات البنكية وهم نهج الأصول، نهج تكلفة المستخدم، نهج القيمة المضافة The Asset Approach .

نهج الأصول: إن خصوم البنك هي الموارد وتتصف بالمدخلات حيث أنها تزود البنك بالمواد الخام للمال المستثمر بينما أصول البنك تتصف بالمخرجات حيث أن الاستخدام النهائي للتمويل الذي يخلق العوائد، و في هذا النهج يعتبر البنك الوسيط المالي بين أصحاب الموارد وبين الذين يتلقون التمويل من البنك حيث القروض وبعض الأصول كمخرجات للبنك، وتعتبر بعض الالتزامات والودائع كمدخلات للبنك وذلك في عملية الوساطة المالية و في هذا النهج تقدم البنوك الخدمات للمودعين ولكن ال تعتبر هذه الخدمات كمخرجات للبنك .في عام 1987 قام Mamalakis بعمل تفرقة بين الوساطة المالية وخدمات الإيداع حيث رأى أن الوساطة المالية تحول التزامات الميزانية العامة إلى أصول وتقوم بدفع فوائد واستقبال فوائد لتقوم بتغطية الفجوة الزمنية للأموال المستخدمة.

نهج تكلفة المستخدم: يتم تحديد المنتجات المالية هل هي مدخلات أو مخرجات وذلك من خلال مساهمتها في صافي عائد البنك، وكان Hancock في عام 1985 أول من طبق هذا النهج في البنوك ثم أتى بعد ذلك Fixler Chang Zip and في عام 1990 يضيفوا بعض التعديلات، ويقوم هذا المنهج بتحديد ما إذا كانت فئة الأصل أو الخصوم تساهم في مخرجات البنك، وعلى الرغم من أهمية هذا المنهج إلا أن صعوبة قياس العوائد المالية وتكلفة الفرصة البديلة وهذا يجعل نهج تكلفة الاستخدام حساس ألي تغيرات.

نهج القيمة المضافةValue Add The : يختلف هذا النهج عن سابقيه في أنه يرى أن كل الالتزامات والأصول يمتلكون بعض خصائص المخرجات ويعتبر القروض والودائع المنتجة من أهم المخرجات حيث أنهم المسئولون عن القيمة المضافة، تعتبر الودائع الأجنبية من الالتزامات وهي مدخلات عملية الوساطة المالية. (عنبر، 2024، صفحة 7)

ثالثا: ايجابيات تحليل مغلف البيانات

يتميز أسلوب تحليل مغلف البيانات بمجموعة من الايجابيات نذكر منها : (بلجيلالي، ا استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة النسبية للبنوك المغاربية، 2015، صفحة 183،182،181)

1- يعتبر هذا الأسلوب أداة فعالة لقياس الكفاءة في قطاع الخدمات العامة و الخاصة، حيث نجد أنه من الصعب لهذا القطاع تحسين عملياته عن طريق ضغط التكاليف دون التضحية بنوعية الخدمة: و ذلك بسبب وجود عدة عوامل موضوعية تؤثر في نوعية الخدمة و الإنتاجية

2-يمكن تلخيص أداء كل وحدة في صورة مؤشر واحد للكفاءة؛

3-عدم الحاجة إلى وضع أية فرضيات)صيغة رياضية(للدالة التي تربط بين المتغيرات التابعة)المخرجات(و المستقلة)المدخلات(، كما هو الحال في دالة الإنتاج في الاقتصاد مثل دالةDouglas Cobb ، حيث أن أسلوب تحليل مغلف البيانات يجعل البيانات تتحدث عن نفسها بدل من أن تتحدث في إطار صيغة دالة مفروضة عليها، و ذلك لأن أسلوب DEA يركز على تعظيم دالة كل وحدة بمفردها عكس ما يحدث في تحليل الانحدار على سبيل المثال، حيث نحاول أن نجعل كل وحدة تنطبق على مسطح الانحدار الذي افترض أن يصنف تصرف مجيع الوحدات في المتوسط؛

4- لا يتطلب قياس الكفاءة وفق هذا الأسلوب توفر معلومات عن أسعار المدخلات أو المخرجات؛

5- استخدام مدخلات و مخرجات متعددة، و من ثم حساب الكفاءة الفنية على أساس بيانات كمية للمدخلات و المخرجات فقط و ليس قيمتها، بهذا فهو يتسم بالقدرة على التعامل مع العديد من المدخلات المعبر عنها بوحدات قياس مختلفة، الأمر الذي يجعل هذا النوع من التحليل مناسبا لتحليل كفاءة الوحدات التي تقدم خدمات يصعب تقييمها مثل خدمات الوحدات الحكومية؛

6- لا يحتاج إلى تحديد أوزان سابقة للمدخلات والمخرجات، وإنما يترك للبرنامج الذي يقوم بتحديدها تلقائيا

7- يعتبر أحسن أداة لامعلمية في تحليل كفاءة وحدات القرار المتماثلة، عن طريق تحديد أحسن الوحدات النظرية(حدود الكفاءة)بالنسبة للوحدات غير الكفء، بالاعتماد على مدخلات و مخرجات متعددة، و تؤدي مقارنة هذه الوحدات إلى التعرف على مصادر عدم الكفاءة للوحدات التي لا تقع على منحنى الكفاءة؛

8- يجمع هذا الأسلوب في قياسه للكفاءة بين الكفاءة الداخلية بشقيها(الكمية و النوعية)و بين الكفاءة الخارجية، حيث يمكن للأسلوب التعامل مع المتغيرات الوصفية Variables Categorical) التي يصعب قياسها مثل رضا العملاء عن الخدمات المقدمة

كما يتميز ب:

- الاعتماد على نماذج جاهزة في القياس
- امكانية المقارنة بين البنوك
- امكانية تطبيق الكفاءة المرجعية المشار اليها سابقا باستخدام المقارنة المرجعية وهذا ما يساعد متخذي القرار على تقرير الكفاءة البنكية
- امكانية التطبيق لفترة زمنية والمقارنة بين سنوات الفترة بأسلوب الكفاءة المرجعية
- تنوع القطاعات الممكنة في هذا البرنامج

رابعا: سلبيات تحليل مغلف البيانات

إلا أنه بالوقت نفسه، يعد من عيوب DEA التقليدي أنه لا يسمح بأي خطأ عشوائي، ويفترض أن البيانات خالية من أخطاء القياس، حيث أن أي انحراف عن الحد يعد مؤشر على عدم الكفاءة، رغم أن البيانات في الواقع تخضع لخطأ القياس، وبالتالي يمكن أن يعطي نتائج غير موثوقة أو مبالغ فيها إذا لم يتم ضمان سلامة البيانات على أن المناهج الالمعلمية حساسة للقيم المتطرفة

والتي تسمح ببيانات عشوائية حيث قد تسبب أي قيمة خارجية أو مفقودة) إلى تغيير تقييم الكفاءة لمعظم وحدات اتخاذ القرار وبشكل كبير بالإضافة إلى أنه على الرغم من العديد من المشكلات النظرية التي تم حلها من خلال أسلوب تحليل مغلف البيانات التقليدي إلا أن بيانات نماذج تحليل مغلف البيانات التقليديةBCC, CCR) س لكل من المدخلات والمخرجات يجب أن تكون قيماً عددية محددة دقيقة ثابتة وواضحة ,،وهذا غالباً ما يتعارض مع الواقع، ففي كثير من الحالات تكون قيم المشاهدات والبيانات وعشوائية غامضة أو دقيقة غير المتاحة . قد تكون عدم الدقة نتيجة لوجود معلومات غير قابلة للقياس الكمي) أو غير مكتملة)أو من غير الممكن الحصول عليها قد الباحثين من وغيرهم tلً وفقا أنه أو.، تتضمن قيم المشاهدات على بيانات مفقودة أو أحكام وتنبؤات والتي قد تكون بشكل عام غير دقيقة وغامضة، كما أن القرارات تستند إلى بيانات نوعية وكمية في الوقت نفسه، ما جعل من الرياضيات الدقيقة) غير كافية لنمذجة نظام معقد ومناسب لما يرُ ذكر، وبالتالي ما جعل التوجه لإحداث منهج قابل للتعامل مع الأرقام غير الدقيقة أو الغامضة (كاملة، 2023، صفحة 206)

- التمييز بين درجة الكفاءة المثلى أو عدم الكفاءة ولا يمكن أن نجد درجات أخرى للكفاءة
- الدقة في تحصيل معلومات المدخلات والمخرجات لأن ذلك سيؤثر على دقة تنفيذ البرنامج .

المطلب الثالث: طرق أخرى لقياس الكفاءة البنكية

تتمثل الطرق الأخرى لقياس الكفاءة البنكية الطرق الكمية للأساليب المعلمية وهي

- طريقة التكلفة العشوائية
- طريقة التوزيع الحر
- طريقة الحد السميك

الفرع الأول: طريقة التكلفة العشوائية

لتوضيح طريقة التكلفة العشوائية يتوجب التطرق إلى مضمونها ومميزاتها كما يلي :

أولا: مضمون طريقة التكلفة العشوائية

طورت هذه الطريقة بواسطة كل من يخنر ولوفيل وشميت سنة 1977 ،ومت تطبيقها على البنوك من قبل فيربي ولوفيل سنة 1990 ،وتعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لمتغيرات مستقلة عدة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد الذي يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن البنك الذي تكلفته الحالية تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق، وبالتالي يوصف البنك بالاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية و المتوقعة يسمى حد الاضطراب العشوائي، ويشمل عنصرين هما : الأخطاء الناتجة عن الكفاءة X وتكون موزعة توزيعا نصف طبيعي، والأخطاء العشوائية لانحدار التي تتوزع توزيعا طبيعيا (الرحمان، 2017، صفحة 10)

1977سنة X) (Van den Broeck, Schnidt, Lovell Aigner (،)تعطي طريقة التحليل العشوائي منحنىً حدودياً يتمثل في مجموعة من النقط الأكثر كفاءة، وتمثل المسافة بين كل مشاهدة والمنحنى درجة عدم الكفاءة، كما تمثل

المسافة بين المشاهدات والمنحنى أمرين آخرين، يتمثل الأول في وجود أخطاء القياس، أما الثاني في وجود صدمات خارجية كالتغير في السياسة الاقتصادية

ثانيا : مميزات طريقة التكلفة العشوائية

كما أن أسلوب SFA يخضع لقيود نظرية، وبشكل خاص أن نموذج الكفاءة الحدودي العشوائي يحاول أن يقدر الكفاءة لمجموعة من الوحدات المدروسة من خلال التمييز بين الخطأ العشوائي الإحصائي ونقص الكفاءة في بيانات العينة، هذا الأمر يتطلب افتراض وجود توزيع معين للصيغة الدالية لحالة نقص الكفاءة، ومن هذه التوزيعات التوزيع النصف طبيعي، والتوزيع المقتطع. هذه التوزيعات تفترض ضمنيا أن عددا كبي ار من الوحدات تكون نسبيا فؤة وعددا قليلا من الوحدات تكون غير كفؤ في العينة المدروسة، وهذا الحالة تتطلب أن يجعل شكل منحنى الكفاءة الحدودي العشوائي يتكون بشكل متساوي من جميع مشاهدات بيانات العينة، لكن في التطبيق قد تكون معظم الوحدات تعاني حالة نقص كفاءة، وفي هذه الحالة فإن تلك التوزيعات تكون غير ملائمة في التطبيق .وميزة أخرى لنموذج SFA عند مقارنته بأسلوب DEA ،هي أن أسلوب SFA يمكن أن يعطي استدلال إحصائيا للنموذج الدالي للكفاءة الحدودي ومعنوية إحصائية للمتغيرات المستقلة في النموذج. ولكن من جهة أخرى وبما أن نموذج SFA يعتمد على أسلوب الاحتمال الأعظم في التقدير، فإن هذه الطريقة قد لا تحقق الخصائص الإحصائية المرغوبة)عدم التحيز، الكفاءة، الاتساق.)و يقوم التحليل الحدودي العشوائي بتقدير حد الإنتاج، وهو الأفضل للدراسات ذات المدخل الواحد أو المتوسط المقدر سلفا للمدخلات المتعددة، أما التحليل التطويقي للبيانات يتميز بتناول العديد من المدخلات والمخرجات بدون تقدير سلفا متوسط التقدي ارت- الأوزان- بالتحليل 1 .و يحتاج نموذج SFA إلى توصيف دالي مسبق قبل تقدير النموذج واستخدام منحنى الكفاءة الحدودي أما أسلوب DEA نما يتم حساب الكفاءة مباشرة من المشاهدات، فال يحتاج إلى توصيف مسبق، وا وذلك بتطبيق نموذج برمجة خطية على مشاهدات البيانات، والذي يعطي طريقة الإنشاء منحنى الكفاءة الحدودي الذي يطوق جميع المشاهدات، إضافة إلى أن هذا النموذج يقوم بحساب مؤشر الكفاءة لكل مشاهدة أو مؤسسة نسبة إلى المشاهدات الأخرى .كما أن الحظ أن نموذج SFA يرتكز على الكفاءة في التكاليف، في حين أن نموذج DEAيرتكز على العلاقةُ بين المدخلات والمخرجات مَّن كل حدود الإنتاج من خلال استعمال البرمجة الخطية ونتيجة لذلك فإن جميعِ المشاهدات تأخذ بعين الاعتبار الشكل الوظيفي لدالة الإنتاج. (طارق، 2019، صفحة 91)

الفرع الثاني: طريقة الحد السميك وطريقة التوزيع الحر

أولا: طريقة الحد السميك

طورت هذه الطريقة من طرف بيرقر وهامفري سنة 1991 ،فهي تتبنى فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضا بكفاءة X ، وتفترض هذه الطريقة أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من البنوك، وعلى وجو التحديد تفترض هذه الطريقة أنه في المتوسط البنوك التي تتمتع نسبيا بمتوسط تكلفة منخفض تشكل معيارا للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للبنوك الأخرى .وتقوم هذه الطريقة بتقسيم البنوك في العينة إلى أربعة شرائح كل شريحة تمثل الربع ، ويتم تقسيمها على أساس التكلفة الإجمالية لكل وحدة من الأصول .وتحدد البنوك ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك البنوك التي تقع في الربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة حيث تفترض أنها البنوك الأكثر كفاءة، بينما البنوك ذات التكلفة المتوسطة المرتفعة فإنها تقع في الربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة، وهي

البنوك الأقل كفاءة حسب هذه الطريقة، وتحد هذه الطريقة أفضل تطبيق عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه البنوك ، وعلى الرغم من أن التكاليف الكلية المرصودة ضمن هذه العينة يوجد فيها انحرافات عن القيمة المتوقعة، وترجع هذه الطريقة الانحرافات وأخطاء القياس إلى الخطأ العشوائي فقط أو الحظ بدل عن انحراف الكفاءة (الرحمان، 2017، صفحة 11)

تتمثل أهم الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة في أن نتائجها تتسم بشدة الحساسية في اختيار عدد الشرائح الربعية للعينة، كما يمكن أن تظهر مشاكل الاقتصاد القياسي، إذ أن البنوك مقسمة باستعمال متوسط التكلفة 1والربح، وهي في الأصل متغيرات تابعة (جعدي، 2014، صفحة 96)متغيرات تابعة (جعدي، 2014، صفحة 96)

ثانيا: طريقة التوزيع الحر:

قام كل من Sickles and Schmidt بابتكار تقنية التوزيع الحر سنة 1984 ،وتم تطويرها من قبل Berger سنة 1993 .وتقوم طريقة التوزيع الحر بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجا داليا للحد، وتفترض وجود فروق في الكفاءة عبر الزمن بين المؤسسات، وتتجنب افتراضات التوزيع نصف الطبيعي)أحادي الجانب(أو غيرها من الافتراضات حول عدم الكفاءة، وتستبدل ذلك بفرضية أن الخطأ العشوائي يتجه نحو معدل الصفر)1يتعادل(عبر الزمن، ويبقى الانحراف النظامي الذي يمثل عدم الكفاءة باعتباره مستقل عن عامل الزمن .و تطبق هذه الطريقة عندما تتوافر البيانات والمعطيات ألأكثر من سنة أي لفترة معينة بحيث تفترض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها، وبما أن الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة والخطأ العشوائي فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس للاكفاءة خلال نفس السنوات (طارق، 2019، صفحة 91)

وبذلك يمكننا تقدير اللاكفاءة لكل بنك عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة و كفاءة حد التكلفة للبنك، ومع ذلك فإن فرضية استمرار عدم الكفاءة الالبنكية على مر الزمن فرضية قوية، وخاصة في سياق التحول حيث وتيرة التغير التنظيمي مهما، وهو ما يمثل أهم عيوب طريقة DFA, (2004, Taci & Fries والتكنولوجي أهم عيوب DEA (الهبيل، 2013، صفحة 51)

خلاصة:

تتمثل العلاقة بين الكفاءة وتقييم الأداء في علاقة جزء من كل حيث تمثل الكفاءة جزء من تقييم الأداء ومن خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل نستنتج بأن عملية تقييم الأداء في أي مؤسسة تهتم بالوصول إلى أداء جيد في المستقبل وتحقيق مستوى جيد وكفء للمؤسسة كما تهتم عملية تقييم الأداء بشكل كبير بتطور المؤسسة وتقدمها الذاتي والاقتصادي والتنافسي.

تعتبر عملية تصحيح الأخطاء وتعديل الانحرافات من المراحل المهمة في عملية تقييم الأداء إذ أن هناك فرق بين عملية التصحيح وعملية التعديل فالعملية الأولى تتمثل في أن هناك خطأ في طريقة التسيير و مستوى كفاءة غير مقبول لمهارات المؤسسة، مستوى مالي غير مرضي وغير كفء ولا يتناسب مع أهداف المؤسسة ووضعيتها المالية ويتطلب هذا الإجراء التغيير الكلي في كل مستوى من المستويات المذكورة والذي يسجل فيه خطأ أما عملية التعديل فتعني أن المستوى المستخدم في تسيير عمل المؤسسة مقبول ولكن يحتاج إلى تعديل فقط للوصول لمستوى كفء.

أما من خلال ما التطرق إليه في قياس الكفاءة البنكية من خلال الطرق المعلمية فقد تم استنتاج بأن أساس أسلوب تحليل مغلف البيانات هو جمع مجموعة من البيانات للقيام بتحليلها حسب أهداف الدراسة أما بتطبيق هذا الأسلوب في البنوك فيعتمد بشكل مباشر على جمع مجموعة ممن البيانات المالية وتبويبها وتصنيفها كمدخلات أو مخرجات وإدخالها في البرنامج المحمل ثم القيام بتحليل النتائجحيث يعتبر أسلوب تحليل مغلف البيانات من أكفء الطرق في مقارنة الكفاءة البنكية لمجموعة من البنوك ذلك لأنه يساهم بمجموعة النتائج المستخرجة منه في تطبيق أسلوب الكفاءة المرجعية

الفصل الثالث

مناخ الاستثمار

الأجنبي المباشر في

القطاع البنكي

الجزائري

تمهيد:

يستعمل عنصر المال الفائض عن حاجه صاحب المال في مختلف المشاريع ومختلف المجالات ومن بين الحلول الموجهة لاستغلال هذا الفائض هو الاستثمار الذي يتحقق بالتضحية بأموال حاليا في انتظار عوائد مستقبليه من توظيف هذه الاموال.

تعدى مجال الاستثمار حدود الدول لحدود اوسع منها من شانها ان تركب قوه استثمارية دوليه تحت مسمى الاستثمار الاجنبي وحينما يوجه هذا الاخير للانتقال الفعلي لرؤوس الأموال يسمى هذا بالاستثمار الاجنبي المباشر ويراعي المستثمر عند القيام بهذا النوع من الاستثمار اختبار الشكل المناسب لقدرته المالية والتكنولوجية والإدارية اضافه الى حسن اختيار المناخ الاستثماري الجيد لمجمل مشاريعه الاستثمارية وسنحاول في المباحث التالية توضيح كل ما يجب وما يساعد على فهم الاستثمار الاجنبي المباشر والمناخ الاستثماري سواء بشكل. مطلق او نسبي الى القطاع البنكي.

حيث سيتم توضيح في المبحث الأول الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر ماهية الاستثمار من خلال تقديم مختلف التعاريف المتعلقة به توضيح أهميته ومختلف أنواعه: كما سنحاول تقديم في هذا المبحث مختلف التعاريف المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر وكذلك مختلف أشكاله المطلقة والنسبية للقطاع البنكي ومجموعة المزايا والعيوب الخاصة بهذا لنوع من الاستثمار.

أما في المبحث الثاني المناخ الاستثماري.فسيتم التطرق إلى ماهية مناخ الاستثمار من خلال التعاريف الموضحة له وتقديم مجمل مكوناته الاقتصادية وغير الاقتصادية كما سيتم التطرق لسياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

وأخيرا من خلال المبحث الثالث واقع المناخ الاستثمار الجزائري في القطاع البنكي. سيتم التفصيل في الية استغلال النشاط البنكي في الجزائر سواء للمستثمرين الأجانب أو المحليين ومن خلال هذا المبحث سيتم عرض مختلف القيود والضمات التي شرعها القانون البنكي الجزائري لاستغلال العمل البنكي كما سيتم عرض مختلف الاصلاحات البنكية التي مرت على الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2021.

المبحث الأول: الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل محصلة القيام باستغلال مجموعة من الأصول ضمن عملية تسمى بالاستثمار وحينما يوجه هذا الأخير نحو إطار دخيل على الإطار المحلي المستغل في الأصول يكتسب صفة الأجنبي أما حينما يتم انتقال فعلي لرؤوس أموال في مكان مختلف عن المكان الأصلي لرؤوس الأموال يظهر لنا مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ولتوضيح هذا الأخير يتطلب توضيح مفهوم الاستثمار أولا ثم الاستثمار الأجنبي ثم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: الاستثمار

يمكن توضيح عنصر الاستثمار من خلال تقديم مختلف التعاريف المتعلقة به كما يمكن توضيح أهميته وأهدافه ومختلف أنواعه.

الفرع الأول: تعريف وأهمية الاستثمار

أولا: تعريف الاستثمار

التعريف الأول: الاستثمار هو توظيف فوري لمبالغ مالية قصد خلق أو اكتساب أصول ثابتة على أمل الحصول على أرباح في فترات زمنية لاحقة، وعليه فهو يمثل تحويل الأموال إلى نشاط فعلي متبوع بتدفق ما. (طلال، 2008، صفحة 22)

التعريف الثاني: استخدام أصول مالية مهما كان نوعها أو طبيعتها، من شخص طبيعي أو طبيعي أو اعتباري في نشاط اقتصاد يخارج حدود دولته، سواء خوله هذا الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أم لا ، بهدف تحقيق عائد فعلي (سميرة، 2018، صفحة 14)

التعريف الثالث: يقصد بالاستثمار في مفهوم القانون 9/16 ما يأتي: اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل، المساهمات في رأسمال شركة«. (مروان، 2008، صفحة 21)

التعريف الرابع: هو تضحية بالموارد حـاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على مداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الإجمالي أكبر من الإنفاق الأولي، أي هو تضحية بقيم (مبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل ويشير هذا التعريف الأخير إلى ثلاثة عناصر أساسية تصاحب عملية الاستثمار وهي: (بعداش، 2008، صفحة 36)

- التضحية بقيم مالية أو مبالغ في الوقت الحالي .
- توقع الحصول على قيم أكبر مستقبلا مما يعني انتظار عائد من الاستثمار.
- أن هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا أي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد

. و يعتبر عنصر عدم التأكد أساس التفرقة بين الاستثمار و الادخار. إذ أن هذا الأخير (الادخار) عائده مؤكد.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج ما يلي:

- لا يختص الاستثمار بنشاطات جديدة وإنما يمكن ايجاده ضمن توسيع نشاط مقام فعليا.
- يقترن الاستثمار بعامل الزمن كونه يضحى بأموال حالية في انتظار أموال أكبر في المستقبل.
- يرتبط عنصر الاستثمار بعنصر المخاطرة ذلك لأنه ذو عوائد غير مضمونة.

كما يمكن صياغة التعريف التالي للاستثمار:

تخصيص أصول مالية مختلفة المجال (عقارية، فكرية، مالية...) في مشروع معين بهدف التضحية بها حاليا وبانتظار أرباح مستقبلية فيها .

ثانيا: أهمية الاستثمار

تظهر أهمية الاستثمار بالنسبة للاقتصاد والمجتمع كما يلي: (حياة، 2020، صفحة 9)

1-بالنسبة للاقتصاد:

-أحد مكونات الطلب: فالمؤسسات التي تقوم بعملية الاستثمار تسمح بتشغيل مؤسسات أخرى والمداخيل التي توزعها هذه المؤسسات تحفز بدورها الطلب والنشاط الاقتصادي، لذلك عن طريق الاستثمار يحدث ما يعرف بمضاعف الاستثمار

- كما أن الاستثمار يؤثر على العرض من خلال رفع مستوى طاقات الانتاج وأحجام المواد الموجودة، إدماج عنصر الابتكارات داخل جهاز الإنتاج، لذلك فهو عنصر مهم داخل المؤسسة من خلال فع ميزاتها التنافسية، ومحفز قوي لعملية التنمية الاقتصادية

2- بالنسبة للمجتمع

- تشغيل فئات معتبرة من الأسر والأفراد العاطلين، وبالتالي ضمان توفير لهم مداخيل فردية ومنه رفع مستوى الدخل الوطني والاستهلاك الإجمالي.

إن اهمية الاستثمار لا تظهر فقط بالنسبة للاقتصاد و المجتمع وإنما نجد هناك أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين أنفسهم ، فحينما يتم توفر عنصر المال غير المستغل لدى صاحبيه يظهر اختيارين لديهم إما استغلال هذه الأموال في الادخار ذو العائد المؤكد أو الاستثمار ذو العائد غير المؤكد ويختار المستثمر استغلال الأموال في مشاريع استثمارية كونها تدر ارباح كبيرة مقارنة برأسمال المشاريع كما أنها تحول صاحبي الاموال من مدخر ينتظر عائده بصفة دورية دون التدخل في المشروع إلى مستثمر يملك كل الحق في اتخاذ القرارات التي تساهم في رفع ارباح المشروع.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

أولا: حسب معيار الطبيعة

تصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى :

1- **الاستثمارات العينية**

يتجسد هذا النوع من الاستثمار من خلال خلق القيمّ التي تؤدي إلى زيادة الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة التي لها كيان ملموس مثل الأراضي، فهي تشمل الاستثمار في مختلف الأصول التي تؤدي إلى خلق منتجاتّ ،تجهيزات، عقارات، تساهم في زيادة الثروة الخاصة بالمستثمر، ويترتب عليها للمجتمع ككلّ في تحسين الرفاهية الاجتماعيةّ

2- الاستثمارات المالية

تتمثل في شراء الأسهم والسندات لأمر لمنشأة ، وقد ينعكس ذلك في تحسين إنتاجها، فالاستثمارات الماليةّ عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الأفراد والمؤسسات، ويمكن التخليّ عن هذه الحقوق بوثائق أو مستندات تسمى بالأصول المالية، وهذه الأخيرة تبرهنّ لصاحبها الحق في مطالبة الجهة التيّ أصدرتها بقيمة عوائدها، وبالتالي فإن .لحاملها الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول (مروان، 2008، صفحة 21)

3- الاستثمارات المعنوية: و تتعلق بامتلاك أو كسب المعارف و الأصول الفكرية كشراء التراخيص أو إنجاز أعمال بحثية علمية، و تكوين العمال ... الخ (بعداش، 2008، صفحة 36)

ثانيا: حسب المعيار الجغرافي

لقد ساير الاستثمار الدولي التطورات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فبعدما كان الاستثمار يقتصر على الجانب المالي أصبح يأخذ أشالا مختلفة هي :

1- الاستثمار غير المباشر:

وهو الذي يساهم المستثمر الأجنبي في رأسمال المؤسسة دون أن يكون له أي نفوذ على إدارتها وتسييرها، وهذه المساهمة الجزئية في رأس مال المؤسسة تكون في شكل شراء أسهم أو منح قرض على المدى المتوسط

2-الاستثمار المباشر:

هنا المستثمر يبحث عن سلطة القرار الحقيقية والفعلية في تسيير المؤسسة سواء ان مالكا للمشروع الأجنبي صفة جزئية أو كلية ،فكلمة المباشر مصطلح اقتصاد لا يقتصر على المساهمة المالية ولكن شمل أيضا رقابة المستثمر لنشاط المؤسسة أو سلطة اتخاذ القرار (رضا، 2024، صفحة 17)

3-الاستثمار في المناطق الحرة:

و هو الاستثمار القائم في قطعة أرض تابعة للدولة و لها حدود جغرافية واضحة و تقع في نطاق ميناء بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه، و يتم عزلها جمركيا عن الدولة، بحيث تعامل البضائع الداخلة إلى هذه المنطقة من الدولة ذاتها معاملة الصادرات و معاملة البضائع الخارجة منها لهذه الدولة معاملة الواردات، و مع أنها تخضع لسيادة الدولة و تطبق عليها نفس قوانين الدول، إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث نظام العمل، و منح تراخيص شغل (الأراضي و العقارات، و دخول و خروج البضائع إليها و منها ...الخ) (إدلبي، 2006 ، صفحة 88)

ثالثا: حسب الهدف

تصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار الى ما يلي: (حافظ، 1990، صفحة 64)

1- استثمارات انتاجية:

هي تلك الاستثمارات التيّ تهدف إلى توسيع حصتها في السوق من خلال زيادة تسويق منتجات موجودة من قبل .

2-**استثمارات استراتيجية:**

وهي تلك الاستثمارات التيّ تمثل استراتيجية المؤسسة وتوفير الشروط الملائمة لضمان مستقبلها في السوق مثل المرافق العامة

3- **استثمارات اجتماعية:**

وهي الاستثمارات التي تهدف إلى حماية المحيطّ الغرض منها في المقام الأول اجتماعي غير مرتبط بشكلّ مباشر بنشاط المؤسسة مثل مساكن العاملين.

4- **استثمارات تجارية:**

إن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية والاستثمار في المنشآت التجارية، وتصريف السلع، تعتبر استثمارات قائمة بذاتها. فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الاستثمارات المختلفة الأخرى.

رابعا: حسب معيار التعدد وعدم التعدد

و يقصد بالتعدد تنوع الاستثمار في أكثر من أداة واحدة من أدوات الاستثمار المادي /و أو المالي. أما عدم التعدد فهو الاستثمار في أداة واحدة فقط لا أكثر. لذلك يكون تقسيم الاستثمار إلى قسمين هما: (بعداش، 2008، صفحة 37)

1-**استثمار متعدد:** ويسمى أيضا باستثمار المحفظة، حيث يقوم المستثمر بالاستثمار في عدة أنواع مختلفة من أدوات الاستثمار المادية و/أو المالية في نفس الوقت.

2- **استثمار غير متعدد (وحيد):** وهو القيام بعمل استثمار واحد فقط كأن يقوم الشخص (الطبيعي أو الاعتباري) بشراء أصل مادي أو شراء أصل مالي و هذا حتى لو تكررت عملية الشراء لنفس الأصل فيبقى نوع الاستثمار وفق هذا المعيار استثمار غير متعدد أي وحيد كأن يشتري شخص سهما واحدا فقط لشركة ما أو عدد من أسهم نفس الشركة .فالاستثمار يكون وحيدا حتى لو تعددت وحداته طالما أنه من نفس النوع، و لكنه يكون متعددا (محفظة) و لو ضم استثمارين فقط من نوعين مختلفين

خامسا: حسب نوعية الاستثمار

تصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار الى ما يلي: (طلال، 2008، صفحة 6)

1- الاستثمار الإحلالي : يمثل الاستثمار الإحلالي القدر اللازم من الاستثمار الذي لا يضيف إلى رصيد المجتمع من رأس المال، بل يؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي وخاصة إذا كان الاستثمار في الآلات والمعدات التي تتميز بارتفاع مستوى التقنية وبعبارة اخرى هو عبارة عن رأس المال الجديد الذي أنتج خصيصا لكي يحل محل رأس المال الذي أهتلك في عملية الانتاج

2-**الاستثمار الصافي** : يمثل الاستثمار الصافي الاضافة الصافية إلى رصيد المجتمع من رأس المال، أي هو رأس المال الجديد الذي أنتج بغرض زيادة الطاقة الانتاجية الكلية عما كانت عليه، وعليه يمكن النظر إلى الاستثمار الصافي على أنه يمثل الفرق بين الاستثمار الاجمالي والاستثمار الإحلالي .

سادسا:حسب المدة

تصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار الى ما يلي: (علي، 2021، صفحة 1)

1- استثمارات قصيرة الاجل

وهي استثمارات التي يتم انجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبيا حيث يتراوح المدة اقل من سنة

2- استثمارات متوسطة الاجل

حيث يتم انجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة تتراوح لمدة اكثر من سنة ولا تزيد عن خمس سنوات

3- استثمارات طويلة الاجل

نجد ان هذا الصنف يتم انجازه في مدة تفوق الخمس سنوات وتشمل المشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبيا .

سابعا:حسب الملكية

ونقصد بمعيار الملكية إن كان الاستثمار ملكا للدولة فقط، أو لفرد أو لمجموعة من الأفراد فقط، أو موزعة بين فرد واحد أو مجموعة من الأفراد من جهة والدولة ممثلة بمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات من جهة أخرى. أي ما يسمى بالاستثمار العام والاستثمار الخاص والاستثمار المختلط.

1- الاستثمار الخاص :

و هو ما يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات الخاصة .

2- **الاستثمار العمومي :**

و هو ما تقوم به مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات مملوكة للدولة تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات العمومية .

3- الاستثمار المختلط:

وهو ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة خاصة أو مجموعة من المؤسسات الخاصة من جهة ومؤسسة أو مجموعة من المؤسسات العمومية من جهة ثانية تحت أي شكل قانوني من أشكال الشركات المختلطة بحيث تكون ملكية هذا الاستثمار موزعة بين طرف خاص وطرف عمومي.

ويمكن تلخيص كل أنواع الاستثمار في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): أنواع الاستثمار

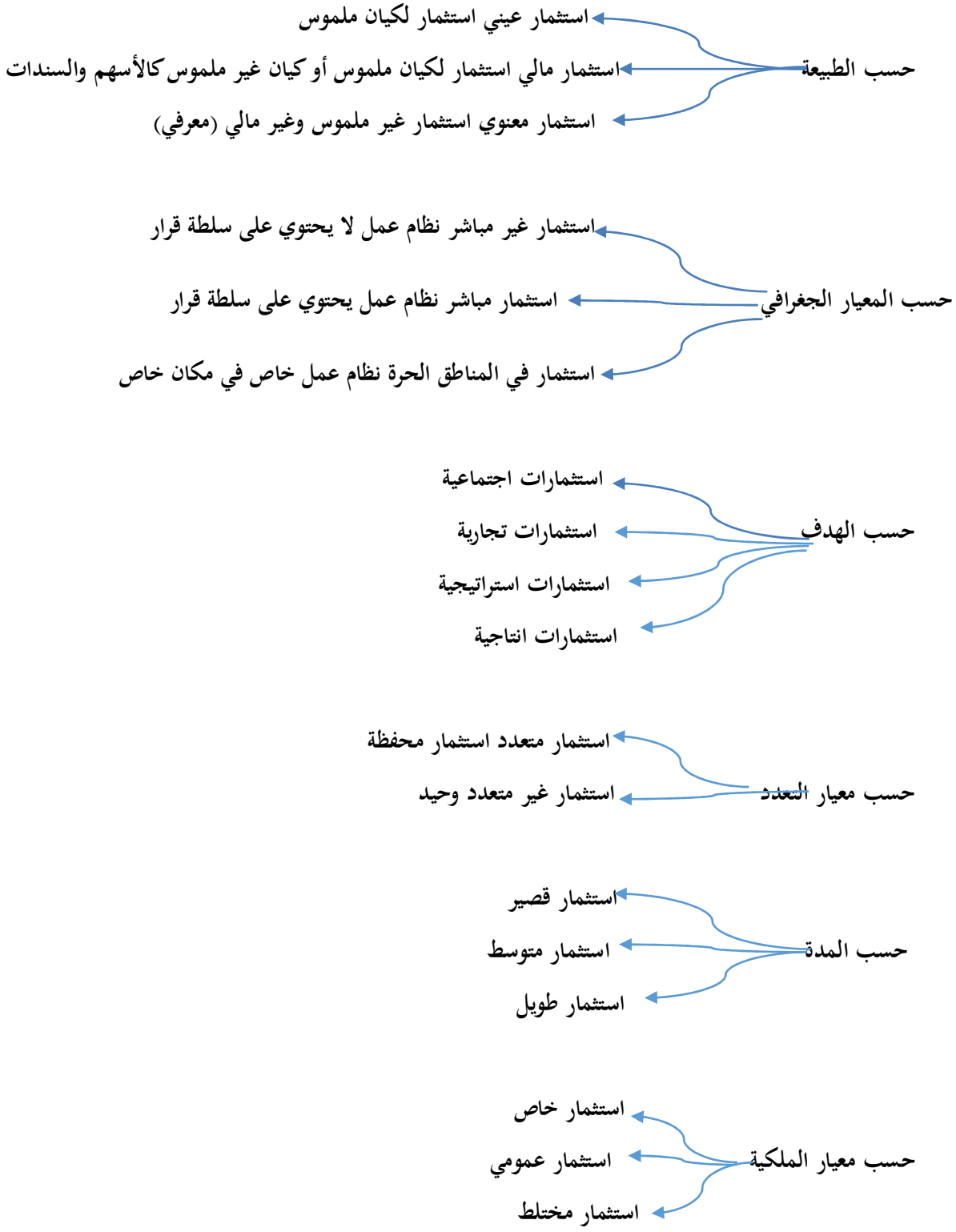

الفرع الثالث: أهداف الاستثمار

هناك مجموعة من الأهداف ترتكز عليها عملية الاستثمار تتمثل في ما يلي: (العيسوي، 2005، صفحة 19)

أولا: تحقيق عائد مناسب

حيث أن هدف أي مستثمر هو الحصول على عائد مناسب، يساعد على استمرارية المشروع

ثانيا: المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية :

أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع، ومن اجل ضمان ذلك لابد من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة والاختيار والتي تتضمنها دراسة الجدوى الاقتصادية وصولا إلى اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مختارة أو مقترحة، البديل الذي يحقق اكبر عائد وبأقل درجة من المخاطرة .كما يمكن أن يحقق المستثمر من خلال التنوع في استخدامات رأس المال أو استخدام ما لديه من مال في عدة مجالات وليس حصرها في مجال

ثالثا: استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته

وهذا يعني أن المستثمر يسعى دائما من وراء استثماره لأمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته باستمرار.

رابعا: ضمان السيولة اللازمة

من الأهداف الأخرى للمستثمر هو توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية، من اجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات غير المحسوبة التي قد تواجه العملية الإنتاجية.

كما انه توجد أهداف أخرى للاستثمار يمكن ذكرها فيما يلي:

- **الدخول في تجارب جديدة:**

أن الدخول في مشاريع استثمارية جديدة تحقق للمستثمر عدة مزايا فبالرغم من أن هذا يعتبر مخاطرة غير مضمونة النتائج ولكنه يكسب المستثمر خبرات اضافية وعلاقات مالية وسياسية وخاصة اذا كان الاستثمار اجنبيا وهذا بغير المكاسب المالية المحققة من عوائد المشروع.

- **توسيع النشاط الاستثماري المقام:**

إن توسيع النشاط الاستثماري يضيف الى مركز المستثمر قوة في السوق كما يحقق اضافة مالية له وللمجتمع.

المطلب الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر

يمكن توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم مختلف التعاريف للاستثمار الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ومختلف أنواعه وعلاقة الكفاءة البنكية بالاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي وتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي

التعريف الأول : يعد الاستثمار اجنبيا متى كان المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار ويكون من السهل تحديد جنسية المستثمر اذا كان شخصا طبيعيا بينما عادة يصعب ذلك إذا كان الشخص المستثمر شخصا معنويا كما في حالة الشركات المساهمة حيث أنه عادة ما تتعد د جنسيات المساهمين في هذه الشركات وبالتالي المستثمر الاجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يمارس الاستثمار نشاطه بها (نجا، 2023، صفحة 30)

التعريف الثاني : القيام بنشاط استثماري في بلد اخر قد يكون فرعا لشخص معنوي اجنبي او في صورة الاشتراك في مؤسسة محلية ا اجنبية داخل حدود الدولة المضيفة في صورة الاشتراك مع حكومة الدولة المضيفة في مشروع مشترك وهو يتضمن انتقال رؤوس الاموال بين الدول في صورة عينية او صورة نقدية او كليهما لإنشاء وحدات اقتصادية صناعية او زراعية او تمويلية او خدمية من خلال تأسيس شركات جديدة أو مشاركات مع مؤسسات قائمة او اندماجات في شركات وطنية (صالح، 2019، صفحة 26)

التعريف الثالث :انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء أوراق مالية، أو أموال منقولة تدريجيا، أو امتلاك عقارات تحقق ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض، أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في بنك أو بيت للإيداع، تفادي ا للأخطار التي قد تتعرض لها متمثلة في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي (مجاهدي، 2020، صفحة 81)

التعريف الرابع: يعرف الاستثمار الاجنبي على انه قيام المستثمر بأداء نشاط بنفسه او بأمواله في بلد اخر. وغالبا ما يكون المستثمر شخصا معنويا ينشأ في شكل فرع باسمه او لشخص معنوي اخر ، وتكون صورة الاشتراك من خلال مؤسسة محلية او اجنبية عامة او خاصة ، او تكون في صورة الاشتراك مع الدولة ذاتها في مشروع مشترك بينهما (خضير، 2010، صفحة 139)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج ما يلي:

- يشترط اختلاف الجنسية بين المستثمر والبلد المضيف لكسب صفة المستثمر الأجنبي
- يتضمن الاستثمار الأجنبي مصالح طبيعية لأشخاص معنويين أو طبيعيين ومصالح سياسية ذات مضمون حكومي

– عادة يكون الاستثمار الأجنبي في دول لا تتضمن توتر سياسي وذات ظروف استثمارية جيدة مستقطبة لطبيعة نشاط الاستثمار.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي:

هو عملية انتقال الرؤوس الاموال بصفه فعليه ويظهر هذا من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية في بلد أجنبي ويسمى بالاستثمار الاجنبي المباشر وبصفه غير فعليه تظهر من خلال الاستثمار الاجنبي غير المباشر.

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

التعريف الأول: توظيف لأموال اجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة وينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة للمستثمر الاجنبي والذي قد يكون فردا او شركة او مؤسسة والذي له الحق في ادارة موجوداته من بلده او بلد الاقامة الذي هو فيه (الحسن، 2014، الصفحات 17-18)

التعريف الثاني: انتقال لرؤوس الاموال الاجنبية مقترنة بعنصر التنظيم والادارة للاستثمار مباشرة في البلدان التي ينتقل اليها وذلك في صورة وحدات قد تكون صناعية او زراعية او خدمية او انشائية او تمويلية وهذا الاستثمار يمكنه ان يلعب دورا مهما في نقل حزمة متكاملة م راس المال و التكنولوجيا والمعارف الادارية والتنظيمية بالإضافة الى القدرات التسويقية التي تسهم في تعويض النقص المحلي في هذه العناصر في البلدان التي ينتقل اليها (نجا، 2023، صفحة 31)

التعريف الثالث : تكوين منشئات اعمال جديدة خاصة او مشتركة او توسيع منشاة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة اخرى (صالح، 2019، صفحة 26)

التعريف الرابع: عملية الاندماج او التملك عبر الحدود وقد عرف كذلك بانه شراء موجودات اجنبية مع امتلاك الحق في ادارتها وبناءا على ذلك عندما يكون الاستثمار الاجنبي المباشر طويل (الهادي، 2009، صفحة 23)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج ما يلي.

- تعتبر عملية الاستثمار الاجنبي المباشر جزء من عملية الاستثمار الاجنبي الذي يمثل جزء من عملية الاستثمار.

- يشترط في عملية الاستثمار الاجنبي المباشر استخدام اصول ماليه غير وطنية.

- لا يتعلق الاستثمار الاجنبي المباشر باستثمار الاموال فقط وانما كذلك باستثمار الافكار والادارات والسياسات.

- اضافه الى المخاطر الذي يعترض لها المستثمر في عمليه الاستثمار الوطني فانه يتعرض كذلك لمخاطر مضاعفه في عمليه الاستثمار الاجنبي المباشر كما انه يحتاج لأموال أكبر من الاموال المستخدمة في الاستثمار الوطني ولهذا نرى. اغلب المستثمرين الاجانب عباره عن شركات متعددة الجنسيات.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي:

هو عمليه ماليه تتضمن توظيف وانتقال الأصول ماليه فكريه تكنولوجيه اداريه من بلد المستثمر الى بلد اخر ويسمى بالبلد المضيف او المستقبل للاستثمار وتنطوي على هذه العملية منافع واثار لكلا الطرفين الاستثمار المستثمر والبلد المضيف

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي:

أولا: اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية في الاقتصاد. كما أن للاستثمار الاجنبي المباشر دورا هاما باعتباره أحد المتغيرات المساهمة في النمو الاقتصادي. لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نموا ملحوظا لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم، ويرجع السبب في ذلك إلى العديد من البلدان ولاسيما البلدان النامية، جعلت استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر جزءا من استراتيجياتها الشاملة للتنمية الاقتصادية، حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة، وذلك من خلال زيادة رأس المال وتعزيز الكفاءة بفضل نقل التقنيات الحديثة المطورة، وتحسين مهارات التسويق والإدارة، الابتكار، التي تساهم بشكل كبير في إدارة الاستثمارات من جانب اخر يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مهما للاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة، حيث تحتاج الشركات إلى التمويل والخبرة لتوسيع مبيعاتها الدولية. (زايدي، 2022، صفحة 15)

تشترك الأهمية المذكورة سالفا للاستثمار الاجنبي المباشر مع اهميته في القطاع البنكي. الا اننا نرى بان هذه الأخيرة تتعاظم حينما تنطبق العملية الاستثمار. على البنك وذلك لخصوصيه عمل البنك الذي يتعامل فقط بعنصر حساس كالبنك. وتظهر هذه الأهمية في فتح المجال لعنصر المنافسة بين كفاءات البنوك الأجنبية الوطنية مما. سهم هذا في رفع سقف المحاولات البنكية في تحسين كفاءاتها البنكية كما تظهر في التعرف على سياسات وخبرات اجنبيه من شانها ان تساهم في تحسين الكفاءة البنكية اضافه الى المكاسب المالية التي سيحققها البلد. المضيف في جراء هذا النوع من الاستثمار اما اهمها من ناحية المستثمر فتظهر حينما يضع امواله في بلد. نفوذ للخدمات البنكية ومستقبل ومرحب لها فحينما يساهم. هذا في رفع المكاسب المالية التي بنظري اليها المستثمر بالدرجة الاولى حينما يقدم على مثل هذا الاستثمار وهذا بغض النظر عن مجمل المكاسب. السياسية والعلاقات الدبلوماسية التي ستقام بين طرفيها الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع البنكية.

ثانيا : أهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

تتمثل أهداف الاستثمار الاجنبي المباشر

أولا: أهداف المستثمر

تتمثل مجمل أهداف المستثمر في ما يلي: (السلام،، 2008، صفحة 64)

1-من اول الاهداف التي يسعى المستثمر الى تحقيقها، الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها.

2- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والاعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية اليها.

3-ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبة خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها

4-الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية واغلب الدول المستثمرة فيها حيث ان اجرة الايدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل ضئيلة وبالتالي عامل مشجع أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمرين للحصول عليه.

5-ومن اهداف الشركات الاجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير ارباحها من عملياتها داخل موطنها.

6- سهولة قيام الشركات الاجنبية منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاضها الاسعار وانواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة راس المال لديها.

7- تستفاد الشركات الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر اذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات

ثانيا: أهداف البلد المضيف

تتمثل مجمل في ما يلي: (محمد ت.، 2020، صفحة 72)

1-تمويل التنمية الاقتصادية:

تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية وعلى رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حال قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للاستثمارات القومية، وبعبارة أخرى تنشأ هذه الحاجة للموارد الأجنبية لتغطية ما يسمى بالفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي الناشئة عن قصور الموارد الخارجية التي تحصل عليها البلدان النامية من صادراتها المنظورة وغير المنظورة .وفي الحقيقة فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقوم بالتنمية وانما تستفيد منها، حيث أنها تستفيد من نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف إضافة إلى استفادتها من كل مكونات التنمية من بنية تحتية متطورة وملائمة للاستثمار، ولكن احتياج الدولة المضيفة للموارد المالية والتكنولوجيا المتطورة والخبرة يدفعها إلى استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر مرغمة.

2- المساهمة في حل مشكل البطالة:

تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق فرص للعمل من خلال تشغيل عدد أكبر من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها لذا ترحب بها الدول النامية والدول المتقدمة على حد السواء .وأن رغبة الدول النامية في التخفيف من مشكل البطالة يستوجب عليها دراسة استراتيجية التصنيع المتبعة للتغلب على مشكل البطالة.

3-المساهمة في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات:

رغبة البلدان النامية في تحسين ميزان مدفوعاتها حيث تستطيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن يكون لها أثرا إيجابيا في تحسين ميزان المدفوعات في الدول النامية طالما كان حجم انسيابها إلى هذه الدول يزيد عن حجم تصدير الأرباح إلى الخارج، وهذا ما تحقق فعلا في القرن التاسع عشر، عندما كانت البلدان النامية أرضا خصبة مستصلحة حديثا لنمو الاستثمارات الأجنبية فيها.

4-التقليل من الواردات:

وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.

5-الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية:

رغبة البلدان النامية في الاستفادة من التقدم التكنولوجي وتقدم علم الإدارة الذي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال، حيث تمثل التكنولوجيا دورا بارزا في استراتيجية التنمية التي تضعها البلدان النامية في العصر الحديث، وأصبحت من أهم العناصر التي تحدد نجاح أو فشل خطط التنمية، وأصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج والمبادرات والقدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، الممر الذي يسمح بتحسين الصناعة وزيادة الإنتاج واكتساب الخبرة الإدارية .ويبدو أن زيادة الاستثمارات في القطاعات عالية التكنولوجيا مثل الإلكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية لها تأثير إيجابي من حيث نقل التكنولوجيا بين الشركات الأجنبية والمحمية.

الفرع الثالث: علاقة الكفاءة البنكية بالاستثمار الاجنبي المباشر

إن زيادة وجود البنوك الأجنبية تولد ضغوط تنافسية يؤدي إلى تطوير الكفاءة لدى البنوك المحلية، حيث أن دخول البنوك الأجنبية يحفز البنوك المحلية على تعزيز كفاءتها وزيادة في تنوع الخدمات المالية بغية الاحتفاظ بحصتها في السوق، بالمقابل يثير دخول البنوك الأجنبية مخاوف من تأثيرات سلبية وخاصة في الاسواق الناشئة، حيث يندرج إلى عمليات التحرير المالية كمسبب محتمل لعدم الاستقرار المالي وحيث أن البنوك المحلية الأقل كفاءة قد لا تستطيع مقاومة الضغوط التنافسية ما قد يؤدي إلى إفلاسها، وبالنسبة لتأثير دخول البنوك الأجنبية على البنوك المحلية فيقوم هذا الاخير بتحفيز على تخفيض التكاليف، وزيادة الكفاءة وتنويع الخدامات المالية وتحسين نوعيتها (وبالمقابل فإن زيادة المنافسة تؤدي إلى تخفيض هوامش الفائدة والأرباح ،كما أن استحداث خدمات بنكية جديدة يحفز البنوك المحلية على تطوير خدماتها وتحسين كفاءة الوساطة المالية، واعتماد تقنيات بنكية حديثة (عفانة، 2012، صفحة 52) ويمكن توضيح علاقة الكفاءة البنكية بالاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

الشكل رقم (9): علاقة الكفاءة البنكية بالاستثمار الأجنبي المباشر

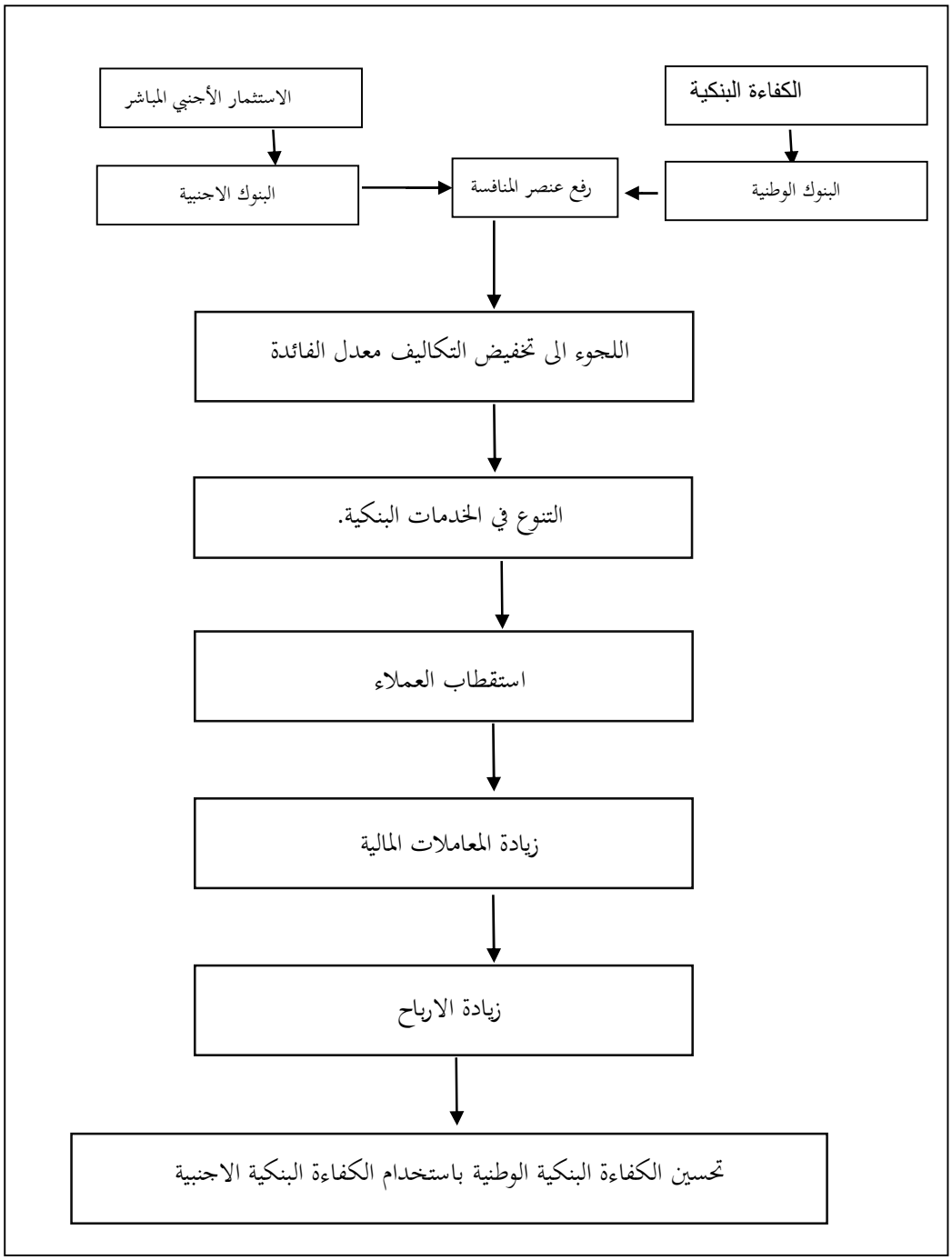

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مضمون فقرة العلاقة ومكتسبات قبلية

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

يقوم أحد المقيمين في اقتصاد ما بهدف الحصول على مصلحة دائمة في أي وحدة مؤسسية مقيمة في اقتصاد آخر وتمارسها، في إطار علاقة طويلة الأمد، لها تأثير كبير على إدارتها. الاستثمارات العمليات المباشرة لا تشمل فقط العملية الأولية التي تؤسس العلاقة بين وحدتين، ولكن أيضًا جميع المعاملات الرأسمالية اللاحقة بينهما بين الوحدات المؤسسية ذات الصلة، سواء كانت مدمجة أم لا شركات. ولذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يتخذ أشكالاً مختلفة: إنشاء مشروع تجاري في الخارج أو إعادة الشراء أو المشاركة (الاستحواذ على 10% على الأقل من رأس المال الاجتماعية) في شركة أجنبية، وإعادة استثمار الأرباح من قبل الشركة التابعة (AOUMARI, 2009, p. 9)

الفرع الأول: أشكال مرتبطة بالملكية

وهو مرتبط بملكية الاصول الانتاجية في البلد المضيف وهذا الشكل يمنح نفوذا مباشرا لصاحبه من خلال الملكية الكاملة او نصيب معين يكفل له السيطرة على ادارة المشروع ويضم الانوا التالية : (الحسن، 2014، الصفحات 21-22)

الاستثمار المشترك

الاستثمار المملوك بالكامل

في المناطق الحرة

في مشاريع التجميع

أولا: الاستثمار المشترك

يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع .ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على الجوانب التالية: (قحف، 1989، صفحة 34)

اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف – يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص – .قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة استثمار مشترك.

–المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط ، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة .وتجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع

ثانيا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين: (بعداش، 2008، صفحة 52)

-إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المصيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت

-شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب. وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها.

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية، أو الوطنية، أو المشتركة، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز، والمزايا، والإعفاءات ، ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ، ويتم فيها تداول البضائع المحلية، والخارجية، ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع، إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة. (الحق، 2018، صفحة 38)

رابعا: عمليات التجميع

بالنسبة لمشروعات أو عمليات التجميع فتنشئ بموجب اتفاقية أو اكثر بين طرفين أحدهما محلي و الأخر أجنبي حيث يتعهد الطرف الأخير بتوفير و تزويد الطرف المحلي بمكونات وعناصر الإنتاج المختلفة الضرورية لغرض تجميعها و تحويلها إلى منتج نهائي، و قد يأخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للمستثمر فهو بذلك الاستراتيجية الاستثمارية المفضلة لدى غالبية المستثمرين كونه يمكنهم من الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي بنوعيه. (نفيسة، 2016، الصفحات 24-23)

الفرع الثاني: أشكال غير مرتبطة بالملكية

وهو لا يرتبط بأي نوع من أنواع الملكية ولا يفرض التزاما طويل الأجل على المستثمر الاجنبي الا في بعض الحالات وبالرغم من ذلك قد يكون للمستثمر الاجنبي دور فعال في ادارة المشروع ويشمل هذا الشكل الانواع التالية : (الحسن، 2014، صفحة 30)

التعاقد في الباطن

تسليم المفاتيح

عقود تسليم المنتجات باليد

عقود الادارة

عقد الوكالة

عقود التراخيص

أولا: التعاقد من الباطن

هو عبارة عن اتفاقية بين شركتين تقوم احداهما (المقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار او المكونات الاساسية لسلعة معينة الى الطرف الثاني (الاصيل) والذي يقوم باستخدامها في انتاج سلعة بصورتها النهائية وبعلامتها التجارية. أي أن الاصيل يزود المقاول الباطن بالمواد الخام المطلوبة لتصنيع مكونات السلعة، ثم يقوم بتوريدها للأصيل. (الحسن، 2014، صفحة 30)

ثانيا: عقود تسليم المفتاح

يعتبر هذا النوع من العقود وسيلة أم الشركات الاجنبية لتصدير عملياتها التكنولوجية الى بلدان اخرى عن طريق بناء وحدات انتاجية كاملة في هذه البلدان، حيث تتضمن عادة انشاء مشروعات كبيرة الحجم تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد، ويمكن اعتبارها نوعا من عقود المقاولة حيث تتعاقد احدى الشركات الاجنبية (المقاول) مع منشاة وطنية (العميل) لتسليم وحدة انتاجية او احد تسهيلات البنية الاساسية مثل محطات الطاقة او الطرق السريعة او الموانئ، جاهزة على الفور للتشغيل بعد اتمامها .ومما تجدر الاشارة اليه ان بعض مشروعات تسليم المفتاح قد تقترن او قد تفضي الى عقود الادارة (صالح، 2019، صفحة 54)

ثالثا: عقود تسليم المنتجات باليد:

وهي ما تسمى بعقود التصنيع وهي عبارة عن اتفاقية بين الشركة الاجنبية واحدى الشركات الوطنية يتم بموجبها تصنيع وانتاج سلعة معينة كاملة من قبل الشركة المحلية لحساب الشركة الاجنبية وتكون عادة عقود طويلة الاجل ويتحكم طرف اجنبي في ادارة عمليات المشروع وانشطته (الحسن، 2014، صفحة 31)

رابعا: عقود الادارة

عقود الادارة شيء مألوف في عدد من ميادين القطاع الخاص أو القطاع الحكومي، حيث يستوجب نمط المنافسة (كما هو الشأن في عمليات الفنادق مثلا) أو التعقيدات الفنية (كما هو الشأن في إدارة المطارات) وجود خبرة متعمقة وتشكيلة من المهارات قد لا تتوافر محليا، كما تظهر عقود الادارة ايضا في عمليات تسليم المفتاح بعد الانتهاء من المشروع، حيث تقوم المنشآت ذات الخبرة في مجالات معينة للأعمال أو في قطاعات صناعية بعينها بأداء وظائف ادارية ذات طابع عام أو متخصص في منشئات اخرى (صالح، 2019، صفحة 55)

خامسا: عقود الوكالة

هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحدهما (الاصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع او تسهيل او ابرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الاول الى الطرف ثالث (المستهلك)، ويعتبرا لوكيل وسيطا بين الاصيل والمستهلك مع احتفاظ الاصيل بعلامته التجارية. (الحسن، 2014، صفحة 31)

سادسا: عقود التراخيص

هي عبارة عن اتفاق تمنح بمقتضاه شركة متعددة الجنسيات تصريح لمنشأة محلية أو أكثر بالدولة المضيفة لاستخدام براءة اختراع أو نتائج أبحاث لتصنيع وبيع منتجاتها في مقابل عائد مادي، وقد يشمل الترخيص التصميمات الهندسية والصناعية أو التدريب و أساليب الانتاج أو العلامة التجارية (صالح، 2019، صفحة 54)

الفرع الثالث: اشكال اخرى للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: عمليات التملك والاندماج

إن عملية التملك و الاندماج لا تقتصر فقط على الاقتصاديات المتقدمة و إنما تطبق أيضا في الاقتصاديات النامية التي سعت بكل امكانياتها إلى التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية من أجل الاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا النوع من الاستراتيجيات الاستثمارية، و من أبرزها تنمية القدرة التنافسية و تطوير أساليب الإدارة و تحسين كفاءة العمال تم اللجوء إلى عمليات التملك و الاندماج من طرف الشركات متعددة الجنسيات في الاستعانة بمصادر خارجية لمواجهة المنافسة الدولية القوية، بحيث يعد هذا النوع من الاستثمار من أهم استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر للدخول إلى الأسواق العالمية، وقد عرف تقدما بارزا خاصة بعد التحولات الاقتصادية التي مست القطاعات الاقتصادية الهامة :كالقطاع البنكي و قطاع الاتصالات و الصناعات الاستخراجية (نفيسة، 2016، الصفحات 23-24)

ثانيا: الاستثمارات الأفقية

فالاستثمار الأفقي تكون فيه فروع الشركات الأجنبية مستقلة عن الشركة الأم، وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لأدوات الإنتاج، التمويل، النقل التكنولوجي وغيرها، ويكون بين الدول المتماثلة من حيث مستويات النمو، بحيث تركز عمليات الشركة على خط إنتاج محدد، وهذا الشكل يجمع شركتين إما يصنعان نفس المنتج أو لا تتبعان نفس طريقة الإنتاج، ويسمح هذا الشكل بتحقيق اقتصاديات الحجم وزيادة القدرة التفاوضية أمام الأطراف الخارجية (كتخفيض الأسعار التي يطلبها الموردون) وكمثال على ذلك ما تقوم به شركات صناعة السيارات اليابانية من فتح فروع لها بالولايات المتحدة الأمريكية جراء السياسة الحمائية لهذه الأخيرة وصناعة المنتجات الغذائية الأمريكية للعلامة التجارية" Kellogs" في بريطانيا، ويعرف أيضا هذا الشكل من الاستثمارات بأنه الاستثمار الباحث عن الأسواق. (نفيسة، 2016، صفحة 24)

ثالثا: الشكل التكتلي (تحقق منتجات مختلفة تماما)

يحدث عندما لا يكون هناك أي ارتباط أو تشابه بالاتجاه الإنتاجي للشركة وفروعها، ويخص الشركات التي تمارس نشاطات مختلفة تماما في تنويع التوظيفات المالية، وعليه يمكن لأرباح بعض النشاطات أن تعوض خسائر البعض الآخر لنفس الشركة، وكمثال على ذلك شركة T.T.I الأمريكية المتخصصة في صناعة وتركيب المعدات الهاتفية والتي توسع نشاطها ليشمل مجالات الإلكترونيك، الكيمياء، التأمين، التغذية وإدارة الفنادق من خلال مساهمتها في رأسمال الفروع الفندقية العالمية شيراطونSheraton (طلحي، 2022، الصفحات 21-22)

رابعا: الاستثمار العمودي

هذا النوع من الاستثمار يركز على فكرة تخصص كل فرع من فروع الشركة متعددة الجنسيات المنتشرة عبر العالم في مرحلة معينة من الإنتاج من أجل إمداد الشركة الأم بالمنتجات الوسطية وغير النهائية اللازمة للإنتاج الأخير الذي يوجه في الغالب إلى التصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية المضيفة، وتستفيد الشركات المتبنية لهذا النوع من الاستثمار من تحسين وتعزيز

القدرات التنافسية من خلال استغلال وفرات الحجم وتدني مستوى التكاليف، ويقسم الاستثمار العمودي إلى: (نفيسة، 2016، صفحة 24)

1-**الاستثمار العمودي الخلفي**: وهو الاستثمار القائم على أساس استغلال كل عملية إنتاجية خلفية كأحد مستلزمات العملية الإنتاجية الأمامية، وهو يجسد رغبة الشركات في السيطرة على مصادر المواد الأولية بالدول المضيفة عن طريق الشراء أو الاندماج.

2- **الاستثمار العمودي الأمامي**: وهو الاستثمار الذي يعبر عن محاولة الشركات السيطرة على منافذ التوزيع بالاندماج أو الشراء، ويتم اللجوء إليه في حالة عدم قدرة منافذ التوزيع المتوفرة على تلبية حاجيات الشركة وتحقيق أهدافها في الوصول إلى المستهلك المستهدف وتقديم الخدمة بالأسعار

كما هناك أشكال اخرى تصنف لأغراض مختلفة تتمثل في ما يلي: (الجبوري، 2014، صفحة 160)

-الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية: وهو الشكل الأقدم للاستثمار الأجنبي اتبعته الشركات متعددة الجنسيات خاصة في مجال النفط والغاز والصناعات الاستخراجية الأخرى، يعتمد على تشجيع الصادرات من الموارد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمدخلات ا في العملية الإنتاجية .

– الاستثمار الباحث عن الكفاءة: ينتهج هذا النوع من الاستثمار من قبل الشركات متعددة الجنسيات التي تحقق تدويل عملياتها بشكل مكثف والهدف منه هو تعظيم الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف بطرقة الميزة النسبية بشكل كامل في البلدان النامية .

– الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: ويحدث هذا النوع من الاستثمار في مراحل متقدمة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم بالاستثمار في مجال البحث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة، ويكون لهذا النوع آثار توسعية على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك

خامسا: الاستثمار الاجنبي المباشر في شكل شركات متعددة الجنسيات

ترتب على زيادة انتقال رؤوس الأموال على المستوى الدولي حدوث تداخل كبير بين الاستثمارات التي تقوم بها الشركات الاحتكارية الكبرى في العالم وقد اتجهت عديد من الشركات إلى الاندماج فيما بينها مما تمخض عنه ظهور عدد من الشركات العملاقة على الساحة الدولية. وتتميز هذه الشركات بأن ملكيتها تتوزع بين جماعات تحمل جنسيات مختلفة وتمارس هذه الشركات أنشطتها الاستثمارية في عديد من الدول وتمتلك أصولا في أكثر من دولة ومن هنا جاءت تسميتها بالشركات متعددة الجنسيات (نجا، 2023، صفحة 141)

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات، أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر أهمية نسبيا، حيث تعتبر بمثابة القاطرة التي تجره وراءها نحو أقاليم العالم المختلفة، وتعمل على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع نشاطها، ومراكز إنتاجها بما يتلاءم، وتحقيق ذلك الهدف معتمدة على المزايا الاحتكارية التي تتمتع بها يمكن أن نلخص السمات والخصائص التي تميز هذه الشركات في النقاط التالية: (الحق، 2018، صفحة 18)

– تتميز هذه الشركات بسمة التكامل بينها وبين فروعها المتواجدة في أكثر من دولة، وذلك من خلال قيامها ومزاولتها في الإدارة، والإشراف على المشاريع من بدايتها إلى نهايتها، وتكون من وحدة إنتاجية لا تتجزأ .

– التشتت الجغرافي للنشاط، حيث تنتشر في عدة دول بقصد الحصول على أي ميزة نسبية، وأن نمو السمتين (التشتت والمركزية) دائما يكون بشكل متوازن ودقيق، وهذا التناقض الظاهري لا يجتمع إلا في هذا النوع من الشركات.

– الحجم الهائل الذي تتمتع به، بحيث تمتلك فروع في البلدان المختلفة، بالإضافة إلى رقم الأعمال الضخم، والأرباح العالية، وتتصف كذلك بالتنوّع، فلا تكاد تستقر في قطاع معين، حتى تجدها تنتقل للاستثمار في قطاع آخر.

– القدرة على الاستجابة، والتكيّف مع المناخ الاقتصادي، والاجتماعي الذي تعمل فيه، وهو الأمر الذي أدى إلى أن تؤدي دورا كبرا في مسار التطور الاقتصادي العالمي، ومن ثم أكسبها ذلك نفوذا واسعا في العالم خاصة مع التحولات العالمية السائدة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية حاليا

سادسا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع البنكي

1– أشكال تابعة للبنك الأم

– مكتب تمثيلي

هو هيئة لتمثيل البنك ولكن ليس لتنفيذ العمليات البنكية في حد ذاتها. إذ تتمثل مهمته في جمع المعلومات والاتصالات، أو للقيام بالإعلان عن البنك الأم قبل إقامة الاستثمار الفعلي لها في البلد المضيف. هذا الشكل ليس له شخصية معنوية.

و من بين مكاتب التمثيل المعتمدة في الجزائر نجد:

–مكتب تمثيل البنك البريطاني – Bank Commercial Arab British

مكتب تمثيل البنك الفرنسي – Commercial et Industriel Crédit

مكتب تمثيل البنك الايطاليsienne de Pashi Monte

مكتب تمثيل البنك الاسبانيSabadell Banco

– الوحدة

الوحدة ليست كيانا منفصلا بالنسبة للبنك الأم، حتى ولو كانت قواعد الإستغلال (المحاسبة، و تصريح بالنتائج) تظهر بعض الإستقلالية. فهي تقوم بأعمال تجارية ولديها زبائن الخاصين بها، لكنها لا يوجد لديها الإستقلالية القانونية. فالوحدة تبقى تابعة للبنك الأم لإحتياجات رؤوس الأموال، على الرغم من أن الوحدة لديها أيضا الحق في جمع الودائع المحلية بالتجزئة أوالجملة للبلد المضيف (عبير، 2017، صفحة 4)

2– أشكال مستقلة عن البنك الأم

-**البنك الفرعي(التابع)**: البنك الفرعي هو مؤسسة مع مشاركة محلية، إذ تبلغ مساهمة بنك الأم إلى أقل من 50. ٪

-الفرع: الفرع هو كيان، محليا يتكون من شركة ذات الأسهم، وهي قانونيا مستقلة عن البنك الأم التي تمتلك أكثر من 50 ٪من أرس المال، وهناك شكل آخر من أشكال الفروع تكون مملوكة بنسبة 100 ٪من قبل البنك الأم.

يمكن ختام كل أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

الشكل رقم(10): أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

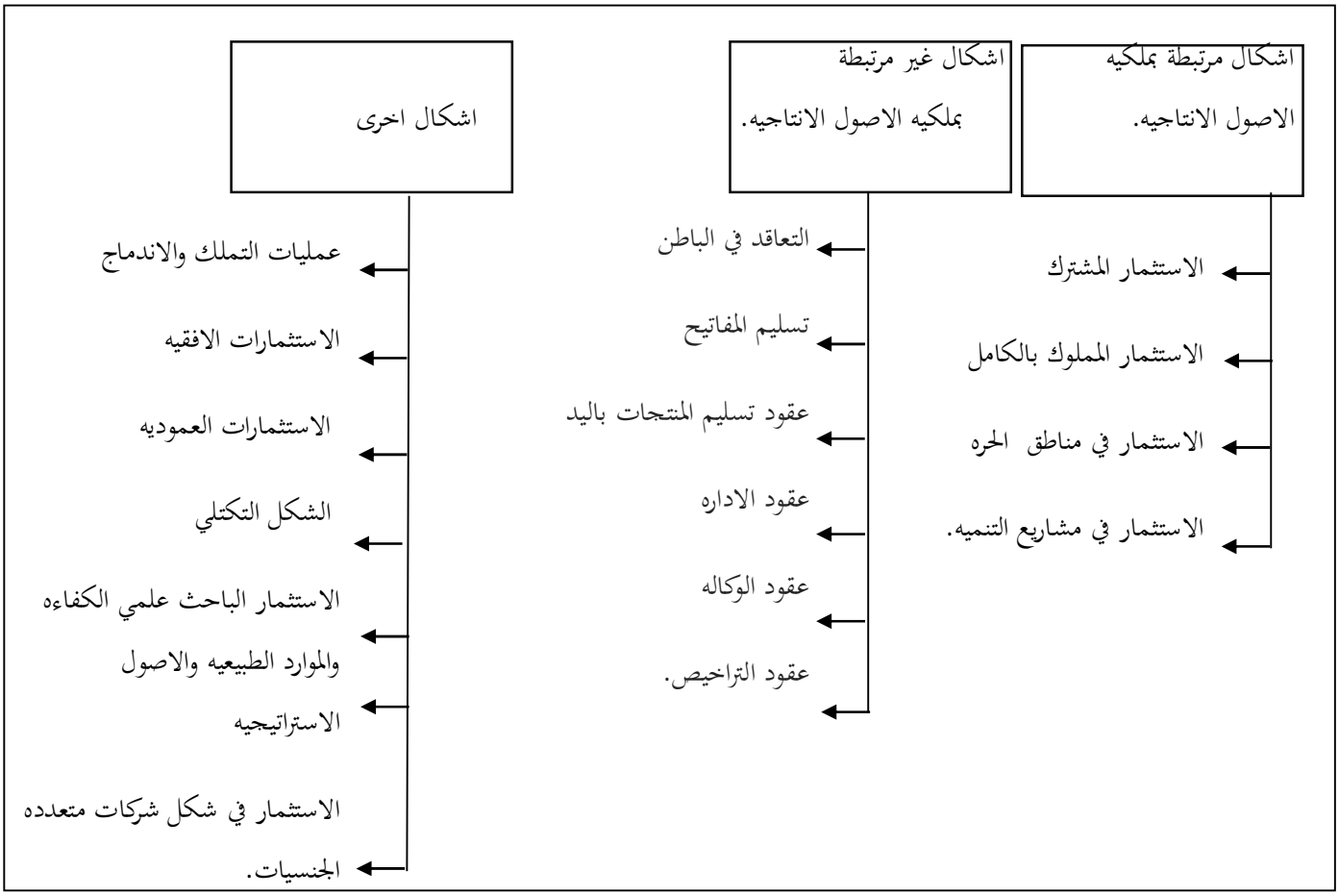

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مضمون الأشكال

الشكل رقم(11) اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع البنكي.

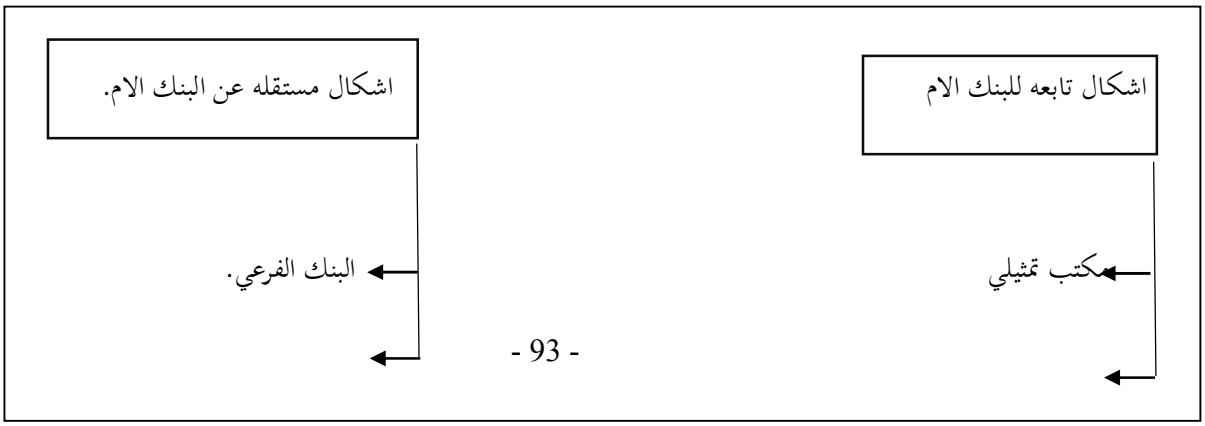

الوحدة. الفرع

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مضمون الأشكال

المطلب الرابع: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة مزايا للاستثمار الأجنبي المباشر منها ما تعلق بالدول المضيفة ومنها اختص به المستثمر الأجنبي وهناك مزايا لبعض أشكال الاستثمار الأجنبي

الفرع الأول: مزايا للدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي

أولا: مزايا للدولة المضيفة

1- نقل التكنولوجيا

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل الرئيسية التي تجعل التكنولوجيا المتقدمة في متناول الدول النامية ،حيث أنه وسيلة لنقل التكنولوجيا بمعناها الواسع الذي يشمل ليس فقط نقل المعرفة الفنية ، ولكن يمتد أيضا إلى نقل المهارات، القدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية والتسويقية كما توفر هذه الاستثمارات منفذا الى أسواق الدول المتقدمة . (صالح، 2019، صفحة 70)

2- توفير فرص العمل

تعاني الدول النامية من مشكلة البطالة نتيجة عدة عوامل منها ندرة رؤوس الأموال الوطنية الازمة للاستثمار وبناءا عليه يصبح خيار الاستثمار الأجنبي المباشر امرا ضروريا بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة ، علاوة على الاسهام في تحسين مستويات الأجور . (صالح، 2019، صفحة 74)

3- **مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تغطية أربعة جوانب اقتصادية للدول النامية:** (مجاهدي، 2020، صفحة 96)

- تغطية المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة
- تغطية النقد الأجنبى اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التى تحتاجها عملية التنمية
- تغطية تكنولوجيا الدول النامية من الآلات والمعدات والخبرات والمعارف الفنية والتنظيمية والتسويقية، الأمر الذي يساعد على تحويل الاقتصاد النامى إلى اقتصاد صناعى، كما يساعد الاستثمار الأجنبي في تطوير البنية الأساسية، التى ما كان لها أن تتحقق فى غياب الاستثمار الأجنبى المباشر

- تغطية الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يؤدى الاستثمار الأجنبى إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، فى صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق، ومن ثم فى سد الإيرادات التي تعاني منها الدولة المضيفة للاستثمار.

- **مزايا اخرى للدولة المضيفة**

كما هناك مزايا اخرى للدولة المضيفة تتمثل في : (بحري، 2017، صفحة 68)

1- تعمل الاستثمارات الاجنبية المباشرة على زيادة مقدرة الدولة المستضيفة عل الانتاج بكميات كبيرة وتحسين نوعية السلع والخدمات وكذلك لها القدرة على توسع نطاق ومنافذ التسويق الخارجية غير التقليدية لتصدير المنتجات المحلية وذلك لما تملكه من مدخرات تراكمية ضخمة وعلاقات متشعبة على الصعيد الدولي .

2- توفر استثمارات العملات الصعبة للدولة المضيفة مرتين المرة الاولى عند قدومها الى البلاد والمرة الثانية عند بيعها لمنتجاتها في الأسواق الخارجية مما يحول اقتصاد الدولة الى اقتصاد تصديري

3- التخفيف من حدة التضخم التي تعاني منه الدول النامية وهذا بتوفير السلع والخدمات المنتجة وطنيا وبأسعار معقولة كانت في السابق غير متوفرة وتستورد بأسعار مرتفعة

4- إن الاستثمار الاجنبي المباشر ومن خلال المشروعات التي يتم فيها هذا الاستثمار وبالذات الانتاجية منها يمكنها أن تساهم في تحقيق قيمة مضافة أكبر باستخدامه الموارد والطاقات الانتاجية التي تعاني من عدم أو ضعف درجة استخدامها وبما يحقق قيمة مضافة أكبر لموارد الدولة النامية بزيادة كفاءة التخصيص في استخدامها وبزيادة درجة استخدامها اضافة إلى امكانية تحقيق كفاءة أكبر عند استخدامها

ثانيا: مزايا بالنسبة للمستثمر الاجنبي

هناك عدة مزايا تتعلق بالمستثمر الاجنبي تتمثل في: (قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، 1992، صفحة 368)

1-اعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصدر لتحول المواد الخامة إلى شركة الأم .

2-إمكانية الاستفادة من القروض المحلية في توسيع النشاط

3- انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج المتوقعة يعظم من حجم الأرباح العائدة من المشروع الاستثماري .

4- يعتبر الاستثمار الأجنبي من وسائل التغلب على القيود الجمركية المفروضة بالدولّ المضيفة.

ومزايا اخرى تتمثل في : (بحري، 2017، الصفحات 42-42)

5-يخوله ممارسة حقه في ادارة المشروع الاستثماري ورقابته وتوجيهه بما يكفل تحقيق مصلحته الأمر الذي يخلق لديه شعورا بالاطمئنان

6-عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد وأرباح

7-تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الاصلي

تتمثل مزايا التراخيص وعقود التصنيع والانتاج الدولي وكذلك عمليات تسليم المفاتيح فيما يلي: (طلحي، 2022، صفحة 31)

أولا: مزايا التراخيص

1- بالنسبة للدولة المضيفة :المحافظة على الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة المضيفة من خلال عدم تمكين الطرف صاحب الامتياز من أي تحكم في سوقها أو في إدارة أنشطتها الإنتاجية محل الترخيص .

2- تتمكن الشركات الوطنية عن طريق نظام التراخيص من تنمية تكنولوجيتها الوطنية الشيء الذي يمكن من إنتاج سلع متطورة.

ثانيا: مزايا عقود التصنيع والإنتاج الدولي من الباطن بالنسبة للدولة المضيفة :

1- تتجنب الدول المضيفة وفق هذه العقود الكثير من الآثار السلبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الأجنبي المباشر .

2- إنشاء العديد من فرص العمالة الجديدة وزيادة تدفق النقد الأجنبي الناجم عن التصدير، كما تساهم في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وخاصة في حالة نجاح التجارب الأولى للشركات المستثمرة

.ثالثا: مزايا عمليات تسليم المفتاح بالنسبة للدولة المضيفة :

1- انخفاض الآثار السياسية والاقتصادية السلبية المحتملة نظرا للطابع المؤقت للوجود الأجنبي .يوفر فرصة الحصول على مستوى متقدم من التكنولوجيا الجديدة .

2- وجود فوائد طويلة الأجل وبخاصة إذا كان المشروع سوق رئيسي للإنتاج والتصدير.

رابعا: مزايا الاستثمار المشترك

تتمثل مزايا الاستثمار المشترك في ما يلي: (يحي، 2013، صفحة 78)

1- يعتبر من أكثر الانواع قبولا في معظم الدول ويرجع هذا لأبعاد سياسية واجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الاجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة بالإضافة إلى هذا النوع من الاستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين

2- يعتبر عاملا لتنشيط ودفع الاستثمار الاجنبي حيث يسمح بجلب الاستثمارات سواء كانت نقدية أو عينية أو فنية كالدراية والتي تأخذ شكل تقنيات وخبرات كما يعتبر وسيلة مهمة في دخول نظام المعلومات الاقتصادية التي تحتل دورا أساسيا بالنسبة للمؤسسة في استراتيجيتها التطويرية

خامسا: مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي

تتمثل مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي في ما يلي (الحسن، 2014، الصفحات 26-27)

1- تحقق هده الاستثمارات للمستثمر الاجنبي في الدول النامية الحرية الكاملة في ادارة النشاط الانتاجي والتسويقي والمالي وغيرها وهذا يعني تحقيقها ارباحا كبيرة وبتكاليف قليلة ناجمة عن انخفاض كلف مدخلات الانتاج بأنواعها المختلفة كما ان مهمة المستثمر الاجنبي من المحتمل ان تكون سهلة للغاية فيما يتعلق بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق

3- أما بالنسبة للدولة المضيفة

- زيادة حجم تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية اليها
- المساهمة في اشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع مع احتمال وجود فائض للتصدير او تقليل الواردات وتحسين موازين مدفوعات الدول النامية المضيفة للاستثمار
- يساعد على خلق فرص أكبر للعمالة المحلية خصوصا عندما تشترط الدول المضيفة في قوانينها على اجبار المستثمر الاجنبي على تشغيل نسبة محددة من العاملين في المشروع

سادسا: مزايا الاستثمار في المناطق الحرة

تتمثل مزايا الاستثمار في المناطق الحرة في ما يلي : (الحسن، 2014، صفحة 28)

1- بالنسبة للمستثمر

- الاعفاءات من الرسوم والضرائب والإجراءات الجمركية
- النص في القانون على عدم جواز تأميم مشروعات في المناطق الحرة
- تبسيط الاجراءات الادارية وتقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة
- حرية المشاريع الاجنبية المقامة في المناطق الحرة في انتاج وبيع أي كمية من منتجاتها في الاسواق الخارجية والمحلية
- حرية تحويل الارباح المتحققة من المشاريع المقامة في المنطقة الحرة الى الخارج

2- بالنسبة للدول المضيفة

- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس الاموال الجديدة
- تخفيض مستويات البطالة
- تطوير الصناعة المحلية تنمية وتطوير المناطق النائية

سابعا: مزايا للشركات متعددة الجنسيات

تتمثل في ما يلي (نجا، 2023، الصفحات 161-162-163)

1-زيادة درجة المنافسة في السوق المحلية وذلك سبب وجود متنافسين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية للحصول على نصيب لكل منهما في السوق المحلية ويترتب على ذلك ارتفاع بجودة ونوعية السلع الخدامات فضلا عن انخفاض سعر السلعة والخدمة مما يترتب على ذلك الامر في النهاية من الزيادة في رفاهية افراد المجتمع كمستهلكين

2-ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب زيادة درجة المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية مما يؤدي على القضاء على الاحتكار ومن ثم تحقيق الاستخدام الافضل للموارد المتاحة ويترتب على الامر زيادة الناتج المحلي وارتفاع معدل النمو به

3- ارتفاع بمستوى الكفاءة الادارية حيث تصطحب الشركات المتعددة الجنسيات معها أساليب ادارية عالمية مما يرفع من مستوى الادارة بالفروع العاملة في الدول النامية وهذا بدوره يرفع من كفاءة الادارات في الشركات المحلية من خلال محاولتها تقليد الاساليب الادارية الحديثة والاستفادة م هذه الشركات والتعلم منها حيث تكون بمثابة مراكز لتدريب مثل هذه الكفاءات الادارية بها

4- خلق مجموعة من الوفورات الخارجية لعل اهمها

- تحد من استنزاف العقول البشرية في الدول النامية حيث تجد العمالة الماهرة والخبرات والكفاءات الفرصة للعمل في مثل هذه الشركات بدلا من الهجرة اليها في خارج البلاد
- تخفض من تكلفة الانتاج بالمشروعات المحلية نظرا لما توفره من مستلزمات الانتاج والمعدات والآلات لمثل هذه الصناعات المحلية بدلا من استيرادها

الفرع الثالث: عيوب بالنسبة للدولة المضيفة والمستثمر الاجنبي

أولا: عيوب بالنسبة للدولة المضيفة

1- العمالة ومستويات الاجور

تناولت العديد من الدراسات بعد التوظف للاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي جاءت نتائجها متناقضة في كثير الاحيان فمن ناحية يشير البعض الى قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل الدول المضيفة وتلك من خلال فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الروابط الامامية والخلفية مع الصناعات المحلية. ولكن من ناحية اخرى يتشكك البعض في القدرة التوظيفية للشركات الاجنبية بسبب تحيزها لصالح الصناعات التي تعتمد على أساليب تقنية كثيفة راس المال وكذا اجتذابها لنوع معين من العمالة هذا فضلا عن اتجاهها لرفع مستويات الاجور مما قد يشجع غالبا على احلال الآلات محل العمالة (صالح، 2019، صفحة 62)

2- التنمية المحلية

ان التقنية المستخدمة في مثل هذه المشاركات او المساهمات واساليب الانتاج الفنية عادة ما تكون مصممة لتحقيق هدف تعظيم الربح وفقا لظروف اقتصاد متقدم وبالتالي قد لا تلاءم ظروف الاقتصاد النامي خاصة فيما يتعلق بتشغيل اليد العاملة ومن ثم

فهي لا تحقق بعض مستهدفات التنمية المحلية. إن الاستثمارات او الشركات الدولية الكبيرة عادة تمتلك ادارات متطورة ومتخصصة (محترفة) لها القدرة على ان تفلت من الرقابة وتقوم بنشاطات غير مرغوب فيها او غير مناسبة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان حجمها الضخم قد يمكنها من تكوين او تشكيل احتكارية معينة تسيطر بها على بعض مجالات الانتاج في الاقتصاد المحلي. (خضير، 2010، صفحة 21)

3-**تحويل أرباحها كلها إلى الخارج:** قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان مدفوعات الدول النامية، نتيجةً تحويل الأرباح في حالة مغالاة المستثمر الأجنبي في تكلفة واردات المشروع من السلع الرأسمالية التي غالبا ما يكون مصدرها الشركة الأجنبية الأم .

4- يؤدى الاستثمار الأجنبى إلى منافسة الصناعات المحلية، مما يؤدى إلى كساد السلع والمنتجات المحلية، ثم انهيار الصناعات الوطنية، وبالتالى يؤدى إلى انخفاض الناتج القومى وسيطرة الشركات الأجنبية على السوق المحلية

5- يؤدى الاستثمار الأجنبى إلى ممارسة بعض الأساليب غير المشروعة لإفساد الحياة السياسية داخل الدولة المضيفة، وذلك عن طريق تقديم الرشاوى لشراء ذمم الساسة، ومتخذى القرار وحملهم على قبول شروط أكثر للدولة المضيفة من خلال القيام بمخالفات قانونية أو دفع أثمان أعلى، أو شراء سلع أقل جودة. (مجاهدي، 2020، الصفحات 97-98)

6-إن مساهمة مشروعات الاستثمار في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير رأسمال أجنبي ولتحسين ميزان مدفوعاتها أقل بكثير بالمقارنة مع المشروعات المملوكة ملكية مطلقة من طرف المستثمر الأجنبي، نظرا لاحتمال إنخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي إلى صغر حجم المشروع و بالتالي تقليل من إسهاماتها في تحقيق أهداف الدولة خاصة في ما يخص زيادة فرص التوظيف و التحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات و انخفاض معدل العملات الأجنبية. (قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي ، 1992، صفحة 370)

ثانيا: بالنسبة للمستثمر الاجنبي

تتمثل العيوب في مايلي : (بحري، 2017، صفحة 49)

1- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية الى اقصاء الطرف الاجنبي من المشروع مما يؤدي الى ارتفاع درجة المخاطرة غير التجارية

2- عندما يتمثل الطرف الوطني في الحكومة يمكن ان تضع شروطا صارمة على التصدير والتوظيف وتحويل الارباح الخاصة بالطرف الاجنبي التامين وما ينجر عنه من خسائر للمستثمر الاجنبي خاصة في حالة غياب شروط اتفاقيات مسبقة في هذا الشأن

3- انخفاض سعر الصرف لعملة البلد المستثمر فيه وما ينجر عنه من خسائر مالية في حالة تحويل العملة المحلية من البلد المضيف الى عملة البلد الام

4- تجميد اموال المستثمر وهذا له علاقة بمدى استقرار قوانين وسياسة الدولة المضيفة

الفرع الرابع: عيوب ابعض أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تتمثل عيوب التراخيص بالنسبة للدولة المضيفة و عيوب عقود التصنيع والإنتاج الدولي من الباطن بالنسبة للدولة المضيفة و عيوب عمليات تسليم المفتاح بالنسبة للدولة المضيفة في (طلحي، 2022، الصفحات 33-34)

أولا: عيوب التراخيص بالنسبة للدولة المضيفة :

1- إمكانية حرمان الدول المضيفة من بعض التكنولوجية الجديدة والمتقدمة والتي لا يقبل الطرف الأجنبي منحها أو الشراكة فيها إلا من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر .
2- ارتفاع الحصول على التراخيص وامتيازات الإنتاج في أحيان كثيرة وخاصة للعلامات التجارية المعروفة

ثانيا: عيوب عقود التصنيع والإنتاج الدولي من الباطن بالنسبة للدولة المضيفة :

1- يمكن أن يخلق تحكم الطرف الأجنبي في كل أو جزء من عمليات هذه المشروعات تعارضا في المصالح بينه وبين الطرف الوطني .
2- تعتبر إسهامات هذا النوع من العقود في مجال التشغيل وإنشاء فرص عمل وتدفق النقد الأجنبي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية محدودة جدا

ثالثا: عيوب عمليات تسليم المفتاح بالنسبة للدولة المضيفة :

1- الآثار المرجوة من هذا النوع من الاستثمارات من خلال تحقيق التقدم التكنولوجي للدولة المضيفة وكذلك إنشاء فرص عمل وتحسن وضعية ميزان المدفوعات يتوقف إلى حد كبير على حجم وطبيعة نشاط هذه المشروعات .
2- حجم التدفقات النقدية الداخلة وحركة رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل محدود وتكاد تكون معدومة خاصة إذا ما قورنت بأنواع أخرى من الاستثمارات المباشرة .
3- يمكن أن تظهر مشكلة التبعية والاعتماد في التزود بقطع الغيار أو المواد الأولية أو حتى الصيانة المستمرة الداخلة في عملية التشغيل والتي تهدد المشروع بالتوقف مستقبلا.

رابعا: عيوب الاستثمار المشترك

تتمثل في (يحي، 2013، صفحة 79)

1- حرمان الدول المضيفة من بع المزايا اذا اصر الطرف الاجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار في حالات الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي

2-ان تحقق المنافع المذكورة غيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والادارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار خاصة في الدول النامية

3-ان مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق اهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الاجنبية (راس المال الاجنبي وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها) أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الاجنبي

خامسا: عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي

تتمثل مختلف عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي (الحسن، 2014، الصفحات 26-27)

1- بالنسبة للمستثمر الاجنبي

تتمثل في الاخطار غير التجارية الناجمة عن التأميم او المصادرة او التصفية الجبرية والاضطرابات السياسية لاسيما في دول العالم الثالث ففي الستينات امم البلدان النامية 455 مشروعا اجنبية منها 32 في قطاع التعدين و 40 في قطاع البترول وفي سبعينات القرن الماض امم 914 مشروع حيث ادى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى نقص الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية و بدأت هذه المخاطر تتقلص تدريجيا منذ بداية الثمانينات وتلاشت تماما في عقد التسعينات نتيجة الانفتاح الاقتصادي الواسع لمختلف دول اعالم والسير في خطة العولمة الاقتصادية مع سقوط الأزمة الاشتراكية والهيمنة الجديدة للولايات المتحدة الامريكية

2- بالنسبة الدول المضيفة

تعميق حالة التبعية الاقتصادية والاحتكارات الاقتصادية الذي يمارسه المستثمر الاجنبي ولم يعد خافيا ان الدول المتقدمة تسعى من خلال منظمة التجارة العالمية الى خدمة مصالحها واهدافها الاستراتيجية بعد فرض قرارات من خلال مجموعة الاتفاقات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية واتفاقية تجارة الخدمات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتي تمثل بمجملها قيودا تحد من قدرة الدول على دعم صادراتها وعلى حماية اقتصادها من الاثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي الوافد اليها بالإضافة الى تحويل الأرباح الى خارج هذه الدول ونهب ثروات الدول النامية

سادسا: عيوب الشركات المتعددة الجنسية

تتمثل مختلف عيوب الشركات المتعددة الجنسية (نجا، 2023، الصفحات 164-166-167-169)

1-**الاعباء والتكلفة التي تتحملها الدول النامية لجذب الشركات المتعددة الجنسيات** : تتمثل تلك الاعباء في تخفيض الضرائب منح امتيازات معدلات الفائدة المدعمة اثمان الأراضي المنخفضة للإقامة المصانع الحماية الجمركية ..الخ الا ان هذه الامور كثيرا لا تنجح في جذب الشركات المتعددة الجنسيات وتوجد مجموعة اخرى من أعمال يعزى اليها جذب تلك الشركات اهمها مدى اتساع السوق المحلي انخفاض اجور العمال واثمان المنتجات الاولية تدني معدل التضخم النمو المستقر و طرق التسعير في السوق ناهيك عن مدى الاستقرار السياسي وتوافر مناخ المناسب للاستثمار وكثيرا ما يترتب على تنافس الدول النامية لجذب الشركات المتعددة الجنسيات ان تفوق التكاليف والاعباء المنافع وتكون النتيجة ان جمهور المستهلكين ودافعي الضرائب في الدول

النامية يقومون بإعانة ودعم مشروعات الشركات المتعددة الجنسيات ومن هنا ظهر بضرورة وضع قواعد لترشيد ما تقدمه الدول النامية من حوافز لها

2-**المغالاة في حقوق الاختراعات والإتاوة** : اصبحت تجارة العالم في التقنيات على جانب كبير من الاهمية فزادت 2.7 بليون دولار في 1965 الى 11 مليون في 1975 معظمها فيما بين الدول المتقدمة وحوالي 10 بالمئة بين الدول المتقدمة والنامية وعلى الرغم من ظالة نصيب الدول النامية الا انها تمثل نسبة كبيرة من حصيلة صادرتها في صورة رسوم أتاواه مقابل الحصول على التقنية الاجنبية ولما كانت تلك الرسوم وحقوق الاختراع يتم تحويلها من فرع الى فروع احدة الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية الى المركز الرئيسي في الخارج – ولا يتحدد بفعل قوى السوق فانه من الصعب التعرف على الأراقم الفعلية لذلك ما يتمك التلاعب في حساب تلك الإتاوة ولا توجد قاعدة واحدة يمكن الاعتماد عليها في تقديرها

3- تشويه انماط للإنتاج والاستهلاك

حيث توجه الشركات المتعددة الجنسيات استثماراتها الى انتاج السلع والخدمات التي تحققها الربح السريع الذي يلبي طلبات الافراد ذات القوة الشرائية المرتفعة، مما يترتب عليه من زيادة الانفاق الاستهلاكي على العديد من السلع التي لا تلاءم انماط الاستهلاك بهذه الدول ولا تتناسب مستويات الدخول بها.

4- عدم ملائمة التكنولوجيا المستخدمة لظروف الدول النامية

حيث ان الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم التكنولوجيا على درجة عالية من التقدم والتكثيف الرأسمالي ، في حين ان التكنولوجيا الاكثر ملائمة للدول النامية تكون مكثفة لعنصر العمل نظرا لوفرة عنصر العمل الرخيص بها كما انها تعاني من انتشار البطالة بكافة اشكالها خاصة البطالة المقنعة كما ان هذه الشركات تقدم التكنولوجيا المتقدمة ولكنها لا تعطي سر هذه التكنولوجيا الى هذه الدول ، فضلا عن انها لا تشجع على البحث والتطور كي يتم اختراع هذه التكنولوجيا بهذه الدول

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري

حينما يتم شرح مصطلح المناخ نجده يشتمل على مختلف الظروف التي ينشأ أو يعمل بها أي نشاط انساني ولكن حينما يتم ربطه بالاستثمار نجده يركب لنا مفهوم عن مختلف الظروف التي يستغل فيها نشاط تخصيص رؤوس الأموال وليتم ابراز المناخ الاستثماري أكثر سيتم التطرق إلى مفهوم مناخ الاستثمار ومختلف مكوناته إضافة إلى شرح مختلف الظروف التي تساهم في خلق مناخ استثماري جيد.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار

يتضح مناخ الاستثمار من خلال تقديم مختلف التعاريف المتعلقة به وتوضيح أهميته

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

هناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها:

التعريف الأول: لقد تطور المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للبلد وللفرص الاستثمارية، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبيان ينمو فيها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا 2لجذب الاستثمارات (شهيناز، 2016، صفحة 179)

التعريف الثاني: مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الاوضاع والظروف سلبا أو ايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات (أمين، 2019، صفحة 281)

التعريف الثالث: مجموعة الظروف الطبيعية و السياسية و الاقتصادية و القانونية و التنظيمية و الاجتماعية و الثقافية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الاستثماري و قرارات المستثمرين (المحليين و الأجانب (الحاليين و المحتملين مستقبلا. (بعداش، 2008، صفحة 65)

التعريف الرابع: يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو في قطاع معين، وتعد هذه الظروف والأوضاع عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاع جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال (ميساوي، 2018، صفحة 17)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج ما يلي حول مناخ الاستثمار:

1- من المهم دراسة جدوى مشروع استثماري في مناخ اقتصادي مختلف ومن الأهم وضع استراتيجيات مرنة اتجاه أي تغير محتمل في المناخ الاستثماري

2- تحتاج دراسة مناخ استثماري إلى دراسات تاريخية ودراسات حالية واستشرافية للأوضاع الاقتصادية والسياسية، فذلك سيؤثر سلبا أو ايجابا على قرار الاستثمار.

كما يمكننا وضع التعريف التالي حول المناخ الاستثماري:

هو إطار مستقبل لاستثمار محدد بمجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي من شأنها أن تساهم في استقطاب أو طرد الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الثاني: أهمية مناخ الاستثمار

يعد مناخ الاستثمار حاجة ملحة للاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء إذ أن حاجة الاقتصاديات النامية لرأس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصاديات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن تحقق دون إيجاد مناخ استثماري ملائم، بحيث يمارس فيه هذا النشاط بعيدا عن الخشية والتردد وتقتضي عملية توفير هذا المناخ بداية تحديد المعوقات التي يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الاستثمار وانكماشه في إزالتها ، ثم البحث عن الضمانات القانونية والاقتصادية اللازمة لتشغيل الاستثمار، ذلك أن وجود مناخ استثمار جيد من شانه تشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي بشركاته ومؤسساته التي تقوم بالاستثمار وتخلق بالتالي فرص عمل جيدة وتحسن مستوى إنتاجية مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو وتحقيق تنمية شاملة (شهيناز، 2016، صفحة 179)

ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر ، وهنا يحقق بذلك المناخ الاستثماري مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة التغيرات العالمية والتكتلات الاقتصادية الدولية وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة (ميساوي، 2018، صفحة 17)

يأتي الاهتمام بمناخ الاستثمار لاعتباره عنصرا أساسيا لنجاح سياسات التنمية فهو البيئة التي تتوفر فيها مستلزمات الاستثمار والتي تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال إمكانية أو فرصة استثمار أموالهم في أفضل فرصة استثمارية، وعليه تبرز أهمية مناخ الاستثمار من خلال النقاط التالية يعتبر مناخ الاستثمار المتوفر على محددات أو مقومات معينة تسمح للبلد المعني دخول التنافسية الدولية في جذب الاستثمارات، المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية في امتصاص البطالة وزيادة الدخل ومحاربة الفقر وفي مناخ استثماري ملائم يتيح الحصول على نشاط استثماري واسع ضروري لأنه يشكل البيئة التي تنمو فيها الاستثمارات، ولا يمكن تصور حدوث إقبال من الاستثمار المحلي والأجنبي على بلد من البلدان في غيابها .يكتسي مناخ الاستثمار أهمية بالغة في تحفيز التدفقات الاستثمارية لأي دولة، إلا أنه ومن أجل اتخاذ القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات من عدمه، تجرى العديد من الدراسات التحليلية المالية والاقتصادية للبيئة الاستثمارية والفرص الاستثمارية المتاحة في توفير المعلومات الاستثمارية الكافية والتي ينبغي أن تخصص لها الأموال اللازمة والجهد الكبير والوقت الكافي والاهتمام المتزايد حتى بالتفاصيل الصغيرة وذلك بغية الوصول إلى تحقيق القرار النهائي والصائب بشأن الاستثمار (طلحي، 2022، صفحة 112)

المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري

تنقسم مكونات المناخ الاستثماري إلى مكونات اقتصادية وغير اقتصادية يمكن توضيحها فيما يلي

الفرع الأول: مكونات اقتصادية

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى اداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها

أولا: السياسة الاقتصادية ينظر إلى السياسة الاقتصادية بخصوص المناخ الاستثمار من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية:

1-**السياسة المالية:** تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية. إذ تؤثر في الطلب الفعلي و بالتالي في مستويات النشاط و التشغيل و المستوى العام للأسعار و غيرها (بعداش، 2008، صفحة 60). ينسب اليها على انها جاذبة للاستثمار كلما السياسة الضريبة تحمل الاعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسبا ولا يحمل عبئا ضريبيا كبيرا يثقل كاهل المستثمر، ناهيك عن انها من الضروري أن تكون واضحة ومرنة، فان كل ذلك يؤدي الى جانب الاستثمار، وتكون السياسة المالية جاذبة ايضا للاستثمار كلما كانت سياسة الانفاق العام متجهة الى تقوية البنية الاساسية، وتبتعد عن تشويه هيكل الاسعار، والعكس صحيح كما انه كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الميزانية العامة لدولة لا يؤدي تضخم مرتفع، ولا يؤدي الى انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار لأي حال من الاحوال . (أمين، 2019، صفحة 283)

2-**السياسة النقدية:** تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها لتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة. و تعرف ب "مجموعة الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان، بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصاد (الشيباني، 2013، صفحة 14)و بخصوص مناخ الاستثمار ينبغي أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في كل من سعر الصرف و معدل التضخم . فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى. كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهضه غير متوقعة ولا سلطان للمستثمر عليها .ولمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسيير، وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال. كما تؤثر على تكاليف الانتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري (بعداش، 2008، صفحة 68) كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار و العكس صحيح، و يتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، و المهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصاد لمطلوب و تتسم بالاستقرار (أمين، 2019، صفحة 283)

3-**السياسة التجارية:** تساهم السياسة التجارية في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير وتعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفة جمركية مرنة ومنخفضة

وشفافة، قليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية. وتنعكس آثار هذه السياسة إيجابا أو سلبا في الحساب الجاري من ميزان مدفوعات البلد المعني حيث يحقق الحساب المذكور فائضا إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة وسليمة وبالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزا في الحالة المعاكسة وتكون منفرة للمستثمرين (طلحي، 2022، صفحة 150)

ثانيا: البنى التحتية

تعبر البنية التحتية الجيدة من بين أهم متطلبات مناخ الاستثمار الجيد، على اعتبار أن توفرها متمثلة في الهياكل القاعدية (التي تضمن توفر الخدمات الأساسية من شبكة طرق ومواصلات، واتصالات سلكية ولاسلكية موانئ ومطارات، الطاقة والمياه، ...إلخ) يساهم في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار ويجعل المستثمر ينشط بكل حرية وبدون قلق في مكان الاستثمار .والواقع أن وضعية وحالة البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، حيث تلعب الدولة دورا هاما في توفير وتحسين نوعية البنية الأساسية وزيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية على اعتبار أن سوء نوعية وضعف كفاءة البنية الأساسية سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية استراتيجية. (طلحي، 2022، صفحة 124)

ثالثا: حجم السوق المحلي

ذلك أنه كلما اتسع حجم السوق المحلي كان ذلك في حد ذاته عامل محفز للمستثمر المحلي لزيادة استثماراته وتوسيعها، وأيضا عامل جذب للمستثمر الأجنبي وتشجيعا له على استثمار أمواله في الدولة المعنية، حيث أنه كلما اتسع حجم السوق المحلي شجع ذلك المستثمرين على زيادة إنتاجهم لهذه السوق إلى جانب الإنتاج للتصدير، وعندئذ قد يفضل المستثمر العائد القليل مع الإنتاج الكبير والمتواصل على العائد المرتفع في الأسواق الضيقة والمحدودة (ميساوي، 2018، صفحة 68)

رابعا: درجة الانفتاح الاقتصادي

إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الانتاج) فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دلَّ ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري والعكس صحيح. ويمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة، ومن هذه المؤشرات (بعداش، 2008، صفحة 62)

1- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي: حيث أن ارتفاع هذه النسبة معناه اعتماد الناتج المحلي الإجمالي عليها، مما يدل على الانفتاح الاقتصادي والعكس بالعكس .إذ انخفاض هذه النسبة يدل على قلة الانفتاح الاقتصادي أو انغلاقه، الشيء الذي يساهم في رداءة مناخ الاستثمار

2- درجة تركز الصادرات : إن ارتفاع درجة التركيز معناه ارتباط هذا الاقتصاد بعدد محدود من السلع المصدرة إلى عدد قليل من الدول . و هذا "يعرض الاقتصاد القومي إلى هزات عنيفة بعيدة عن إرادة الدولة. و ما يستتبع ذلك من فرض للقيود على حركات عناصر الانتاج، و هو ما يحاول رأس المال الأجنبي الابتعاد عنه".

خامسا: قوة الاقتصاد المحلي ونموه

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، و اعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن ظهور الاقتصادات الناشئة، كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و المحافظة عليها لفترة طويلة . و من العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي بلد ما يلي: (بعداش، 2008، صفحة 62)

1- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد؛ -

2- درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة وقدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة أخرى؛

3- مدى كفاءة الجهاز المالي و البنكي و حجم و نوعية الخدمات التي يقدمها؛

4- مستوى التقدم التكنولوجي؛

5- مدى توافر الموارد البشرية الكفؤة و المؤهلة بمستويات متدرجة و تخصصات متنوعة

الفرع الثاني: مكونات غير اقتصادية :

أولا: المناخ السياسي والأمني

يعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطا أوليا وضروريا للاستثمار المحلي أو الأجنبي ويرتبط بالاستقرار السياسي ما يعرفَ " بالفساد السياسي الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وانعدام الشفافية، مما يؤدي إلى عدم إمكان اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها: (طلال، 2008، صفحة 54)

1-النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاماً ديمقراطيا أو ديكتاتوري .

2-موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية .

3-دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف، ودرجة الوعي السياسي لديها، ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية

ان النظام الاقتصادي يعمل من خلال النظام السياسي وهنا كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار وكلما كان دكتاتوريا كلما كان طاردا له وهذا يرتبط بمدى الاستقرار السياسي فكلما كان النظام السياسي المرتبط بشكل مباشر مع الاستقرار الامني مستقرا كان هذا جاذبا للاستثمار والعكس صحيح. (أمين، 2019، صفحة 4)

ثانيا: الظروف والقيود القانونية إن لهذه الظروف دور متميز في استقطاب الاستثمارات وبخاصة الأجنبية منها؛ ذلك أن المستثمر غير الوطني فردا كان أو شركة لن يقدم على الاستثمار خارج الحدود الوطنية لدولته إلا إذا توافرت له الحماية القانونية الكافية، لذا فإنه على الدولة المهتمة بالاستثمار الأجنبي وضع قواعد وتشريعات محددة لمعاملته سواء من ناحية استقطابه أو حمايته أو تصفيته،

كما يجب أن تتضمن تلك التشريعات على ضمانات مهمة ومزايا مختلفة لتشجيع هذا الاستثمار بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الاضرار بمصالح الدولة المستقبلة، إذ يجب عليها ألا تسمح لرأس المال الأجنبي أن يمس أمنها كما يجب ألا تسمح له بالسيطرة على ثروتها الاقتصادية الوطنية أو إحلال منافسة غير متكافئة أو غير مرغوب فيها مع رأس المال الوطني أو الخبرات أو الأيدي العاملة الوطنية . (ميساوي، 2018، صفحة 18)وأهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية وإمكانية تحويل الأرباح وحرية الاستيراد والتصدير. فقد تضع الدولة المضيفة للاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرة المستثمر على إدارة المشروع الأمر غير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي .كما أن منع تحويل أرباح الاستثمار إلى البلد الأم كليا أو جزئيا أو تحت شروط ما ، يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي . وقد يخضع المستثمر الأجنبي إلى إجراءات قانونية وإدارية كثيرة ومتعددة ومكلفة للحصول على الترخيص بممارسة نشاطه، الشيء الذي ينفره و لا يحفزه على الاستثمار في مثل هذا البلد ". و لا يزال دخول المستثمرين في كثير من البلدان مقيدا و/أو تحكمه قواعد تعسفية لا داعي لها و يتم ذلك غالبا بسبب الضغوط من جماعات المصالح المحلية أو من السلطات التنظيمية التي تكون لها مصالح في الاضطلاع بعمليات المراجعة و الفرز (طلال، 2008، صفحة 71)

ثالثا: الظروف الاجتماعية والثقافية :

وتتمثل في مجموع العوامل المؤثرة على نشاط الاستثمار والتي يمكن سردها في النقاط التالية : (ميساوي، 2018، صفحة 20)

1- النقابات العمالية والتدريبية والحرفية المستخدمة؛
2- السياسات العمالية والتدريبية والحرفية المستخدمة؛
3- معدل النمو السكاني ومقدار المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية؛
4- درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة؛
5- درجة الوعي الشعبي بجهود الحكومة وتنفيذها لخطط وبرامج التنمية .
6- كما يمكن أن تشمل هذه العوامل المستوى الصحي والتعليمي للمجتمع بالإضافة إلى العرف والتقاليد والدين، ومدى وعي منظمات المدنية ومستويات الحرية السياسية.

يمكن تلخيص كل مكونات المناخ الاستثماري في الشكل التالي:

الشكل رقم (12) مكونات المناخ الاستثماري.

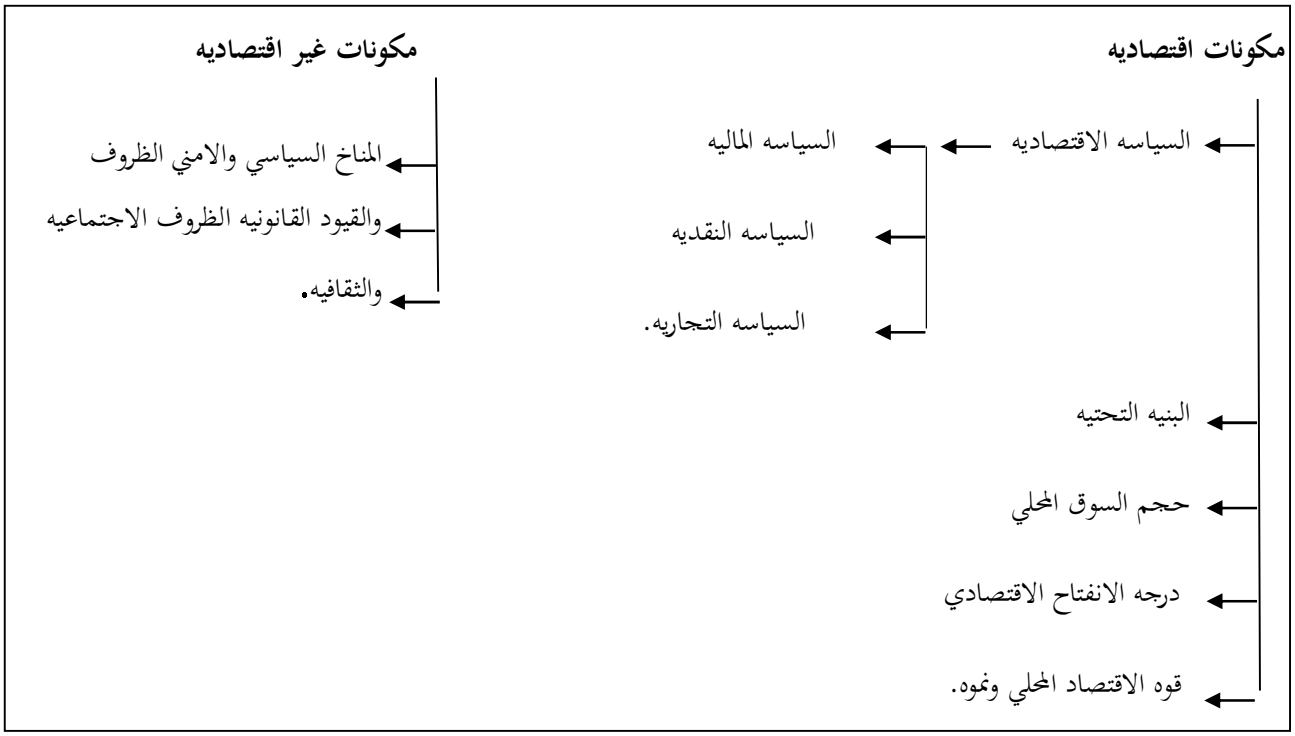

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على محتوى مكونات المناخ الاستثماري

المطلب الثالث: ظروف وشروط جذب المناخ الاستثماري الجيد

بعد التطرق إلى ظروف المناخ الاستثمار الجيد يمكن توضيح شروط جذب المناخ الاستثماري الجيد

الفرع الأول :ظروف المناخ الاستثمار الجيد

قام العديد من الخبراء بتحديد القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من اجل تحسين مناخ الاستثمار ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي : (طلال، 2008، صفحة 56)

أولا: ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار

فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار ، لأن لها مجال واسعا يشمل المستثمرين المحليين و المستثمرين الأجانب والمستثمرين في الشركات الكبرى و في المؤسسات الصغرية

ثانيا: أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين

لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالات عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص ، فالشفافية تسمح بخلق الثقة ببين المستثمرين و السلطات العمومية

ثالثا: ضرورة التقييم الدوري و المستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري

إن الهدف من التقييم المستمر هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايري الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين الأجانب والمحليين و مهما كان حجم المؤسسة كبير أو صغير ، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار ، أخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع

الفرع الثاني : شروط جذب الاستثمار الاجنبي

أولا: سياسة الاستهداف

تقوم هيئات تشجيع الاستثمار بأسلوب الاستهداف لضمان تحقيق الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الأهداف التنموية المراد تحقيقها . تنطوي عملية استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على مزايا من جهة، ومخاطر من جهة اخرى بالنسبة للبلد المضيف ، وهي ليست حديثة ويمكن تعريف أسلوب استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استهداف الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة والاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى (كريمة، 2011، صفحة 3)

ثانيا: سياسات تحسين النظم الادارية والاطر المؤسسية

وذلك من خلال (صورية، 2011، صفحة 230)

1- انشاء مؤسسات لضمان الاستثمار تقوم بمتابعة الانشطة مما يخلق الامان لدى المستثمرين

2- فتح مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار

3- فتح وكالات للترويج تنتشر في مختلف دول العالم للترويج لغرض الاستثمار

4- منح الحرية أمام المستثمرين الاجانب للجوء الى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات

5- تقديم خدمة الشباك الواحد للمستثمرين من أجل تسهيل عملية استخراج تراخيص مزاولة الانشطة الاستثمارية وهو ما يساهم في توفير الوقت وانخفاض التكلفة الاستثمار

6- انشاء موقع الكتروني يتيح جميع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الادارية الازمة لتأسيس المشروعات

ثالثا: السياسات المتعلقة بالحوافز الضريبية و المالية :أشارت تجارب الدول لأهمية تطوير النظام الضريبي :

وكذلك استخدام الإعفاءات و الحوافز الضريبية ، وكذلك ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل و التحديث التكنولوجي و تنمية الكوادر البشرية و الصادرات وفيما يلي عرض لأبرز الحوافز الضريبية و المالية (طلال، 2008، الصفحات 61-62)

1- وضوح النظام الضريبي : يعد وضوح النظام الضريبي ، و كذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية و ربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة ، من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات.

2-خفض التعريفة الجمركية: وذلك بنسب كبيرة على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطة، حيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية، ووصولا إلى إعفاء قطع غيار الأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية بنسب مختلفة تبعا للتوجهات الاستثمارية.

3- منح البحث والتطوير: و تقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة ، أو ابتكار منتجات جديدة ، مثل استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند جناح المنتج الجديد ، وهذه المنح من شأنها أن تحسن قدرة المشروعات على المنافسة في الأسواق الخارجية .

4-منح التوظيف : وتعين تقدمي منح نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة .

5- علاوات الاستثمار: تقدم هذه المنح بصفه خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية، وأن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمةً، على أن يراعي وضع حدود قصوى لهذه المنح تتفاوت تبعا لخطط التنمية المرسومة في الدولة.

6- منح التأسيس: تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة، حيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالي أجور العاملين المقترح عملهم بالمشروع.

7- منح التنمية: تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل، من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل، و يتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي تمارس فيها نشاطها .

8- منح النقل : تحصل المشروعات الصغيرة على منح النقل ، لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى ا لمناطق المختلفة أو بأسعار مخفضة

9- دعم المستثمرين وتشجعهم في بداية النشاط عن طريقَ توفير الأراضي مجاناً ومنحهم أرضي مجانا في بعض المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.

رابعا: سياسة متعلقة بالاقتصاد الخارجي

يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، و إتباع نظم الحرية الاقتصادية ،في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج ، و هو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد ، وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع و رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديثة بين الدول ، و من بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي (طلال، 2008، الصفحات 63-64) :

1-تبين سياسات التوجه نحو التصدير ، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة، وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حيث يمكنها تصريف منتجاتها ، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية .

2-عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية ، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة .

3-عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف لتدفق الاستثمار منها.

4-الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة ، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية .

5-التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

خامسا: سياسة تحسين الأطر التشريعية

إن المستثمر الاجنبي لن يقدم على الاستثمار خارج دولته إلا إذا توافرت له الحماية القانونية الكافية ، ويتعين على الدول المضيفة أن تعامل الاستثمارات الاجنبية على اسس واضحة ، .تشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار ، بدءا بطرق استقطابه، ومرورا بمعاملته وحمايته وانتهاء بتصفيته. ذلك أن قرار الاستثمار في دولة ما لا يتوقف على مجرد تمتعه ببعض المزايا ، ولكن على المنهج القانوني الذي تعامل به الدولة الاستثمار الوافد اليها .

المبحث الثالث: واقع المناخ الاستثماري في القطاع البنكي الجزائر

هيئت الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا ظروف مناخية خاصة بالاستثمار في المجال البنكي حيث تمثلت هذه الظروف الان واقع استثماري متجسد بنكيا وقانونيا واجتماعيا وفي المطالب التالية يتم التطرق إلى كل الجهود التي سعت من خلالها الجزائر في استقطاب المستثمر البنكي الأجنبي وتنظيم عمل المستثمر البنكي المحلي .

المطلب الأول: الإصلاحات البنكية للعمل البنكي من 1962-2021

من المهم التطرق في الدراسة إلا مجمل الإصلاحات البنكية التي شهدتها البلاد في مختلف الأزمنة والظروف وذلك النظام البنكي يستند في عمله إلى القانون البنكي الذي يتحكم بأغلب أنظمته الداخلية.

الفرع الأول: الإصلاحات البنكية للعمل البنكي من 1962-1988

لقد اعتمدت السياسة الاقتصادية بعد الاستقلال على مخططات استثمارية مركزية ممولة بأموال عمومية، وكانت تعمل على تخصيص الموارد بصفة إدارية وعلى نظام مركزي للأسعار. إلا أن ما يميز هده المرحلة هو تعاظم دور الخزينة العمومية وهيمنتها على النظام البنكي وتهميش وإهمال الدولة لهذا الأخير مما جعله يتسم بالسلبية سواء على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القروض وكان هذا نتيجة الكبح المالي الذي فرضها آنذاك على البنوك المحلية (الله، 2014، صفحة 146)

يعتبر النظام البنكي الجزائري نتاج تحولات تمت في عدة مراحل بعد الاستقلال سنة 1962 وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في هذا التاريخ، و انطلاقا من 1970 تم إضفاء على طريقة تنظيم وسير هذا النظام طابع الاختيارات والتوجهات السياسية والاقتصادية مثل، التأميمات، زيادة التوسع في القطاع العام وتضييق القطاع الخاص، تخطيط الاستثمارات متعددة القطاعات المركزية والتصنيع السريع (صالح، 2005، صفحة 146)

وقد تميزت هذه المرحلة لإنشاء المؤسسات التالية: (صالح، 2005، صفحة 147)

- الخزينة العمومية وقد تم إنشاؤها في أوت 1962
- البنك المركزي الذي أنشئ بموجب القانون رقم 62 -144 بتاريخ 1962/12/13 حيث أسندت له وظيفة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، وتوجيه ومراقبة القرض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف
- الصندوق الجزائري للتنمية الذي أنشئ في 7 ماي 1963
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 227 -64 في أوت 1964
- إنشاء البنك الوطني الجزائري أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66 -178 المؤرخ في 13 جوان 1966
- إنشاء القرض الشعبي الجزائري تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967
- إنشاء البنك الوطني الخارجي تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67 -204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967

أولا: الإصلاح المالي لسنة 1971

تمثل مضمون الاصلاح المالي في : (مفتاح، أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر، 2018، صفحة 188)

- جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 في إطار المخطط الرباعي الأول للفترة (1970-1973) بهدف إعادة النظر في دور الوساطة المالية، نتيجة النقائص المسجلة والتي مثلت في ما يلي غياب قانون البنكي موحد ينظم دور الوساطة المالية؛

- وجود نزاعات بين البنك المركزي ووزارة المالية في اتخاذ القرارات وتداخل الصلاحيات، وما بين البنوك التجارية بسب عدم احترام مبدأ التخصص لكل بنك؛

- التدخل المباشر للخزينة في تمويل عمليات الاستثمار، بينما أنحصر دور البنوك التجارية في منح قروض الاستغلال رغم توفرها على موارد مالية كبيرة

- كانت البنوك عبارة عن صناديق توفير السيولة اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية واستثمارات الدولة، ومنه غابت المردودية المالية هذه البنوك و غابت معها مصطلح الوساطة المالية، و غياب سلطة القرار على منح القروض للبنوك وغياب محفزاتها في جميع الموارد

- مبدأ مركزية الموارد المالية
- التوزيع المخطط للإئتمان
- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية
- استعمالات المؤسسات لأموال
- التوطن البنكي الموحد
- منع التمويل الذاتي من البنوك و تخصص البنوك

ثانيا الاصلاحات البنكية من 1982-1985

عرفت هذه الفترة بإعادة هيكلة المؤسسات البنكية حيث تصادفت مع بداية انطلاق المخطط الوطني الخماسي، والمقصود بإعادة هيكلة المؤسسات البنكية: "تلك الاجراءات التي تتخذها السلطات الاقتصادية أو البنكية او المالية والاقتصادية بهدف تطوير وتحسين أداء الجهاز البنكي و إعادة قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية التي يقوم بها الجهاز البنكي واستعادة ثقة المتعاملين أما عن هدف هذه الخطوة فهو تغيير هيكل الجهاز البنكي بشكل يتماشى و اعادة هيكلة و اصلاح المؤسسات الاخرى، وكذا تدعيم اختصاص البنوك حتى يتم خلق البنوك جديدة تتكفل بقطاعات محددة حتى يتسنى تقليص سلطة بعض البنوك التي أضحت تمارس الاحتكار في أجزاء مهمة من الاقتصاد، وعليه تم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، فأنبثق عنهما كل من:

- **بنك الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث تأسس هذه البنك بموجب المرسوم 82-206 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982برأس مال قدره مليار دينار جزائري.

- **بنك التنمية المحلية:** تأسس بموجب المرسم 85/85 الصادر بتاريخ أفريل 1985 برأس مال قدره مليار دينار جزائري.

وكخلاصة لهذه المرحلة نشير إلى أن دور البنك المركزي اقتصر على عملية إعادة تمويل الخزينة والبنوك التجارية دون أن يشارك في توجيه الموارد المالية أو مراقبة تداولها في السوق، كما أن معدلات الفائدة تتحدد مركزيا من طرف وزارة المالية بعيدا عن البنك المركزي والبنوك التجارية كما سعت البنوك التجارية إلى تحقيق المصلحة العامة وفقا للمهام والمسؤوليات التي كلفت بها مركزيا بعيدا عن هدف المردودية، ولذلك لم يكن بمقدورها أن تلعب دورا إيجابيا في الوساطة المالية، فأصبحت مجرد صراف يوفر السيولة اللازمة

لتنفيذ عمليات تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، إضافة إلى إلغاء مبدأ المنافسة بسبب التعامل مع بنك واحد (عماري، 2021، الصفحات 19-20)

ثالثا الإصلاح البنكي من خلال قانون 86-12

يعتبر قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986 أول إصلاح البنكي هام بعد الاستقلال، والذي جسد رغبة الدولة في التخلي عن القواعد السابقة في مجال منح القرض وإرساء قواعد جديدة للعلاقة بين المؤسسات والبنوك، حيث تم إنشاء مجلس أعلى للقرض مهمته متابعة وضبط التطور في مجال النقد والقرض بهدف التحكم في الائتمان من جهة والتقليل من مخاطر استرجاع القروض من جهة أخرى. كما تم من خلال هذا القانون إدخال مفهوم جديد في مجال التمويل البنكي وهو المخطط الوطني للقرض والذي حددت المادة 26 أهم أهدافه المتمثلة في:

- حجم و طبيعة الموارد الداخلية التي يجب جمعها و القروض الواجب منحها لكل مؤسسة قرض
- – مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني.
- ديون الدولة وطرق تمويلها.

رابعا الإصلاح البنكي من خلال قانون 1988

تكريسا لمسعى التوجه نحو اقتصاد السوق صدر في سنة 1988 قانون استقلالية المؤسسات، وفي هذا الإطار جاء القانون رقم 88-06 المؤرخ في 1988/01/12، ليرفع عن البنوك القيود الإدارية والتي كانت مفروضة عليها، وأبرزها مشكلة التخصص والقروض الإدارية والتوظيف البنكي، لتصبح بذلك مستقلة في تسيير مواردها. إن الهدف الأساسي لهذا القانون هو تكريس وظيفة الوساطة المالية للبنوك إضافة إلى تقليص تدخل الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد، وبذلك شمل هذا القانون مجموعة من العلاقات التنظيمية تمثلت في:

- **العلاقة التمويلية بين البنوك و المؤسسات العمومية**
- **العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأولية**
- **العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية**

ورغم الإصلاحات التي تضمنها قانون 86-12 وتعزيزه بقانون 88-06 إلا أنه لم تتحقق الفعالية المطلوبة في النظام البنكي بسبب تزايد القروض المتعثرة واستمرار تحمل الخزينة العمومية الأعباء هذه الديون في إطار التطهير المالي، وقد بدا واضحا أن النظام البنكي لسنة 1986 ينطوي على مجموعة من النقائص والقصور على مستوى إشراف البنك المركزي أو على مستوى علاقته بالخزينة ومن هنا كان لابد من إعادة النظر فيه بصورة جذرية وعموما تجسد فعال في سنة 1990 من خلال- قانون النقد والقرض- العلاقة التمويلية بين البنوك و المؤسسات العمومية. (طلال، 2020، صفحة 352)

الفرع الثاني: قانون النقد والقرض لسنة 1990 وتعديلاته

يمكن توضيح بداية قانون النقد والقرض ثم التطرق إلى تعديلاته

أولا: قانون النقد والقرض

شكل القانون 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 نصا تشريعيا جديدا لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات وهو من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق، و يشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد و القرض و البنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك و معايير التسيير...الخ، و بهذا يوفر تسيراً فعالاً و مرناً للنشاطات الاقتصادية و يرمي هذا القانون إلى وضع حد نهائي لكل التداخلات في المهام و بالتالي منع التدخلات الإدارية في القطاع البنكي و المالي، ويتضمن القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة البنكية وهي:

-مجلس النقد و القرض،

- بنك الجزائر،

- اللجنة البنكية.

يمكن تلخيص أداء قانون النقد و القرض في الجهاز البنكي في تكييف وضعية البنوك العمومية الموجودة مع نصوص القانون، و تطبيق القواعد الاحترازية و ظهور مؤسسات مالية و بنوك جديدة بعد نشر القانون مباشرة (صالح، 2005، الصفحات 114-115)

ثانيا : تعديلات قانون النقد والقرض

1- تعديل 2001:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا الى تقسيم مجلس النقد و القرض الى جهازين: _الأول يتكون من مجلس الادارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون. _ الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر. والمادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ الى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية. ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي

المادة 13 من الأمر رقم 01/01: تلغي هذه المادة أحكام المادة 22 من القانون 10/90 والتي تنص على انه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات. يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة. تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية. لايخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية. إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01/01 (بطاهر، 2006، الصفحات 49-50)

2- **تعديل 2003**:

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز البنكي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري , والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والاشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية. إن الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض , يعتبر نصا تشريعيا يعكس

بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي , إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10/90 , مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01 , والتي تتمثل اساسا في الفصل بين مجلس الادارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي , حيث انه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر ,أشارت المادة (18 (بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر) بطاهر(50 .p ,2006 ,

وتمثلت الأهداف الأساسية لهذا الإصلاح في النقاط التالية:

- تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بكفاءة: في هذه النقطة تم الفصل بين مجلس إدارة البنك ومجلس النقد والقرض .فإدارة البنك يتولى أمرها المحافظ وبمساعدة ثالثة نواب، يعينون بموجب مرسوم رئاسي، ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم رئاسي وبحكم كفاءتهم في المجال الاقتصادي والمالي، وهذا حسب المادة 10- 18 من الأمر 03-11 وبموجب هذا الأمر أيضا أصبحت عهدة المحافظ ونوابه مفتوحة، وبالتالي أصبحت خاضعة لسلطة رئيس الجمهورية، بعدما كانت ل6 سنوات للمحافظ و5 سنوات للنواب قابلة للتجديد مرة واحدة .أما فيما يخص مجلس لنقد والقرض: وحسب المادة 58 من الأمر 03-11 يتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر إضافة إلى شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والمالية، كما يشاركان في التصويت داخل المجلس.

وأيضا فيما يخص تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحيته تم إقامة هيئة رقابية مهمتها متابعة نشاطات البنك وبوجه خاص تلك المتصلة بتسيير مركزية المخاطر، ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية وتم تعزيز استقلالية اللجنة البنكية وصلاحيتها وتنظيمها وتم ذلك خصوصا بإحداث أمانة عامة للجنة تتولى المتابعة اليومية لحسن سير نشاطات الإشراف. وقد نصت المواد من31 و 105، 116 من القانون 11-03على كل ما يخص اللجنة ومهامها.

- تعزيز التشاور بين البنك المركزي والحكومة وتعزيز التعاون في الجانب المالي:

وفيما يخص هذا الهدف الذي سعى إليه الأمر 03-11 فقد تم إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية. هذا من جهة ومن جهة أخرى فالحكومة تستشير بنك الجزائر في كل مشروع قانون أو نص تنظيمي يتعلق بالمسائل المالية والنقدية، كما يقوم البنك بتقديم اقتراحات بشأن التنمية الاقتصادية بصفة عامة والأحوال المالية خاصة، وكذا مطالبة المؤسسات والبنوك بالمعلومات الضرورية التي يحتاجها، كما يقوم بتحديد كيفية الاقتراض من الخارج لصالح الدولة 12ومراقبة الالتزامات المالية نحو الخارج (طلال، 2020، الصفحات 355-356).

3- تعديل 2004

مواصلة لسلسلة الإصلاحات التي شهدها الجهاز البنكي الجزائري، من اجل عصرنته وتحديثه وتجنيبه أي أزمات، تم اصدار مجموعة من القوانين الهامة سنة 2004 ،نذكر من أهمها : (الحفيظ، القانون المصرفي ، 2018-2019، الصفحات 87-88)

- القانون 01-04 المؤرخ في 2004/03/04: يتعلق هذا القانون بتحديد الحد الأدنى لراسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، فبعدما حدد قانون المالية لسنة 1990 الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500 مليون دج، و10 مليون دج للمؤسسات المالية، رفع القانون 04-01 من قيمة الحد الأدنى المطلوب لراسمال البنوك وجعله 5.2

مليار دج للبنوك و500 مليون دج للمؤسسات المالية .فكل مؤسسة لا تستجيب لهذه الشروط، سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا ما يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام البنكي .

- القانون رقم (04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004 :حددهذا القانون شروط تكوين ومعدل الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الاجباري بين 0 % و 15 %كحد اقصى .
- القانون رقم (04-03 (المؤرخ في 04 مارس 2004 :والذي يخص نظام ضمان الودائع البنكية، حيث يهدف هذا النظام الى تعويض المودعين في حالة عدم وجود إمكانية للحصول على ودائعهم الموجودة لدى البنوك، ويودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة ذات اسهم تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بايداع علاوة ضمان نسبية تقدر بـ1 %من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة الوطنية .يتم اللجوء الى هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على الالتزام بتقديم الودائع لاصحابها، حيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه الى شركة ضمان الودائع البنكية مع الوثائق والاثباتات اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

4- تعديل 2010

صدر الأمر 10-04 وهو الأمر المعدل والمتمم للأمر 03-11 في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، حيث يتعلق هذا الأمر أساسا بالنشاط البنكي للمؤسسات الأجنبية في الجزائر، كما يحدد بعض المهام لكل من بنك الجزائر والبنوك الأخرى. وتتمثل أهم مبادئه فيما يلي (عثمان، 2022-2023، صفحة 51)

– إمكانية المشاركة للأجانب في شريطة أن يكون نصيب المساهم الجزائري نسبة % 51فما فوق من الأسهم البنكية، حيث يمكن أن يكون عدة مشاركين في نفس البنك مع مراعاة هذا الشرط.

– كل المشاركين والمساهمين في البنوك الخاصة مرخصون من طرق محافظ بنك الجزائر عن طريق مجلس النقد والقرض.

– كل مساهم أجنبي أو بنك أجنبي يحترم معايير قانون بنك الجزائر .

– بنك الجزائر يسير وينظم مركزية مخاطر المؤسسات.

– بنك الجزائر هو البنك الذي يقوم . بالإصدارات المختلفة للعملة للحفاظ على توازن الأسعار، وهو يمثل الوضعية المالية الخارجية للجزائر.

–لابد على البنوك من القيام بالمراقبة الداخلية و الخارجية للبنك ووضع نظام لتسيير البنك .

5- تعديلات قانون النقد والقرض الأمر رقم (10/17):

بناءا على الأمر (10/17 (المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المعدل والمتمم للأمر(11/03) المتعلق بالنقد والقرض أصبح بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات مسام في تغطية احتياجات الخزينة من التمويل في إطار:

– توفير سيولة إلى الخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها

– تمويل العجز في الميزانية

–تمويل الدين العمومي الداخلي

–تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .

يهدف هذا الإجراء إلى المساهمة في تحقيق توازن الخزينة وتوازن ميزان المدفوعات خلال نهاية الفترة الاستثنائية لتطبيقه (5سنوات) من خلال التمويل غير التقليدي، الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير سيولة إلى الخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها، تمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام الداخلي وتمويل صندوق الاستثمار الوطني، حيث سترافق هذا مع العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية للحد من الانعكاسات السلبية لهذا الإجراء وبشكل عام .ووفق هذا التعديل يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، فإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون قيود .(الحفيظ، 2019، صفحة 107)

سمح قانون النقد والقرض 10/90 بفتح بنوك وفروع بنوك أجنبية ومكاتب تمثيل في الجزائر إضافة على تجربة قصيرة في البنوك الخاصة. وإلى غاية 2021، يضم النظام البنكيي الجزائري، إضافة إلى بنك الجزائر بنك و 8 مؤسسات مالية (عثمان، 2022-2023، صفحة 65)

البنوك:

- بنك الجزائر الخارجي
- البنك الوطني الجزائري

القرض الشعبي الجزائري

- بنك التنمية المحلية
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- الصندوق لوطني للتوفير والاحتياط
- بنك البركة الجزائري
- سيتي بنك الجزائر
- الشركة الالبنكية العربية ABC الجزائر
- ناتيكسيس الجزائر
- سسوبيتي جنرال الجزائر

البنك العربي PLc الجزائر

ترست بنك الجزائر

بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر

بنك الخليج الجزائر

فرنسا بنك الجزائر

القرض الفلاحي شركة وبنك استثمار الجزائر

اتش ا سبي سي الجائر

البنك السلام الجزائر

المؤسسات المالية

شركة إعادة التمويل الرهني

-الشركة المالية للاستثمار، المشاركة والتوظيف شركة مساهمة

Sofinance –

لشركة العربية للإيجار – ALC

إيجار المغرب الجزائر – MLA

الصندوق الوطني للتعاونيات الفلاحية – CNMA

الشركة الوطنية للإيجار – SPA

إيجار ليزينغ الجزائر – SPA

الجزائر إيجار SPA

المطلب الثاني: الشروط الشكلية والموضوعية لاستغلال العمل البنكي في الجزائر

تتمثل الشروط الشكلية في قيود اجرائية عامة وخاصة وكذلك تتمثل به الشروط الموضوعية بين العامة والخاصة

الفرع الأول: الشروط الشكلية (القيود الاجرائية) لاستغلال العمل البنكي في الجزائر

أولا قيود اجرائية عامة

1- فرض اجراء التسجيل للمستثمر الاجنبي

تنص المادة 04 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 ،المتعلق بترقية الاستثمار، على أنه تخضع الاستثمارات قبل إنجازها من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام قانون الاستثمار للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وقد جاء في نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 102- 17المؤرخ في 05 مارس 2017 ،المحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به على أنه يعتبر تسجيل الاستثمار إجراء مكتوب الذي يعبر من خلاله المستثمر سواء الوطني أو الأجنبي عن إرادته في إنجاز استثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع أو الخدمات يدخل ضمن مجال تطبيق قانون الاستثمار. ومنه نلاحظ أن المشرع الجزائري استبدل إجراء التصريح بإجراء التسجيل الذي يكون ملزما في حالة الرغبة في الاستفادة من الامتيازات، أما ما عدا ذلك فهو اختياري .على عكس ما كان قبل قانون الاستثمار الجديد فكان إذا تعلق الأمر بإنشاء فرع للبنك أو مؤسسة مالية أجنبية فإن إجراء التصريح في هذه الحالة، وعلى غرار كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر إجراء إلزامي في كل الأحوال حتى ولو كان هذا الاستثمار لا يطمح إلى الاستفادة من المزايا المقررة في قانون الاستثمار (ZOUAÏMIA، صفحة 11)

2- فرض اجراء الدراسة للمستثمر الاجنبي

بعدما كرس المشرع الجزائري مبدأ حرية الاستثمار لجميع المستثمرين مهما كانت جنسيتهم ،لكن سرعان ما تم الرجوع عن هذا المبدأ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و ذلك بفرض إجراء إداري جديد موجه مباشرة إلي المستثمرين الأجانب ألا و هو إجراء الدارسة المسبقة .وبموجب المادة 03 من النظام 03-18 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر الذي جاء في مضمونه انه يجب علي البنوك و المؤسسات المالية التي يتواجد مقرها الرئيسي في الخارج أن تمنح لفروعها التي تحصلت علي الترخيص من مجلس النقد و القرض للقيام بالعمليات البنكية في الجزائر ،تخصيصا يساوي علي الأقل الإجرائية الخاصة الأدنى للرأسمال المطلوب لتأسيس البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري المنتمية لنفس الفئة التي تم بموجبها الترخيص بالفرع . وطبقا للمادة 02 من النظام 03-18 فان إجراء الدراسة المسبقة يسري علي المستثمر الأجنبي الذي يرغب في الاستفادة من المزايا عند تأسيس بنك فقط دون المؤسسات المالية و هذا أيضا انتهاك لمبدأ عدم التمييز سواء في النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار أو في الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر التي تنص علي مبدأ عدم التمييز. (الدين، 2021، صفحة 11)

ثانيا قيود اجرائية خاصة

1- اجراء ترخيص

يعرف الترخيص على أنه الإجراء الذي من خلاله تمارس الإدارة رقابتها الصارمة على بعض الأنشطة، منها النشاط البنكي، يخضع هذا القطاع إلى دراسة مدققة ومفصلة .يمنح الترخيص طبقا لنص المادة 82 من الأمر رقم: 11/03 المتعلق بالنقد والقرض من طرف مجلس النقد والقرض، إنشاء أي بنك أو مؤسسة مالية يحكمها القانون الجزائري، أو أن يرخص بفتح مكاتب تمثيل في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، أو أن يرخص بمساهمات أجنبية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري .يودع البنك أو المؤسسة المالية الأجنبية محررا، مرفقا بملف إداري ورسالة تعهد لدى الهيئة المختصة في بنك الجزائر .يتضمن الملف الإجابات على قائمة الأسئلة، التي بدورها تتضمن عناصر التقويم ، هذه المعلومات تقدم من طرف كل شخص يملك 10%على الأقل من حق التصويت، ، تكون هذه المعلومات 17 سؤال، تتضمن اسم البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتسلمها هوية و نشاط مقدم رؤوس ا لأموال حسب طبيعته القانونية، تحتوي القائمة كذلك على أسئلة متعلقة بوصف المشروع ،هوية البنك أو المؤسسة المالية الخاضعة للقانون الجزائري و التي يوجد مقرها الرئيسي في الخارج، بحيث يجب تحديد طبيعة السندات الممثلة لرأس المال ،و قيمة التخصيص المالي. (الباسط، 2022، صفحة 4)

2- اجراء الاعتماد

لم يقدم المشرع الجزائري أي تعريف للاعتماد و إنما اكتفى بالنص على ضرورة الحصول عليه كإجراء لمباشرة النشاط البنكي وهذا أمر منطقي فعادة التشريعات لا تتولى تقديم التعاريف وإنما تكتفي بالنص عليها فقط، وعلى اعتبار أن الاعتماد أسلوب لتدخل الإدارة في المجال الاقتصادي حيث يأخذ شكل تقنية تأهيل فكثيرا ما يعرف بأنه الموافقة المسبقة التي يتحصل عليها من الإدارة بوجبها يمكن للأشخاص من تحقيق مشاريعهم الاقتصادية واستفادتهم من نظام مالي وضريبي ممتاز (عزيزي، 2019، صفحة 50)

تبدأ الإجراءات بإرسال طلب الحصول على الاعتماد إلى بنك الجزائر مرفقا بالمستندات والمعلومات اللازمة الذي يجب تقديمه في 07 نسخ، تشمل 13 وثيقة ،يرسل الطلب مرفقا بهذه الوثائق ، إلى محافظ البنك الجزائر خلال مدة لا تتجاوز 12 شهرا ابتداء من تاريخ تبليغ قرار منح الترخيص ،يقوم المحافظ بدوره بتوجيه إلى مديرية التنظيم و الاعتماد لدراسته لتقديم تقريرها بشأنه ، بعد رجوع الملف إلى المحافظ مصحوبا بالتقرير الذي أعدته المديرية ، يقوم بإخطار المجلس بقراره ، ثم تبليغه إلى الأشخاص المعنيين و ينشر في الجريدة الرسمية . ترسل وجوبا قائمة أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة المعينون من قبل الجمعية العامة التأسيسية للبنوك والمؤسسات المالية مرفقة بسيرتهم الذاتية إلى محافظ بنك الجزائر قصد المصادقة عليها .تلتزم مديرية التنظيم والاعتمادات بمتابعة وضعية العناصر الأجنبية و البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري ، لكي تتحقق من استيفائها لشروط الاعتماد الفعلي و من استمرارية استيفائها حتى بعد الحصول على الاعتماد، لم تحدد مدة إقامة و فروع البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية، لكن باعتبار ها شركات مساهمة ، تبقى قائمة مدة 99 سنة ابتداء من تاريخ قيدها في السجل التجاري، ما لم يتم حلها أو تمديدها ، هو أمر يدون في القوانين الأساسية لهذه الشركات ،أما عن الشعب الأجنبية فافتقارها للشكل القانوني يجعلها قائمة حتى تقرر الشركة البنكية الأجنبية الأم حلها (الباسط، 2022، صفحة 5)

3- القيد في السجل التجاري

يخضع النشاط البنكي باعتباره من الأعمال التجارية بحسب الموضوع لضرورة القيد في السجل التجاري، الذي يلعب دورا هاما في دعم الائتمان التجاري واستقرار التعامل، يمكن الغير من الوقوف على المركز القانوني والمالي للمؤسسات البنكية، ما يخلق نوعا من الثقة في نفوس المتعاملين (الباسط، 2022، صفحة 4)

الفرع الثاني قيود موضوعية

تتمثل هذه القيود في قيود موضوعية عامة وقيود موضوعية خاصة يمكن توضيحها كما يلي:

أولا: قيود موضوعية عامة

1- قيود متعلقة بالمسيرين

نصت المادة 80 من الأمر رقم 03 -11 المتعلق بالنقد والقرض على ما يلي: " لا يجوز لأي كان أن يكون مؤسسا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس إدارة وأن يتولى مباشرة أو بواسطة شخص آخر، إدارة بنك أو مؤسسة مالية أو تسييرها أو تمثيلها، بأية صفة كانت، أو أن يخول حق التوقيع عنها، وذلك دون الإخلال بالشروط التي يحددها المجلس عن طريق الأنظمة، لعمال تأطير هذه المؤسسات إذا حكم عليه بسبب ما يأتي: (الدين، 2021، صفحة 7)

- جناية
- اختلاس أو غدر أو سرقة أو نصب أو إصدار شيك دون رصيد أو خيانة الأمانة

- حجز عمدي بدون وجه حق ارتكب من مؤتمنين عموميين أو ابتزاز أموال أو قيم.

- الإفلاس

.- مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف

- التزوير في المحررات أو التزوير في المحررات الخاصة التجارية أو البنكية

- مخالفة قوانين الشركات

- إخفاء أموال استلمها إثر إحدى هذه المخالفات .

- كل مخالفة مرتبطة بالمتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال والإرهاب .

- إذا حكم عليه من قبل جهة قضائية أجنبية بحكم يتمتع بقوة الشيء المقضي فيه يشكل حسب القانون الجزائري إحدى الجنايات أو الجنح المنصوص عليها في هذه المادة .

- إذا أعلن إفلاسه أو ألحق بإفلاس أو حكم بمسؤولية مدنية كعضو في شخص معنوي مفلس سواء في الجزائر أو في الخارج ما لم يرد له الاعتبار

2- قيود موضوعية متعلقة بالمساهمين

وضعت شروط تتعلق بالمساهمين طبقا لنص المادة 91 من الأمر رقم: 03 /11، لأجل الحصول على الترخيص، يجب أن يتم تقديم صفة الأشخاص المساهمين وضامنيهم من باب الاحتياط، هي نفس الشروط الواردة في النظام رقم:04/06 الذي نص على الشروط المتعلقة بالمساهمين السابق ذكرها في الملف المكون لطلب الترخيص .تتعلق بنسبة المساهمة في البنك وحقوق التصويت التي يحوزها المساهمين، فالشروط العامة السالفة الذكر تخص في الواقع المؤسسين بصفة عامة، لكن الملف الإداري المطلوب، لا يخص إلى أصحاب الحصص الممتلكين لـ: 10 % على الأقل من حقوق التصويت، فبمجرد امتلاكهم لهذه النسبة يخضعون لجملة من الشروط يتم استيفاؤها عن طريق الإدلاء بالمعلومات الواجبة قانونا. (الباسط، 2022، صفحة 329)

اشترط المشرع الجزائري على الراغبين في انجاز مشروع استثمار بنكي ان يتمتعوا بحسن الاخلاق والسلوك، وان يبرزوا مدى كفاءتهم المهنية وملاءتهم المالية وكذلك الوضع المالي للمؤسسة في بلدها الاصلي، وهي في حقيقة الامر ضمانة لسلامة البنك أو المؤسسة المالية. وقد ألزم المؤسسات البنكية بضرورة تسييرها من طرف شخصان على الاقل حيث يتولان تحديد الاتجاهات الفعلية لها ويتحملان أعباء تسييرها وهذه الاقعدة العددية معروفة في كل التشريعات المقارنة في الميدان البنكي ومن ثم يتعين أن تتوفر في المسيرين الخبرة والكفاءة اللازمة وكذل يتمتعوا بالشروط الاخلاقية والشرفية اللزمة أي أن لا يكونوا محل العقوبات وعليه فان هذه الشروط تبدو للوهلة الاولى قيود وحواجز في عملية الاستثمار البنكي إلا أنها في حقيقة الامر ضرورية نظرا لخطورة النشاط البنكي، (عزيزي، القيود القانونية المفروضة على عملية الاستثمار في القطاع المصرفي، 2017، صفحة 32)

ثانيا: قيود موضوعية خاصة

1- قيود خاصة بالشراكة

قيدت عملية انجاز المستثمر البنكي الأجنبي لمشروعه الاستثماري في الجزائر بأن ألزمه بضرورة تبني أسلوب الشراكة الدنيا مع الطرف الوطني وهذا ما جاء صراحة في قانون النقد والقرض "لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51 %على الأقل من رأس المال ولم يكتف بذلك فقط بل تعداه المشرع بتقييد مساهمة الأجنبي في المشروع محل الإنجاز فقط ليشمل المؤسسة محل الخوصصة، حيث قام بتقييد مساهمته في المؤسسة العمومية محل الخوصصة بـ 49 %كحد أقصى وهو ما يفهم من نص المادة 04 مكرر من الأمر رقم -01 03المتعلق بتطوير الاستثمار التي جاءت كما يلي "يجب على الاستثمارات الأجنبية المنجزة بالشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية أن تستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 04 مكرر أعاله"، وبالتالي في حالة ما إذا تم خوصصة البنوك العامة فإنه لا يمكن للمستثمر البنكي الأجنبي شراء حصة تزيد عن النسبة المسموح بها وهي 49. (عزيزي، 2019، الصفحات 197-199)

2- السهم النوعي لقيد في مواجهة المستثمر الخاص

فرض المشرع الية السهم النوعي على البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الاموال الخاصة لإنشائها زيادة على ذلك تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الاموال الخاصة وعليه يظهر ان البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس عليها الدولة الية السهم النوعي هي بنوك خاصة وليست بنوك عامة خاضعة لعمية الخوصصة وهذا على خلاف السهم النوعي الممارس من الدولة عند خوصصة المؤسسات العمومية وهو ما يمكن اعتباره تدخلا من طرف الدولة في حرية تأسيس البنوك والمؤسسات المالية ومن ثمة يعد قيدا على عملية الاستثمار في القطاع البنكي ويلاحظ كذلك أن لهذا السهم النوعي يخول للدولة الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت كما ان هذا السهم يعتبر غير محدد المدة وهذا على خلاف السهم النوعي الذي كان منصوص عليه في القوانين المنظمة لخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الذي كان مؤقت وبهذا تكون السلطات قد وضحت كل مبادرة خاصة من اجل الاستثمار في القطاع البنكي ، ذلك أن البنوك الخاصة المحلية أو الاجنبية تستبعد انشاء مشاريع ذات علاقة بالسلطات الحكومية (عزيزي، القيود القانونية المفروضة على عملية الاستثمار في القطاع المصرفي، 2017، صفحة 33)

الفرع الثالث: قيود واردة على تصفية الاستثمار

أولا: حق الشفعة كقيد عند تصفية الاستثمار البنكي الأجنبي:

بعد تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010 ،أصبحت الدولة تملك حق الشفعة على كل تنازل لأسهم أو سندات لكل بنك أو مؤسسة مالية تمارس نشاطها على الإقليم الجزائري، ونفس الإجراء نص عليه تعديل قانون الاستثمار لسنة 2009 فيما يخص الاستثمار الأجنبي، وهو ما يعد قيدا آخر على الاستثمار الأجنبي في البنك لأن ذلك سيعمل على إعاقة حركة رؤوس الأموال

وتقييد حرية المستثمر بحق الدولة في ممارسة حق الشفعة على كافة الاستثمارات المنجزة على الإقليم الجزائري .فالشفعة في مجال الاستثمار هي حق الدولة المكرس قانونا من أجل اقتناء الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب بغرض المحافظة على المصلحة العامة. وعلى هذا الأساس خول المشرع الجزائري للدولة إمكانية التدخل لممارسة حق الشفعة عن كل تنازل للأسهم والسندات للبنوك والمؤسسات المالية سواء تم ذلك داخل الجزائر أم خارجها، وبالتالي تعتبر كل عملية تنازل باطلة ما لم يحصل صاحب الشأن " المستثمر" على شهادة التخلي عن ممارسة حق الشفعة المسلمة من طرف المصالح المختصة، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على ترخيص من محافظ بنك الجزائر . وكل هذا من شأنه أن يسمح للدولة بتفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تنجر عن تصفية الاستثمار، خاصة الخروج المفرط لرؤوس الأموال المستثمرة من الجزائر إلى الخارج، وبالتالي فإن حق الشفعة يعد بمثابة إجراء رقابي من شأنه التقليص من نزيف العملة الصعبة والمحافظة على رؤوس الأموال قصد حماية مصالح الاقتصاد الوطني (الدين، 2021، صفحة 132)

المطلب الثالث الضمانات المتعلقة بنشاط الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع البنكي

تتمثل الضمانات المتعلقة بنشاط الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع البنكي في ضمانات مالية وقضائية

الفرع الأول: الضمانات المالية

أولا: ضمان تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه في الخارج :

يولي المستثمر الأجنبي أهمية كبيرة لمدى حرية تحويل رؤوس الأموال و العائدات المالية منها في الدولة المضيفة أو نواتج التنازل أو التصفية إلى الخارج حتى من أهمية تحقيق الفوائد , و يؤدي هذا الضمان الذي تقدمه الدولة المضيفة في اطر منظمة بالغ الأهمية لدى المستثمرين الأجانب فما الفائدة من تحقيق الأرباح دون التمكن من تحويلها للخارج و بالتالي فان عرقلة هذا التحويل هو بمثابة عقبة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية . ولقد كرس المشرع الجزائري هذا المبدأ في قانون الاستثمار 90/61 بموجب المادة 62 منه التي نصت على ما يلي :" تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و العائدات الناتجة عنه، الاستثمارات المنجزة في انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية عن الطريق البنكي، و مدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام و يتم التنازل عنها لصالحه ، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع , ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم. كما تقبل كحصص خارجية إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد و أرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما . و يطبق ضمان التحويل و كذا الأسقف الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى ، على الحقوق العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، و أن تكون حمل تقييم طبقا للقواعد و الإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات (القادر، 2017، صفحة 6)

ثانيا: التنازل عن المشاريع الاستثمارية

منح المشرع الجزائري المستثمر الوطني والأجنبي الحرية في التنازل عن المشروع الاستثماري نظرا لحاجة البعض منهم في الكثير من الأحيان لذلك. إلا أنه لابد أن يلتزم المستثمر المتنازل له بالوفاء بكافة الالتزامات المنصوص عليها قانونا تحت شرط إلغائها في

حالة عدم الالتزام وهذا ما أكدته المادة 6من الأمر 64.-6 بنصها:" تكون الاستثمارات التي تستفيد من المزايا المنصوص عليها في هذا الأمر موضوع نقل للملكية أو تنازل يلتزم المالك الجديد لدى الوكالة بالوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها المستثمر الأول والتي سمحت بمنح تلك المزايا ".وبالرجوع إلى القانون 42-66 المتعلق بترقية الاستثمار والذي ألغى بموجبه الأمر 64.-6 نجده قد نص على إمكانية التنازل عن الأصول المشكلة لرأس المال التقني المكتسبة عن طريق المزايا من خلال المادة 66 منه والتي جاءت في الفصل السادس المعنون بأحكام مختلفة حيث أن التنازل من أجل ممارسة النشاط الذي يتعلق بالاستثمار المسجل لابد من توفر شرط من أجل القيام بهذا التنازل وهو الحصول على ترخيص مسلم حسب الحالة من الوكالة أو مركز تسيير المزايا المختص إقليميا (رحايمية، 2016، الصفحات 286-287)

ثالثا : ضمانات ضد نزع الملكية

تعرف نزع الملكية للمنفعة العامة بأنها: " إجراء إداري الغرض منه حرمان الشخص من ملكه العقاري وتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع له عما ناله من ضرر وتجدر الإشارة أن القانون الدولي والتشريعات الوطنية المقارنة وكذلك الفقه والقضاء يقروا نزع الملكية لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو المصلحة الوطنية التي تغلب على المصالح الخاصة الوطنية والأجنبية، إلا أن ذلك يكون مقابل تعويض مناسب ، وبخصوص المشرع الجزائري فإن قانون ترقية الاستثمار 29/11 المؤرخ في 03 أوت 2011 قد نص في المادة 03 على إجراء نزع الملكية إلى جانب الاستيلاء ، والذي يكون في إطار القانون مقابل تعويض عادل ومنصف ، وتخضع إجراءات نزع الملكية للقواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني ، وكذلك المادة 02 من دستور 1991 المعدل للمادة والمتمم والخاصة المنصوص عليها في قانون نزع الملكية للمنفعة العمومية رقم 11/91 المؤرخ في 01 أفريل 1991 وفي هذا الشأن لابد من الاشارة إلى أن قانون ترقية الاستثمار 11-29 شأنه شأن قانون تطوير الاستثمار الأمر 21-23 ، لم يميزا بين الوطنيين والأجانب، غير انه بالنسبة لشروط واجراءات نزع الملكية هي نفسها شروط نزع الملكية ، وقد تدارك المشرع الجزائري عبارة نزع الملكية في القانون الجديد للاستثمار العام ،بعدما كان يستعمل عبارة مصادرة في ظل الأمر 21-23 (لحاج، 2019، صفحة 161)

الفرع الثاني: الضمانات القضائية

أولا: اختصاص المحاكم الوطنية لتسوية منازعات الاستثمار في القانون الجزائري

أقر قانون الاستثمار الجزائري وسائل مختلفة لتسوية منازعات الاستثمار من بينها اللجوء للقضاء الوطني أي اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر في منازعات الاستثمار الاجنبي، هذا ما جاء في القانون 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار في مادته41 والذي الغي بالأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي نص في المادة 17 منه على أنه " يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختصة...". يفهم من هذا أن الاختصاص يؤول إلى المحاكم الجزائرية أو المحاكم الأجنبية، وهو أمر مستبعد بسبب أن المشرع ليس مؤهلا لتحديد اختصاص المحاكم الأجنبية، لذا تم تعديل القانون الجزائري 03-01بالقانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار الذي نصت مادته24 على أنه: " يخضع كل خلاف بين المستثمر الاجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة في حقه،

للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا..."، ومنه هذه المادة جاءت اكثر وضوحا بتحديد الاختصاص الذي يؤول إلى الجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، وهي الجهات القضائية التي تنفذ في دائرة اختصاصها الاستثمار للجهات القضائية الجزائرية لقد منح المشرع الجزائري هذا الاختصاص تطبيقا لمبدأ سيادة الدولة على الأشخاص والأموال الموجودة في إقليمها فمادام النزاع قد نشب داخل حدود الدولة فإن اختصاص النظر فيه ينعقد للقضاء الوطني ، **هذا** ما لم يوجد اتفاق خاص يقضي بخلاف ذلك يسمح للطرفين بحل النزاع بالطرق الودية كالمصالحة أو التوفيق أو التحكيم أو أي بند تسوية آخر الا أن القانون الجزائري لم ينص على إجراءات خاصة يتفق عليها الطرفان . للتقاضي بشأن منازعات الاستثمار، وبالتالي فإن تسوية هذه المنازعات يكون ، ويفصل في الموضوع حسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09 على أساس القانون الوطني بما فيه قواعد التنازع (شمامة، 2019، الصفحات 5-6)

ثانيا: أحكام الإحالة الى التحكيم الدولي :

1- مبررات اللجوء إلى التحكيم الدولي :

يفضل أطراف عقود الاستثمار الأجنبي المباشر اللجوء إلى آلية التحكيم لتسوية منازعاتهم لعدة اسباب يتعلق بعضها بما يتمتع به التحكيم من مزايا تتناسب وطبيعة هذه العقود، وبعض الأخر يتعلق بحياد هذه ، فضالً الوسيلة وذلك بعكس آلية القضاء الوطني التي لا يطمئن إليها المستثمر الأجنبي على أن التحكيم يعتبر ضمانة إجرائية لتسوية هذا النوع من المنازعات ، فهو وكما سبقت الإشارة إليه يوفر مزايا تتناسب مع طبيعة هذه العقود المبرمة بين الدولة والمستثمر الأجنبي، ومع العملية محل العقد أو المشروع العقدي الضخم الذي يستغرق عدة سنوات لتنفيذه، والذي يكلف مئات الملايين من الدولارات، و الذي يتطلب خبرات فنية عالية، لذلك فمع هذه الخصوصية، و ما يتمتع به التحكيم من مزايا كسرعة الإجراءات والسرية المطلوبة والتخصص وكذا حرية الأطراف في اختيار نوعية التحكيم فإننا نجد ذلك يتناسب مع فض منازعات عقود الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يمكن أن نشير إلى هذه المزايا التي يوفرها التحكيم الدولي في المنازعة الدولية بصفة عامة ومنازعات عقود الاستثمار بصفة خاصة والتي تعتبر من المبررات التي تجعل أطراف النزاع يلتجئون إليه لفض نزاعاتهم كما يلي (لحاج، 2019، الصفحات 420-421-422)

-السرعة في الإجراءات

- السرية في التحكيم

- التحكيم قضاء متخصص: يضمن التحكيم في منازعات الاستثمار الاستعانة بخبراء متميزين ومتخصصين وأكفاء، يمتلكون معارف اقتصادية وفنية حديثة، وخبرة ملائمة في مجال عقود الاستثمار محل النزاع

-**حرية الأطراف في التحكيم** : يفسح التحكيم المجال للأطراف ويمنحهم الحرية وفق مبدأ سلطان الإرادة في تعيين القواعد الإجرائية والموضوعية الواجبة التطبيق ، فلهم أن يختاروا إما أن يكون التحكيم خاصاً أو مؤسسياً، ولهم الحرية في اختيار مكان انعقاد التحكيم وزمانه، والقانون الذي يطبقه المحكمون على اتفاق التحكيم وموضوع المنازعة محل التحكيم

- تمسك المستثمر الأجنبي بشرط التحكيم

-التحكيم ضمانة اجرائية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

2- دور التحكيم الدولي في حل منازعات الاستثمار: يعد ضمان اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي في حل منازعات الاستثمار الأجنبي من أهم وأكبر الضمانات التي يشترطها المستثمر الأجنبي، وهذا ما يتميز به نظام التحكيم من سرعة ونزاهة وكفاءة في حل هذه المنازعات ومبدأ الحياد وهو ما يبعث الطمأنينة لدى المستثمر الأجنبي لذلك يحرص على أن يتم الاتفاق على اللجوء إلى التحكيم مع الدولة المضيفة قبل توقيع العقد .وتعرض نزاعات عقود الاستثمار أولا على القضاء الوطني، إلا أن تخوف المستثمر الأجنبي من بسط سيادة الدولة و طبيعة قضائها الداخلي تجعله لا يثق فيها ، و بالتالي يسعى للحصول على ضمانات ووسائل أخرى أكثر قوة و نزاهة وهي الضمانات الدولية المتمثلة في الطرق البديلة كالتحكيم و الوساطة ، وهذا ما تضمنه قانون الاستثمار 90/61 من خلال إدراج إمكانية اللجوء إلى التحكيم و الوساطة الدوليين لفك المنازعات . وتعد آلية التحكيم ضمانة ال تقل أهمية عن الضمانات الأخرى المدرجة في قانون الاستثمار ، تبعا للامتيازات التي يقدمها من سرعة تسوية النزاع القائم و كفاءة الحكم و المرونة في ذلك ، فهو نوع من القضاء البديل ينظمه القانون , كما نجد أن اغلب المستثمرين الأجانب يتقبلون قرار التحكيم الذي أصبح هو القضاء العادي في هذا المجال (القادر، 2017، صفحة 12)

خلاصة:

إن كل ما يتم توظيفه محليا أو خارج حدود الدولة يدرج ضمن الاستثمار أو الاستثمار الأجنبي ، وحينما يتم الانتقال الحقيقي لرؤوس الأموال يكون الاستثمار الأجنبي المباشر، يمثل الاستثمار مكونا هاما من مكونات الاقتصاد ويزداد هذا العنصر أهمية حينما يتعلق بمكاسب أكبر من تلك المحققة على مستوى الوطني. كما وأنه تتضاعف أهميته حينما ينسب الاستثمار الأجنبي المباشر الى القطاع البنكي فسيؤول هذا إلى التأثير على كفاءة البنوك المحلية إما ايجابا وإما سلبا وذلك لأن عامل المكان (البلد المضيف) يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تحديد وضعية المناخ الاستثماري في المستقبل لعمل البنوك الأجنبية والوطنية، وبالتالي فهو يؤثر بصفة مباشرة في تحديد مستوى الكفاءة البنكية سواء البنوك الأجنبية او البنوك الوطنية ، ويكون هذا التأثير مرتبط بتوفر أو عدم توفر الظروف والسياسات المناسبة لجذب الاستثمار كضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار وضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين وكذلك ضرورة التقييم الدوري و المستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري والعمل المستمر على حل مشكلات تحسين الاستثمار .

كما يستنتج من دراسة واقع المناخ الاستثمار الجزائري في القطاع البنكي بأن الجزائر كمناخ استثماري مستقطب لعمل البنوك قد ساهمت منذ الاستقلال في اصلاح النظام البنكي الجزائري بما يتناسب مع عمل الملاك الأجنبية والوطنية لأن هذا الاخير هو أحد أهم الأهداف الرئيسية للبلد فقد قامت بمجموعة من الضوابط القانونية والقيود الشكلية والموضوعية لاستغلال العمل البنكي حيث لا يمكن اعتبار هذه الأخيرة كعراقيل او قيود تصعب او وتحد من عمل مستثمر البنك الاجنبي بقدر ما يمكن اعتبارها كعنصر مساهم في تخفيض وتنظيم العمل البنكي كما أنه من جهة اخرى أدرجت قانونيا مجموعة من الضمانات المالية والضمانات القضائية التي تكفل حق المستثمر البنكي الأجنبي والوطني.

الفصل التطبيقي

تحليل كفاءة البنوك العمومية مع كفاءة البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر من خلال تحليل السيولة والربحية وباستخدام تحليل مغلف البيانات

تمهيد:

تمثل البنوك عنصرا أساسيا في تدفق رؤوس الأموال في الدول مما يعود بالإيجاب على مستوى تقدم هذه الدول إذا توافرت فيها السياسات البنكية الجيدة وهذا ما يجعل من تحليل كفاءة البنوك أمرا مهما وملزما وذلك من حيث هذا القياس يضع البنوك بالنسبة لذاتها ولغيرها من البنوك موضع مقارنة ومنافسة ما يحتم عليها هذا التطوير والتحسين بصفة دورية في سياساتها البنكية.

وقد تم تحليل الكفاءة البنكية في هذا الفصل لخمسة بنوك تمثلت في بنكين عموميين وهما البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري وثلاث بنوك اجنبية وهما الشركة العامة الجزائرية وبنك الخليج الجزائري وبنك البركة الجزائري وذلك باستخدام أسلوبين للقياس يساعدان في تحليل الكفاءة البنكية يتمثل الأسلوب الأول في تحليل الكفاءة البنكية باستخدام النسب المالية ويتمثل الأخر في تحليل الكفاءة البنكية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات.

تم التطرق من خلال المبحث الأول الخاص بتقديم عام للبنوك التجارية محل الدراسة إلى تعريف هياكل البنوك التجارية عامة وذلك قصد التمهيد لإبراز الهياكل التنظيمية للبنوك محل الدراسة كما تم وضع وصف محدد يتم عرض فيه تقديم كل بنك مستخدم في الدراسة واخيرا تحليل القروض البنكية والودائع البنكية لكل بنك كون أن هذين العنصرين يتمثلان مركز قياس الكفاءة البنكية للبنوك محل الدراسة.

أما من خلال المبحث الثاني فقد تم فيه قياس وتحليل الكفاءة البنكية كعرض مبدئي لأول جانب مهم من الدراسة وتم استخدام فيه مختلف النسب المالية من الربحية والسيولة التي تم التطرق والتفصيل فيها في الجانب النظري كما تم وضع تقييم لكل بنك من البنوك محل الدراسة وتحليل كفاءتها.

واخيرا من خلال المبحث الثالث تم قياس وتحليل الكفاءة البنكية للبنوك الخمسة المستخدمة في الدراسة من خلال أسلوب تحليل مغلف البيانات والذي سيتم من خلاله الحكم على مستوى الكفاءة البنكية للبنوك .

المبحث الأول: تقديم عام للبنوك التجارية المستخدمة في الدراسة

تتمثل عينة البنوك المختارة للدراسة من مجموعة من بنوك عمومية وطنية ومجموعة أخرى من بنوك اجنبية خاصة حيث تم اختيار هذه العينة بناءا على توافر البيانات المالية الخاصة بهذه البنوك في فترة الدراسة كما تم اختيار عينة البنوك نظرا للاعتبارات التالية:

- **البنك الوطني الجزائري** باعتباره أعرق بنك وطني
- **القرض الشعبي الجزائري**: لدعم حجم عينة البنوك الجزائرية
- **بنك البركة** تم اختياره كونه بنك مختلط
- **بنك الخليج** وبنك **الشركة العامة الجزائرية** تم اختيارهم باعتبارهم بنوك أجنبية إحداها عربي والآخر أجنبي
- وعموما تم اختيارهم جميعا لتوافر البيانات المالية الخاصة بهذه البنوك في فترة الدراسة.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية محل الدراسة

تتميز البنوك التجارية العمومية والبنوك التجارية العاملة في الجزائر بهيكل تنظيمي خاص بكل بنك حيث يوضح هذا الأخير مختلف المراكز التسييرية لعمل البنك ومهام كل مركز.

الفرع الأول: تعريف الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

إن جميع المنظمات يجب أن تتحوط لضمان انتظام واستمرار الأنشطة الموجهة لتحقيق أهدافها .وبصفة خاصة أنشطة تخصيص الأعمال والإشراف والتنسيق وهذا الانتظام يمثل ما يسمى بالهيكل، وحيث أن هذه الأنشطة يمكن ترتيبها بعدة طرق، لذلك فإن المنظمات تستخدم هياكل متباينة ومختلفة ،و يعرف الهيكل التنظيمي بأنه النمط الرسمي للعلاقات بين أجزاء التنظيم، حيث يحدد الهيكل التنظيمي ما يلي: (أحمد، 2009، صفحة 23) ا

أ- شكل العلاقات الرسمية، ويقصد بها الدرجة التي تجعل الأعمال في التنظيم معيارية، ويختلف الشكل الرسمي من وخلال المؤسسة .

ب- طريقة توزيع الأنشطة والمهام على الأفراد والأقسام المختلفة بالتنظيم .

ج- طريقة التنسيق والتكامل بين الأنشطة المختلفة بالتنظيم .

د- هيكل السلطة بين المستويات التنظيمية المختلفة.

كما يمكن تعريف الهيكل التنظيمي من خلال الجوانب الرئيسية التي يتوجب أن يشتمل عليها الهيكل التنظيمي وهي كما يلي : (كواشي، 2021، صفحة 101)

أ- توزيع الأعمال والمسؤوليات والسلطات بين الأفراد؛

ب- تحديد العلاقات من يتبع كل شخص، ومن هم الأشخاص الذين يتبعون له، وتحديد عدد المستويات التنظيمية (تطبيق نطاق الإشراف)؛

ج- تجميع الأفراد في أقسام والأقسام في دوائر والدوائر في وحدات أكبر وهكذا؛

د- تفويض السلطات وتصميم الإجراءات لمراقبة التقدير بذلك؛

هـ- تصميم الأنظمة والوسائل لضمان تحقيق الاتصال الداخلي الفعال، ومشاركة الأفراد في عملية صنع القرار وكذلك التفاعل والتعامل مع الجمهور وتقديم منتجات وخدمات جيدة؛

و- توفير القواعد والوسائل اللازمة لتقييم أداء العاملين.

وفيما يخص البنك فالهيكل التنظيمي يعرف بأنه ذلك الكيان أو الإطار الذي يعبر عن ترتيب أقسام أو أجزاء البنك، وعلاقات السلطة بداخله وشبكة الاتصالات التي تربط أفراده وأقسامه ونمط تجميع أنشطته (علي، 2006، صفحة 30) ومما سبق يمكننا صياغة تعريف شامل للهيكل التنظيمي للبنوك التجارية كما يلي:

الهيكل التنظيمي هو مجموعة من المهام مصنفة ضمن مراكز وأقسام للبنك، تتوزع هذه المهام حسب ترتيب السلطات حيث لكل سلطة من الهيكل التنظيمي نشاط معين بحسب كفاءته وتخصصه ويختلف شكل الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية بحسب اختلاف التسيير والعمل.

الفرع الثاني: العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار في اختبار الهيكل التنظيمي وأهدافه

أولا: العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار في اختبار الهيكل التنظيمي

يجب اختيار الهيكل التنظيمي الملائم للبنك التجاري، ولهذا يجب معرفة العوامل الواجب أخذها في اختيار الهيكل التنظيمي للبنك والتي من أهمها: (علي، 2006، صفحة 30)

- يجب اختيار الهيكل التنظيمي الذي يسمح بالاستخدام الأمثل للمعلومات والمعرفة التقنية .

- يجب اختيار الهيكل التنظيمي الذي يحقق الاستخدام الأمثل للإمكانيات كالآلات والتجهيزات الرأسمالية.

- يجب اختيار الهيكل التنظيمي الذي يوفر التنسيق بين الإيرادات والرقابة عليها وعلى الأنشطة البنكية لتحقيق الأهداف المرجوة.

- يجب أن يسمح هذا الهيكل التنظيمي بالاستفادة من جميع الإدارات والتخصصات لدى البنك– .

- يجب أن يحقق هذا الهيكل التنظيمي التكامل بين الأقسام المختلفة وجهود الأفراد في مختلف التخصصات .

-يجب أن يتوفر الهيكل التنظيمي للبنك على نظام منظور للاتصال وتبادل المعلومات، وذلك لتحقيق التكامل والتنسيق بين المهام والوظائف المختلفة

ثانيا: أهداف الهيكل التنظيمي.

من بين الأهداف التي تحققها الهياكل التنظيمية ما يلي: (خالد، 2023، صفحة 26)

أ- يبين الهيكل التنظيمي كيفية تقسيم الأعمال بين الموظفين في المؤسسة فتوضح أنواع وعدد الوظائف فيها سواء كانت تلك الوظائف رئيسية يناط بها تحقيق الهدف الرئيسي أم وظائف مساعدة يناط بها القيام بالأعمال الثانوية أم وظائف استشارية يناط بها تقديم التوصيات والمشورة للأجهزة المختلفة.

ب- يوضح الهيكل التنظيمي خطوط السلطة والمسؤولية والاتصال الرسمي في المؤسسة تظهر من له سلطة على من، ومن مسؤول أمام من، ومن يتصل بمن، وعليه فإن كل مرؤوس يتعرف على مكانه في السلم الإداري.

ج- يوضح الهيكل التنظيمي العلاقات والتنسيق بين مختلف الوحدات الإدارية.

د- يبين الهيكل التنظيمي عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وحجم كل منها ونوعية النشاط الذي تمارسه الوحدات المختلفة ومقارنة نطاق الاشراف فيها مما يسهل على المتعاملين في المؤسسة التعرف على واقعها بسرعة.

هـ- يوضح الهيكل التنظيمي نطاق الاشراف لكل رئيس من خلال معرفته لعدد المرؤوسين التابعين لكل رئيس ومدى التباين أو التوافق في أعمالهم وبعد المسافة بينهم وبين الرئيس. وفي ضوء ذلك يمكن للمنظم وضع توصياته إما بالتوسع في تفويض السلطة أو تضييقها وذلك حسب الموقف.

و- يظهر الهيكل التنظيمي اللجان في المؤسسة، وسلطاتها وعلاقتها بأجزائها، ومستوياتها في الهيكل التنظيمي سواء كانت في المستويات العليا (مثل لجنة المديرين ولجنة التخطيط، ولجنة السياسات العامة، واللجنة المالية..وغيرها) أم في المستويات الأخرى من الهيكل التنظيمي.

ز- يفيد الهيكل التنظيمي في مجال تدريب الموظفين الجدد فتستخدم في البرامج التدريبية التوجيهية (أو التمهيدية) لتعريف الموظفين بأقسام المؤسسة ومواقعهم في التنظيم، ورؤسائهم ومرؤوسيهم، والأشخاص الذين سيكونون على اتصال بهم أثناء عملهم.

ح- يعتبر الهيكل التنظيمي بمثابة وثيقة توضيحية يمكن الاستعانة بها لدراسة التطور التاريخي والوظيفي للمؤسسات الإدارية خلال فترة معينة من الزمن.

ط- يستخدم الهيكل التنظيمي لأغراض إعلامية فتساعد الأفراد من خارج المؤسسة التعرف على أقسام وأعمالها والأشخاص الموجودين فيها بصورة سهلة وسريعة.

ي- يساعد الهيكل التنظيمي في اكتشاف ومعالجة الانحرافات والأخطاء الموجودة في التنظيم من خلال عملية تحليل الهيكل التنظيمية وعليه فإنها تكتشف العلاقات غير السليمة والتداخل أو الازدواج بين المهام المختلفة.

ك- يفيد الهيكل التنظيمي باعتباره وسيلة في تبيان ما إذا كانت المؤسسة تتبع الأسس والقواعد التنظيمية السليمة كنطاق الاشراف ووحدة القيادة والأمر وتوزيع العمل توزيعا منطقيا سليما.

وبشكل عام يساهم الهيكل التنظيمي في توضيح كيان البنك لتجاري سواء للأشخاص العاديين أو العاملين فيه بالتالي يمكن هذا الشخص العادي من التوجه للمصلحة المراد التعامل معها دون تحمل عناء البحث عن الجهة المراد التوصل اليها أما بالنسبة للأشخاص العاملين فيه والذين يمثلون أحد أجزاء بالإضافة إلى كونهم يستفيدون من نفس الميزة التي يستفيد منها الأشخاص العاديين فيعتبر الهيكل التنظيمي بالنسبة لهذه الفئة مصدر رقابي وتوجيهي وتنظيمي للسلم الإداري الخاص بالبنك .

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية والبنوك محل الدراسة

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية وإنما يختلف هذا الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى حجم البنك يؤثر على الهيكل التنظيمي التي يتخذه، ومن المتفق عليه أن الهيكل التنظيمي لابد وأن يعكس الأنشطة التي تنم ممارستها. ويتم رقابة هذه الأخيرة من خلال الإيرادات المختلفة. وتتضمن كل إدارة في عدد من الأقسام التي تتولى مهام وظائف هذه الإدارة، وتتمثل في أربعة إدارات: (عطاوي، 2021، صفحة 38)

أ- إدارة القروض: تعمل هذه الإدارة على تقديم مختلف أنواع القروض للمتعاملين مع البنك من مؤسسات وأفراد، وتحتوي هذه الإدارة على أقسام نذكر منها قسم القروض التجارية المقدمة لأصحاب الشركات الكبرى، قسم القروض الموجهة للمتعاملين في الأوراق المالية، كما أن هناك قسم للقروض العقارية وأخرى للقروض الاستهلاكية وكذلك أقسام لكل من: التأجير، الخدمات العامة، تحليل حسابات الائتمان، الكمبيالات والشؤون القانونية.

ب- إدارة التمويل : تعمل هذه الإدارة على إيجاد المصادر والحصول على الأموال المستخدمة في إدارة القروض ، وتشرف هذه الأخيرة على قسم خدمات الاستثمار الذي يتولى الاستثمارات الخاصة بالبنك سواء في أذونات الخزينة أو السندات أو الأسهم ، وقسم البنوك الاخرى الذي يختصر بتلقي الشيكات المحلية والخارجية التي يودعها الزبائن برسم التحصيل على البنوك الاخرى وذلك بإرسال البنك المعني أو عن طريق غرفة المقاصة في البنك المركزي ، وكذا قسم التسويق والتخطيط المهتم بتوفير الخدمات المالية ، وأخيرا قسم الرقابة والمحاسبة والمالية الذي بدوره يتولى مراقبة الدفاتر المالية ، والتأكد من سلامة المعاملات المالية واحتساب راتب الموظفين .

ج- إدارة العمليات: تتولى هذه الإدارة شؤون البنك فيما يتعلق بحفظ السجلات وقسم الأمن وذلك للحفاظ على أملاك المودعين وممتلكات البنك من خلال التحليل والبرمجة والتشغيل وكذلك لكل من خدمة العميل والإدارة النقدية وشؤون العاملين.

د- إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير: تقوم هذه الإدارة على تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء الأفراد أو المؤسسات بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض والائتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة، ومن أمثلة هذه الخدمات التي تقوم بها: تتولى بذلك أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو المؤسسات، وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية للزبائن، بالإضافة إلى القسم الخاص بتقديم خدمة المتاجرة في الأوراق المالية لصالح الزبائن وتقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم.

ويمكن توضيح أشكال الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية عامة والبنوك الخمسة محل الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (13): الهيكل التنظيمي للنوك التجارية

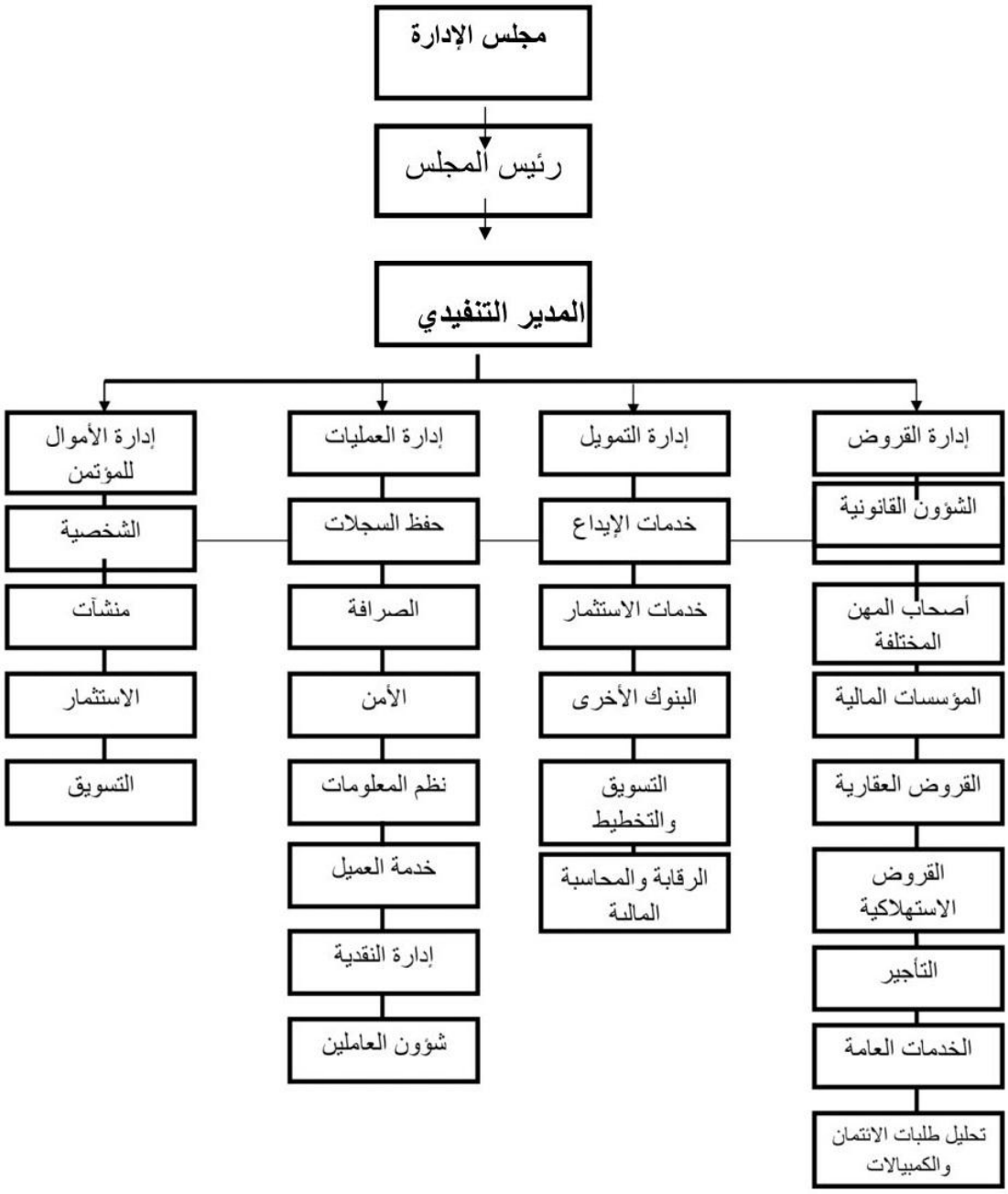

المصدر:خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره ص217

الشكل رقم (14): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

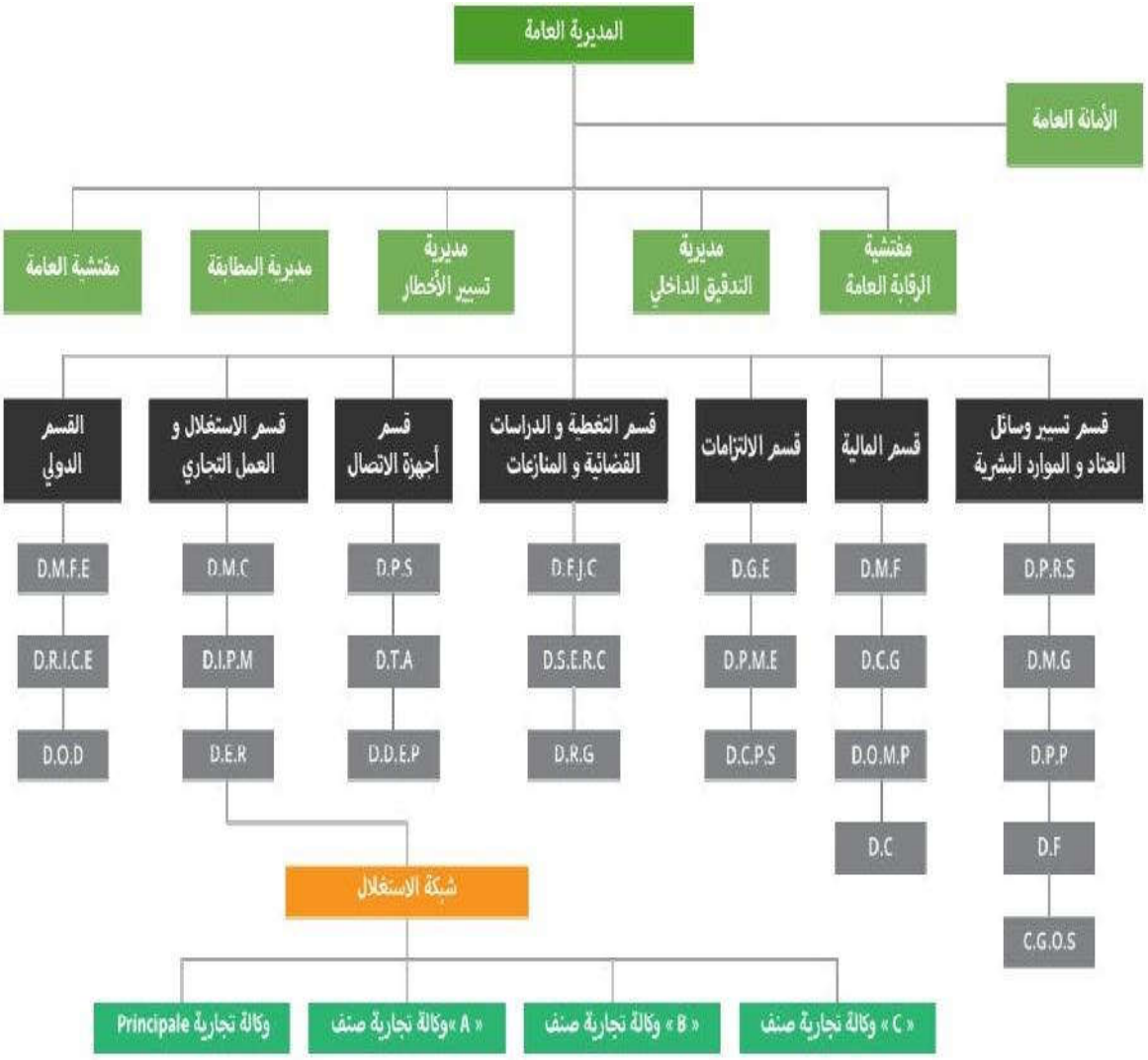

المصدر :موقع البنك wwwbnacom

الشكل رقم (15): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائري

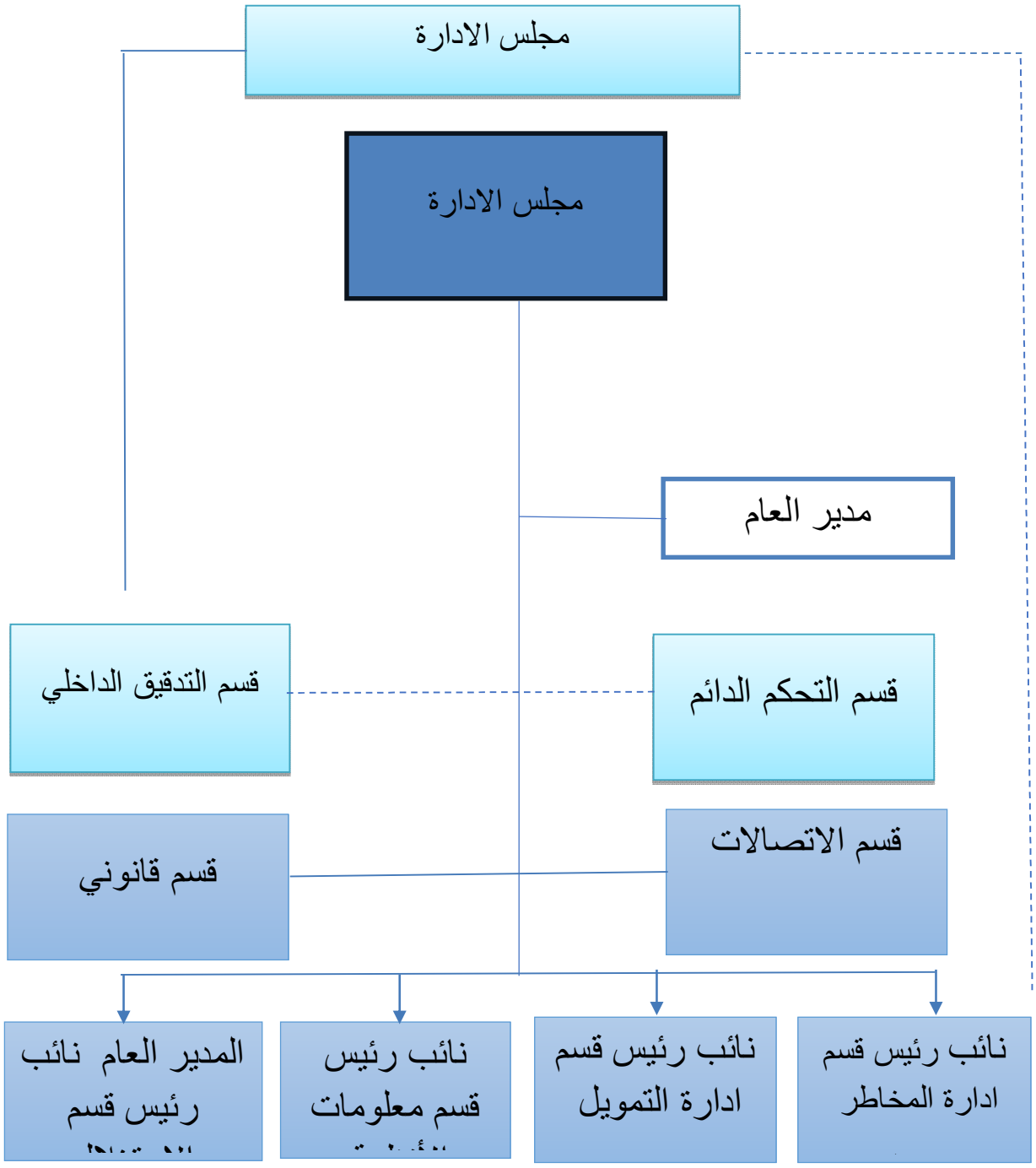

المصدر: تقرير بنك الخليج الجزائري لسنة 2017

الشكل رقم (16): الهيكل التنظيمي للشركة العامة الجزائري

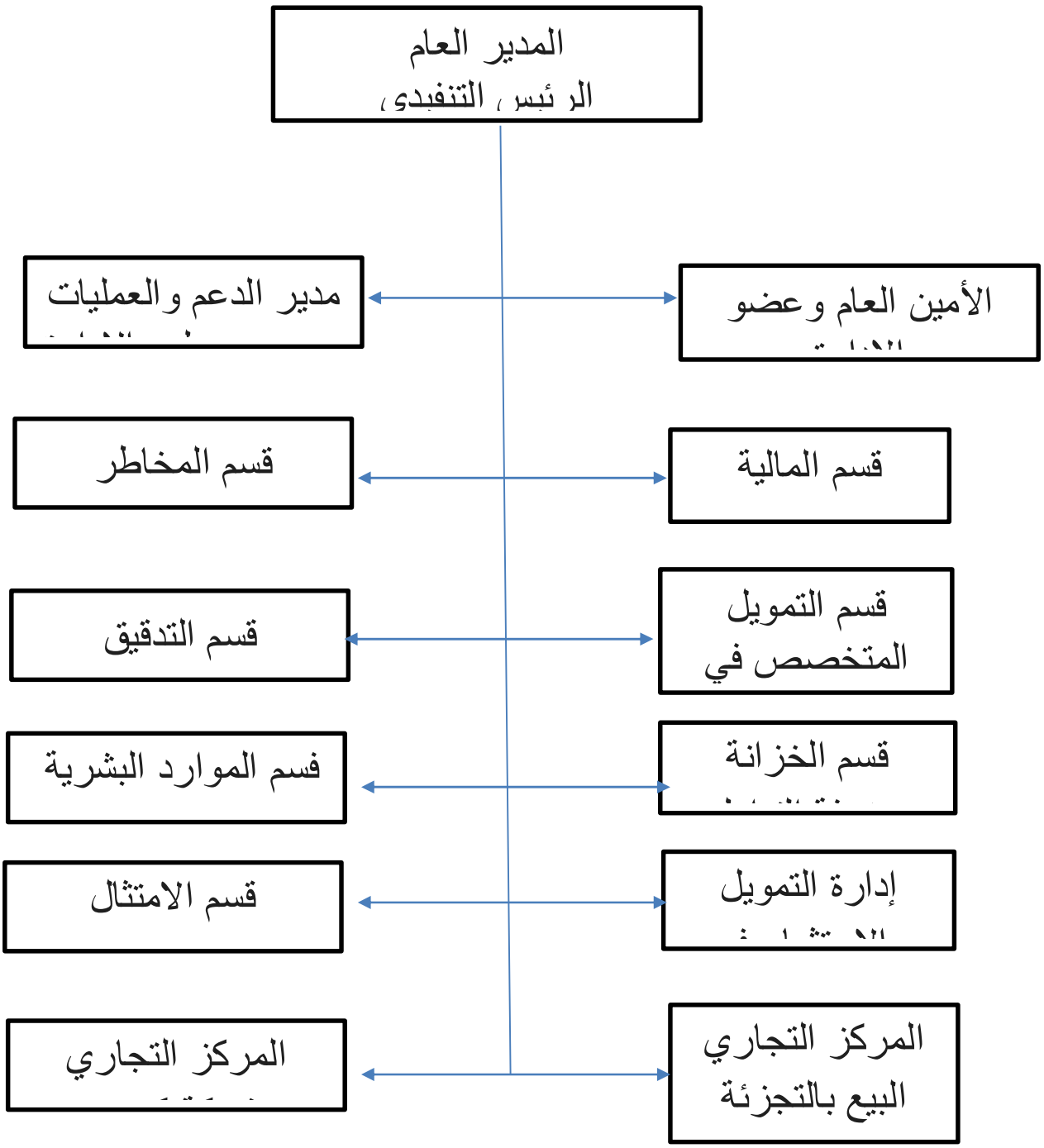

المصدر: التقرير السنوي للبنك لسنة 2018

الشكل رقم (17): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

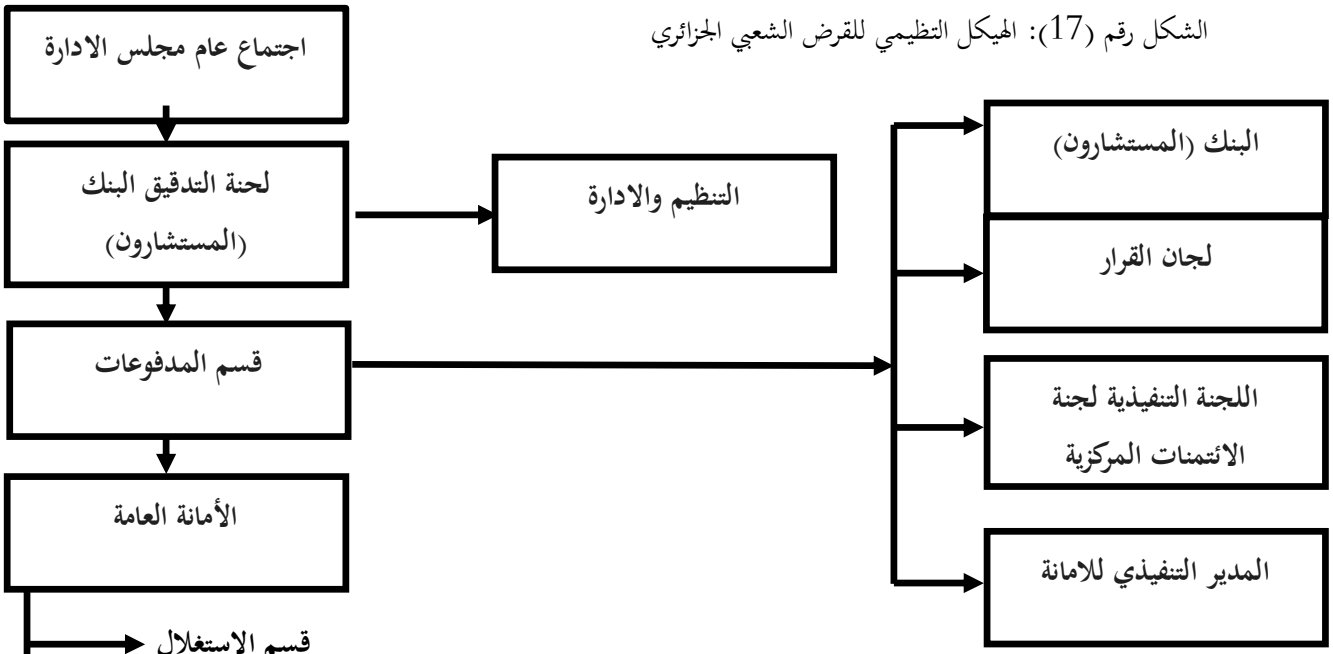

قسم الاستغلال

مديرية الشبكة مجموعات التشغيل والوكالات مديرية

والاتصالات مديرية

إدارة الأوراق المالية خلية التأمين البنكي

قسم الالتزامات

مديرية الإئتمان للصناعات والخدمات مدرية تمويل الشركات

الكبرى مديرية الاعتمادات مديرية الإئتمان للبناء

والأشغال العامة والمياه

النوعية والأفراد مديرية الشركات التابعة والشركات

قسم الأموال ووسائل الدفع

مديرية النقد مديرية وسائل الدفع الإدارة الفنية وأنظمة الدفع

قسم الشؤون الدولية

مديرية العمليات الخارجية مديرية التمويل الخارجي

قسم النظم والمعلومات

مديرية الدراسات والإنجازات تكنولوجيا

المعلومات مديرية المعالجة الحاسوبية شبكات

الكمبيوتر وخلايا الاتصالات

خلية أنظمة المعلومات

القسم المالي

مديرية الخزانة مديرية المحاسبة مديرية التنبؤ والرقابة الإداري

قسم اللوجيستييات والتراث

مديرية تطوير المشاريع مديرية الإدارة العامة مديرية حماية التراث

قسم الموارد البشرية

مديرية شؤون الموظفين والعلاقات الاجتماعية مديرية التدريب

قسم الاسترداد والشؤون القانونية إدارة الشؤون القانونية والقضائية

قسم المخاطر والرقابة الدائمة

وحدة المخاطر المالية إدارة مراقبة المخاطر والائتماندارة الامتثال

خلية المخاطر التشغيلية

قسم المراقبة الدورية

إدارة التدقيق الداخلي التفتيش العام التفتيشات الإقليمية (الوسط،

الشرق، الغرب، الجنوب)

المصدر: موقع البنك www.cpa.com

الشكل رقم (18): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

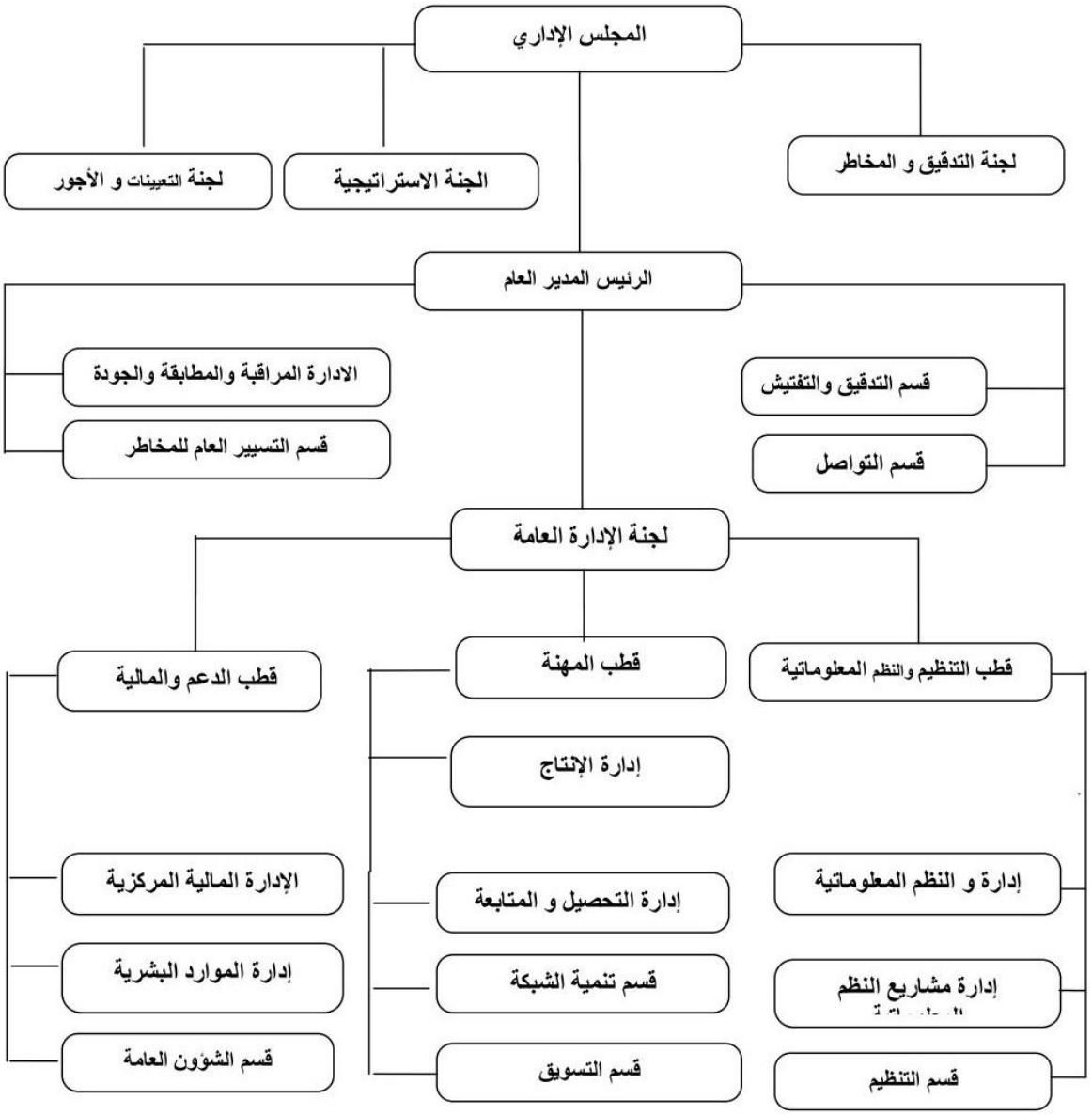

المصدر: http/www.albaraka- bank.com/fr

المطلب الثاني: تعريف البنوك محل الدراسة

سيتم في ما يلي عرض وصف محدد لكل بنك من البنوك محل الدراسة

الفرع الأول: البنك الوطني الجزائري

هو أول بنك تجاري وطني عمومي تأسس في 13جوان 1966بمقتضى المرسوم رقم، 66/155حيث كان عبارة عن البنك عالمي ومسؤول أيضا عن تمويل القطاع الفلاحي، في سنة 1982ثم إعادة هيكلة هذا البنك حيث تم إنشاء بنك جديد خاص يهدف إلى تمويل ودعم المناطق الريفية، كما حمل القانون رقم 88/01في 12جانفي 1988توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو الاستقلالية، وما ترتب عليه من آثار لا يمكن إنكارها فيما يخص تنظيم وظائف البنك. ثم رفع رأس مال البنك إلى 41600 مليار دج في جوان 2009عن طريق إصدار 27000سهم جديد بـ 1مليون دج لكل مكتتب، يقدم هذا البنك خدماته من خلال 242 و كالة وهذا سنة.12013 تتمثل أهم مهام البنك الوطني الجزائر فيما يلي:

-منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

-تلقى الودائع.

-تمويل التجارة الخارجية.

-خصم الأوراق التجارية والتدخل في عمليات الصرف الآجل

الفرع الثاني : القرض الشعبي الجزائري:

تأسس القرض الشعبي الجزائري في ديسمبر 1996بموجب الأمر رقم 366/66الصادر بتاريخ 1966/12/29برأسمال قدره 15مليون دينار جزائري، حيث انبثق هذا البنك نتيجة إدماج مجموعة من البنوك الموروثة من الاستعمار والمتمثلة في:

-البنك الشعبي التجاري الصناعي للجزائر BPCIA)

-البنك الشعبي التجاري الصناعي بوهران BPCIO)

-البنك الشعبي التجاري الصناعي لقسنطينة BPCIO)

-البنك الشعبي التجاري الصناعي لعنابة BPCIN)

كما تم إدراج ثلاثة بنوك أجنبية سنة 1969والمتمثلة في:

-شركة مرسيليا للاقتراض

-الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك

-البنك المختلط

في سنة 1985أنشئ بنك التنمية المحلية بـ 40وكالة و550 عامل وإطار و8900حسابات عملاء ثم التنازل عنها من قبل بنك القرض الشعبي الجزائري. بعد صدور قانون استقلالية المؤسسات سنة، 1988أصبح بنك القرض الشعبي الجزائري شركة اقتصادية عمومية محدودة بالأسهم تعود ملكيتها للدولة. منذ عام 1996وبموجب القانون المتعلق بتسيير رؤوس أموال الدولة، تم وضع البنوك العمومية تحت وصاية وزارة المالية. وفقا لأحكام قانون النقد والائتمان 10/90في أفريل، 1990وبعد تلبية شروط الجدارة، حصل بنك القرض الشعبي الجزائري في 7أفريل 1990على موافقة مجلس النقد والقرض، ليصبح ثاني أكبر بنك في

الجزائر ثم اعتماده

يقدم هذا البنك خدماته من خلال شبكة تتكون من 139وكالة، كما قدر رأس مال البنك مبدئيا بـ 15 مليون ثم تطور كما يلي:

1966 ← 15مليون دج

1983 ← 800مليون دج

1992 ← 5.6مليون دج

1994 ← 9.31مليار دج

1996 ← 13.6مليار دج

2000 ← 21.6مليار دج

2004 ← 25.3مليار دج

2006 ← 29.3مليار دج

2010 ← 48مليار دج

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بتلقي الودائع ومنح الاعتمادات بجميع أشكالها، كما يقوم البنك بمعالجة عمليات الائتمان

الفرع الثالث بنك الخليج الجزائر:

هو بنك تجاري أنشئ بموجب القانون الجزائري، وهو عضو من أبرز أعضاء مجموعة أعمال في الشرق الأوسط (الشركة الكويتية للمشاريع)، اعتمد في مارس 2004برأسمال قدره 10مليار دج، مهمته الرئيسية تتمثل في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما يقدم منتجات وخدمات مالية متطورة على نطاق واسع وبشكل مستمر للشركات والأفراد، يقدم بنك الخليج الجزائر خدمات البنكية تقليدية (ربوبة) وكذا خدمات تتوافق ومتطلبات الشريعة الإسلامية، ولديه شبكة تتكون من 45وكالة1.

- **إستراتيجية بنك الخليج الجزائر:**

تركز إستراتيجية هذا البنك على خمسة مجالات: 2

-إدارة الجودة الشاملة: حيث يندرج ضمنها كافة الإجراءات المتخذة من طرف البنك من أجل تحقيق جودة الخدمة البنكية مع العملاء الداخليين والخارجيين.

-توسيع شبكة الوكالة: جعل الوكالات أقرب للعملاء مع تقديم منتجات بمزايا وخدمات مصممة عالميا.

-توسيع عروض المنتجات والخدمات بهدف تلبية توقعات الجميع.

-تركيز إدارة الموارد البشرية على الأداء: من خلال تحفيز العمال حسب النتيجة المحققة.

-السعي إلى اكتساب حصص في السوق: من خلال النمو والتوسع في اكتساب حصص في السوق والمشاركة في تنمية الاقتصاد الجزائر

الفرع الرابع : بنك سوسييتي جنرال:

بنك سوسيتي جنرال الجزائر هو فرع من فروع بنك سوسيتي جنرال الفرنسي، وهو بنك خاص ذو طبيعة عالمية، حيث قام بفتح مكتب تمثيل له في الجزائر سنة، 1987في سنة 1999ثم إنشاء شركة تابعة برأسمال قدره 500مليون دينار، في مارس 2000ثم فتح أول وكالة للعملاء في الأبيار، أبدى بنك سوسيتي جن رغبته من البداية في أن يصبح بنك عالمي يقدم خدماته لجميع الأعوان الاقتصاديين في البلد.

رفع بنك سوسيتي جنرال الجزائر لأول مرة رأسماله سنة 2007إلى 2.5مليار دينار جزائري، ثم رفع سنة2010 إلى 10مليار دينار جزائري، ويقدم هذا البنك خدمات بنكية لـ 299000عميل من أفراد وشركات، وشبكة مكونة من 78وكالة و1444عامل.

الفرع الخامس: بنك البركة الجزائري

أنشئ بنك البركة الجزائري في مارس 1990وافتتح رسميا في 20ماي 1991وبدأ نشاطه فعليا في سبتمبر، 1991 وهو أول مؤسسة البنكية مختلطة بين القطاع العام والقطاع الخاص، برأسمال قدره 500مليون دينار جزائري ويتمثل مساهميه في كل من مجموعة البركة الابنكية بـ 56%وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بـ 44%أنشئ في ظل أحكام قانون 10/90المؤرخ في 14أفريل، 1990ما يخول له بالقيام بجميع الأعمال الالبنكية من تمويل واستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في سنة 2006 تم رفع رأس مال البنك إلى 2.5مليار دينار جزائري، ثم تم رفعه إلى 10مليار دينار جزائري عام، 2009يقوم بنك البركة الجزائر بتقديم خدماته من خلال شبكة تتكون من 26وكالة.

المطلب الثالث : تحليل تطور القروض البنكية وإجمالي الودائع للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020)

يتم تحليل تطور القروض البنكية وإجمالي الودائع للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020) بالاستعانة بقائمة المركز المالي لهذه البنوك وتم التركيز على تحليل عنصري القروض البنكية والودائع البنكية للأسباب التالية :

- يعد القروض والودائع البنكية أهم عاملين في تحقيق أهداف البنك الأساسية وهما الربحية والسيولة البنكية .
- تعد القروض البنكية أهم عامل في مخرجات البنك المستخدمة للقياس والتحليل في الدراسة وكذلك الودائع البنكية التي تشكل عنصر أساسي في مدخلات البنك.
- تأثر باقي مخرجات ومدخلات البنك الأخرى المستخدمة في الدراسة بهذه العناصر (الناتج البنكي الصافي ، المصاريف العامة للاستغلال) .

الفرع الأول: تحليل تطور القروض البنكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020)

يمكن الاستعانة بالجدول والشكل التالي لتحليل القروض البنكية كم يلي :

الجدول رقم (6) : تطور إجمالي القروض البنكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020)

الوحدة : دج

sga	braka	agb	cpa	bna	القروض
85642956432	52895959063	1784863100	217420000	82281545200	2008
101624535000	60160626821	25753666487	543189000	87607346800	2009
116283790000	337704768317	38521015000	552178960	58598123000	2010
10570497000	587374659399	50225093000	719751000	113650829550	2011
14602285000	584685820177	75899968000	825191000	141403536100	2012
14897047000	711959908763	344187900000	1008583000	148427968900	2013
150479413000	100887988033	135825806600	7565000000	188681071200	2014
185888297000	95453704517	137286466000	1021100000	201839170000	2015
202413194000	239121621000	147830356000	7825920900	155170919400	2016
228195457000	224086694000	210496203000	9656279500	189951900000	2017
258529551000	243566828000	209439719000	11450076400	221393300000	2018
245926104000	238641660000	205044113900	13548214300	246402100000	2019
15517902000	231258962000	219575454000	14745700000	246615886900	2020

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قائمة المركز المالي للبنوك محل الدراسة

الشكل رقم(1) : تطور إجمالي القروض البنكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020)

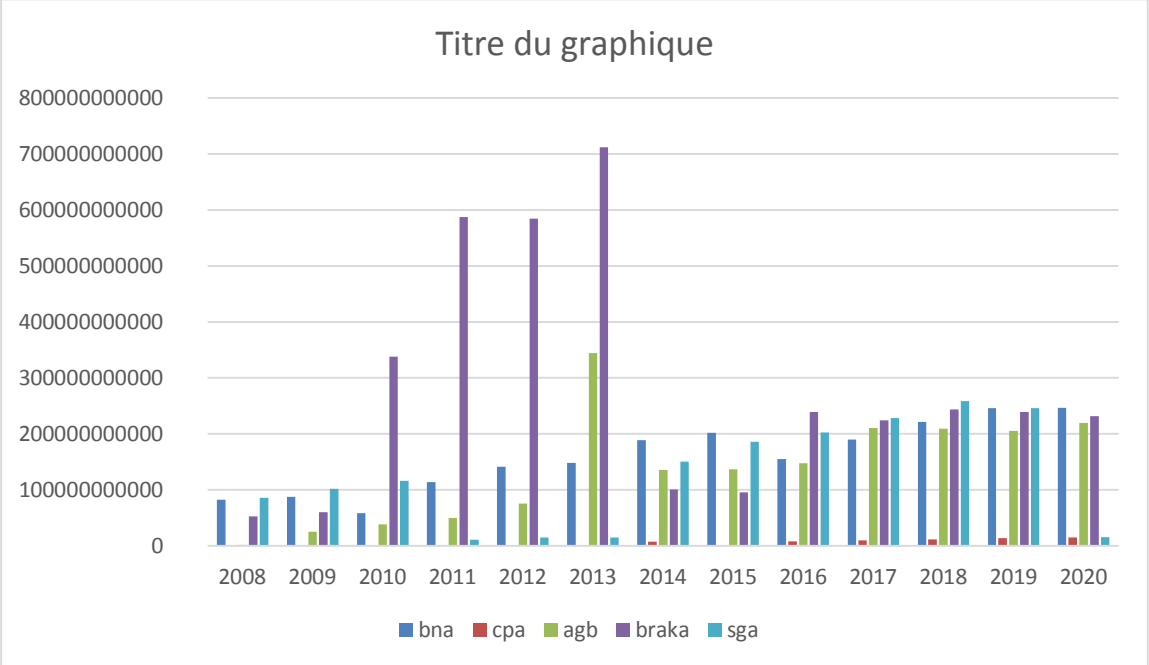

يمثل الجدول و الشكل تطور أحد المخرجات المستخدمة في الدراسة وهو إجمالي القروض البنكية لمجموع البنوك الخمسة محل الدراسة وذلك خلال الفترة (2008-2020) ، حيث تم تعريف القرض البنكي طبقا للمادة 70 من القانون رقم 23-09 المتعلق بالقانون النقدي والبنكي بأنه:" يشكل عملية قرض في مفهوم هذا الأمر كل عمل يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر و يأخذ بموجبه لصالح الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي والكفالة "وقد نجد

اشتراك أغلب البنوك محل الدراسة في مختلف الأنواع المتعارف عليها في العمل البنكي للقروض البنكية وتميزها بتسهيلات مختلفة تتمكن من خلالها من طرح مختلف خدماتها البنكية ويمكن توضيح هذا فيما يلي :

البنك الوطني الجزائري:

يقدم البنك مختلف الأنواع من القروض ولكن ما يميز هذا البنك تقديمه لقرض "داري للتهيئة " وهو قرض يموّل أشغال تهيئة وتجديد سكن بدون عقد ملكية وبدون رهن عقاري. مخصص للأفراد، أزواجهم، أصولهم وفروعهم، المستفيدين من سكن ضمن البرامج السكنية للدولة البيع بالإيجار، (LPP) السكن الترقوي العمومي، (LPL) السكن العمومي الإيجاري

بنك البركة الجزائري :

يقترح بنك البركة الجزائري صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك مثل : المرابحات، البيع لأجل، بيع السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة، ... الخ

بتقييم محتوى الشكل ومحاولة تحليل نتائجه نجد ما يلي :

البنوك العمومية :

يظهر من الشكل رقم () تذبذب واضح لقيم البنك الوطني الجزائري خلال فترة الدراسة بين ارتفاع وانخفاض غير مستمر إلا أن هذه القيم تفوق قيم القرض الشعبي الجزائري الذي لا تضاهي قيم أي بنك من البنوك محل الدراسة ويعود هذا لتبني هذا الأخير سياسة ائتمانية انكماشية.

البنوك الأجنبية:

سجلت كل البنوك الأجنبية قيم متذبذبة خلال فترة الدراسة إلا أن هناك قيم عالية في سنوات معينة (2010-2013) تميز بها بنك البركة الجزائري وهذا من توسع منح القروض البنكية في هذه السنوات.

إن اتخاذ البنك التجاري بصفة عامة لقرار الحد أو التوسع في منح القروض البنكية يعود بشكل أساسي لانخفاض او ارتفاع سعر الفائدة المقنن على القروض البنكية حسب السياسة النقدية للبلد ويسري هذا على كل البنوك العاملة في الجزائر وهذا ما يفسر عدم الاستقرار في منح القروض خلال كل فترة الدراسة .

الفرع الثاني: تحليل تطور اجمالي الودائع البنكية للبنوك الخمسة محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020)

يمكن الاستعانة بالجدول والشكل التالي لتحليل تطور اجمالي الودائع البنكية :

الجدول رقم (7):تطور إجمالي الودائع البنكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020)

الوحدة: دج

sga	baraka	agb	cpa	bna
95402212546	119621328470	13329931	55747600000	92019856700
139181372000	12587261133	4611044901	65637600000	95841404800
140225705000	12040045258	5903710654	68839700000	106209097500
147656894000	13296348600	64943134000	84650800000	126419878150
180485482000	150765768137	94841352000	99447500000	146630658800
198605512000	157050299917	128364677000	118082900000	156357886700
217338316000	162748457596	165981000000	131390000000	193803347500
215731962000	153549594548	116637731100	118012835600	218487233700
259136807000	243120000000	178382418000	158030743100	189783268600
310324248000	245460000000	245860824000	177797090000	200987600000
328390494000	274290000000	252014799000	209504293700	224506300000
334808750000	307040000000	235445273000	233094231000	258049300000
345029710000	312569000000	242803903000	249367742100	237566933741

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات قائمة المركز المالي للبنوك محل الدراسة

الشكل رقم(2): تطور إجمالي الودائع البنكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2008-2020)

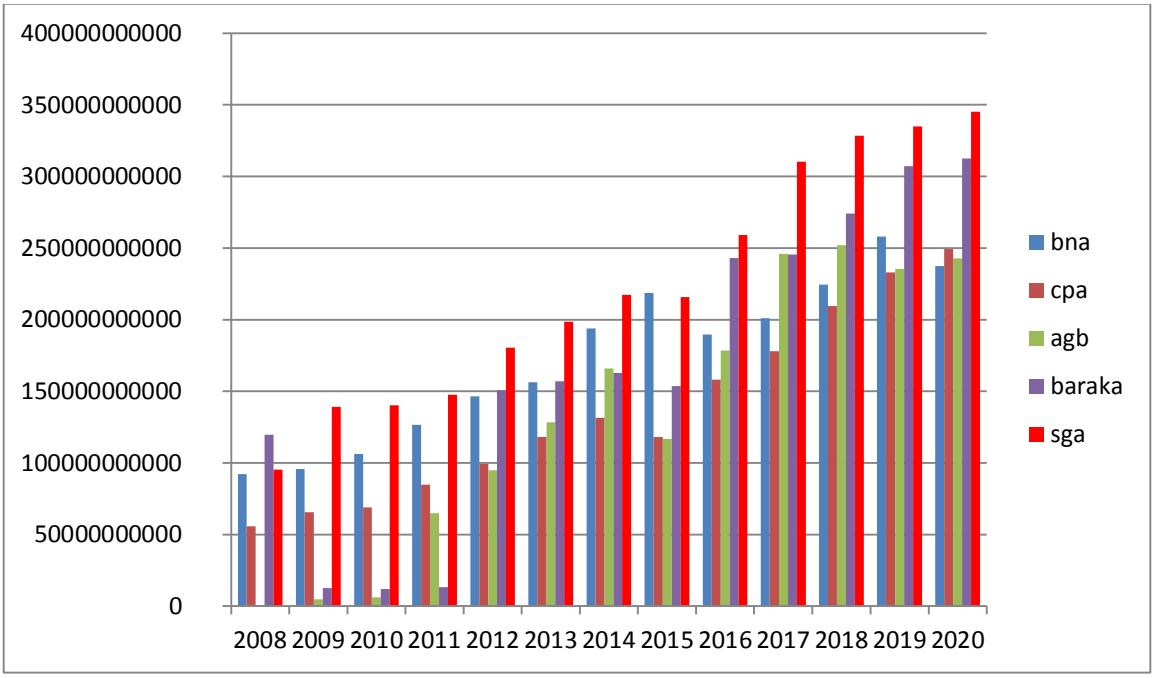

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات قائمة المركز المالي للبنوك محل الدراسة

تهتم الدراسة بتحليل إجمالي الودائع البنكية لمجموع البنوك الخمسة محل الدراسة وذلك خلال الفترة (2008-2020) وهي الفترة التي تخدم البحث في تحليل إجمالي الودائع التي عرفها المشرع الجزائري في نص المادة 69 من القانون النقدي والبنكي لسنة 2023 على أنها " تعتبر أموال متلقاة من الجمهور ، الأموال التي تم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع ، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها"

تشترك البنوك الخمسة محل الدراسة سواء كانت البنوك العمومية أو البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر في الأنواع المتعارف عليها في الودائع البنكية والتي نجد منها ودائع للطلب، ودائع توفير ...إلا أن كل بنك يختص بأنواع أخرى من الودائع البنكية كوسيلة لجذب هذه الأخير وكخدمة مميزة لبنك معين حيث نجد :

البنك الوطني الجزائري:

حساب توفير" مستقبلي" بفائدة أو بدون فائدة : وهو حساب توفير بفائدة أو بدون فائدة موجه للذين تقلّ أعمارهم عن 15 سنة لكل شخص طبيعي أقلّ من 15 سنة .

بنك الخليج الجزائري :

حساب التوفير SMART :هو حساب استثمار لشباك الصيرفة الإسلامية الصفا موجه للأفراد البالغين والراغبين في تكوين مدخرات وتنميتها لتحقيق احلامهم (شراء سيارة، الزواج، شراء عقار).

العوائد الموزعة تحتسب على أساس الأرباح المحققة من محفظة التمويلات والعمليات البنكية الموافقة لمبادئ الشريعة لشباك الصفا.

حساب التوفير START : هو حساب استثمار لشباك الصيرفة الإسلامية الصفا، موجه للشباب الذي تقل اعمارهم على 23 سنة و للآباء الراغبين في مساعدة أطفالهم للادخار تدريجيا حتى يتمكنوا من تحقيق احلامهم لاحقا.

الفرق بين حساب التوفير START و SMART

الأول يُفتح للشباب الذين تقل أعمارهم عن 23 سنة، والثاني يفتح للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 23 سنة.

بنك البركة الجزائري :

حساب الودائع التشاركي غير المقيد: هو حساب يسمح للمدخر بإيداع فائض خزينته النقدية ببنك البركة الجزائري بكل أمان، بحيث يقوم البنك بتوظيف هذا الفائض في مشاريع ذات مردودية قادرة على تحقيق أرباح التي يتم توزيعها بين البنك و المودع حسب شروط التوزيع متفق عليها و ذلك بالمطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بتقييم وتحليل محتوى الجدول(07) و الشكل رقم (02) يتضح ما يلي:

البنوك العمومية :

بدراسة إجمالي الودائع البنكية لبنكين عمومين يزاولان النشاط البنكي في الجزائر وهما البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري يظهر من الجدول و الشكل تفوق البنك الأول عن البنك الثاني في جذب الودائع وذلك خلال كل فترة الدراسة وقد حقق كذلك القرض الشعبي الجزائري ارتفاع مستمر خلال الفترة إلا أن هذه الارتفاع لم يبلغ القيم المحققة من البنك الوطني الجزائري مما يدل هذا على استراتيجية البنك الأخير القوية في جذب الودائع البنكية

البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر :

يظهر من الجدول(07) و الشكل رقم (02) تفوق بنك الشركة العامة الجزائرية في تحقيق قيم مرتفعة طيلة فترة الدراسة على كل البنوك محل الدراسة سواء العمومية أو الأجنبية ثم يلي هـ في هذه الارتفاع بنك البركة الجزائري .أما بالنسبة لبنك الخليج الجزائري فالقيم المحققة له تميزت بالتذبذب ولم تنافس البنكين الأولين

- في العموم حققت البنوك العمومية قيم متوسطة لإجمالي الودائع لكنها لم تظاهي القيم المتميزة للبنوك الأجنبية ويعود هذا لميزتين أساسين :

ميزة اجتماعية: قدرة البنوك الأجنبية على فهم احتياجات العميل الجزائري وتقدير ظروفه المختلفة وذلك من خلال طرح مختلف الأنواع من الودائع كوسيلة لتشجيع العميل الجزائري على الإيداع في هذه البنوك مما يفسر هذا بالاستراتيجية القوية للبنوك الأجنبية في جذب الودائع البنكية .

ميزة اقتصادية بنكية : إن تحقيق مستوى عال ومتزايد من الودائع البنكية للبنوك الأجنبية لمدة طويلة يحقق أحد أهم أهداف البنك التجاري وهو الاحتفاظ بالسيولة مما يدل هذه على قدرة هذه البنوك عل مواجهة طلبات السحب الممكنة وذلك من خلال ارتفاع قيم الودائع تحت الطلب باعتبارها العامل المؤثر والأساسي في الوديعة البنكية .

المبحث الثاني:. قياس وتحليل كفاءة البنوك التجارية عن طريق نسب السيولة والربحية

يتم قياس كفاءة البنوك التجارية بهذه الطريقة (طريقة النسب) بواسطة عدة نسب (نسب النشاط، نسب المخاطرة، نسب المديونية...) وقد تم اختيار منها نسب السيولة والربحية للقياس وذلك بالاعتماد على برنامج Excel.

المطلب الأول: قياس وتحليل سيولة البنوك العمومية والبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2008-2020)

لقياس سيولة البنوك المختارة للدراسة تم الاعتماد على مجموع النسب التي تم التطرق إليها في الجزء النظري.

الفرع الأول: نسبة الرصيد النقدي:

يمكن الاستعانة بالجدول والشكل التالي لتحليل نسبة الرصيد النقدي

الجدول رقم (8): نسبة الرصيد النقدي للبنوك محل الدراسة من 2008 حتى 2020.

الوحدة : دج

البنوك/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط العام
BNA	2.88	2.90	11.97	16.08	14.16	16.57	14.31	14.22	12.85	14.01	13.18	16.48	14.37	12.89
CPA	21.33	23.78	31.80	22.28	24.65	23.54	25.88	28.74	14.93	18.99	15.25	10.85	12.87	21.14
AGB	34.06	35.36	34.54	34.87	33.44	36.43	36.28	29.65	16.56	24.99	14.19	15.79	7.65	27.17
SGA	15.38	22.89	18.83	20.17	23.84	35.37	37.23	29.13	26.53	24.99	26.60	28.00	23.95	25.95
Baraka	13.38	9.27	7.47	4.24	2.00	2.68	3.11	2.91	2.43	5.18	7.86	3.06	3.03	5.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة للسنوات 2008-2020.

يمكن توضيح أكثر نسبة الرصيد النقدي من خلال البيان التالي:

الشكل رقم (3): تمثيل نسبة الرصيد النقدي الخاصة بالبنوك محل الدراسة من 2008 -2020

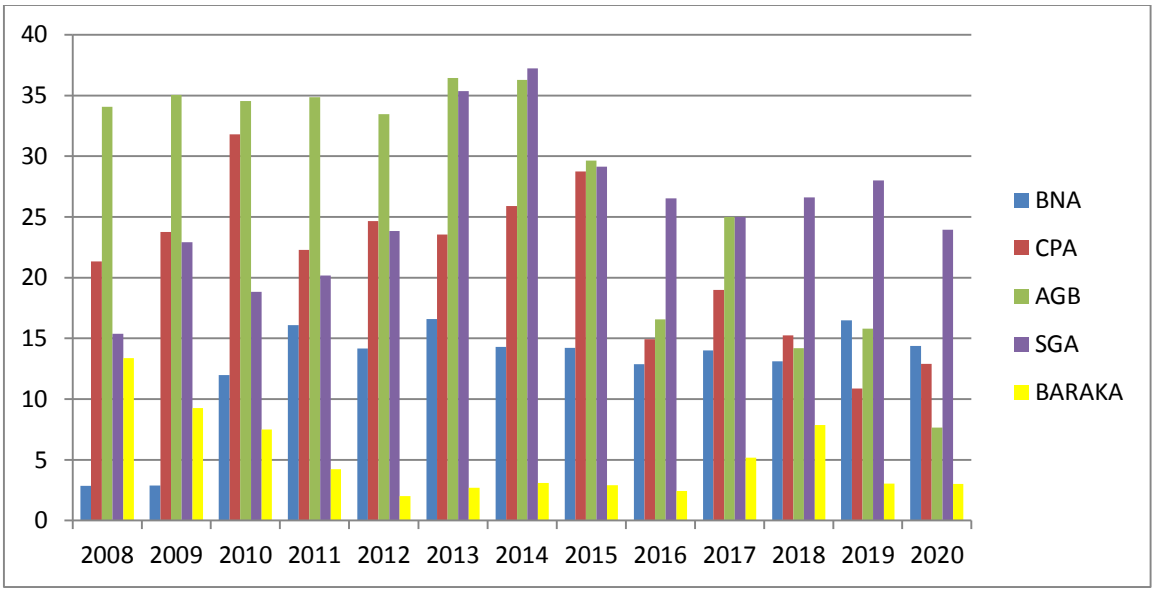

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(8).

يمثل الجدول رقم (8) والشكل رقم (3) نسبة الرصيد النقدي للبنوك محل الدراسة وذلك من سنة 2008 إلى غاية 2020، حيث تشير هذه النسبة إلى قسمة مجموع الأرصدة السائلة لدى البنك بما فيها مجموع إيداعاته لدى البنك المركزي والصندوق والبنوك الأخرى على جميع المطلوبات باستثناء حقوق الملكية (الودائع وما حكمها)، ويلاحظ من خلال الجدول والشكل بأن هناك تباين واضحا في النسبة بين البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية حيث:

البنوك الجزائرية (البنك الوطني الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري):

سجل البنك الوطني الجزائري بداية منخفضة في نسبة الرصيد النقدي خلال السنتين الأولى من فترة الدراسة إلا أن هذا الانخفاض لم يواصل طيلة الفترة فقد بدأت هذه النسبة في الارتفاع سنة 2010 قدرت ب 11.97% وبتحليل نسبة الرصيد النقدي نجد أن سبب التغير من الانخفاض إلى الارتفاع يعود إلى انخفاض قيمة القروض وخاصة القروض الممثلة بالأوراق المالية حيث كانت70 19 8 365دج سنة 2009 لتنخفض إلى930 237 19 دج سنة 2010 وهذا ما أثر على مقام معادلة الرصيد النقدي الذي انخفض نتيجة انخفاض القروض مما أدى ارتفاع النسبة ككل سنة 2010، و وصلت إلى أعلى نسبة سجلت له في 2013 وقد قدرت ب 16.57% إذ لم يشهد هذا الارتفاع استقرارا واضحا في النسب التي استمرت بعد سنة 2013 في التذبذب الطفيف بين الارتفاع والانخفاض المتقارب في السنوات الموالية. في حين بداية بنك القرض الشعبي الجزائري بداية كانت بداية مرتفعة مقارنة بالبنك الوطني الجزائري وخاصة خلال الثلاث السنوات الأولى حيث سجل أعلى نسبة للرصيد النقدي سنة 2010 قدرت ب 31.80 % إلا أن هذه النسبة سرعان ما آلت للانخفاض في السنة الموالية واستمرت في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع لتصل إلى أقل قيمة لها سنة 2019 والتي قدرت ب 10.85% وبالرجوع لمعادلة الرصيد النقدي نجد سبب تسجيل هذه القيمة الدنيا إلى ارتفاع مقام هذه المعادلة وخاصة القروض للمؤسسات المالية التي بلغت سنة 2019 644726042 دج.

البنوك الأجنبية (بنك الخليج، الشركة العامة، بنك البركة):

يلاحظ من خلال الجدول رقم (08) والشكل رقم (03) بأن بداية نسبة الرصيد النقدي لدى بنك الخليج الجزائري كانت مرتفعة وهذا سنة 2008 وقد استمر هذا الارتفاع إلى غاية 2017 حيث بلغت 24.99% حقق هذا البنك أعلى ارتفاع لهذه النسبة سنة 2013 وقد قدرت ب 36.43% بينما شهد انخفاضا ملحوظا خلال الثلاث سنوات الأخيرة ليصل إلى أقل قيمة له منذ بداية الدراسة وقد قدرت ب 7.65%سنة 2020 ويرجع هذا إلى انخفاض قيمة بسط معادلة الرصيد النقدي حيث سجل قيمة الأرصدة السائلة لد بنك الخليج 34904907 دج سنة 2020 منخفضة بذلك عن سنة 2019 بفارق سلبي قيمته 3898711دج. أما بالنسبة لبنك الشركة العامة فقد حقق بداية محتشمة وذلك مقارنة بالبنك الأجنبي السابق إلا أنه حقق ارتفاعا كبيرا ومستقرا خلال السنوات الموالية ليصل إلى أعلى قيمة لنسبة الرصيد النقدي سنة 2014 حيث بلغت 37.23 % وهي أعلى من أي قيمة حققت لهذه النسبة خلال فترة الدراسة وبالنسبة لجميع البنوك محل الدراسة. بالنسبة لبنك البركة فإن أول قيمة له في أول سنة من فترة الدراسة تمثل أعلى قيمة محققة له لنسبة الرصيد النقدي حيث بلغت 13.38 % إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا متذبذبا (قليل الارتفاع) ومستمرا خلال السنوات الموالية حيث سجل أدنى نسبة سنة 2012 وقد قدرت ب2%.

بشكل عام وبالنظر إلى المتوسط العام لجميع البنوك نجد أن أفضلية القيم للرصيد النقدي تصنف لصالح البنوك الأجنبية وذلك بملاحظة أن متوسط أحد البنوك العمومية يمثل أقل من نصف متوسط أحد البنوك الأجنبية وقد يكون هذا مؤشر ذو تأثير مزدوج

على كلا الجنسيتين من البنوك، فقد يكون مؤشر إيجابي للبنوك الأجنبية في دلالته على قدرة هذه البنوك على كسب ثقة العملاء خلال سنوات الدراسة مع قدرتها العالية على التأقلم مع المناخ الاستثماري الجزائري وفهم ودراسة ميزاته جيدا وهذا ما جعلها تهتم بتنويع مصادر إيداعاتها بهدف تنمية قدرتها على مواجهة طلبات السحب الممكنة مما يطرح هذا سمعة جيدة لها على الصعيد المحلي والدولي، كما قد يكون ذو تأثير سلبي للبنوك الأجنبية في قلة استغلال هذه القيم من الأرصدة في طرح القروض، وبالنقيض على البنوك الجزائرية فقد يكون أقليتها في نسب الرصيد النقدي ذو تأثير مزدوج فقد تمثل عامل إيجابي لها يدل على استغلال معظم الأرصدة السائلة الخاصة بها في مختلف الاستثمارات العائدة على البنك في شكل أرباح كما قد يكون يمثل عامل سلبي يدل على ضعف ثقة العملاء في مثل هذه البنوك مع ملاحظة أقدميتها وعراقتها في التعامل مع المناخ الاستثماري المحلي.

الفرع الثاني نسبة السيولة القانونية:

يمكن الاستعانة بالجدول والشكل التالي لتحليل نسبة السيولة القانونية

الجدول رقم (09): نسبة السيولة القانونية للبنوك محل الراسة

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط العام
BNA	1.35	0.80	2.44	4.95	4.98	5.34	4.77	5.72	6.54	8.39	3.81	4.19	4.64	4.71
CPA	2.01	2.32	2.51	2.35	2.39	2.25	2.79	2.85	8.10	7.43	8.36	8.87	8.57	4.69
AGB	2.04	2.03	3.24	4.13	4.19	4.65	2.10	6.01	5.60	4.06	3.96	6.89	3.01	4.15
SGA	5.51	4.29	2.39	3.33	4.15	4.72	5.62	8.30	6.82	6.41	6.78	4.77	5.42	5.27
BRK	2.76	9.24	4.70	4.82	5.39	5.37	4.58	4.64	3.69	4.05	3.82	3.11	3.28	4.57

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك للسنوات 2008-2020

لتوضيح الفارق في نسبة السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة تم إدراج بيانات الجدول في شكل أعمدة بيانية كالتالي:

الشكل رقم(4): نسبة السيولة القانونية للبنوك محل الدراسة

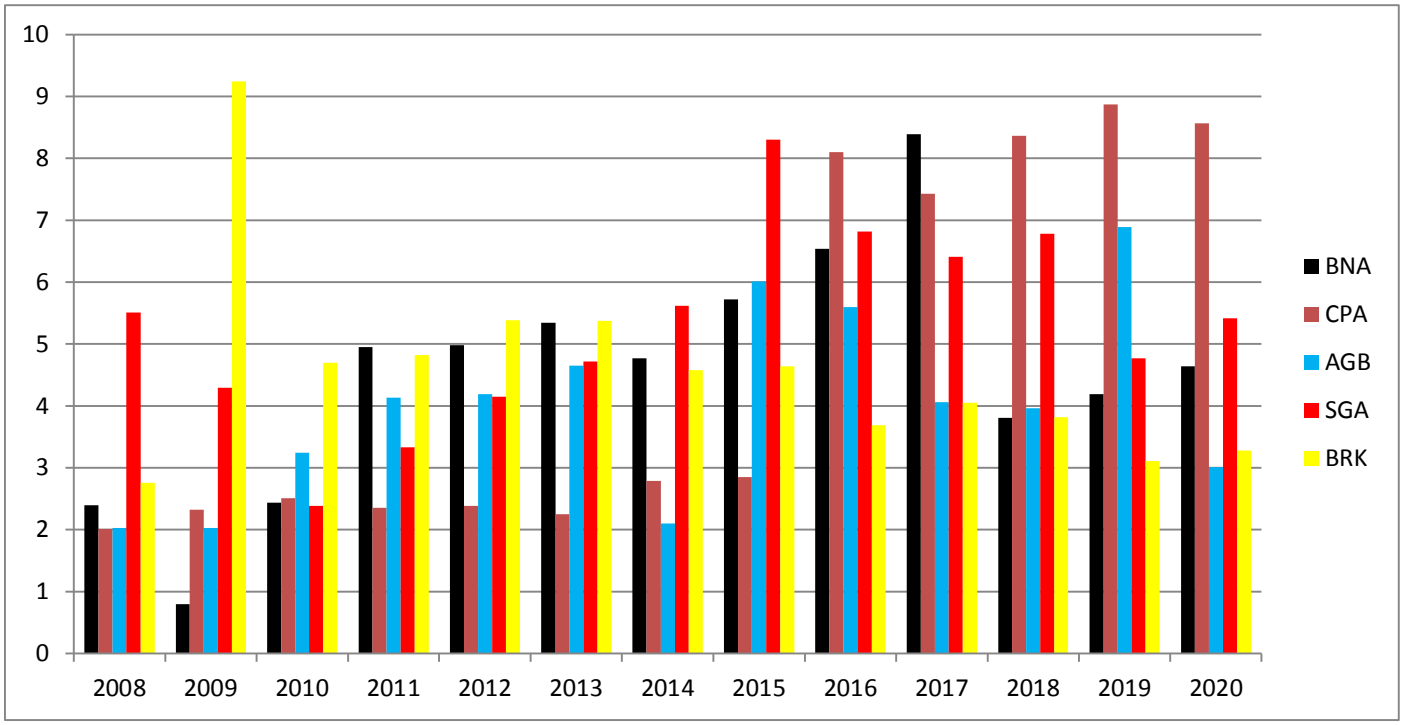

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

يمثل الجدول رقم(09) والشكل رقم (4)نسبة السيولة القانونية للبنوك الخمس محل الدراسة خلال الفترة 2008-2020 حيث تشير هذه النسبة إلى قسمة الاحتياطات الأولية والثانوية على الودائع وما حكمها، حيث يلاحظ من خلال الجدول والشكل مايلي:

بالنسبة للبنوك الجزائرية: بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فقد كانت نسب السيولة القانونية متفاوتة خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أقل قيمة وأعلى قيمة للسنتين على التوالي 0.83% سنة 2009 و8.39% سنة 2017 في حين نجد أن بنك القرض الشعبي الجزائري سجل قيم منخفضة ومستقرة في نسبة السيولة القانونية خلال السنوات الثمان الأولى المتتالية من فترة الدراسة إلى أنه أحدث ارتفاعا عال لهذه النسبة سنة 2016 حيث بلغت نسبته 8.10% واستمر في هذا الارتفاع إلى غاية 2020 حقق هذا البنك أعلى نسبة للسيولة القانونية سنة 2019 حيث بلغت 8.87%.

البنوك الأجنبية: يلاحظ بأن نسب السيولة القانونية لدى بنك الخليج كانت متفاوتة خلال سنوات الدراسة وغير مستقرة (لا في الارتفاع ولا في الانخفاض) حيث سجلت أقل قيمة لهذا المؤشر وهي 2.03% سنة البداية 2009، بينما سجل أعلى قيمة سنة 2019 وقد كانت 6.89% في حين نجد الأمر مختلف لدى الشركة العامة فقد كانت له بداية مرتفعة مقارنة بباقي البنوك مرافقة لانخفاض ضئيل في السنة الثانية من الدراسة لتعود بعد ذلك نسبة الرصيد النقدي إلى الارتفاع المستمر في الست سنوات الموالية ويصل بذلك إلى أعلى قيمة له سنة 2015 بتسجيل نسبة 8.30% وقد عرف بعد ذلك انخفاض ضئيل في باقي سنوات الدراسة، أما بالنسبة لبنك البركة فقد سجل قيم متفاوتة ومتوسطة القيمة مقارنة بباقي البنوك وذلك خلال كل فترة الدراسة باستثناء سنة

2009 أين سجل ارتفاع كبير وملحوظ حدد ب9.24%و هي أعلى من أي قيمة سجلت لنسبة السيولة القانونية من أي بنك محل الدراسة.

بالنظر إلى المتوسط العام لنسبة السيولة القانونية لجميع البنوك محل الدراسة نجد تقارب كبير بين القيم المحسوبة للنسبة إلا أنه بالتدقيق في القيم نجد أن أعلى قيمة المتوسط العام لنسبة السيولة القانونية كانت لبنك أجنبي وهو الشركة العامة وقد بلغت 5.27%، في حين كان من المتوقع أن تكون أعلى نسبة سيولة قانونية لبنك جزائري وذلك كون الاحتياطات الأولية وهي أحد أهم مكونات النسبة المحسوبة غالبا، ما تكون مدعومة من السياسة النقدية للبلاد حيث يوجه هذا الدعم دائما بما يحقق الأمان البنكي للبنوك الجزائرية اتجاه العملاء والبنك المركزي والقطاع البنكي ككل. وفي العموم يعتبر تقارب نسب السيولة القانونية على قدرة جميع البنوك محل الدراسة سواء الجزائرية أو الأجنبية على الوفاء بالتزاماتهم المالية المستحقة في جميع الظروف.

الفرع الثالث: نسبة السيولة العامة (التوظيف)

يمكن الاستعانة بالجدول والشكل التالي لتحليل نسبة السيولة العامة

جدول رقم (10): نسبة السيولة العامة لبنوك محل الدراسة من2008 حتى 2020

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
bna	3.29	2.9	11.97	16.08	14.16	16.57	14.31	14.22	12.85	14.01	14.19	15.79	7.65	12.89
CPA	81.16	82.75	80.21	85.02	82.97	84.87	85.35	87.58	49.52	54.31	54.62	58.12	59.13	72.74
AGB	35.28	35.36	34.54	34.87	33.44	36.43	36.28	29.65	16.56	24.99	13.18	16.48	14.37	27.17
SGA	89.77	73.01	82.92	71.58	79.01	73.46	69.23	86.16	78.11	73.53	78.72	78.82	79.35	77.97
BR	44.21	47.79	28.04	12.82	38.78	45.33	61.99	49.83	98.35	91.29	88.79	75.19	73.98	58.18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للسنوات 2008-2020

تم تمثيل بيانات الجدول رقم (9)في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): نسبة السيولة العامة للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة

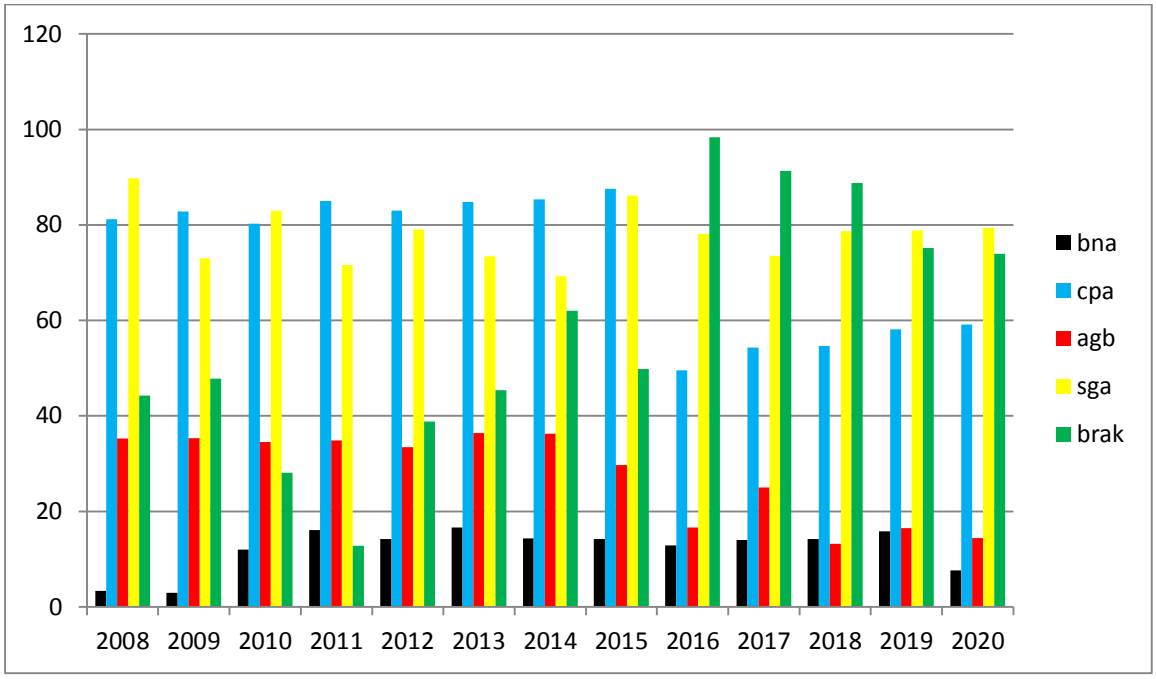

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10)

يمثل الجدول رقم (10)والشكل رقم (5) نسبة السيولة العامة للبنوك الخمس محل الدراسة من سنة 2008حتى سنة2020 حيث تشير النسبة إلى حاصل قسمة مجموع السلفيات والقروض على مجموع الودائع وما حكمها حيث نلاحظ ما يلي:

البنوك الجزائرية: بداية البنك الوطني الجزائري كانت ضعيفة مقارنة بالنسب المحققة في السنوات الموالية حيث سجل أقل قيمة له سنة 2009 وقد قدرت ب 2.9% بالإضافة إلى كون تطور نسبة السيولة العامة لهذا البنك متذبب خلال سنوات الدراسة مما يدل على عدم استقرار البنك خلال فترة الدراسة وقد سجل أعلى قيمة له سنة 2013 حيث قدرت ب 16.57% في حين نجد بداية بنك القرض الشعبي الجزائري معاكسة تماما للبنك السابق فقد حقق نسب متفوقة للسيولة العامة خلال السنوات الثماني الأولى من الدراسة إلا أنه عرف انخفاضا ملحوظا في باقي السنوات حيث حقق أعلى نسبة للسيولة العامة سنة 2015 وقد قدر ب87.58%.

البنوك الأجنبية: شهد بنك الخليج بداية مرتفعة مقارنة بالسنوات الموالية له في نسبة السيولة العامة وقد كان هذا الارتفاع في النسبة مستقرا خلال السنوات السبع الموالية إلا أنه عرف انخفاضا ملحوظا في باقي السنوات وقد سجل قيمة معتبرة في هذه النسبة سنة 2014 قدرت ب 36.28%، في حين نجد قيم مرتفعة ومعتبرة خلال كل سنوات الدراسة لدى الشركة العامة وحتى السنوات التي شهدت انخفاضا في نسبة التوظيف لم تكن بذلك الانخفاض الكبير وقد سجل أعلى قيمة لنسبة التوظيف في سنته الأولى من الدراسة وهي 89.77%، أما بالنسبة لبنك البركة فقد سجل قيم معتبرة إلا أنها متذبذبة وغير مستقرة خلال سنوات الدراسة وقد نجد أعلى نسبة محققة له سنة2016 هي 98.35% وهي أعلى أي نسبة محققة لأي بنك.

بالنظر إلى المتوسط العام لجميع البنوك محل الدراسة نجد أن البنوك الأعلى متوسط هم على التوالي الشركة العامة، القرض الشعبي الجزائري، بنك البركة بنسب 77.97%، 72.74%، 58.18% مما يدل على اتباعهم لسياسة ائتمانية منفتحة من اين لك بهذا الحكم وهذا يعتبر مؤشر إيجابي يعود على هذه البنوك بالعوائد المالية إضافة إلى كسب رغبة العملاء في التوجه إلى هذه البنوك لطلب القروض ويلي البنوك الثلاثة السالفة الذكر بنك الخليج بمتوسط 27.17 % ثم الأقل متوسط والأخير البنك الوطني الجزائري بمتوسط

12.89% حيث تعتبر سياسة هذه البنوك منكمشة فقديم القروض وقد يفسر هذا بعدم كفاءتهم في توظيف الودائع المقدمة إليهم أو على توجههم في المحافظة على السيولة لمواجهة طلبات السحب.

المطلب الثاني : قياس وتحليل ربحية البنوك محل الدراسة خلال الفترة2008 -2020

لقياس ربحية البنوك المختارة للدراسة تم الاعتماد على مجموع النسب التي تم التطرق إليها في الجزء النظري.

الفرع الأول: معدل العائد على الملكية (ROE)

يمكن الاستعانة بالجدول والشكل التالي لتحليل معدل العائد على الملكية

جدول رقم (11): معدل العائد على الملكية للبنوك المختارة للدراسة من 2008 حتى 2020.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
BNA	83.47	84.55	6.99	5.89	49.95	54.38	60.27	67.56	52.52	35.48	39.78	35.58	32.09	%43.75
CPA	33.20	35.16	30.71	32.15	38.73	39.20	41.47	42.87	51.66	47.61	47.38	44.17	42.79	40.55
SGA	10.21	66.55	66.64	72.64	69.95	61.10	51.19	45.90	46.19	45.44	45.81	50.51	45	59.09
AGB	82.60	82.73	66.14	61.61	91.96	99.26	97.51	99.08	94.57	91.60	89.10	86.85	57.82	84.85
BRK	16.74	16.93	38.42	37.97	37.47	33.79	31.38	33.32	30.85	28.68	22.86	19.68	18.40	28.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للسنوات 2008-2020

من خلال بيانات الجدول الممثلة لمعدل العائد على الملكية للبنوك محل الدراسة تم تشكيل الأعمدة البيانية الخاصة بهذا المؤشر في الشكل التالي:

الشكل رقم (6): نسب العائد على الملكية للبنوك المختارة للدراسة خلال فترة الدراسة

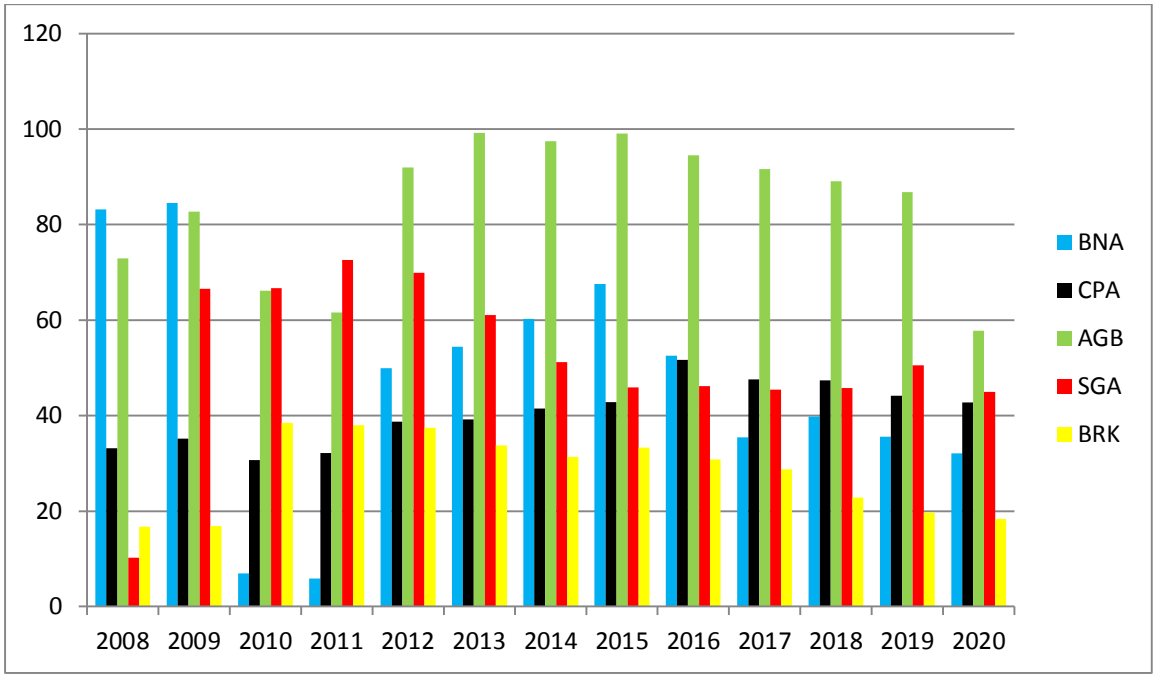

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

يمثل الجدول رقم (11) والشكل رقم (6) إلى تطور معدل العائد على الملكية خلال الفترة 2008-2020 حيث تشير هذه النسبة إلى حاصل قسمة صافي الدخل على حقوق الملكية حيث نلاحظ ما يلي:

البنوك الجزائرية: عرف البنك الوطني الجزائري تذبذبا واضح لمعدلات العائد على الملكية خلال الفترة المبحوثة وخاصة في الأربع سنوات الأولى حيث سجل فارق كبير بين الارتفاع سنة 2008، 2009 والانخفاض سنة 2010، 2011 وبالرغم من استمرار التذبذب الطفيف خلال باقي السنوات إلا أن البنك قد حقق نتائج معتبرة خاصة سنة 2009 حيث تجاوز تقريبا 84%، في حين نجد معدلات العائد على الملكية لبنك القرض الشعبي الجزائري تشهد تذبذبا طفيفا خلال كل سنوات الدراسة حيث حقق أعلى عائد سنة 2016 بنسبة 51.66% إلا أن الفارق بين ارتفاع وانخفاض كل معدل يعد بسيطا.

البنوك الأجنبية: بدأت ربحية بنك الخليج من حيث معدل العائد على الملكية بنسبة مرتفعة وقد استقرت في هذا ا الارتفاع على مدى عدة سنوات من الدراسة مع تسجيل انخفاض بسيط لسنة 2010، 2011، 2020 حيث سجل أعلى نسبة في هذا العائد سنة 2013 حيث بلغت 99.26% في حين سجل أقل نسبة سنة 2020 حيث بلغت 57.82%. أما بالنسبة للشركة العامة فقد كانت له بداية منخفضة في أول سنة له من الدراسة وهي 10.21% وهي أقل نسبة سجلت له إلا أنه شهد ارتفاعا ملحوظا إلى غاية 2013 أي انخفضت مستويات العائد انخفاضا بسيطا واستمرت به حتى سنة 2020 سجل أكبر نسبة سنة 2011 حيث تجاوزت 72%، يعتبر بنك الشركة العامة قد حقق مستويات معتبرة مقارنة ببنك البركة الذي عرف مستويات مختلفة لمعدل العائد على الملكية فقد حقق أفل قيمة لهذه النسبة سنة 2008 وهي 16.74 أما أعلى قيمة فقد كانت سنة 38.42 %.

نجد من ناحية المتوسط العام لنسبة العائد على حقوق الملكية ومقارنة قيم المتوسط للبنوك الجزائرية مع البنوك الأجنبية فارق كبير الربحية المحققة من الجنسيتين من البنوك حيث نجد قيم الجنسية الوطنية لا تتجاوز 44% ويمكن تفسير هذا من خلال السياسة المتحفظة لإدارة هذه البنوك في استغلال أموالهم الممتلكة وقد يكون هذا عامل سلبي يحد من كفاءة هذه البنوك في تحقيق أرباح مرضية أو منافسة للبنوك الأجنبية إلا انه يمثل كذلك عامل إيجابي يحد من درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك في حين نجد أن هذا العامل الأخير يكاد أن يكون غير محسوب ضمن سياسة البنوك الأجنبية التي نجد عند معاينة قيم المتوسط العام لمعدل العائد المحسوب ارتفاع كبير تتجاوز به عتبة 84% مما يدل على الكفاءة العالية وحسن إدارة هذه البنوك في تحقيق إحدى الأهداف المهمة لعمل البنوك وهو توليد الأرباح المرجوة من استغلال الأموال الممتلكة من البنوك.

الفرع الثاني: معدل العائد على الأصول (ROA):

يمكن الاستعانة بالجدول والشكل التالي لتحليل معدل العائد على الأصول

جدول رقم (12): معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة من 2008 حتى 2020

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
BNA	3.14	3.32	0.32	0.39	3.11	3.49	3.40	4.28	3.42	2.76	3.10	2.69	2.55	%5.48
CPA	1.39	2.91	2.76	2.72	3.04	1.8	1.41	1.34	3.82	3.58	3.40	3.22	3.11	2.65
SGA	2.05	6.86	7.58	8.67	7.60	6.58	5.46	6.09	5.90	5.53	5.84	6.56	5.78	5.75
AGB	3.85	3.93	8.10	8.41	9.08	7.57	5.98	6.14	5.49	5.25	6.38	7.30	5.84	%6.62
BRK	3.69	2.88	6.00	5.86	5.49	4.94	4.59	4.03	2.37	20.09	17.39	15.65	14.71	8.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك للسنوات 2008-2020

من خلال بيانات الجدول الممثلة لمعدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة تم تشكيل الأعمدة البيانية الخاصة بهذا المؤشر في الشكل التالي:

الشكل رقم (7): أعمدة بيانية توضح نسب العائد على الأصول للبنوك خلال فترة الدراسة

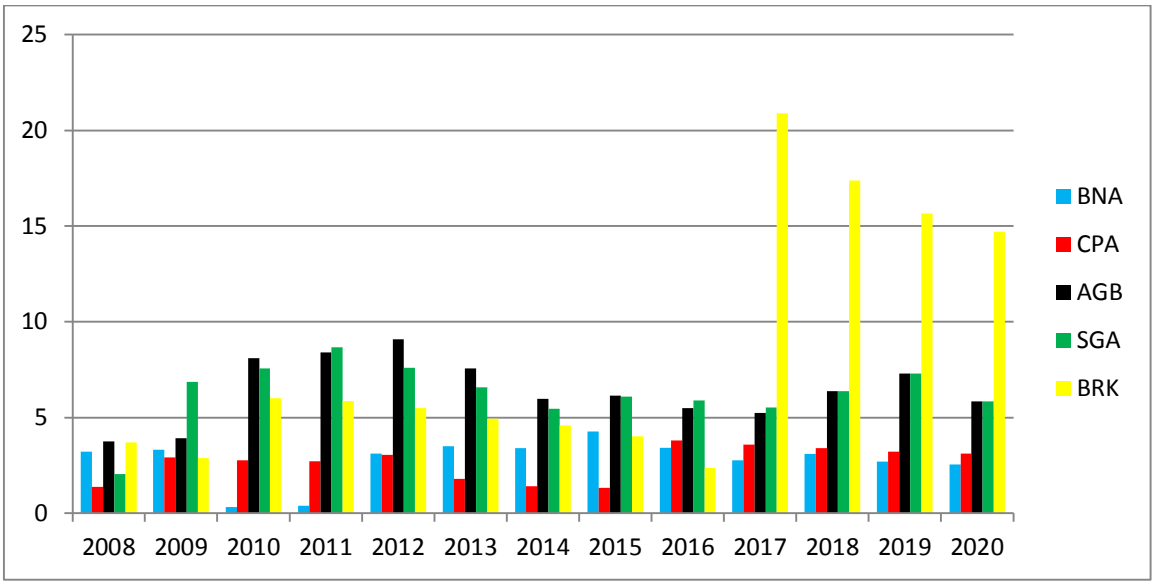

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول

معدل العائد على الأصول

يمثل الجدول رقم(12) والشكل رقم (7) معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2008-2020 وتشير هذه النسبة إلى حاصل قسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول حيث نلاحظ مايلي:

البنوك الجزائرية: شهد البنك الوطني الجزائري تذبذبا طفيفا خلال سنوات الدراسة المبحوثة بين الارتفاع والانخفاض إلا أن سنتي 2010و2011 عرفت أقل ربحية للبنك الوطني الجزائري من حيث معدل العائد على الأصول وهو على التوالي 0.32%، 0.33%بينما سجل أعلى ربحية في هذا المعدل سنة2015 وهي 4.28% أما بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري فقد شهد هو الآخر تذبذبا واضحا خلال كل سنوات الدراسة وبقيم متقاربة مع معدلات البنك الوطني الجزائري وقد سجل أقل نسبة في المعدل المدروس سنة 2014 وهي 1.34% بينما حقق في التي تليها أعلى معدل قدر ب 3.84%.

البنوك الأجنبية: شهد بنك الخليج قيم منخفضة في أول سنتي الدراسة وذلك مقارنة بالقيم المحققة خلال السنوات الموالية حيث ارتفع سنة 2010 واستمر في هذا الارتفاع إلى غاية 2013 أين عاود الانخفاض من جديد والتذبذب في باقي السنوات وقد حقق أعلى معدل سنة 9.08% ونجد هذا التذبذب كذلك في بنك الشركة العامة بقيم متقاربة خلال سنوات الدراسة المبحوثة وقد سجل أعلى قيمة له سنة 2011وهي 8.67 % وكذلك الأمر في بنك البركة إلا أنه حقق معدلات مرتفعة للعائد في السنوات الأخيرة من الدراسة وقد سجل أعلى عائد سنة 2017 بمعدل 20.07%.

بالنظر إلى المتوسط العام للجنسيتين من البنوك نجد أن أقل قيمة للبنوك البنوك الأجنبية وهي 5.75% المحققة من بنك الخليج أكبر من أعلى قيمة للبنوك الجزائرية وهي 5.48 % محققة من البنك الوطني الجزائري وهنا يظهر فارق الكفاءة بين البنوك الأجنبية والبنوك

الجزائرية مما يفسر هذا ارتفاع حجم الاستثمارات والقروض الممولة من موجودات البنوك الأجنبية وذلك بغرض تحقيق أقصى ربح ممكن لها وعلى النقيض من هذا فإننا نفسر انخفاض كفاءة إدارة البنوك الجزائرية بانخفاض حجم الاستغلال لموجودات البنوك محل الدراسة وذلك خلال الفترة المدروسة.

الفرع الثالث: نسبة الرفع المالي (EM):

جدول رقم (13): نسبة الرفع المالي للبنوك المختارة للدراسة من 2008 حتى 2020

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
BNA	24.35	25.40	21.44	15.11	16.04	15.54	17.72	15.75	1.44	12.82	12.81	13.20	12.58	14.98
CPA	10.12	12.06	11.09	11.81	12.70	10.08	12.07	13.99	13.51	13.29	13.89	13.70	13.75	12.47
AGB	4.60	4.75	5.36	7.32	10.21	13.11	16.29	16.12	17.21	23.35	23.91	11.88	9.88	13.28
SGA	9.57	9.69	8.79	8.37	9.20	9.27	9.35	7.53	7.81	8.21	7.84	7.69	7.56	8.53
BRK	4.52	5.86	6.39	6.47	6.81	6.839	6.835	8.25	6.47	13.71	13.14	12.56	12.50	8.49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك للسنوات 2008 –2020

تم إدراج بيانات هذا الجدول في شكل أعمدة بيانية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (8): نسبة الرفع المالي للبنوك محل الدراسة من 2008 حتى 2020

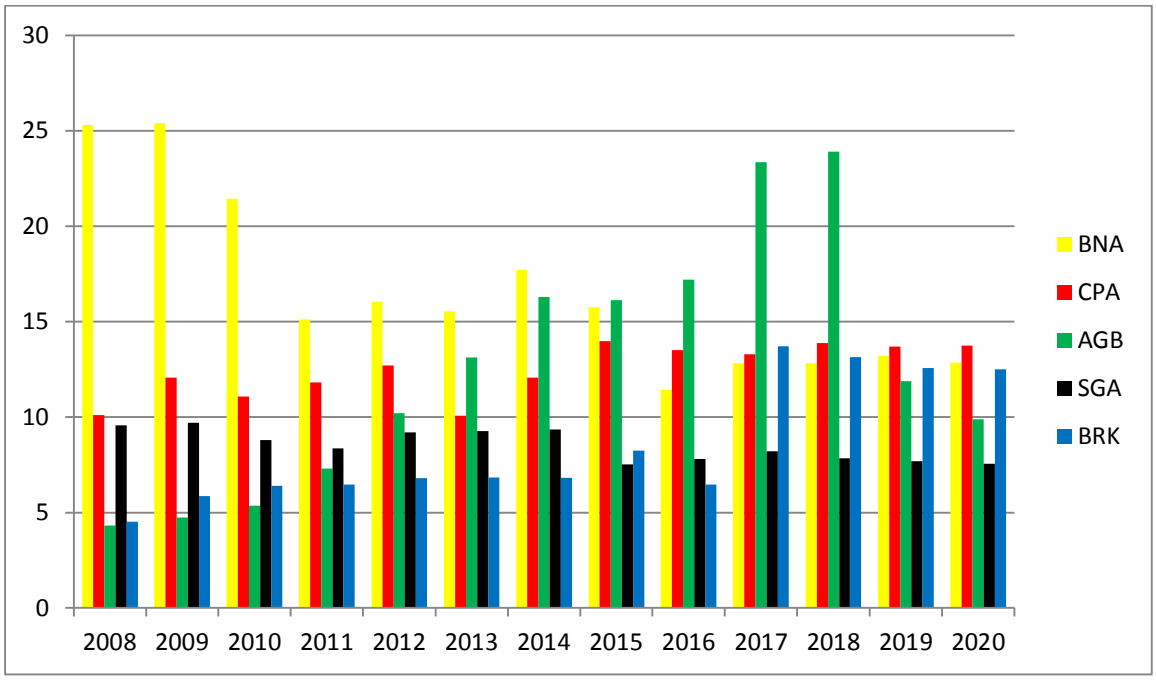

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6)

يمثل الجدول رقم (12) والشكل رقم (8) نسبة الرفع المالي لخمس بنوك محل الدراسة خلال الفترة 2008-2020 حيث تمثل هذه النسبة حاصل قسمة إجمالي الأصول على حقوق الملكية ويتبين ما يلي:

البنوك الجزائرية: شهد البنك الوطني الجزائري ارتفاعا ملحوظا خلال الثلاث سنوات الأولى من الدراسة وقيم معتبرة كذلك في باقي السنوات إلا أنها شهدت بعض التذبذب البسيط في باقي السنوات وقد حقق أعلى نسبة لمعدل الرفع المالي في سنته الثانية بنسبة

25.40%، ونجد أيضا قيم معتبرة بسيطة التذبذب لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال كل فترة الدراسة فنلاحظ أعلى نسبة محققة للرفع المالي هي 13.99 %سنة 2015.

البنوك الأجنبية: يلاحظ بأن نسبة الرفع المالي لبنك الخليج الجزائري كانت بداية منخفضة القيمة مقارنة بباقي السنوات ثم ارتفعت بعد ذلك واستمرت في هذه الارتفاع إلى غاية 2019 أين انخفضت هذه القيمة لتصل 9.8% كما سجلت أعلى قيمة لها سنة2018 بمعدل 23.91% في حين يلاحظ على معدلات الشركة العامة تسجيل قيم متوسطة شديدة التقارب مقارنة بالبنوك الأجنبية الأخرى وقد حقق في سنته الثانية أعلى معدل للرفع المالي يتمثل في 9.69% إلا أن باقي القيم المحققة لهذا البنك غير متفاوتة كثيرا عن المعدل الأعلى المحقق أما البنك وهو بنك البركة فقد حقق قيم منخفضة قليلا مقارنة بالأربع سنوات الأخيرة من الدراسة التي تمكن فيها من تسجيل اعلي قيم للمعدل الرفع المالي يتمثل في 13.71 %سنة 2017.

الفرع الرابع: هامش الربح (PM):

يمكن الاستعانة بالجدول والشكل التالي لتحليل نسبة هامش الربح

جدول رقم (14): نسبة هامش الربح لكل البنوك المختارة للدراسة خلال الفترة 2008-2020

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
BNA	82.50	83.93	83.09	20.87	82.98	80.13	78.34	81.88	78.40	66.64	67.45	65.88	62.32	70.99
CPA	42.21	84.63	81.9	82.36	84.32	84.11	87.11	89.52	81.81	76.82	65.8	78.37	76.26	78.09
AGB	87.99	88.16	89.74	89.77	89.94	90.16	89.25	88.34	87.45	86.31	87.53	90.28	87.25	88.68
SGA	75.50	91.25	89.49	92.98	92.92	94.39	91.42	91.28	67.76	85.308	85.304	83.72	83.25	86.89
BRK	48.61	26.16	82.62	80.73	80.99	94.71	76.39	75.81	23.79	78.00	73.20	69.18	68.31	67.58

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك محل الدراسة للسنوات 2008-2020

سيتم في الشكل الموالي إدراج بيانات الجدول لتوضيح أكثر الفارق في هامش الربح:

الشكل رقم (9): نسب هامش الربح الخاص بالبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة

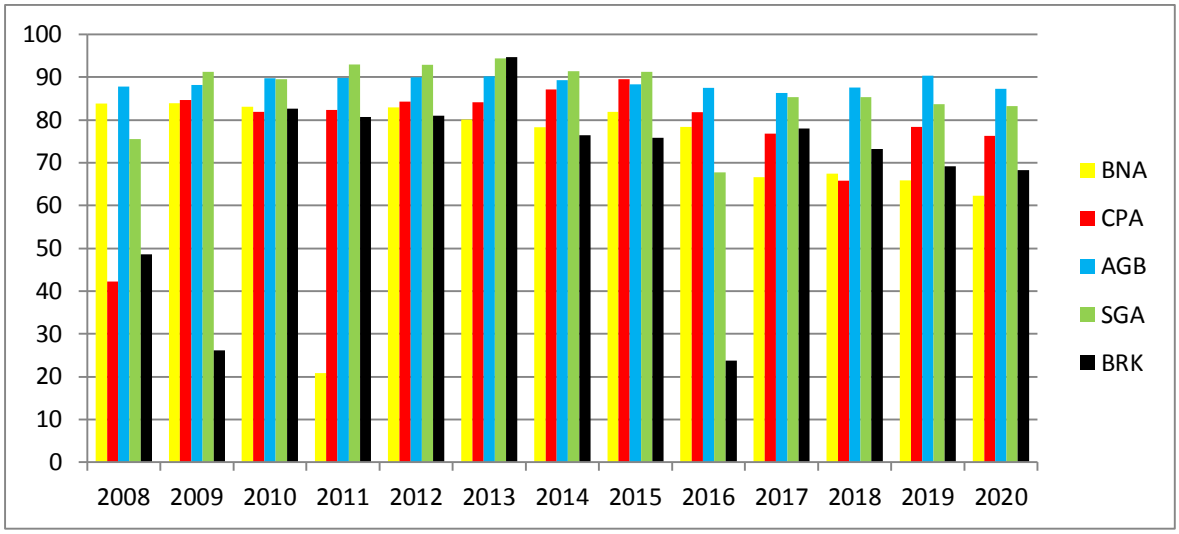

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7)

يمثل الجدول رقم (14) والشكل رقم(9) نسبة هامش الربح للبنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية خلال فترة الدراسة وتشير هذه النسبة إلى حاصل قسمة صافي الدخل على إجمالي الإيرادات حيث يتبين ما يلي:

البنوك الجزائرية: بالنظر إلى النسب المحققة للبنكين الجزائريين محل الدراسة نجد أنها قد سجلت قيم معتبرة ومتقاربة دون ملاحظة تفاوت كبير بين نسب البنكين حيث سجلت أعلى قيمة للبنكين سنتي 83.93%بالنسبة للبنك الوطني الجزائر في سنته الثانية و89.52% بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري في سنته الأولى وقد نجد أن هناك سنة استثنائية حقق فيها البنكين أقل نسبة لهامش الربح وهي سنة 2011 بمعدل20.87% للبنك الوطني الجزائري 20.87%والسنة الأولى بنك القرض الشعبي الجزائري بمعدل 42.21%.

البنوك الأجنبية:

يلاحظ بأن نسب هامش الربح الخاصة ببنك الخليج قد حققت طول فترة الدراسة ارتفاع معتبر ومستقر دون ملاحظة أي انخفاض متطرف. ونجد الأمر نفسه للبنكين الباقيين مع تسجيل بعض التذبذب للقيم بالنسبة لبنك البركة وقت تم تسجي أعلى ثلاث قيم للبنوك الثلاث الأجنبية على التوالي سنة 2019 بمعدل 90.28% لبنك الخليج بينما تجاوز نعدل هامش الربح 94% لبنك البركة والشركة العامة سنة 2013.

بالنظر إلى تقارب متوسطات كل البنوك محل الدراسة لنسبة هامش الربح المحقق يمكننا تسجيل مؤشر إيجابي لهم ذلك لقدرتهم على تخفيض الضرائب والمصاريف وحسن تسييرهم في السيطرة على النفقات، إلا أننا إذا أردنا معرفة جنسية البنوك الأكثر كفاءة في تحقيق كل ما تم ذكره نجد أننا يمكننا الاعتماد في ذلك على البنوك الأجنبية، وتحقيقها لأعلى هامش ربح يعود بتحقيقها اعلي كفاءة في تحقيق أعلى ربحية كون أن أعلى النسب حققت من طرف بنك الخليج والشركة العامة بمعدل 88.68%و 86.89% على التوالي ولا يكون هذا العامل الإيجابي الوحيد الذي يحتسب لهم وإنما كذلك ما يعود بالإيجاب كون أن هذه البنوك تعمل في مناخ استثماري غير ذاتي ومع ذلك نرى هذا التنافس القوي مع بنوك تعمل في مناخها الاستثماري الذاتي.

المطلب الثالث: تقييم كفاءة البنوك محل الدراسة من خلال النسب المختارة للسيولة والربحية

تم الحكم على البنك الأكثر كفاءة إذا توافرت فيه كفاءة كل عنصر من عناصر السيولة والربحية بالتالي توفر الأمان البنكي الذي يتطلب عمل البنك على توفير السيولة من جهة وتحقيق الربحية من جهة أخرى

الجدول رقم (15): تقييم كفاءة البنوك محل الدراسة من خلال النسب المختارة للسيولة والربحية

النسب	الكفاءة المعبرة عن النسب	البنوك محل الدراسة	الأكثر تحقيقا للكفاءة
نسبة الرصيد النقدي	كفاءة البنك في توفير الأرصدة النقدية لتسديد التزامات البنك في المواعيد المحددة	البنك الوطني الجزائري	4
		القرض الشعبي الجزائري	3
		بنك الخليج	1
		الشركة العامة	2
		بنك البركة	5
نسبة السيولة القانونية	كفاءة البنك في تجميع أكثر نسبة من الاحتياطات لتسديد التزامات البنك في جميع الظروف(تضخم، انكماش،..)	البنك الوطني الجزائري	2
		القرض الشعبي الجزائري	3
		بنك الخليج	5
		الشركة العامة	1
		بنك البركة	4
نسبة السيولة العامة	كفاءة البنك في تلبية القروض الجديدة وتحصيلها بدون خسارة وفي المواعيد المحددة.	البنك الوطني الجزائري	5
		القرض الشعبي الجزائري	2
		بنك الخليج	4
		الشركة العامة	1
		بنك البركة	3
معدل العائد على الملكية	كفاءة البنك في استغلال أمواله الممتلكة في توليد الأرباح	البنك الوطني الجزائري	3
		القرض الشعبي الجزائري	4
		بنك الخليج	1
		الشركة العامة	2
		بنك البركة	5
معدل العائد على الأصول		البنك الوطني الجزائري	4

	كفاءة إدارة البنك في تحقيق الأرباح الصافية من توظيف الموجودات في الاستثمارات والقروض	القرض الشعبي الجزائري	5
		بنك الخليج	2
		الشركة العامة	3
		بنك البركة	1
معدل الرفع المالي		البنك الوطني الجزائري	3
		القرض الشعبي الجزائري	5
		بنك الخليج	4
		الشركة العامة	1
		بنك البركة	2
هامش الربح	كفاءة البنك في السيطرة على المصاريف لضمان أقصى ربح للبنك	البنك الوطني الجزائري	4
		القرض الشعبي الجزائري	3
		بنك الخليج	1
		الشركة العامة	2
		بنك البركة	5

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج القياس

نستنتج من خلال الجدول ما يلي:

البنوك التي تهتم بجانب السيولة فقط: القرض الشعبي الجزائري: تعتمد سياسة هذا البنك على تحقيق أكبر قيمة للسيولة وذلك بهدف مواجهة طلبات السحب من جهة ومن جهة المحافظة على سمعة جيدة في القطاع البنكي من ناحية السيولة إلا أن هذا أثر على ربحية هذا البنك مما ينجم عن هذا حرمان البنك من العوائد التي كانت من الممكن أن يحظى بها البنك نظير استخدامه للسيولة المتوفرة لديه.

بنوك تهتم بنسب معينة من السيولة والربحية: البنك الوطني الجزائري وبنك البركة: يهتم البنك الوطني الجزائري بالمحافظة على قدر كبير من نسبة السيولة القانونية ونسبة معتبرة من الرفع المالي مما يستنتج من هذا ارتباط كبير لهذا البنك بتطبيق تعليمات السياسة النقدية دون مراعاة تحقيق أحد أهم أهداف البنوك وهي تحقيق أقصى ربح ممكن من العمل البنكي.

بنوك تهتم بتحقيق السيولة والربحية مع بعض: بنك الخليج والشركة العامة: إن اهتمام هذه البنوك بتحقيق هدفي الأمان البنكي وهي تحقيق درجة عالية من السيولة بجانب تحقيق أقصى ربح ممكن يجعلها من ضمن أكثر البنوك محل الدراسة تحقيقا لكفاءة عالية وذلك خلال فترة الدراسة فبالرغم من استثمارها ضمن مناخ غير ذاتي إلا أنها تمكنت من تحقيق الأمان البنكي وهو الهدف المرجو من الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل كفاءة البنوك محل الدراسة بواسطة تحليل مغلف البيانات DEA

باستغلال التقارير البنكية المتوفرة للبنوك محل الدراسة ضمن فترة الدراسة تم الاعتماد على برنامج تحليل مغلف البيانات التطويقي في قياس كفاءة البنوك الخمسة المختارة للدراسة ويعتبر أحدث برنامج متخصص في قياس الكفاءة البنكية حيث تم الاعتماد فيه على النموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) بالتوجيه الإخراجي وذلك لتناسب طبيعة هذا النموذج مع هدف الدراسة وهو معرفة مدى تحقيق البنوك العمومية للكفاءة البنكية ثم مقارنها مع كفاءة البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر أما فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة فقد اختيار أحسن العناصر لمدخلات ومخرجات البنوك وذلك بهدف التوصل إلى كفاءة البنوك بصورة دقيقة وتم اختيار العناصر التالية:

المخرجات: تم تحديد واختيار مخرجتين رئيسيتين تساهمان في تحصيل وزيادة إيرادات البنك، وهما:

القروض: تم حساب هذا المخرج بالاعتماد على ميزانية البنوك المختارة للدراسة ويشمل قروض وديون على المؤسسات المالية، وقروض وديون على العملاء.

الناتج البنكي الصافي: تم أخد هذا العنصر مباشر من جدول حسابات النتائج الخاص بالبنوك.

المدخلات: تم اختيار أكثر مدخلتين يساهمان في تحقيق هدف الدراسة ولهم تأثر مباشر على مخرجات البنوك وهما:

المصاريف العامة للاستغلال: وتشمل مصاريف الخدمات، ومصاريف المستخدمين، والضرائب والرسوم، ومصاريف مختلفة وتؤخذ من جدول حسابات النتائج.

الديون: تم حساب هذا المخرج بالاعتماد على ميزانية البنوك المختارة للدراسة وتشمل ديون اتجاه المؤسسات المالية، وديون اتجاه العملاء، وديون ممثلة بسندات.

المطلب الأول: قياس كفاءة البنوك محل الدراسة باستخدام تحليل مغلف البيانات

تم حساب الكفاءة البنكية لكل سنة من سنوات الدراسة وحسب عدد البنوك المختارة للدراسة وهذه بتطبيق أحد أهم مبادئ برنامج تحليل البيانات التطويقي وهو أن يكون عدد سنوات الدراسة المستخدمة في البرنامج أقل من حاصل ضرب مدخلات ومخرجات النموذج المختار.

جدول رقم (16): تطور مؤشر الكفاءة البنكية وفق نموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) بالتوجه الاخراجي

السنوات	البنوك محل الدراسة	الكفاءة الحجمية	الكفاءة الفنية	الكفاءة النسبية	الوحدات المرجعية
2008	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	100%(1.000)	84.6%(0.846)	0.846	وحدة 1
	وحدة2: القرض الشعبي الجزائري	60%(0.606)	4.8%(0.048)	0.079	وحدة 3، وحدة 4
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	1.000	وحدة 3

	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	72.6%(0.726)	0.726	وحدة 4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	100%(1.000)	1.000	وحدة 5
2009	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	100%(1.000)	49.2%(0.492)	49.2%(0.492)	وحدة 1
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3
	وحدة4: بنك البركة الجزائري	65.9%(0.659)	100%(1.000)	100%(1.000)	**وحدة3**
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة5
2010	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	77.7%(0.777)	8.5%(0.085)	10.9% (0.109)	وحدة4، وحدة5
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3
	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	12.7%(0.127)	12.7%(0.127)	وحدة5
2011	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	100%(1.000)	29.6%(0.296)	29.6%(0.296)	وحدة1
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	30%(0.300)	0.001	22.9%(0.229)	وحدة4
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	98%(0.980)	90%(0.090)	92.4%(0.924)	وحدة4، وحدة1

	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	18% (0.180)	0690.0	32.5%(0.325)	وحدة4
2012	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	31.5%(0.315)	25%(0.250)	79.3%(0.793)	وحدة4، وحدة3
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3
	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	25%(0.250)	21%(0.210)	83.5%(0.835)	وحدة4
2013	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	43.1%(0.431)	35.4%(0.354)	82.1%(0.821)	وحدة3
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3
	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	%95.5(0.955)	%95.5(0.955)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	83.4%(0.834)	83.4%(0.834)	وحدة5
2014	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	100%(1.000)	33.3%(0.333)	33.3%(0.333)	وحدة1
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3

	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة5
2015	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة1
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	78.1%(0.781)	77.3%(0.773)	98.9%(0.989)	وحدة5، وحدة4
	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	94.6%(0.946)	94.6%(0.946)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة5
2016	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	99.8%(0.998)	93.6%(0.936)	93.6%(0.936)	وحدة3، وحدة 5
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3
	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة5
2017	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة1
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3

	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة5
2018	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة1
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3
	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	98.4%(0.984)	98.4%(0.984)	وحدة5
2019	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة1
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3
	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	23.9%(0.239)	23.9%(0.239)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	100%(1.000)	90.7%(0.907)	90.7%(0.907)	وحدة5
2020	وحدة 1: البنك الوطني الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة1
	وحدة 2: القرض الشعبي الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة2
	وحدة 3: بنك الخليج الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة3

	وحدة4: بنك البركة الجزائري	100%(1.000)	100%(1.000)	100%(1.000)	وحدة4
	وحدة5: الشركة العامة الجزائرية	36.3% (0.363)	27.6%(0.276)	76.1%(0.761)	وحدة3، وحدة 1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج DEA

من خلال هذا الجدول يمكننا إضافة الجدول التالي الذي يعبر عن ترتيب البنوك المحققة لكفاءة تامة لأكثر سنوات الدراسة وترتيب البنوك الممثلة كوحدات مرجعية للبنوك غير المحققة لكفاءة تامة في سنوات الدراسة

الجدول رقم (17): ترتيب البنوك الأكثر كفاءة خلال سنوات الدراسة

البنوك المحققة كفاءة تامة لأكثر سنوات الدراسة	البنوك المحققة كأكثر وحدات مرجعية للبنوك غير الكفؤة
بنك البركة الجزائري (12 سنة كفاءة تامة)	**بنك الخليج (6 مرات)**
بنك القرض الشعبي الجزائري (11 سنة كفاءة تامة)	**بنك البركة (8 مرات)**
بنك الخليج (10 سنوات كفاءة تامة)	**الشركة العامة الجزائرية (3 مرات)**
الشركة العامة الجزائرية (10 سنوات كفاءة تامة)	**البنك الوطني الجزائري (مرتين)**
البنك الوطني الجزائري (9 سنوات كفاءة تامة)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول تطور مؤشر الكفاءة البنكية وفق نموذج عوائد الحجم المتغيرة (BCC) بالتوجه الإخراجي

المطلب الثاني: تحليل كفاءة البنوك الخمسة محل الدراسة بالاعتماد على نتائج برنامج مغلف البيانات

يمثل الجدول نتائج قياس كفاءة البنوك الجزائرية وكفاءة البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2008-2020 حيث نجد في ظل اختيار قياس هذه الكفاءة باستخدام نموذج BCC وهو ما يعبر عن تغير عوائد الحجم، وباختيار التوجيه الاخراجي المعبر عن تعظيم المخرجات في ضوء المدخلات المتوفرة لدى البنك حيث نجد:

سنة 2008: حقق البنك الوطني الجزائري كفاءة حجمية مثلى بينما حقق مستوى غير كفؤ فنيا ونسبيا، وبالرجوع إلى مخرجات البرنامج الموجودة في الجدول نجد أن هذا البنك كوحدة قياس تم إرجاعه لذاته (عدم تسجيل وحدة مرجعية له) وهذا نظرا لطبيعة القياس المختارة ضمن أهداف الدراسة (التوازن بين السيولة والربحية المحققة للأمان البنكي) ما يعبر عنه في البرنامج استخدام أقل مستوى من الموارد الموجودة في البنك محل الدراسة (الودائع خاصة) بتحقيق أقصى مستوى من المخرجات (القروض خاصة) وقد نجد أن بنك القرض الشعبي الجزائري قد فشل في تحقيق مستوى كفاءة مثالي خلال النماذج الثلاثة (فنيا، حجميا، نسبيا) لبرنامج مغلف البيانات وهذا خلال السنة الأولى من الدراسة وبتحليل هذه النتيجة المسجلة لهذا البنك نجد أن هناك خلل في استخدام الموارد المستعملة أي أنه يستخدم كمية من الموارد أقل من المثالية وهذا ما يفسر عدم تسجيله للتوليفة المثلى من المدخلات والمخرجات أي أنه يحتاج إلى تعظيم المدخلات بكميات تقارب كميات موارد بنك الخليج الجزائري وبنك البركة الجزائري وهذا يفسر وضع البرنامج للوحدات 3، 4 كبنوك مرجعية لبنك القرض الشعبي الجزائري أما بالنسبة للبنوك الأجنبية فقد حققت جميعها مستوى كفاءة

حجمية وفنية ونسبية مثالي باستثناء بنك البركة الجزائري الذي لم يحقق مستوى كفاءة مثالي فنيا ونسبيا إنما حقق مستوى كفاءة مثالي حجميا.

سنة 2009: حققت كل من البنوك العمومية والبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر مستويات مثالية ضمن كفاءة حجمية وفنية ونسبية مما يفسر هذا قدرة هذه البنوك على تركيب المزيج الأفضل هذه السنة بتحقيق أقل تكلفة ممكنة بأقصى ربح ممكن ويستثنى من هذه البنوك البنك الوطني الجزائري الذي سجل مستوى غير كفؤ فنيا ونسبيا وكذلك بنك البركة الجزائري الذي سجل مستوى غير كفؤ حجميا مما ارجع لبنك الخليج الجزائري (وحدة 3) لتقارب كميات الموارد بين الطرفين وعليه يتوجب ترشيد المدخلات بصورة تتقارب مع مدخلات بنك الخليج الجزائري.

سنة 2010: في ظل تغير عوائد الحجم الممكنة للبنوك نجد أن البنك العمومي الثاني الممثل بالوحدة 2 وهو القرض الشعبي الجزائري والبنكين الأجنبيين وهما بنك الخليج الجزائري وبنك البركة قد حققا كفاءة تامة حجميا وفنيا ونسبيا مما يفسر هذا بقدرة هذه البنوك على تحقيق اكبر الأرباح المتأتية من الاستثمارات البنكية بأقل التكاليف الممكنة وبالرغم من وجود بنك عمومي كفء ضمن هذه البنوك إلا أنه يمكن القول بأن البنوك الأجنبية أكفء فبالإضافة لتسجيلها كفاءة تامة ضمن النموذج المدروس إلا انها سجلت كذلك كوحدات مرجعية للبنك الوطني الجزائري الذي لم يحقق أي كفاءة لا حجمية ولا فنية ولا نسبية ويفسر هذا بعدم تناسب سياسته البنكية في توليف استثماراته البنكية ضمن ديونه المتوفرة مما كان يحتم عليه وضع سياسة بنكية متوازنة بتعظيم مخرجاته ضمن المدخلات المتوفرة.

سنة 2011: في ظل تغير عوائد الحجم الممكنة للبنوك نجد عدم تسجيل كل البنوك العمومية والأجنبية للكفاءة التامة وهذا باستثناء البنك الوطني الجزائري الذي حقق كفاءة تامة حجمية وبنك البركة الجزائري الذي حققت الكفاءة التامة في كل المستويات الثلاثة المدروسة وبتحليل جداول عرض مدخلات ومخرجات البنوك غير المحققة للكفاءة التامة ومخرجات برنامج DEAفي العمود 4 نجد أن بنك القرض الشعبي الجزائري الذي لم يحقق أي كفاءة لا حجميا ولا فنيا ولا نسبيا بل لا تقترب حتى من 1 وهذا بسبب زيادة المصاريف العامة للاستغلال(زيادة في كمية الموارد) بصورة أكبر من زيادة الودائع البنكية التي تستخدم في رفع عوائد الاستثمارات البنكية إضافة إلى ضعف هذا البنك في هذه السنة في تركيب المزيج الأمثل بين المدخلات والمخرجات لتحقيق كفاءة تامة.أما بنك الخليج فبالرغم من أنه سجل مستوى غير كفء في هذه السنة إلا أن مؤشر الكفاءة الفنية والحجمية والنسبية يقترب من 1 وبتحليل هذه النتيجة وبالرجوع لجدول عرض المدخلات والمخرجات ومخرجات البرنامج المستعمل نجد أن بنك الخليج سنة 2011 اتجه نحو سياسة استغلال الديون في الاستثمارات البنكية بشكل غير متوازن بين العنصرين وهذا قلل من كفاءته هذه السنة.أما الشركة العامة الجزائرية فلم تحقق هذه السنة درجة الكفاءة المثلى ويعود ذلك لزيادة كمية الموارد دون استغلالها في جلب العوائد وهذا حسب تحليل نتائج برنامج DEA(عمود 4).

سنة 2012: حققت كل البنوك محل الدراسة سواء البنوك العمومية أو البنوك الأجنبية العاملة في التراب الوطني كفاءة تامة حجميا وفنيا ونسبيا باستثناء البنك الوطني الجزائري والشركة العامة الجزائرية ويعود ذلك إلى سبب مشترك بين البنكين وهو زيادة كمية الموارد دون توجيهها للاستغلال أي في ظل كمية الموارد المتوفرة لدى البنكين كانت هناك سياسة توفير السيولة دون توجيهها لجلب العوائد المتأتية من منح القروض وهذه ما أدى إلى عدم التوازن بين مدخلات ومخرجات البنكين مما إلى تسجيل قيم ضعيفة في مؤشرات

الكفاءة بمستوياتها الثلاثة وقد ارجع البنكين لبنك البركة الجزائري لتقارب كميات الموارد بين هذه البنوك الثلاثة إضافة إلى هذا ارجع البنك الوطني الجزائري لبنك الخليج لنفس السبب.

سنة 2013: حقق بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك الخليج مستوى كفاءة تام هذه السنة ضمن المستويات الثلاثة المدروسة بينما حقق بنك البركة والشركة العامة الجزائرية كفاءة مثلى ضمن الكفاءة الحجمية مع تسجيل قيم تقترب إلى 1 في الكفاءة الفنية والنسبية بينما لم يستطع البنك الوطني الجزائري تحقيق أي كفاءة تامة لا فنيا ولا حجميا ولا نسبيا وبالعودة إلى مخرجات البرنامج نجد هناك زيادة في مدخلات البنك مما يفسر هذا بعدم استغلال البنك للديون المتوفرة لديه واتباعه سياسة تحوطية في الحفاظ على السيولة المتوفرة لديه في مواجهة طلبات السحب الممكنة مما اثر هذا في كفاءة تركيب المزيج الأمثل بين مدخلات ومخرجات البنك وتسجيل حالة لا كفاءة لديه بقيم منخفضة وقد ارجع لبنك الخليج كوحدة تتقارب مع موارده.

سنة 2014: حققت هذه السنة كل البنوك محل الدراسة كفاءة تامة ضمن كل المستويات باستثناء البنك الوطني الجزائري الذي لم يحقق كفاءة فنية تامة فقط ويعود هذا إلى قدرة البنوك إلى تركيب أفضل القيم لمدخلاتها ومخرجاتها لصنع توليفة مثلى ساهمت في تحقيق الكفاءة التامة للبنوك وهذا ما أدى إلى إرجاع كل وحدة (بنك) لذاتها حسب النموذج المدروس ومخرجات البرنامج.

سنة 2015: في ظل تغير عوائد الحجم الممكنة للموارد المتاحة هذه السنة حققت كل البنوك محل الدراسة كفاءة تامة ضمن كل المستويات وهو ما يعتبر مؤشر إيجابي لتحسن كفاءة البنوك إلا أنه يستثنى منهم بنك الخليج الجزائري الذي لم يستطع تحقيق كفاءة تامة لا حجمية ولا فنية ولا نسبية وبالرجوع لتحليل مخرجات البرنامج نجد أن هذا البنك في هذه السنة لم يستطع تحقيق التوازن بين كمية الموارد (المدخلات) وكمية المخرجات حيث سجل قيم موارد أقل من المثالية مما استوجب عليه ترشيد مدخلاته بما يتناسب مع مخرجاته وقد تم إرجاع هذا البنك إلى الوحدات المرجعية 5و4 أي الشركة العامة الجزائرية وبنك البركة الجزائري وذلك لتقارب كميات الموارد بين هذه البنوك.

سنة 2016: حققت هذه السنة كل البنوك محل الدراسة كفاءة تامة ضمن كل المستويات ويعود هذا إلى قدرة البنوك إلى تركيب أفضل القيم لمدخلاتها ومخرجاتها لصنع توليفة مثلى ساهمت في تحقيق الكفاءة التامة للبنوك وهذا ما أدى إلى إرجاع كل وحدة (بنك) لذاتها حسب النموذج المدروس ومخرجات البرنامج ويستثنى من هذه البنوك البنك الوطني الجزائري الذي سجل كفاءة تامة لا حجمية ولا فنية ولا نسبية بالرغم من أن قيم هذه المستويات تقترب من 1 ويعود هذه إلى ضعف طفيف في كمية الموارد المستغلة هذه السنة ولهذا ارجع لبنك الخليج والشركة العامة الجزائرية لإمكانية المقارنة والتقارب بين البنوك الثلاثة.

السنوات 2019، 2018، 2017: في ظل تغير عوائد الحجم بتعظيم المخرجات ضمن المدخلات التي توفرت لدى البنوك محل الدراسة نجد أن كل الوحدات قد حققت كفاءة تامة فنية وحجمية ونسبية ويعود هذا إلى الكفاءة المثلى التي تمتعت بها هذه البنوك خلال هذه السنوات في تركيب المزيج الأمثل بين المدخلات والمخرجات المختارة في الدراسة.

سنة 2020: في ظل تغير عوائد الحجم الممكنة للموارد المتاحة هذه السنة حققت كل البنوك محل الدراسة كفاءة تامة ضمن كل المستويات وهو ما يعتبر مؤشر إيجابي لتحسن كفاءة البنوك إلا أنه يستثنى منهم الشركة العامة الجزائرية الذي لم يستطع تحقيق كفاءة تامة لا حجمية ولا فنية ولا نسبية وبالرجوع لتحليل مخرجات البرنامج نجد أن هذا البنك في هذه السنة لم يستطع تحقيق التوازن بين كمية الموارد (المدخلات) وكمية المخرجات حيث سجل قيم موارد أقل من المثالية مما استوجب عليه ترشيد مدخلاته بما يتناسب مع

مخرجاته وقد تم إرجاع هذا البنك إلى الوحدات المرجعية 3و1 أي بنك الخليج الجزائري والبنك الوطني الجزائري وذلك لتقارب كميات الموارد بين هذه البنوك.

خلاصة:

تناول هذا الفصل دراسة لمستوى كفاءة مجموعتين من البنوك تمثلت المجموعة الأولى في بنكين عموميين والمجموعة الثانية مثلت بنوك اجنبية عاملة في الجزائر ،حيث تمت الدراسة بطريقة كمية وأخرى غير كمية و كانت الدراسة الكمية بقياس كفاءة البنوك المختارة باستخدام مجموعة من النسب المالية اختير منها مجموعة أخرى من مؤشرات السيولة والربحية تم اختيارها حسب أهداف البحث وقد تم التوصل في هذا الجانب من القياس إلى أن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية وهو ما يعبر عن تحقيق الأمان البنكي فقد أظهرت نتائج القياس بتوجه البنوك العمومية الى تحقيق احدى اهداف البنك التجاري عموما وهي السيولة البنكية دون التوجه لعنصر التوازن بين اهداف البنك التجاري وهما السيولة والربحية على عكس بعض البنوك الأجنبية التي تمتعت بسيولة وربحية عالية في كثير من سنوات الدراسة.

أما الدراسة الكمية فقد تمت بأسلوب غير معلمي في القياس وكانت بقياس وتحليل الكفاءة البنكية للبنوك محل الدراسة باستخدام تحليل مغلف البيانات التطويقي وهو برنامج متخصص في قياس الكفاءة البنكية وغيرها من أنواع الكفاءات لعدة وحدات وخلال عدة سنوات، حيث تم استعمال مجموعة المدخلات والمخرجات تمثلت بالترتيب في المصاريف العامة للاستغلال و الديون والناتج البنكي الصافي و أخيرا القروض ، وقد تم التوصل في هذا الجانب إلى أن البنوك الأجنبية أكثر كفاءة في تحقيق المستوى المثالي من الكفاءة خلال اغلب سنوات الدراسة ويظهر هذا المستوى من تحقيق البنوك الأجنبية الكفاءة التامة في اغلب سنوات الدراسة كما انها من اكثر البنوك المسجلة كوحدات مرجعية للبنوك غير الكفؤة .

الخاتـــــــمة

تختلف الكفاءة البنكية كنوع معين من الكفاءة عموما عن أي نوع اخر من الكفاءة (الكفاءة التعليمية، كفاءة الأسواق ...) كما تتميز بخصوصية معينة تكتسبها من نوع المؤسسة المتميزة بها وهي البنك التجاري ذلك لما يحمله هذا الأخير من طبيعة عمل خاصة ومختلفة عن باقي المؤسسات ، فالكفاءة البنكية لها أساليب قياس خاصة ولابد أن تتميز بالدقة ذلك لأن نتائج القياس ستكون حتما مبنية على أحكام قد تكون في صالح البنك التجاري أو العكس .

إن الخوض في موضوع تحليل الكفاءة البنكية يلزم اجتياز مرحلة القياس أولا ذلك لأن نتائج هذا الأخير تتدخّل بصفة مباشرة في التحليل ،ونظرا لأهمية مرحلة القياس من المهم اختيار أساليب القياس بعناية ونرى أن قياس الكفاءة البنكية لابد أن يشتمل على أحد أساليب تقيم الأداء المالي ،ويرجع هذا لسببين يتمثل السبب الأول في أن عنصر الكفاءة يكون بجانب عناصر الفعالية موضوع تقييم الأداء، فلاستقراء المستويات المختارة من كفاءة البنوك لابد من أن نسهب في قياس أداء هذه الأخيرة، أما السبب الثاني فيعود إلى كون اجراء قياس الأداء المالي لا يعطي رقما محددا للكفاءة البنكية بقدر ما يمدنا بلمحة أولية عن اتجاه منحنى الكفاءة للبنوك (اتجاه نحو كفاء مثلى أو دون ذلك). وهذا بعكس أسلوب تحليل مغلف البيانات الذي يعطي أرقاما محددة بداية برقم محدد لكمية الكفاءة البنكية ومرورا برقم البنك المرجعي لكل بنك لم يحقق المستوى المثالي للكفاءة وانتهاء بالأوزان المرجحة للبنوك، إذن إذا أجزمنا بأن تقييم الأداء يكمل من خلال الكفاءة والفعالية فإن الكفاءة البنكية تكمل من خلال عناصر تحليل الأداء المالي و تحليل مغلف البيانات .

يتحكم في طبيعة العمل البنكي المناخ الاستثماري الذي يزول فيه البنك التجاري نشاطه ، إذ يمثل مكان العمل وظروفه العملية من أهم العوامل المؤثرة على مستوى كفاءة البنوك التجارية ،وذلك لأن المناخ المحيط بالبنك التجاري يمثل العنصر المستقبل لحزمة معينة من البنوك، والتي قد تكون متفاوتة العمر والحجم والجنسية ،إذ يتحكم فيها من خلال القوانين والضوابط والشروط والضمانات التي يوجهها إلى البنوك وذلك بهدف توفير مناخ استثماري ملائم لمزاولة النشاط البنكي يعمل على تطويره قدر الإمكان ورفع مستوى كفاءته أو تحسينها أو المحافظة على مستواها في حال كانت تتميز بالمستوى المطلوب من الكفاءة البنكية . إن نتيجة التمييز بين كفاءة البنوك العمومية والبنوك الاجنبية العاملة في الجزائر من خلال توحيد مكان مزاولة النشاط البنكي كان من الممكن ان نجد تكافؤ بين كفاء الجنسيتين ذلك من حيث أن هذه البنوك تعمل في مناخ موحد بقوانين البنكية موحدة، وإن توقعنا أن يكون هناك اختلاف في المستوى فلربما المستوى المثالي من الكفاءة ستتميز به البنوك العمومية ذلك لخبرتها الطويلة في مكان العمل ودرايتها بقوانينه البنكية إلا أن بتجربة قياس الكفاءة البنكية لكلا الجنسيتين تبين أن المستوى المثالي للكفاءة اتجه نحو البنوك الاجنبية وخاصة في ما يتعلق بأسلوب تحليل مغلف البيانات .

- **نتائج اختبار الفرضيات**

- استخدمت الدراسة طريقتين لقياس الكفاءة البنكية وقد كانت لكل طريقة أساليب معينة في القياس كما كان لكل طريقة حل معين مما يثبت هذا صحة الفرضية الأولى المتعلقة بتشعب موضوع الكفاءة البنكية وتشعب تحليل الكفاءة البنكية بحد ذاته وذلك ضمن اختلاف وتنوع طرق القياس والتحليل وتنوع العوامل المؤثرة عليها.

- هناك عدة مؤشرات لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية نجد منها مؤشرات السيولة والربحية وهي تمثل أساليب غير كمية للكفاءة البنكية لذا فان تحديد مستوى الكفاءة من خلال هذه المؤشرات لا يمكن أن يوضح صورة دقيقة ضمن تحليل أدق للكفاءة البنكية بل يقدم قياس وتحليل بسيط لمستوى الكفاءة البنكية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية .
- يؤثر عامل المكان على مستوى الكفاءة البنكية اذ ان هذا التأثير يمكنه ان يعود بالإيجاب على هذا المستوى فقد أظهرت الدراسة انه بالرغم من اختلاف مكان مزاولة النشاط البنكي للبنوك الأجنبية الا انها قد حققت نتائج إيجابية مما يثبت هذا صحة الفرضية الثالثة المتعلقة بتأثير عامل المكان على مستوى الكفاءة البنكية.
- **نتائج الدراسة**
- **نتائج الدراسة النظرية**

1- هناك أنواع من الكفاءة مخصصة لمنظمات معينة ككفاءة الأسواق المالية كما أن هناك أنواع يمكن قياسها في مجالات مشتركة كالكفاءة التشغيلية وكفاءة الحجم.

2- تمثل طريقة قياس الكفاءة البنكية باستخدام النسب المالية طريقة غير كمية إذ أنها لا تعطي رقما معينا ومحددا للكفاءة البنكية كأسلوب تحليل مغلف البيات وإنما تعبر عن مستوى الكفاءة البنكية .

3- لا يدل استمرار العمل البنكي بتحقيق المستوى القانوني من السيولة أو الربحية على كفاءة البنك التجاري كما لا يدل تحقيق فائض من السيولة أو الربحية على تحقيق هذه الكفاءة ذلك بأن تحقيق الفائض من السيولة يدل على عدم استغلال الموارد المالية كما أن تحقيق فائض من الربحية يدل على ارتفاع عنصر المخاطرة وكلا الأمرين لا يتناقضان مع مفهوم الكفاءة البنكية.

4- حينما يتعلق الموضوع بتحليل الكفاءة البنكية يكون التحليل المالي وسيلة وليس هدف أما حينما يتعلق الموضوع بتقييم الأداء المالي (مراجعة العمل البنكي) يكون التحليل المالي هدف وليس وسيلة.

5- يتطلب التحليل الحقيقي لكفاءة البنوك التجارية أرقام محددة لهذه الكفاءة وهذا يتطلب طرق كمية متخصصة في ذلك كأسلوب تحليل مغلف البيانات.

6- يمكن استغلال أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة البنكية لوحدة واحدة في سنة واحدة كما يمكن استغلاله في قياس كفاءة عدة وحدات بنكية من خلال سلسلة زمنية.

7- حين يتم التطرق إلى موضوع الكفاءة البنكية واستهداف قياسها بالنظر إلى ظروف مكان مزاولة النشاط البنكي لابد من الحاق هذا القياس بفترة زمنية ذلك لأن الظروف المناخية الاستثمارية لعمل البنك التجاري قد تكون غير مستقرة ومعرضة للتغيير سواء على المدى القريب أو البعيد مما قد يساعد هذا في معرفة المستوى الحقيقي لكفاءة البنوك محل الدراسة .

8- تتوجه البنوك العمومية الجزائرية إلى الحفاظ على مستويات عالية من السيولة بهدف تأمين طلبات السحب .

9- تعتبر القوانين البنكية الجزائرية أكثر تحكما على البنوك العمومية دون البنوك الأجنبية وذلك بهدف حماية هذا النوع من البنوك.

10- حينما يتم العمل في مناخ استثماري مختلف عن المناخ الذاتي للبنوك فيكون أمام البنك الأجنبي اتباع احدى الأسلوبين إما العمل بالحيطة والحفاظ على مستويات عالية من السيولة بتحقيق نتيجة متحفظة للربحية ، أو العمل بمبدأ بالمبادرة أي القيام على تحقيق ربحية عالية بالحفاظ على المستوى القانوني فقط من السيولة ، إلا أن هناك بعض البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر قد حققت كلا الأمرين ما يرفع هذا من مستوى كفاءتها .

- **نتائج الدراسة التطبيقية**

1- البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر أكثر تأقلما مع المحيط الاقتصادي الجزائري: بالرغم من طول فترة الدراسة الممتدة لطيلة 13 عشرة سنة إلا أننا نجد البنوك الأجنبية قد حافظت على كفاءتها لسنوات عديدة تقترب من فترة الدراسة

2- تتمتع البنوك الأجنبية بسرعة تحيين السياسات البنكية الخاصة بها حسب الظروف الطارئة: وهذا للمحافظة على كفاءتها في البلاد مهما كانت الظروف، فقد نجد أن من ضمن عينة البنوك الأجنبية المختارة ما يكون عمر البنك الأجنبي أقل بكثير من عمر البنك العمومي وقد استطاع التوصل إلى كفاءة مثالية لم يستطع أحد البنوك العمومية المختارة التوصل لها.

3- تواجه البنوك العمومية حالة من الاستقرار في السياسات البنكية الخاصة بها: ويعتبر هذا أمر سلبي فقد جعلها غير مرنة ضد أي ظروف منافسة من قبل باقي البنوك مما يؤثر هذا في مستوى كفاءتها.

4- البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر أكثر كفاءة من البنوك العمومية: فبالرغم من وجود أحد البنوك العمومية كمنافس للبنوك الأجنبية إلا أننا لا نجده ضمن الوحدات المرجعية وهذا ما يضعف ترتيب البنوك العمومية.

- **المقترحات البحثية**

1- العمل على رفع مستوى ربحية البنوك العمومية وذلك من خلال تشجيعها على عنصر المخاطرة مما يساهم هذا في رفع كفاءتها البنكية.

2- الخروج من الطابع الاعتيادي والمتعارف عليه في العمل البنكي ويقصد بهذا فتح المجال لهذه البنوك للعمل بحرية محددة عن القوانين البنكية التي تحد من استقلالية عمل البنوك بما في ذلك التنويع في عنصر القروض البنكية ومحاولة رفع عنصر المخاطرة.

3- فتح المجال للكفاءات البشرية للعمل ضمن هذا النشاط بشكل أكبر لأن ذلك يساهم في ابتكار طرق استغلال جديد لموارد البنك مما يعمل هذا ضمن مضمون الكفاءة البنكية.

4- محاولة البنوك العمومية على العمل بمرونة متوازنة بين القوانين البنكية الجزائرية وبين متطلبات المحيط الاقتصادي ومستوى الوعي البنكي لدى الجمهور.

5- العمل بشكل متوازن بين تحقيق السيولة من جهة وتحقيق الربحية من جهة أخرى وهذا بالنسبة للبنوك العمومية والبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر.

6- العمل على تحقيق محاكاة للبنوك العمومية اتجاه تسيير عمل البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر فيما يخص تحقيق الكفاءة البنكية.

- **أفاق البحث**

1- دراسة أثر الظروف المحيطة على الكفاءة البنكية للبنوك العمومية والبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر في ظل جائحة كورونا.

2- تأثير المناخ الاستثماري على الكفاءة البنكية للبنوك الأجنبية العاملة في الجزائر.

3- محاولة بناء نموذج لتحليل الكفاءة البنكية من خلال جودة الخدمات البنكية.

قائمة المراجع

المراجع

AOUMARI, Z. E. (2009). L'INVESTISSEMENT DIRECT ÉTRANGER ET DYNAMIQUE. MÉMOIRE COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN ÉCONONlIQUE. QUÉBEC: UNNERSlTÉ DE QUÉBEC À MON1RÉAL.

BENAICHOUCHE, M. (2008). Efficiency Measurement of Governmental Banks in Algeria with the Use. Yarmouk University.

Bray, S. a. (2014). . Measuring transport systemts efficiency under uncertainty by fuzzy sets theory based data envelopment . ELSEVIER, 5.

Judith, A. (2011). Does Size Matter? Economies of scale In The Banking Industry. Business and Economics Research, 48.

Rivet, A. (2003). Gestion financière: analyse et politique financiers de l'entrprise . paris : elipses.

Stephan, M. (2006). Allocative Efficiency Measurement Revisited: Do We Really Need Input Prices? econstore, 6.

Streib, T. H. (2005). Elements of Strategic Planning and Management in Municipa Government: Status After Two Decades,. Public Administration Review.

zakarneh, m. (2010). a study of bank effciency :an empirical study of commercial bank in jordan using DEA during the period 2005.2009. jordan : yermok university.

ZOUAÏMIA, R. (2011). Le régime des investissements étrangers a l'épreuve de résurgence de l'Etat dirigiste en Algérie. Revue Algérienne des SciencesJuridiques.

ZULKIFLI, M. S. (2013). 4.

قائمة المراجع

ألمين, م. م .(2021) .استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس وتحسين الكفاءة النسبيةللبنوك إلسالمية: دراسة مقارنة مع البنوك التقليدية والبنوك المختلطة في بعض الدول العربية .مجلة الفكر المحاسبي.

ابتسام, س .(2017) .دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام الالبنكي- التجربة الماليزية نموذجا . اطروحة قدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .بسكرة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

أحمد, ز .(2020) .تقييم المشروعات التنموية و الإجتماعية .بيروت: دار اليازوري العلمية.

أحمد, س. م .(2009) .أثر التظيم الاداري على تحسين أداء البنوك التجارية دراسة دراسة حالة البنك الوطني الموريتاني . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير .الجزائر , فرع ادارة الأعمال , الجزائر : جامعة بن يوسف بن خدة.

إدلبي, م. م .(2006) .، سياسة الحوافز الضريبية و أثرها في توجيه الاستثمارات في الدول النامية، .رسالة دكتوراه، .القاهرة, كلية الحقوق, مصر: جامعة القاهرة.

أسعد, ا. ح .(2013) .إدارة المصارف التجارية : مدخل ادارة المخاطر . عمان : مكتبة الذاكرة.

اسية, ك .(2016) .، تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية-دراسة تطبيقية- خالل الفترة (2005-2014 .(مجلة البشائر الاقتصادية.

الباسط, ع. م .(2022) .تنظيم االستثمار في القطاع الالبنكي .مجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية.

الباقي, ا. ا .(2016) .ادارة البنوك التجارية . الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

الباقي, و. ع .(2018) .تحليل العوامل املؤثرة على الداء امالي للبنوك التجارية، .مجلة الباحث.

البتانوني, ع. م .(2023) .تحليل القوائم المالية (التحليل المالي والمحاسبي ، نسبة السيولة ،نسب التداول ، معدل الدوران ، نسب الربحية ، نسب النشاط ، نسب الديون ، ائمة التدفقات النفطية .(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

البياتي, ش .(2019) .ادارة الانتاج والعمليات . بيروت: دار اليازوري.

الجبوري, ع. ا .(2014) .، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية . الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الجموعي, ق. م .(2006) .قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات الالبنكية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003 . الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر.

الحرازين, م. ا .(2020) .قياس كفاءة البنوك التجارية العاملة في فلسطين باستخدام تحليل مغلف البيانات .مجلة جامعة النجاح لألبحاث.

قائمة المراجع

الحسن, ب. ح .(2014) .الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد .بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

الحفيظ, ي. ع .(2019) .محاضرات في مقياس القانون الالبنكي Dans .مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص تسويق البنكي .الجلفة: جامعة زيان عاشور.

الحق, ط. ع ,2018) .ماي .(3محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وجدواه في الجزائر . رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية .2015-1995ورقلة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , ورقلة : جامعة قاصدي مرباح.

الحكيم, ا. ع .(2015) .مدى ادراك الادارة العليا والوسطة لاسلوب المقارنة المرجعية وأثر ذلك على تحقيق التفوق التنافسي لدى البنوك العاملة بقطاع غزة . اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم .غزة, كلية ادارة الاعمال , فلسطين : الجامعة الاسلامية.

الحموي, ب. م .(2018) .الكفاءة الالبنكية والعوامل المؤثرة فيها دراسة تجريبية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .دمشق.

الحميد, أ. م .(2017) .قياس الكفاءة الفنية في المصارف التجارية الخاصة في سورية باستخدام التحليل التطويقي للبيانات . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف .جامعة حماه, قسم التمويل والمصارف, سورية.

الحميد, ع. ا .(2000) .البنوك الشاملة . مصر : الدار الجامعية.

الحميد, ع. ا .(2015) .اقتصاديات النقود والبنوك - الأساسيات والمستحدثات .-الاسكندرية- مصر: الدار الجامعية.

الخزعلي, م. م .(2020) .مقارنة كفاءة أداء البنوك المحلية والاجنبية في الأردن .المنارة.95 .p ,

الداوي, ا .(2010) .تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء .مجلة الدورية أكاديمية محكمة سنوية.

الدوري, ف. ح .(2008) .ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر .الأردن: دار وائل.

الديار, ن. ر .(2023) .تأثري الشمول المالي على الربحية "دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر .المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية .

الدين, د. ج .(2021) .القيود القانونية المفروضة على لاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الالبنكي . مجلة الاستراتيجية التنمية .

قائمة المراجع

الرحمان, ب. ب .(2022) .محددات الربحية في البنوك التجارية باستخدام نموذج : CAMELS دراسة على عينة من البنوك التجارية في الجزائر2012-2019 .املجلة الجزائرية للعوملة والسياسات االقتصادية.

الرحمان, م. ب .(2017) .ألساليب الكمية في قياس الكفاءة البنكية .مجلة الدراسات التسويقية وادارة الأعمال .

الرحماني, هـ. ب .(2022) .قياس كفاءة شركات التأمين بالجزائر بأسلوب مغلف البيانات .مجلة المنهل الاقتصادي.

الساعاتي, ض. أ .(2018) .أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للبنوك في بورصة فلسطين . اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .غزة, فلسطين: الجامعة الاسلامية.

السلام،, ر. ع .(2008) .محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا . مصر : المكتبة العصرية.

الشيباني, ا. أ .(2013) .فعالية السياسة النقدية والساسة المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .سطيف, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر : جامعة فرحات عباس.

الصيرفي, م .(2014) .التحليل المالي من وجهة نظر محاسبية وإدارية . القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

العتابي, ح. ع.(s.d.) .

العتبي, ص .(2002) .تطورالفكر والأنشطة الادارية .الاردن: مكتبة الحامد.

العلاق, ب .(2008) .الادارة الحديثة -نظريا ومفاهيم .-عمان: دار اليازوري للنشر.

العيسوي, ك. ح .(2005) .دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع (تحليل نظري وتطبيقي . (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

الغني, د. ع2006) .، .(قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسات الاقتصادية . مجلة الباحث.

القادر, د. ع .(2021) .مطبوعة بيداغوجية في مقياس تسيير بنكي . قالمة : جامعة 8 ماي.

القادر, ز. ي .(2017) .ضمانات وحوافز الاستثمار الاجنبي في الجزائر وفق قانون 09-16 .مجملة العلوم القانونيةوالاجتماعية.

الكروي, ب. ن .(s.d.) .تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة .المجلة العراقية للعلوم الإدارية .

الكنزي, ص. ت .(2015) .التحليل المالي الأصول العلمية والعملية .خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

الله, غ. ع .(2014) .العولمة الاقتصادية والأنظمة الالبنكية العربية .الاردن : دار أسامة للنشر.

الموسمي, س. أ .(s.d.) .القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة.

المولى, أ. ع .(2021) .تقييم الربحية وأثرها على الإنتاجية في المصارف التجارية .مجلة كلية مدينة العلم .6 ,

الهادي, س. ع .(2009) .الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي . عمان : الاكاديميون للنشر والتوزيع.

الهبيل, ن. ن .(2013) .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحاسبة والتمويل . قياس الكفاءة الالبنكية باستخدام نموذج التكلفة العشوائية دراسة حالة عينة من المصارف بفلسطين .غزة, كلية التجارة, فلسطين: الجامعة الاسلامية.

الوابل, س. ب .(2019) .قياس كفاءة البنوك في القطاع الالبنكي السعودي باستخدام تحليل مغلف البيانات خلال الفترة 2013-2017. السعودية. Global Journal of Economics and Business– Vol. :

أماني, ع .(2017) .تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013)دراسة حالة موعة من البنوك التجارية الماليزية .مجلة دراسات اقتصادية.

أمين, ع. غ .(2019) .الاستثمار في الجزائر وفق مؤشرات دولية –دراسة تحليلة –للفترة 2005-2018 .مجلة دراسات اقتصادية .

أيوب, ب. ن .(2017) .لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لانتاج الكهرباء . مؤتمر وطني حول مراقبة التسيير كالية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع . البليدة: جامعة البليدة2.

بحري, أ .(2017) .الاستثمار الجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014 .اطروحة مقدمة لنيل شهادةالدكتوراه ف العلوم الاقتصادية .باتنة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر : جامعة باتنة-1.-

برحومة, ع. ا .(2008) .الكفاءة والفعالية في مجالات التصنيع والانتاج .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية.

برنوطي, س. ن .(2009) .الادارة -أساسيات ادارة الأعمال .-عمان: دار وائل للنشر.

بطاهر, ع .(2006) .اصلاحات النظام الالبنكي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية . اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية .الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر: جامعة الجزائر.

قائمة المراجع

بعداش, ع. ا .(2008) .الاستثمار الأجنبي المباشر و اثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 .رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر : جامعة الجزائر.

بلجيلالي, ف .(2015) .ا استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة النسبية للبنوك المغاربية .طروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية .تيارت, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة ابن خلدون.

بلجيلالي, ف .(2015) .استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس الكفاءة النسبية للبنوك المغاربية .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية .تيارت, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة ابن خلدون.

بلدي, م .(2024) .استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك التجارية دراسة عينة من البنوك التجارية . اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .برج بوعريريج, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, – الجزائر: جامعة محمد البشير الابراهيمي.

بلقاسم, م .(2019) .اطروحة مقدمة لنيل شهاد الدكتوراه في العلوم المحاسبية قياس كفاءة التكاليف والأرباح ومحدداتهما في البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2016 .أدرار, الجزائر: جامعة أحمد دراية.

بلقاسم, م .(2020) .قياس كفاءة التكاليف والأرباح ومحدداتهما في البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2016 .أدرار, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر : جامعة أحمد دراية.

بوفليح, ن .(2018) .دروس وتطبيقات في التحليل المالي حسب النظام المحاسبي المالي :2018 .ديوان المطبوعات الجامعية.

جبر, ه .(2008) .ادارة المصارف .القاهرة: المؤسسة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

جعدي, ش .(2014) .قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات الالبنكية .ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

حافظ, ا. أ .(1990) .التحليل الاقتصادي الكلي . مصر : دار غريب للنشر والطباعة.

حبيب, ك .(2022) .محاضرات في مقياس تقييم الأداء البنكي Dans .محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي .الواد: جامعة الشهيد حمة لخضر.

حزوري, ح .(2018) .العوامل المؤثرة على ربحية المصارف .مجلة جامعة الفرات.

حسن, ح. ح .(2024) .راسة تقييم الأداء للمصارف التجارية والإسلامية بأستخدام نموذج PATRO دراسة مقارنة للفترة (2017-2022 . (مجلة الريادة للمال والأعمال .

قائمة المراجع

حسن, س. أ .(2019) .قياس كفاءة المصارف التجارية المدرجة في البورصة المصرية باستخدام تحليل مغلف البيانات .DEA المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

حنفي, ع. ا .(2007) .ادارة المصارف . الاسكندرية: الدار الجامعية.

حياة, ب. ب .(2020) .سياسة واستراتيجة الاستثمار Dans . مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس . مستغانم : جامعة عبد الحميد بن باديس.

خالد, س .(2023) .مدخل إلى إدارة البنوك Dans .مطبوعة بيداغوجية موجهة الى طلبة السنة ألولى ماستر تخصص:مالية و بنوك .تيارت : جامعة ابن خلدون.

ختو, ف. ب .(2014) .قياس مردودية و كفاءة المؤسساث البنكية دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011 .ورقلة , الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

خزناجي, أ. ب ,2018) .ديسمبر 30 .(استخدام طريقة تحليل مغلف البيانات في قياس الكفاءة الالبنكية للبنوك التجارية دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية في الفترة 2012.2016 .مجلة اقتصاد المال و الأعمال .2014 .p , ,

خضير, م. أ .(2010) .الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية)نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي . (مجلة الادارة والاقتصاد.

خوان, س. ش .(2018) .تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية دراسة حالة عينة من وكالات البنكية ولاية بسكرة .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة بسكرة.

دبيك, هـ. أ .(2015) .العلاقةبين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين . غزة , كلية التجارة , فلسطين : الجامعة الإ'سلامية.

دلال, ب. س.(2017) .

دلال, ب. س .(2017) .محاضرات في الاقتصاد البنكي .بسكرة : جامعة محمد خيضر.

رحايمية, ا. ب .(2016) .الاستثمار في الجزائر بين الحرية والتقييد . المجلة"الجزائرية"للعلوم"القانونية"والاقتصادية"والسياسية.

رحماني, أ .(2019) .قياس كفاءة الاندماج البنكي باستخدام أسموب التحميل التطويقي لمبيانت DEAدراسة حالة بعض البنوك العربية .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية .تلمسان, الجزائر : جامعة أبي بكر بلقايد.

قائمة المراجع

رحمة, س. س .(2009) .السيولة الالبنكية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية .رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم .كلية إدارة الأعمال, فلسيطين : الجامعة الاسلامية.

رضا, ب .(2024) .محاضرات في قانون الاستثمار Dans . محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر . الجلفة : جامعة زيان عاشور.

رضوان, م. ع .(2014) .تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن . القاهرة : المجموعةالعربية للتدريب والنشر.

رقبة, ش. ب .(2014) .الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية .عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

رمضاني, ز .(2019) .امكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية . اطروح مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة الجزائر 3.

زايدي, م. ا .(2022) .الاستثمار الأجنبي المباشر . صندوق النقد العربي.

زيدن, م. ت .(2014) .العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011 .المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية .

زينب, ع .(2013) .قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام التحليل التطويقي .رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير, الجزائر: جامعة الجزائر.

ساسي, إ. ب .(2015) .تطبيق أسلوب تحليل البيانات التطويقي في قياس الكفاءة النسبية لمؤسسات التعليم العالي الجزائرية في ظل ادارة التغير . مجلة أداء المؤسسات الجزائرية .

سلوى, م. م .(2018) .واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر .مجلة العلوم الاقتصجية والتجارية وعلوم التسيير.

سمير, ع. ا .(2010) .المقارنة المرجعية كمدخل لتقييم الاداء .المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية .(p. 10) ,الرياض.

سميرة, ق .(2018) .الاسثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق .باتنة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

سهام, ش. خ .(2018) .تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية لولاية بسكرة . اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .بسكرة,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر: جامعة محمج خيضر بسكرة.

شحاتة, م. ج .(2007) .محاسبة المؤسسات المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين .(عمان: دار المناهج.

شروق, ح .(2020) .ادارة مخاطر السيولة . تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

قائمة المراجع

شمامة, ف .(2019) .منازعات الاستثمار الاجنبي في الجزائر بين القضاء الوطني والتحكيم التجاري الدولي .مجلة صوت القانون .

شهيناز, ص .(2016) .مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تتقييمية تحليلية .الحوار الفكري.

شياد, ف .(2015) .تحليل الكفاءة والإنتاجية مع تطبيقات على القطاع الالبنكي مدخل لطريقة تحليل مغلف البيانات DEA.جامعة سطيف.

صافية, ب .(2023) .تقييم الاداء المالي للمؤسسات لاقتصادية باستخدام التحليل العاملي .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر: جامعة الجزائر.

صالح, ع. ا .(2019) .الاستثمار الاجنب المباشر واثره على الادخار .الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

صالح, م .(2005) .أداء النظام الالبنكي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات .المؤتمر العلمي الدولي للمنظمات والحكومات .ورقلة: جامعة بسكرة.

صايل, ع. ا .(2017) .قياس كفاءة البنوك الاسلامية الأردنية باستخدام تحليل مغلف البيانات . اطروحة مقحمة لنيل شهادة الماجستير في تمويل المصارف .كلية إدارة المال والأعمال , الاردن: جامعة ال البيت.

صورية, م .(2011) .الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية والاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاساتها على الدول النامية دراسة حالة الجزائر . رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .سطيف,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر : جامعة فرحات عباس.

صيفي, ف .(2023) .قياس الكفاءة التقنية لشركات التأمين على الأضرار في الجزائر باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات .مجلة إيليزا للبحوث والدراسات .

طارق, ب. ق .(2019) .محاولة بناء نموذج لقياس كفاءة الاستغلال في المؤسسات الصناعية .بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

طلال, ز .(2008) .مناخ إلستثمار في الجزائر : واقع و أفاق دراسة قياسية لتحديد حجم إلستثمار المرغوب للفترة 2007-2011 .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم االقتصادية .أم البواقي ,كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر : جامعة العربي بن مهيدي.

طلال, ع .(2020) .دور الاصلاحات الالبنكية في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية .

قائمة المراجع

طلحي, ه .(2022) .انعكاسات مناخ الاستثمار من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1990-2019 .رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة.

عاشوري, ص .(2011) .دور النظام املصريف يف دعم الرقابة على البنوك التجارية .رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .سطيف, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر: جامعةفرحات عباس.

عبير, ب. ع .(2017) .محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الالبنكي للاقتصاديات الانتقالية دراسة حالة الجزائر 2004-2012 .مجلة العلوم الانسانية .

عثمان, ع .(2023-2022) .محاضرات في النظام الالبنكي الجزائري Dans .مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم اقتصادية تخصصماقتصاد نقدي وبنكي .تبسة: جامعة العربي البسي.

عزيزي, ج .(2017) .القيود القانونية المفروضة على عملية الاستثمار في القطاع الالبنكي .مجلة افاق للعلوم .

عزيزي, ج .(2019) .الاستثمار في القطاع الالبنكي في الجزائر . اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص قانون .تيزي وزو, كلية الحقوق و العلوم السياسية , الجزائر : جامعة مولود معمري.

عطار, ر .(2013) .قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية . جامعة حلب.

عطاوي, إ .(2021) .محاضرات في مدخل إدارة البنوك Dans . مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص مالية وبنوك . سيدي بلعباس : جامعة جيلالي اليابس.

عفانة, م. ك .(2012) .أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الالبنكي على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك التجارية . اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة التمويل .عمان , الاردن: جامعة عمان العربية.

علي, ب .(2006) .التخطيط والتنظيم في البنوك التجارية . بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر.

علي, س. م .(2023) .قياس الكفاءة النسبية لجامعة صلاح الدين- العراق باستخدام تحليل مغلف البيانات .المجلة العلمية للبحوث الادارية والمحاسبية والاقتصادية والقانونية .

علي, ه. ا ,2021) .ماي .(أساسيات الاستثمار :Récupéré sur Research Proposal .
https://www.researchgate.net/publication/351263175_mfhwm_alastthmar

عماري, ص .(2021) .النظام الالبنكي الجزائري Dans . مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السن الثالثة تخصص اقتصاد نقديو بنكي . قالمة : جامعة 8 ماي 1945.

قائمة المراجع

عمان, أ ,2019) .جانفي .(دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية . مجلة افاق للبحوث والدراسات , p. 182.

عمان, أ. ب ,2016) .ديسمبر .(قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية .مجلة رؤى اقتصادية .4 ,

عمان, أ. ب .(2016) .قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر AGBللفترة 2010-2015 .مجلة رؤى اقتصادية.3 ,

عنبر, د. م .(2024) .تقييم الكفاءة الاقتصادية للبنوك في اوغندا خلال الفترة2010-2018 .مجلة البحوث والدراسات الافريقية .

غزاي, م. ج .(2013) .دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء الالبنكي دراسة حالة في البنك المتحد للإستثمار والبنك بابل . مجلة الغري للعلوم لاقتصادية والادارية .

فهد, ن. ح .(2011) .أثر السياسات الاقتصادية في اداء البنوك التجارية .عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

فهد, ن. ح .(2011) .أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف .الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

فؤاد, ن. ن .(2013) .قياس الكفاءة الالبنكية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية .SFA اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .غزة, فلسطين : الجامعة الاسلامية بغزة.

فوزي, ا. ا .(2015) .تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري . مجلة ابحاث اقتصادية وادارية .

قحف, ع. ا .(1989) .السياسات والأشكال المختلفة للإستثمارت الاجنبية . مصر : مؤسسة شباب الجامعة.

قحف, ع. ا .(1992) .اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي . مصر: دار الجامعة الجديدة.

كاملة, ر. ا .(2023) .قياس الكفاءة الفنية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأولراق المالية باستخدام .DEA,FDEA مجلة جامعة تشرين .

كريمة, ف .(2011) .سياسة الترويج ةأهميتها في استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر .مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.

كواشي, آ. ع .(2021) .الهيكل التنظيمي كمدخل للتمكين في البنوك الجزائرية حالة بنوك (BEA , BNA, BDL, CPA, BADRلولاية تبسة .مجلة مجاميع معرفة.

قائمة المراجع

لحاج, س. ف .(2019) .اليات فض المنازعات عقود الاستثمار الاجنبي المباشر .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق .مستغانم, كلية الحقوق والعلوم السياسية , الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس.

مجاهدي, خ .(2020) .الاستثمار الأجنبى مزاياه ومعوقاته دراسة فى ضوء أحكام قانون ترقية الاستثمار الجزائرى .المجلة الجنائية القومية .

محمد, ا. م .(2013) .أساسيات الإدارة المالية . عمان: دار الراية للنشر والتطوير.

محمد, ت .(2020) .اليات تفعيل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة استشرافية . سالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر : جامعة الجزائر 3.

محمد, ج. س .(2017) .تطور الفكر المحاسبي المعاصر . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة.

محمد, ط .(2021) .المقارنة المرجعية لتحسين الميز التنافسية للمؤسسات الجزائرية الصناعية .مجلة العلوم الانسانية.96 ,

محمد, ع. ا .(2021) .مفهوم الكفاءة الاقتصادية وتطورها .مجلة الفكر القانوني والاقتصادي .

محمد, ف. ع .(2021) .مفهوم الكفاءة الاقتصادية تطورها .مجلة الفكر الاقانوني.9 ,

مرهج, م .(2014) .تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات . مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية .

مروان, ش .(2008) .أسس الاستثمار .مصر: الشركة العربية للتسويق والتوريدات.

مريم, ب .(2016) .الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة الالبنكية وفق مقررات لجنة ازل للرقابة الالبنكية . مجلة الاقتصاد الجديد.

مطر, م .(2006) .الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية . الأردن: دار وائل للنشر.

مفتاح, ح .(2018) .أثر هيكل السوق على الكفاءة الالبنكية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر .اطروحة مقدمة لنيل سهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر: جامعة بسكرة.

مفتاح, ح .(2018) .أثر هيكلة السق على الكفاءة الالبنكية دراسة عينة من المصارف التجارية حالة الجزائر .مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

قائمة المراجع

موصو, ن. م .(2019) .تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة بنك المؤسسة العربية الالبنكية خلال الفترة 2013-2018 .مجلة نماء للاقتصاد والتجارة .

مولاه, و. ع ,2011) .يونيو .(كفاءة البنوك العربية . الكويت.

ميساوي, ا. ق .(2018) .اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .بسكرة ,كلية العلوم الاقتصادية والتجالاية وعلوم التسيير , الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة.

نجا, ع. ع .(2023) .الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق . الاسكندرية : الدار الجامعية.

نجار, س. س .(2020) .أثر محددات الابتكار المالي على الكفاءة الالبنكية دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الأردنية باستخدام نماذج البانل . مجلة الباحث.

نعيمة, ي. أ .(2022) .تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام التحليل العنقودي – دراسة عينة من البنوك في الجزائر . مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.

نفيسة, ب .(2016) .تحليل جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر بتطبيق مقارنة .OLI رسالة مقدمة للنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .وهران ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير , الجزائر : جامعة وهران 2.

يحي, س .(2013) .الاستثمار الاجنبي المباشر . الاردن : اثراء للنشر والتوزيع.

يسعد, و .(2023) .قياس الكفاءة النسبية للبنوك الاسلامية دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في الجزائر . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .برج بوعريريج, الجزائر : جامعة الشهيد الابراهيمي.

يوسف, ر. أ .(2019) .تأثير البنود خارج الميزانية على كفاية رأس المال دراسة تطبيقية في الالبنك الأهلي العراقي للفترة 2008-2017 . مجلة اقتصاد المال والاعمال .

الملاحق

ملحق01: مدخلات والمخرجات المستخدمة في القياس

	القروض82281545200	الناتج الصافي 1057302100	92019856700	المصاريف العامة000 7621768
bna8				
9	87607346800	2101696000	95841404800	8865757000
10	58598123000	3259990900	106209097500	9961522000
11	113650829550	2989020400	126419878150	1270095700
12	141403536100	2718049900	146630658800	1435632400
13	148427968900	2120078900	156357886700	1432278200
14	188681071200	8910658000	193803347500	1587105600
15	201839170000	11664124700	218487233700	1835344500
16	155170919400	10355882500	189783268600	2278730400
17	189951900000	78281823000	200987600000	2133430900
18	221393300000	95 704 941 000	224506300000	2054806600
19	246402100000	94076648000	258049300000	2175643400
20	246615886900	87782431000	237566933741	2020266000
cpa8	217420000	1012200000	557476000	6500937696
9	543189000	2265300000	656376000	6922948550
10	552178960	2255405006	688397000	7303000000
11	719751000	2695600000	846508000	8510000000
12	825191000	3512900000	994475000	1066100000
13	1008583000	3860200000	1180829000	3860200000
14	7565000000	19503000000	1313900000	4750100000
15	1021100000	28828000000	1180128356	1178125900
16	7825920900	65228139000	1580307431	1337016300
17	9656279500	68840487000	1777970900	1473294300
18	11450076400	76995809000	2095042937	1551293200
19	13548214300	81059056000	2330942310	1693891500
20	14745700000	83648000000	2493677421	1642400000
agb8	1784863100	1 669 772 000	13329931	513 620 238
9	25753666487	4 331 293 000	4611044901	1 184 566 858
10	38521015000	4644341000	5903710654	1 569 871 000
11	50225093000	6336933000	64943134000	1 840 790 000
12	75899968000	9562951000	94841352000	2 684 028 000
13	344187900000	10520317000	128364677000	3 206 837 000
14	135825806600	10579552000	165981000000	3 930 724 000
15	137286466000	10899778000	116637731100	4 804 771 000
16	147830356000	10403387000	178382418000	4 993 743 000
17	210496203000	13566705000	245860824000	5 257 944 000
18	209439719000	16806317000	252014799000	5 352 829 000
19	205044113900	18781158000	235445273000	5 602 325 000
20	219575454000	57950760000	242803903000	5 627 909 000
baraka8	5289595906	2672738185	119621328470	1268988820
9	6016062682	2854214706	12587261133	1744971782
10	33770476832	7241255557	12040045258	1573165597
11	587374659399	780423980402	13296348600	1946854702
12	584685820177	8285828929	150765768137	2216114793
13	7119599088	7760063028	157050299917	2478058083

	14	100887988033	7473150520	162748457596	2476435295
	15	95453704517	2818191437	153549594548	2729989163
	16	239121621	24343621000	243120000000	2789406000
	17	224086694	24863269400	245460000000	2970959000
	18	243566828	27099958280	274290000000	3270618000
	19	23864166	26156816600	307040000000	3516547000
	20	231258962	26207029900	312569000000	3400230000
sga8		85642956432	142965900	95402212546	3 517 640 018
	9	101624535000	1064835200	139181372000	4 384 711 001
	10	116283790000	1199493600	140225705000	5 305 211 000
	11	10570497000	1452945000	147656894000	5 982 289 000
	12	14602285000	153896000	180485482000	5 936 046 000
	13	14897047000	14665399000	198605512000	6 293 475 000
	14	150479413000	13309454000	217338316000	4 244 047 000
	15	185888297000	15148269000	215731962000	5 027 295 000
	16	202413194000	17553692000	259136807000	5 476 042 000
	17	228195457000	19543002000	310324248000	6 191 567 000
	18	258529551000	21993416000	328390494000	6 967 336 000
	19	245926104000	25257833000	334808750000	8 106 484 000
	20	15517902000	22901325000	345029710000	8 134 350 000

الملحق من رقم02 إلى رقم 14 خاص بـ مخرجات برنامج DEAحسب تتالي السنوات

الملحق رقم02

```
                                    EG1-out2000008
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  0.846  1.000  0.846 drs
    2  0.048  0.606  0.079 drs
    3  1.000  1.000  1.000  -
    4  0.726  1.000  0.726 drs
    5  1.000  1.000  1.000  -

 mean  0.724  0.921  0.730

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:           1           2
    1               0.000       0.000
    2          ************       0.000
    3               0.000       0.000
    4               0.000       0.000
    5               0.000       0.000

 mean           ************       0.000


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:            1           2
    1                0.000       0.000
    2                0.000************
    3                0.000       0.000
    4                0.000       0.000
    5                0.000       0.000

 mean                0.000************


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      1
    2      3    4
    3      3
    4      4
    5      5


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
                                    Pge p
```

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000 0.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       1
   4       1
   5       0


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         ************************
   2         13329931.000*************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 0.846  (drs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  **************         0.000         0.000**************
 output     2  1057302100.000         0.000         0.0001057302100.000
 input      1  **************         0.000         0.000**************
 input      2  7621768000.000         0.000         0.0007621768000.000
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    1      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 0.606
Scale efficiency     = 0.079  (drs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1   217420000.000 141255901.8151426346625.3321785022527.146
 output     2  1012200000.000 657617624.031         0.0001669817624.031
```

الملحق رقم03

```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = bb-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  0.492  1.000  0.492 drs
    2  1.000  1.000  1.000  -
    3  1.000  1.000  1.000  -
    4  1.000  1.000  1.000  -
    5  1.000  1.000  1.000  -

 mean  0.898  1.000  0.898

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:          1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:           1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      1
    2      2
    3      3
    4      4
    5      5


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


PEER COUNT SUMMARY:
  (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       0
   4       0
   5       0


SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

firm  output:           1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


SUMMARY OF INPUT TARGETS:

firm  input:            1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 0.492  (drs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  **************         0.000         0.000**************
 output     2  2101696000.000         0.000         0.0002101696000.000
 input      1  **************         0.000         0.000**************
 input      2  8865757000.000         0.000         0.0008865757000.000
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    1      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1   543189000.000         0.000         0.000 543189000.000
 output     2  2265300000.000         0.000         0.0002265300000.000
```

الملحق رقم04


```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  0.085  0.777  0.109 drs
    2  1.000  1.000  1.000  -
    3  1.000  1.000  1.000  -
    4  1.000  1.000  1.000  -
    5  0.127  1.000  0.127 drs

 mean  0.642  0.955  0.647

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:          1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:           1          2
    1         ************************
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean         ************************


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      4    5
    2      2
    3      3
    4      4
    5      5


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   0.496 0.504
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       0
   4       1
   5       1


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         2753649078*************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 0.777
Scale efficiency     = 0.109  (drs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  ***************************         0.000**************
 output     2  3259990900.000 934023637.305         0.0004194014537.305
 input      1  **************          0.000****************************
 input      2  9961522000.000          0.000**************2753649078.958
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    4      0.496
    5      0.504


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1   552178960.000         0.000         0.000 552178960.000
                                    Pge p
```

الملحق رقم05

EG1-out2011

```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  0.296  1.000  0.296 irs
    2  0.001  0.300  0.229 drs
    3  0.090  0.980  0.924 irs
    4  1.000  1.000  1.000  -
    5  0.006  0.180  0.325 drs

 mean  0.279  0.424  0.555

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:          1          2
    1               0.000      0.000
    2         ************      0.000
    3               0.000************
    4               0.000      0.000
    5               0.000************

 mean         ************************


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:           1          2
    1               0.000      0.000
    2         ************************
    3         ************      0.000
    4               0.000      0.000
    5         ************************

 mean         ************************


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      1
    2      4
    3      4    1
    4      4
    5      4


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000
   3   0.843 0.157
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       1
   2       0
   3       0
   4       3
   5       0


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         ************************
   2          1329635.000************
   3          1329635.000************
   4         ************************
   5          1329636.010************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 0.296  (irs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  **************         0.005         0.000**************
 output     2  2989020400.000         0.000         0.0002989020400.000
 input      1  **************         0.000         0.000**************
 input      2  1270957000.000         0.000         0.0001270957000.000
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    1      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 0.003
Scale efficiency     = 0.229  (drs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1   719751000.000****************************************
 output     2  2695600000.000**************         0.000**************
```

الملحق رقم06

Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file = EG1-dta.txt

Output orientated DEA

Scale assumption: VRS

Slacks calculated using multi-stage method

EFFICIENCY SUMMARY:

firm	crste	vrste	scale	
1	0.250	0.315	0.793	drs
2	1.000	1.000	1.000	-
3	1.000	1.000	1.000	-
4	1.000	1.000	1.000	-
5	0.021	0.025	0.835	drs
mean	0.654	0.668	0.926	

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
vrste = technical efficiency from VRS DEA
scale = scale efficiency = crste/vrste

Note also that all subsequent tables refer to VRS results

SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

firm	output:	1	2
1		0.000	0.000
2		0.000	0.000
3		0.000	0.000
4		0.000	0.000
5		0.000**********	
mean		0.000**********	

SUMMARY OF INPUT SLACKS:

firm	input:	1	2
1		**********	
2		0.000	0.000
3		0.000	0.000
4		0.000	0.000
5		**********	
mean		**********	

SUMMARY OF PEERS:

firm	peers:	
1	4	3
2	2	
3	3	
4	4	
5	4	

SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
(in same order as above)

```
 firm  peer weights:
   1   0.733 0.267
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       1
   4       2
   5       0


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         8626907583.503***********
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 0.315
Scale efficiency     = 0.793  (drs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  **************************         0.000**************
 output     2  2718049900.0005908857683.503         0.0008626907583.503
 input      1  **************         0.000****************************
 input      2  **************         0.000**************2341079516.961
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    4      0.733
    3      0.267


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1   825191000.000         0.000         0.000 825191000.000
```

الملحق رقم07

² Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file = EG1-dta.txt

Output orientated DEA

Scale assumption: VRS

Slacks calculated using multi-stage method

EFFICIENCY SUMMARY:

firm	crste	vrste	scale	
1	0.354	0.431	0.821	drs
2	1.000	1.000	1.000	-
3	1.000	1.000	1.000	-
4	0.955	1.000	0.955	irs
5	0.834	1.000	0.834	drs
mean	0.829	0.886	0.922	

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
vrste = technical efficiency from VRS DEA
scale = scale efficiency = crste/vrste

Note also that all subsequent tables refer to VRS results

SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

firm	output:	1	2
1		0.000**********	
2		0.000	0.000
3		0.000	0.000
4		0.000	0.000
5		0.000	0.000
mean		0.000**********	

SUMMARY OF INPUT SLACKS:

firm	input:	1	2
1		**********	
2		0.000	0.000
3		0.000	0.000
4		0.000	0.000
5		0.000	0.000
mean		**********	

SUMMARY OF PEERS:

firm	peers:
1	3
2	2
3	3
4	4
5	5

SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
(in same order as above)

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       1
   4       0
   5       0


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         3860200000***********
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 0.431
Scale efficiency     = 0.821  (drs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  ***************************         0.000**************
 output     2  2120078900.0002796147535.1745604090564.826**************
 input      1  **************          0.000****************************
 input      2  **************          0.000**************3206837000.000
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    3      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  1008583000.000         0.000         0.000 0.0001008583000.000
 output     2  3860200000.000         0.000         0.000 0.0003860200000.000
```

الملحق رقم08

EG1-out2014

```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  0.333  1.000  0.333 drs
    2  1.000  1.000  1.000  -
    3  1.000  1.000  1.000  -
    4  1.000  1.000  1.000  -
    5  1.000  1.000  1.000  -

 mean  0.867  1.000  0.867

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:          1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:           1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      1
    2      2
    3      3
    4      4
    5      5


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       0
   4       0
   5       0


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 0.333  (drs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  **************         0.000         0.000**************
 output     2  8910658000.000         0.000         0.0008910658000.000
 input      1  **************         0.000         0.000**************
 input      2  **************         0.000         0.000**************
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    1      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  7565000000.000         0.000         0.0007565000000.000
 output     2  **************         0.000         0.000**************
```

الملحق رقم09

EG1-out2015

```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  1.000  1.000  1.000  -
    2  1.000  1.000  1.000  -
    3  0.773  0.781  0.989 irs
    4  0.946  1.000  0.946 irs
    5  1.000  1.000  1.000  -

 mean  0.944  0.956  0.987

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:           1           2
    1                0.000       0.000
    2                0.000       0.000
    3          ************      0.000
    4                0.000       0.000
    5                0.000       0.000

 mean          ************      0.000


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:            1           2
    1                0.000       0.000
    2                0.000       0.000
    3          ************      0.000
    4                0.000       0.000
    5                0.000       0.000

 mean          ************      0.000


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      1
    2      2
    3      5    4
    4      4
    5      5


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000
   3   0.903 0.097
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       0
   4       1
   5       1


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         4804771000**************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  **************         0.000         0.000**************
 output     2  **************         0.000         0.000**************
 input      1  **************         0.000         0.000**************
 input      2  **************         0.000         0.000**************
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    1      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  1021100000.000         0.000         0.0001021100000.000
 output     2  **************         0.000         0.000**************
```

الملحق رقم10


```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  0.936  0.998  0.938 drs
    2  1.000  1.000  1.000  -
    3  1.000  1.000  1.000  -
    4  1.000  1.000  1.000  -
    5  1.000  1.000  1.000  -

 mean  0.987  1.000  0.988

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:          1           2
    1               0.000************
    2               0.000       0.000
    3               0.000       0.000
    4               0.000       0.000
    5               0.000       0.000

 mean               0.000************


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:           1           2
    1               0.000************
    2               0.000       0.000
    3               0.000       0.000
    4               0.000       0.000
    5               0.000       0.000

 mean               0.000************


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      3    5
    2      2
    3      3
    4      4
    5      5


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   0.859 0.141
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       1
   4       0
   5       1


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         ************24343621.000
   2         ************************
   3         ************************
   4         *************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1          24312000.000***********
   2         ************************
   3         ************************
   4        *************************
   5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 0.998
Scale efficiency     = 0.938  (drs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  ************** 365405143.233         0.000**************
 output     2  **************  24386610.2161032593164.861**************
 input      1  **************         0.000         0.000**************
 input      2  **************         0.000**************5061833650.076
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    3      0.859
    5      0.141


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  7825920900.000         0.000         0.0007825920900.000
```

الملحق رقم11


```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  1.000  1.000  1.000  -
    2  1.000  1.000  1.000  -
    3  1.000  1.000  1.000  -
    4  1.000  1.000  1.000  -
    5  1.000  1.000  1.000  -

 mean  1.000  1.000  1.000

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:          1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:           1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      1
    2      2
    3      3
    4      4
    5      5


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       0
   4       0
   5       0


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         24546000.000*************
   5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  1899519000.000         0.000         0.0001899519000.000
 output     2  ***************         0.000         0.000***************
 input      1  2009876000.000         0.000         0.0002009876000.000
 input      2  ***************         0.000         0.000***************
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    1      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  9656279500.000        -0.001         0.0009656279499.999
 output     2  ***************        -0.007         0.000***************
```

الملحق رقم12


```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  1.000  1.000  1.000  -
    2  1.000  1.000  1.000  -
    3  1.000  1.000  1.000  -
    4  1.000  1.000  1.000  -
    5  0.984  1.000  0.984 drs

 mean  0.997  1.000  0.997

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:          1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:           1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      1
    2      2
    3      3
    4      4
    5      5


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       0
   4       0
   5       0


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         27429000.000************
   5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  2213933000.000         0.000         0.0002213933000.000
 output     2  **************          0.000         0.000**************
 input      1  2245063000.000         0.000         0.0002245063000.000
 input      2  **************          0.000         0.000**************
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    1      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  **************          0.000         0.000**************
 output     2  **************          0.000         0.000**************
```

الملحق رقم13

EG1-out2019

```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  1.000  1.000  1.000  -
    2  1.000  1.000  1.000  -
    3  1.000  1.000  1.000  -
    4  0.239  1.000  0.239 irs
    5  0.907  1.000  0.907 drs

 mean  0.829  1.000  0.829

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:          1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:           1          2
    1               0.000      0.000
    2               0.000      0.000
    3               0.000      0.000
    4               0.000      0.000
    5               0.000      0.000

 mean               0.000      0.000


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      1
    2      2
    3      3
    4      4
    5      5


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   1.000


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       0
   2       0
   3       0
   4       0
   5       0


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
    1         ************************
    2         ************************
    3         ************************
    4         23864166.000************
    5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
    1         ************************
    2         ************************
    3         ************************
    4         30704000.000************
    5         ************************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  2464021000.000         0.000         0.000 2464021000.000
 output     2  **************         0.000         0.000**************
 input      1  2580493000.000         0.000         0.000 2580493000.000
 input      2  **************         0.000         0.000**************
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    1      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  **************         0.000         0.000**************
 output     2  **************         0.000         0.000**************
```

الملحق رقم14

EG1-out2020

```
 Results from DEAP Version 2.1

Instruction file = Eg1-ins.txt
Data file        = EG1-dta.txt

 Output orientated DEA

 Scale assumption: VRS

 Slacks calculated using multi-stage method


 EFFICIENCY SUMMARY:

  firm  crste  vrste  scale

    1  1.000  1.000  1.000  -
    2  1.000  1.000  1.000  -
    3  1.000  1.000  1.000  -
    4  1.000  1.000  1.000  -
    5  0.276  0.363  0.761 drs

 mean  0.855  0.873  0.952

Note: crste = technical efficiency from CRS DEA
      vrste = technical efficiency from VRS DEA
      scale = scale efficiency = crste/vrste


Note also that all subsequent tables refer to VRS results


 SUMMARY OF OUTPUT SLACKS:

 firm  output:           1           2
    1                0.000       0.000
    2                0.000       0.000
    3                0.000       0.000
    4                0.000       0.000
    5          ************      0.000

 mean          ************      0.000


 SUMMARY OF INPUT SLACKS:

 firm  input:            1           2
    1                0.000       0.000
    2                0.000       0.000
    3                0.000       0.000
    4                0.000       0.000
    5          ************      0.000

 mean          ************      0.000


 SUMMARY OF PEERS:

  firm  peers:
    1      1
    2      2
    3      3
    4      4
    5      3    1


 SUMMARY OF PEER WEIGHTS:
   (in same order as above)
```

```
 firm  peer weights:
   1   1.000
   2   1.000
   3   1.000
   4   1.000
   5   0.828 0.172


 PEER COUNT SUMMARY:
   (i.e., no. times each firm is a peer for another)

 firm  peer count:
   1       1
   2       0
   3       1
   4       0
   5       0


 SUMMARY OF OUTPUT TARGETS:

 firm  output:           1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         ************************
   5         ************************


 SUMMARY OF INPUT TARGETS:

 firm  input:            1           2
   1         ************************
   2         ************************
   3         ************************
   4         *************
   5         31256900.000*************


 FIRM BY FIRM RESULTS:


Results for firm:     1
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  2466158869.000         0.000         0.0002466158869.000
 output     2  **************         0.000         0.000**************
 input      1  2375669337.000         0.000         0.0002375669337.000
 input      2  **************         0.000         0.000**************
 LISTING OF PEERS:
  peer   lambda weight
    1      1.000


Results for firm:     2
Technical efficiency = 1.000
Scale efficiency     = 1.000  (crs)
 PROJECTION SUMMARY:
  variable           original        radial         slack     projected
                        value      movement      movement         value
 output     1  **************         0.000         0.000**************
 output     2   836480000.000         0.000         0.000 836480000.000
```